مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد السابع والثامن عشر ــ السنة الرابعة ــ شتاء ــ صيف 2016

رئيس التحرير: أ. د. **سامي حمود الحاج جاسم**

**هيئة التحرير:**

أ. د. **خيري عبد الرزاق جاسم** ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد
أ. د. **محسن صالح** ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية
أ. د. **سعيد مجيد دحدوح** ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق
أ. د. **مثنى علي حسين** ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد
أ. د. **سعدون حمود جثير** ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بابل
أ. د. **وسام فاضل راضي** ـ كلية الإعلام ـ جامعة بغداد
**سكرتارية التحرير:** رؤى خليل سعيد
**التصحيح اللغوي:** حميد كاظم جبر

**الهيئة الاستشارية:**

أ. د. **أمحمد مالكي** ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. **نورهان الشيخ** ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. **عماد الجواهري** ـ أستاذ التاريخ الحديث ـ العراق
أ. د. **محمد عثمان الخشت** ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. **بدر الدين عبدالله حسن** ـ القانون الدولي ـ السودان
د. **عبد الحسين شعبان** ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. **عروس الزبير** ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. **كامل وزنة** ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة والتوزيع: دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان

**سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها**
**الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً**
**للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً**
**خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً**

**البريد الإلكتروني:** HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
**رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:**
1709 لسنة 2012
ISSN 2227 - 5312

# المحتويات


الرؤية الإستراتيجية

العراق محاصر بالأزّمات.. بيداغوجيا الأمن المستقبلي — د. كامل القيّم، د. عطارد عوض 5

**ملف العدد: الاصلاح.. الخطوات.. المعوقات**

بوصلة إنعاش الإقتصاد العراقي في ظل سوء الإدارة الإقتصادية — أ. د. جواد البكري 28

الممكنات المتاحة للحكومة في تنفيذ حُـزَم الإصلاح السياسي والإقتصادي — أ. د. سعيد دحدوح 38

طبيعة الضغوط والمواقف المختلفة.. لفضاءات الإصلاح الحكومي — أ. د. عبد علي المعموري، د. علي فارس 56

مُحرّكات الرأي العام العراقي إزاء الإصلاحات الإفتراضية — م. م. رؤى خليل سعيد 74

**بحوث حمورابي**

الفساد الإداري والسياسي في العراق بعد عام 2003 — د. لمياء محسن، د. إسراء علاء الدين 96

أهداف ووسائل الدبلوماسية في فضّ النزعات — د. علي عبد الخضر محمد 115

الوسائل ذات الطابع الخاص والإتفاق لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية — د. غسان عبيد محمد 132

سياسات التعليم العالي وإشكالية البطالة في العراق — د. مالك دحام، د. إخلاص قاسم نوفل 149

تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في التوازن الإستراتيجي في جنوب آسيا — د. تلا عصام فائق، فاطمة محمد رضا 171

التربية السليمة للنشء.. أسسها وقواعدها — أ. م. د. عمران عيسى حمود 190

**الأبواب الثابتة**

البحث المترجم: الرئيس الأمريكي الجديد والشرق الأوسط 206

متابعات: جلسة حوارية: إتجاهات أزمة الإقتصاد العراقي والإصلاحات المقترحة — د. عطارد عوض عبد الحميد 211

الرسائل والأطاريح الجامعية — م. م. سرى ثامر 223

عرض الكتب: عربي ـ إنكليزي — د. سناء حمودي ـ رؤى خليل سعيد 228

قراءة في كتاب حمورابي: داعش... وشم الدين بالدم — حيدر زوير 241



مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماموا ـ ط 3
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.horsiraq.org www.hcrss.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية

# كلمة العدد

نُسلط الضوء في هذا العدد من مجلة حمورابي للدراسات على الحراك الجماهيري وحركة الاصلاح، وذلك للعلاقة التلازمية بين الإثنين، إذ كانت البداية تظاهر مئات الآلاف من الجماهير احتجاجاً على الفساد الاداري والمالي وتردي الخدمات، كانت هذه التظاهرات موحدة البوصلة لا تشوبها أمراض الطائفية والحزبية لا سيّما أنها عضدت برأي المرجعية العليا المتمثلة بالسيد السيستاني الذى دعا رئيس الحكومة بالضرب على المفسدين بيد من حديد.

فكانت هذه التظاهرات ودعم المرجعية لها ومطالبة الأخيرة رئيس الحكومة بضرورة الاصلاح، دعمت ثنائية الجماهير والمرجعية كمحركات رئيسة لبدء بحركة الاصلاح.

جاءت الاجراءات الاصلاحية ـ وان كانت بعضها لم ير النور ـ في خطواتها الاولى استهداف للفرقاء السياسيين من خلال قيام رئيس الحكومة بإلغاء بعض المناصب المهمة ـ والتي ارجعت فيما بعد ـ فضلاً عن بعض الدرجات الخاصة والاعتيادية والتي يطلق عليها (الفضائيون).

أما فيما يخص مطالب الجماهير المركزية كانت استجابة الدعوة الى الاصلاح لا تعد كونها كلاماً على ورق، وذلك لعدم وجود الارادة السياسية لتحقيق هذه الاصلاحات لا سيّما انها تمس كثيراً من المكونات السياسية من الذين تحولوا الى امبراطوريات مالية كبرى في عراق الديمقراطية، واصبح لهم اثر في مفاصل الدولة، فضلا عن السلطة القضائية والتشريعية التي كان لها حضور ضعيف في دعم مشروع الاصلاح لا سيّما الاولى رغم خطوات الاصلاح، لكن الجماهير صعدت من حراكها بعد ان لمست عدم جدية وقدرة رئيس الحكومة على محاربة المفسدين من الطبقة السياسية وذيولهم واكتفى بالتصريحات الاصلاحية، ولم يقصد رئيس الحكومة ذلك بقدر ما أن ادوات تنفيذ هذا الاصلاح غير موجودة لأنه يتحرك بمعزل عن القوى السياسية الفاعلة وان كان هناك تحول كبير من قسم من اعضاء مجلس

النواب الذين وقفوا مع حركة الاصلاح ومطالبة الجماهير وهذا يعود الى ان الشعب قال كلمته وعلى البرلمان (ممثلي الشعب) ان يتحركوا في دائرة الشعب ويناصروه ـ لا كما يفعل الاعم الاغلب من السياسيين ـ وبهذا يكون موقف السلطة التشريعية افضل بكثير من السلطة القضائية التي لا اثر فيها في هذا الحراك الجماهيري الحكومي، ما خلا نقض بعض الخطوات الاصلاحية ومنها تثبيت عدم شرعية الغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية وغيرها.

**رئيس التحرير**

# العراق المحاصر بالأزمات... بيداغوجيا الأمن المستقبلي

**أ. د. كامل حسون القيم***
**م. د. عطارد عوض الشريفي****

* ـ أستاذ الإعلام والإتصال ـ كلية التربية الفنية/ جامعة بابل.
** ـ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

يشهد العالم صفة تراكم وتشعب الأزمات في ميادين متعددة التي تنجم في الغالب عن إختلال التوازن سواءً أكان في العلاقات السياسية أم الإقتصادية وحتى الحضارية منها، وتمخّض عن ذلك ظهور أزمات، عالمية وإقليمية ومحلية ذات أوجه متعددة، وطبيعة زمانية ومكانية مختلفة تتصف بالغرابة والتعقيد.

وقد تختلف مسببات الأزمات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، إذ كان لتفاعل العلاقات بين القوى والكيانات المختلفة وصراعاتها الخفية والعلنية، بهدف نقل مراكز السيطرة والهيمنة، والتي تعدّ من أهم عوامل زيادة حدّة الأزمات أهم عوامل التحريك والإطفاء لتلك الأزمات، فبينما تعمل الدول المتقدمة على إمتلاك عناصر القوة المتعددة والإرتقاء بوسائلها المادية، تختلف أزمات الدول النامية بسبب إفرازاتها المتناقضة، مما ينعكس على السلوكيات الإجتماعية. وإذا كانت الأولى، تتعامل مع أزماتها بمناهج علمية وإستراتيجيات واثقة، فإن النامية ترفض إتّباع هذه الأساليب والمناهج في مواجهة أزماتها، مما يجعل تلكم الأزمات أشدّ عمقاً وأسرع ظهوراً وأقوى تأثيراً، بسبب التفاعل الواضح بين عدم إتّباع المناهج العلمية في التعامل مع الأزمات، أما بسبب الجهل بتلك المناهج، أو التمسك بالأساليب العشوائية والإرتجالية، أو طبيعة تلك الأنظمة مما ينعكس سلباً على إمكانيات الدولة وقدراتها.

**مرّ العراق بمرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد من جراء تواكب المشاكل والأزمات عليه، خصوصاً من الأوضاع الإقتصادية والمعيشية ومن تفشي الفساد منذ عام 2003 ولحد الآن.**

وقد مرّ العراق بمرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد من جراء تواكب المشاكل والأزمات عليه، خصوصاً من الأوضاع الإقتصادية والمعيشية ومن تفشي الفساد منذ عام 2003 ولحد الآن، بالإضافة إلى إستنزاف ثروات العراق بشتى الطرق، مما أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في مسيرة تقدمه وتطوره.

وبهذا ينطلق البحث من فرضية مفادها: «وجود علاقة عكسية ما بين الأزمات المتوالية على العراق سواءاً الداخلية أم الخارجية منها، وفرص تحقيق الأمن المستقبلي له.

وعليه سيتمّ تقسيم بحثنا وفقاً للآتي:

## أولاً: إشكالية إدارة الدولة في العراق ومسار العملية السياسية

لقد شهد العراق تحولاً سياسياً منذ عام 2003، إذ تلازمت الدولة العراقية أزمات متنوعة منها: أزمات سياسية وأمنية وإقتصادية، إلا أن حداثة التجربة وعزم العراقيين على مواجهة التحديات والتحول السياسي المفاجئ زاد الشعب العراقي إصراراً على مواجهة كل التحديات على الرغم من صعوبتها. لكنَّ إستمرار تلك الأزمات وإنخراط العراق في منعطف خطير بعد إجتياح تنظيم «داعش» لبعض المحافظات العراقية في منتصف عام 2014، وبعد ذلك إنخفاض أسعار النفط العالمية الذي أدخل الدولة العراقية في عجر مالي وإقتصادي، أي أزمة اقتصادية حقيقية، فضلاً عن الأزمات السياسية والأمنية والإجتماعية المتجذرة، منها إنعدام الخدمات، وتسييس المؤسسات، وإنتشار الفساد السياسي والإقتصادي، وضعف المؤسسة العسكرية، وأزمة النازحين وغيرها، أدّى هذا الإخفاق إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية وإتساع الفجوة بين السلطة والرأي العام. وعلى الرغم من خروج الشعب إلى التظاهرات منذ الصيف الماضي، وإنطلاق الشرارة الأولى للحراك الشعبي المطالب بعملية الإصلاح السياسي والإقتصادي، إلا أنَّ إختلاف القوى السياسية وتعارضها وعدم إتفاقها على طريق واضح ومشترك في إصلاح الواقع السياسي والإقتصادي للدولة يزيد من حدة الأزمات.

**كتب الدستور في ظل ضغوط أزمة التحول من مركزية مستبدة إلى نظام، أريد له أن يكون تعددياً تحميه الديمقراطية وتمنع وقوعه ثانية في شَرَك الديكتاتورية.**

كما أن الدستور العراقي، جاء ليعكس الواقع الطائفي الجديد الذي يعيشه العراق خاصة مع ظهور التنازع السياسي

بعد إنتخابات كانون الثاني 2005، إذ سعت الأحزاب السياسية قاطبة لتكريس هذا الدستور، الذي عدّه كثيرون بمثابة ألغام من الممكن أن تذهب بوحدة العراق، وتؤدي إلى فوضى شاملة وعدم الإستقرار على الأصعدة كافة .

إذ كتب الدستور في ظل ضغوط أزمة التحول من مركزية مستبدة إلى نظام، أريد له أن يكون تعددياً تحميه الديمقراطية وتمنع وقوعه ثانية في شَرَك الديكتاتورية .عن طريق ديمقراطية إنتخابية يدرك الجميع أنها لا تعني شيئاً حين تفتقر إلى المؤسسات الضرورية التي تحظى بإتفاق الجميع. ولأن المُشرّع ـ وهو الوسيط الذي أسسّ العقد الإجتماعي بين الدولة والمجتمع، كان متسرعاً تتجاذبه قوى المجال الإجتماعي وتَحُوْلُ بينه وبين بناء مجال سياسي مستقر ذي مسؤوليات محددة وتوزيع عادل للسلطة، المشرع هيّأ بيئة مؤاتية للصراعات لا تحمد عقباها، لأنه جعل القوة المستمدة من مصادر إجتماعية فرعية (عدد السكان، وجود الثروة في مكان دون الآخر. . .الخ) أعلى من القوة المستمدة من شرعية الدولة. ولذلك يقوم رجال الدين وشيوخ العشائر ورموز المال ووجوه المجتمع، بإدارة الصراعات فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى[1].

(1) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، حزيران/ يونيو 2014، ص457.

والدولة من جانبها ليست سوى مجال سياسي مُخترق يُمارس القوة المستمدة من هوية عرقية أو طائفية أو دينية. . .الخ، وليس من مؤسسات تحظى بإتفاق الجميع. ولذلك لا تنجح الدولة في تلبية مطالب المطالبين، وأن هؤلاء يُصعِدّون سقف مطالبهم حتى تصل إلى (الأقلمة)، لأن اللامركزية لم تحقق الحد الأدنى من المطالب، كما أن السلطة المركزية وشرعيتها مستمدة من صندوق الإقتراع، تظل عاجزة هي الأخرى عن تلبية مطالب المحتجين والمحتاجين[2].

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية العراقية وفي ظل النظام الديمقراطي، فكان من المفترض أن تستعمل الأساليب الديمقراطية داخل المؤسسة الحزبية، أي إتّباع السبل السليمة والأصولية من حيث إجتماع الكلمة، والغريب أن الذي يتصدر العملية السياسية من القوى الفاعلة فيها يتجاهل ويهمش الديمقراطية بين صفوفه، اذا أريد تأسيس عراق ديمقراطي يتطلب من الأحزاب التي تؤمن بالديمقراطية، أن تكون القدوة والنموذج في هذه

الممارسة من خلال طرح الأسس الصحيحة للممارسة الديمقراطية داخل أحزابها أولاً وتعميمه على مستوى البلاد ثانياً[3].

(3) للمزيد ينظر: سعيد مجيد دحدوح، العراق... من دكتاتورية الفرد إلى دكتاتورية الأحزاب، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (9)، السنة الثالثة، آذار/ مارس 2014، ص19.

كما أن الحكومة التوافقية، يمكن أن تكون بيئة مناسبة لتركيز مبدأ الإقطاع السياسي، إذ تتحكم فئة أو طائفة أو قومية أو حزب أو شخص بمفصل من مفاصل الدولة على عدّه حصة أنتجها التوافق السياسي، فأصبحت الدولة غطاءاً للفئوية، ويترتّب على ذلك أن تتوزع السلطة وتتقاسم الثروة على أساس مبدأين أساسين هما (المكون والتوافق)، فهي لا ترى في الدولة مجموعة مواطنين أحرار متكافئين ومتساوين بالحقوق والواجبات على أساس مبدأ المواطنة، بل يرى في الدولة مجموعة مكونات عرقية طائفية أثنية، فالنظام التوافقي يقوم على مبدأ مشاركة المكونات وليس شراكة المواطنين، وبذلك فهو ينظم الدولة على وفق هويات ومصالح مكوناتها، وبذلك تخضع لتوازن المكونات، والتوازن هنا يعني توزيع الثروة والسلطة وإدارة الحكم توافقياً على وفق مبدأ الشراكة المُتَسَلّحة بحق النقض (الفيتو).

**أن الحكومة التوافقية، يمكن أن تكون بيئة مناسبة لتركيز مبدأ الإقطاع السياسي.**

إن الخطر في المحاصصة والتوافقية بالمجتمعات التقليدية، أن تقوم بالعمل على إنعاش تضاد وحدة الدولة وترسيخ المواطنة، كونها تماهي بين المكونات الإجتماعية والسلطة ضمن نظام المحاصصة الكلي للدولة، كما أن العلاقة بين القوى والأحزاب السياسية المشاركة في السلطة لا تستعمل في علاقاتها البينية سياسة ناقدة وإنما سياسة مناكدة، أي أنّها لا تستعمل خطاباً سياسياً واقعياً رصيناً، وإنما خطاب إقصائي إسقاطي حتى بين القوى السياسية ضمن التحالف الواحد، وهذا الخطاب لا يمكن أن يبني دولة ومؤسسات حكم مستقرة[4].

(4) المرجع السابق، ص22-23.

## ثانياً: الأزمات الكبرى ومتاهات قوى الضغط

أن الأزمة هي مصطلح علمي يعبّر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة أو النكبة التي وقعت وحلّت بهذه الدولة أو الحكومة أو المؤسسة الحكومية وهيآتها، سواءاً أكانت متوقعة الحدوث أم غير متوقعة الحدوث[5].

(5) محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الازمات السياسية الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص73.

كما هناك من يرى بأن الأزمة تعبّر عن موقفٍ أو حالة يواجهها مُتّخِذُ القرار

في أحد الكيانات الإدارية والتنظيمية، إذ تتلاحق الحوادث ما يؤدي إلى عدم وضوح في الرؤية الإستراتيجية للموقف، فيفقدُ مُتّخِذُ القرار ـ إلى حد ما ـ السيطرةَ على الحوادث وعلى مسار تطورها المستقبلي بشكل يهدّدُ البناءَ الإداري للمنظمة، أو الدولة أو النظام (الإجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي)[6].

فالأزمة قد تحلّ وتنزل بالأفراد والأشخاص أو بالهيآت والمنظمات الحكومية والمؤسسات والوزارات والأجهزة السياسية والأمنية في الدولة، أو على المجتمعات الكبيرة وعلى الأمم والشعوب، كما يمكن أن تكون هناك أزمات تحيط بالأسرة الحاكمة في الدولة[7].

كما يرى أخرون بُعْداً مستقبلياً لتأثير الأزمة لكونها موقفاً يواجه به الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحولاً خطيراً وكبيراً في الأحداث والأنشطة قد يؤدي إلى تغير كبير في المستقبل[8].

أي أن الأزمة تقع بشدة وتحاصر الأشخاص والهيآت والمنظمات وتجعلهم تحت ضغط شديد علمي ومالي وثقافي وسياسي وأخلاقي وغيرها من الأزمات التي يمكن أن تحصل فيقع تأثيرها في الجهات والأفراد والهيأت والمنظمات في الدولة[9].

كما أن المستقبل للأزمة يتلقى هذه الأزمات في ظل قلة وشحة وندرة من المواد والمؤن والمعونات والبيانات والأرقام، مما يجعله في دوامة لا مخرج منها مع محاولة جادة في الخروج من هذه الأزمات، إلا أن القوة الضاغطة بشدتها وأزماتها تجعل لا مفر ولا مهرب من تلك الأزمات[10].

وهناك من يميز بين نوعين من الأزمات التي يتعرض لها النظام السياسي بشكل عام، وهما[11]:

1. الأزمات الظرفية .

2. الأزمات الهيكلية .

الأولى هي أزمة وليدة ظروفها، وهذا النوع يحدث عادة دون أن يترك بصمات أو معالم واضحة على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة، لذا فإن معالجتها يكون بتعديل بعض السياسات الخاطئة أو المنحرفة.

(6) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجاً)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان/ أبريل 2015، ص37.

(7) محمد سرور الحريري، مرجع سابق، ص73.

(8) طارق عبد العال حماد، حكومة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص17.

(9) محمد سرور الحريري، مرجع سابق، ص73.

(10) المرجع السابق، ص74.

(11) حميد فاضل حسن، أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء البراغماتي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (12)، السنة الثالثة، كانون الأول/ ديسمبر 2014، ص25.

أما الثابتة فهي أخطر، لأنها تتعلق بصميم بيئة النظام وعمله، ومثل هذه الأزمات لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها أو حتى مجرد إهمالها وأرجائها إلى حين، نظراً إلى أن إستمرارها قد يؤدي إلى إفراز نتائج صعبة بالنسبة إلى الكيان الذي حدثت فيه، وقد تؤدي إلى أزمات أكثر خطورة وأشد تأثيراً، كما في متعلقات تتعلق بشكل وسلوك النظام السياسي والتنموي.

**أن الأزمات التي تتعرض لها الدولة العراقية، تستدعي من حكومة الدستور معالجتها، و هي من نوع الأزمات الخطيرة، سواءاً أكانت الظرفية منها أم الثابتة..**

ولا يخفى على أحد أن الأزمات التي تتعرض لها الدولة العراقية، تستدعي من حكومة الدستور معالجتها، وهي من نوع الأزمات الخطيرة، سواءاً أكانت الظرفية منها أم الثابتة.

فبدءاً من الأزمة الإقتصادية، إذ ظلت عوائد النفط المُصَدَر الأساس بل الوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الإستثماري الحكومي عموماً طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي. على الرغم من إرتفاع معدلات نمو تلك العوائد وإرتفاع معدلات الإستثمار ومعدلات النمو الإقتصادي، التي شهدها الإقتصاد العراقي في السنوات التي مارس فيها النفط دور ماكنة النمو، إلا أن الإقتصاد العراقي لم يصل إلى مرحلة الإنطلاق أو إلى مرحلة النمو الذاتي. فقد عجزت سياسات التنمية الصناعية والزراعية عن تنوع الإقتصاد العراقي وتحريره من الهيكل الأحادي الجانب، وظل الإقتصاد يعُجُّ بمشاكل تتفاقم على أرضية التخلف الإقتصادي والإجتماعي، ويرزح تحت أعباء متزايدة، نشأت عن القروض والديون والأعباء المترتبة عنهما والتعويضات المفروضة منذ عام 1991[12].

فقد ترك التقلب والتراجع في أسعار النفط أثراً بالغاً وسلبياً في الموازنة العراقية، التي تعتمد وبنسبة تزيد عن 95% على النفط، فالموازنة العامة للدولة العراقية تُعَدُّ بالإعتماد على إيرادات النفط، التي تتخذ وفقاً لأسعار النفط العالمية والكميات المقدرة للتصدير[13].

وهو ممّا أطاح بفرصة تبلورِ إستراتيجيةِ تَحَوّلٍ متناسبة مع ممكنات العراق (إقتصاد ريعي)، وظروف الإقتصاد الذي عانى من مشكلتين متراكبتين على بعضهما، حدَّ التزاوج فيما بينهما، وهما توقف جهود التنمية منذ عام 1985 عندما تَحَوَّلَ الإقتصاد العراقي بشكل كامل إلى إقتصاد حرب، وبدأ مرحلة الإستدانة الخارجية، فضلاً عن التقادم وهلاك الأصول الرأسمالية الثابتة،

(12) أمال شلاش، عائدات النفط والتمويل والتنمية، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد(311)، 2004، ص10.

(13) كاظم علاوي كاظم، المواريث الاقتصادية للاحتلال الأمريكي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد2)، السنة الأولى 2012، ص75.

وتراجع حجمها نتيجة التدمير الذي لحق بها على مرِّ ثلاثة عقود من الأزمات[14].

إن تعظيم الصرف غير المنتج لعوائد الثروة النفطية، والتقاسم بنهم بين المكونات وضياع العوائد الريعية في نظام توزيعي ـ إستهلاكي، قد أسسّ لإقتصاد لا يقوى على إنتاج سوى الثروة النفطية، ويقوي في الوقت نفسه ظاهرة الشره الإستهلاكي الذي تغذيه أسواق العولمة، ولهذا أصبحت الديمقراطية السياسية وتعظيم الاستهلاك وتدني فرص العمل المنتج، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الإقتصادي كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي[15].

والتي تنعكس أثارها وتبعاتها على المجتمع العراقي، الذي يواجه أزمات متلاحقة تمتاز بالخطورة، فما وَرِثَهُ من تحديات جديدة بعد الإحتلال عام 2003، وما تزال التهديدات لفرص السلام والأمن والإستقرار محدقة. فالتوترات الإجتماعية، وإستمرار وجود الجماعات الساخطة ممن يشعرون بالإستبعاد والتهميش والإقصاء فضلاً عن خطر العشوائيات والفقر والبطالة والتهجير القسري وهو ماجعل تجدد الصراع في الشارع العراقي قابلاً للوقوع في أية لحظة، وهو أمر يدعو إلى وجود حالة إستعداد لأي تهديد للسلم والأمن الإجتماعي[16].

## ثالثاً: بيداغوجيا(*) الأمن المستقبلي في العراق

يعدّ الأمن من المفاهيم المتأصلة والمرتبطة بوجود الحياة الانسانية، وهو مصدر قلق مشترك لجميع المجتمعات، على الرغم من تنوع أهدافه وعناصره وعلاقته بالمتغيرات المجتمعية الأخرى. وتمثل سيادة القانون وأمن المواطنين من المكونات الرئيسة للأمن الإجتماعي وإستدامة التنمية حينما تسعى إلى تعزيز فرص العدالة وتنفيذ القانون، وإتخاذ تدابير وقائية عن طريق توليد فرص العمل وتعزيز الإندماج الإجتماعي ونشر ثقافة السلام والإستقرار.

وهناك من يرى في مفهوم الأمن بكونه ربما يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد إستخدمه علماء الإجتماع والإقتصاديون بمعنى الرفاهية، ومن ثم فان الأمن الإجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد

(14) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية إدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأميركي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (12)، السنة الثالثة، كانون الأول/ ديسمبر 2014، ص17.

(15) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(16) عدنان ياسين مصطفى، إشكالية الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003 (قراءة سوسيولوجية)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (10)، السنة الثالثة، تموز/يوليو 2014، ص149.

(*) تهدف البيداغوجيا Pedagogy إلى تحقيق الإنتاجية والإبداعية والابتكار، وتنمية القدرات والكفايات الأساسية، وتطوير الذكاءات المتعددة لدى المتعلم، وصقلها نظرياً وتطبيقياً ووظيفياً، وهذا كله من أجل خلق مدرسة منتجة ومبدعة وفاعلة، تساهم في بناء قدرات الوطن لكي يكون قادراً على التنافس والتقدم والنمو. للمزيد ينظر: جميل محمداوي، البيداغوجيا الفارقية، ط1، 2015، ص14.

**ان الأمن الإجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الإجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلكم المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من ذلك الخطر.**

المخاطر والطوارئ الإجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلكم المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من ذلك الخطر .

وأن الحديث عن حاجة العراق إلى أمن مستقبلي يرتبط بمحركات شاملة، تبدأ من هيكل بناء الدولة، ونمط تنصيب الحكومة وإدارتها وانتهاءاً بالصورة الإيجابية النفسية والإجتماعية والتربوية، التي يمكن أن تخلق فرداً سوياً راضياً، يحمل قدراً أكبر من الشأن العام ويشترك في بوصلة إتجاهاته وضبطه.

وترتبط مخرجات الأمن والإرتفاع به إلى سلم الثقة بقدرات الدولة في صيانة موجوداتها الحضارية والأمنية والنفسية، وهذا يسوق إلى حد كبير بانحسار الأزمة، بعدّ أن كل أزمة تولد أو قد تولد (صراعاً) بين قطبين يربك حالة الرضا وبالتالي الأمن بأشكاله المختلفة، ومن هذا المنطلق فان مفهوم الأمن المستقبلي يتوسّع ويتحدّد إلى (مثالية سياسية وإجتماعية) تتشابك لتصل إلى مستوى (كيف نصنع أجيالاً غير منخورة القوى، تتفاهم وتشارك مع العالم الإنساني بتفوق وحراك عالٍ من العطاء).

وللوصول إلى رؤية إستراتيجية قابلة للتطبيق علينا أن نضع شكل الأزمة وأبعادها ومن ثم حلولها بمغلف البعد الأمني والكفاية المواطنية، لذا سنوجز الأزمة مع إرتباطها ومن ثم حلولها المفترضة:

## 1. الأمن السياسي

يعدّ الهيكل السياسي من أعمدة بناء دولة مستقرة آمنة، وشكل الدولة قد يتفرع إلى نوع النظام (ديمقراطياً رئاسياً أم نيابياً، أو الشكل المنبثق من القيادات الكارزمية التي توصف بالدكتوريات التاريخية أو الشخصانية) في كل هياكل النظام السياسي تتطلب إجماعاً على الثقة والمقبولية لشكل أو شخص الحاكم لدى الرأي العام، كما أن نتاج أي نظام أو طبقة سياسية لا يقاس بالتاريخ أو كَم الإتّباع أو أصوات الناخبين بقدر ما يقاس بالمشروعية الإنتخابية والنتاج التجريبي للحكم، يستثنى من ذلك السنوات الاولى من المراحل الإنتقالية، وفي العراق وعلى الرغم من ان شكل النظام (افتراضياً) يسير بشكل ديمقراطي تعددي من بعض الكتل والأحزاب التي تصدرت

المشهد الإنتقالي بعد سقوط النظام، تمخض عن تشكيل نظام سياسي يوصف بالفوضى وبُعْدِ الجدية وعدم المشروعية في إدارة شكل نظام الدولة والنجاح بها إلى مخارج الدول النامية أو المتطلعة إلى النمو، وعلى ذلك شهدت بناءات الهيكل السياسي في العراق عدة مؤشرات انتجت ضعفاً وخوراً في القطاعات الأخرى، ومن تلك المؤشرات:

- طبيعة القوى السياسية المتصدرة العملية السياسية، في الأغلب ناتجة عن هوى سياسي وإملاء للفارغ الذي يمكن أن يتمخض عنه سلطة أو سطوة او فساد.

- شكل ونظام الانتخابات كان قد فسح المجال (فنياً) وباتفاق الكتل أن تعيد بعض الشخصيات نفسها برغم فشلها وفشل المرحلة السابقة برمتها.

**شكل ونظام الانتخابات كان قد فسح المجال (فنياً) وباتفاق الكتل أن تعيد بعض الشخصيات نفسها برغم فشلها وفشل المرحلة السابقة برمتها.**

- فتحت اللعبة السياسية والسطوة التي أمتاز بها البعض من بناء منافذ خاسرة وفاسدة للدولة العراقية (كالمناصب الفضائية، وشكل الحمايات، والمؤسسات، والتعيينات، والكوتة، والقوانين التي عبر السنوات أصبحت تلك الشخصيات) قوى منيعة ومقدسة ودائمة السطوة والتحكم في الإستراتيجي للعراق.

- بعد نتائج الانتخابات والتي لم تحمل مؤشراً صحياً على مشاركة العراقيين، وبرغم التجاوزات والإنتهاكات والتزوير.. وغيرها يتمّ بناءاً على الأصوات تزوير بعض الخطابات بغض النظر عن تخصصاتها ومهاراتها في إدارة الدولة، ومن هنا جاءت الطامّة الكبرى في نخر موارد الدولة وضياعها ونهبها...

- الكتل السياسية عملت لنفسها نظاماً غريباً (لكنّه سارٍ في الغرف المظلمة) على ان التقاسم والتحاصص أساس الهدوء السياسي، وعلى الكتل ان تراعي غيرها في مناصب الدولة، بغض النظر عن العائد الوطني للعراقيين، وكانت هناك صيحات جماهيرية كبيرة في مؤشر رفض المحاصصة، لكن على ما يبدو أن مغادرتها تعني مغادرة الجميع، وهذا غير مسموح به.

- من جانبها الولايات المتحدة، ضمنت طبقة سياسية ضعيفة وغير محنكة بالشأن العراقي، وخانعة بالشكل الذي يمكن لها السير بالتحكم المستقبلي في إدارة الدولة، والضغط على مستقبل الإقتصاد العراقي، والتلاعب أو صناعة أزمات لم يستطع غير المؤهلين أن يغادروها.
- ملف نمو القاعدة والتشدد والطائفية ومن ثم تمدد داعش وسطوتها على ثلاث محافظات، كانت تلك نتاجاً لخزين من اللهو السياسي وعدم القدرة على إدارة ملف العراق الانتقالي، ضمن فريق عمل سياسي فاشل، ومتناحر جهراً ومتفق خفاءاً، فكان للاكريكا أن حركت ملف القاعدة وشجعت على إمتداده سواءاً بغض النظر، أم بالإدارة عن بعد كانت السطوة الاولى لإبعاد البلد من النهوض ومن أعطاء درس بليغ للعالم على أن الإسلام السياسي غير قادر على قيادة دول، إعلامياً كانت أمريكا تبارك الخيمة السياسية، فشلها وفسادها وتدميرها البطيء للبلد، وكانت تعطي تصريحات نجاح أو تعلم على أن السياسة بالعراق بخير، وأن العراق نجح في إدارة نفسه، وهي لا تكشف الأموال التي تهرّب أو التدمير الإستراتيجي لملفات الأمن والصناعة والزراعة والتعليم والنفس والتي أسميناه (ببصمات الفوضى).
- لازالت الكتل السياسية تعدّ نفسها وصياً ومنقذاً وخياراً أبدياً لقيادة العراق، على الرغم من الإخفاق والفشل في جميع الملفات.
- لم تنتج الطبقة السياسية أي معطى أو خارطة طريق لإنقاذ العراق من أزماته بل، هي تتكئ في الأزمات على التحريض والخطاب الطائفي والمناطقي، كجزء من الدفاع العام عن وجودها ومكتسباتها.

## 2. الأمن الإقتصادي ـ الإجتماعي

تمتاز عملية الإصلاح الاقتصادي العراقي بكونها فنية في محتواها ومضمونها، لكنها تحتاج إلى فلسفة تعتمد إرادة سياسية وموافقة جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية التي ستقوم بالإصلاح وتتحقق مصالحها في نهاية المطاف، وكل تردد أو تأجيل لإصلاح يؤدي لانقسامات في الآراء الاجتماعية، ومن ثم تأجيل الإصلاح أو الاكتفاء بالترميم وتعديل وتطوير بعض التشريعات التي لا تشكل في مجموعها إلا جزءاً من الإصلاح الاقتصادي.

وبذلك فإن «الإصلاح» عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة، تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، والفئات والشرائح الاجتماعية كافة، إذ يتأثر ويؤثر الجميع من خطوات الإصلاح، وإذا لم تكن الخطوات مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب البعض على حساب البعض الآخر، لذلك نلحظ تضارب الآراء وتعارضها أحياناً تجاه فكرة ومضمون الإصلاح الاقتصادي[17].

فمن بينها الظاهرة الإنحرافية وفي مقدمتها الفساد الذي إنتقل للعراق، بعد أن كان حالات فردية قبل حصار عام 1990، ثم إلى ظاهرة في مدة الحصار الاقتصادي، ومن ثم أصبح ظاهرة بنيوية بعد عام 2003[18].

كما سادت بعد الإحتلال حالة العجز البنيوي والتوالد المتواصل للمشكلات والأزمات وعلى حساب قيم المواطنة، مما شكلّت جميعها تهديداً لفرص الإندماج الإجتماعي، ومن ثمّ تدهور المنظومات القيمية وتضرر النسيج الإجتماعي العراقي[19].

هذا بالإضافة إلى أن مسار الديمقراطية ظلّ أقلَّ رسوخاً وأكثرَ تعثراً، فضلاً عن ضعف المسؤوليات الحكومية في تأمين الحماية الإجتماعية.

## 3. الأمن الثقافي والإعلامي

شكّل الإتصال الرقمي منعطفاً جديداً لدى جميع المجتمعات، المتحضّرة منها والفقيرة، ويظهر لنا مصطلح الإختراق الإعلامي أو الغزو كما كان متداولاً بلباس جديد وبرمزية أعتى وأقوى وأكثر وضوحاً، فمُخَيلَةُ الإتصال لجيل الشباب الحالي أرادوا لها أن تتلاعب بالفضاء السبراني على حساب القيم والثقافة والإبداع والرموز الدينية والثقافية، وجاءت طاردةً وعاصفةً بما تملك الشعوب من خصوصيات ثقافية وإجتماعية، لكنْ ليس الجميع كانوا ضحية مطلقة، الضحية المطلقة هو من لم يواكب ويخطط ويشترك على ذات السرعة في زوايا التأثير تارة، وتقليل الصدمات تارة أخرى، في العراق المشهد، الإتصال يعدّ ساحةً مفتوحةً بلا منعة أو أمن أو مَصَد، وذلك عبر فقدان مفاتيح التحكم والتأثير الأساسية التي تدعم هذا الضياع الهوياتي ليس للشباب حسب، إنما للثقافة والتراث والدين وأساليب المواجهة الشرسة مع العالم الجديد الملغم بالصور وإحداثيات الأوجاع الإجتماعية، العراق البلد

(17) عطارد عوض عبد الحميد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد(1)، السنة السادسة، كانون الثاني 2014، ص134.

(18) عماد عبد اللطيف، الفساد في العراق: البنية والظاهرة، الحوار المتمدن، العدد (3050)، 2010/7/1.

(19) عبير أمين، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص36.

المكبل بانفتاح وعدم إقفال إرغامي لأمنه الإعلامي والثقافي وذلك بحكم المؤشرات الآتية:

- الإتصال المحمول تملكه شركات لدول أخرى، وأغلب الإتصالات الرقمية التي تجرى في العراق هي في عقدة ورحبة شركات معروفة إقتصادية لكن غير معروفة النيات، وتلك يمكن لها التعرف على جميع مكالمات السياسيين والخبراء وأمن الدولة وطبيعة الإتصالات التي تحدث في الأزمات وغيرها.

- لا توجد برامج أو حملات جديّة للتفكير على الأقل في مديات (الإختراق الإعلامي والثقافي) لمؤسسات الإعلام العراقية وهي تعدّ بالمئات إذا إستثنينا منها المواقع الإلكترونية والصحف الرقمية والمدونات، وبالتالي فإن الكيفية سائبة وأن أمن المواطن في خطر دائم جراء التنصت، أو التوظيف، أو القرصنة، أو الإنتحال ..الخ.

- إرتفاع لغة التحريض وتسويق العنف عبر وسائل الإعلام المختلفة عربية كانت أم محلية، وعدم وجود رقابة إلكترونية تحدّ أو تراقب بالرصد أو المحاسبة ما يجري من غسيل دماغ تراكمي للرأي العام (للأطفال والشباب بشكل خاص).

- إنحسار القراءة السطرية، لدى العراقيين لطغيان وشيوع الإستخدام الرقمي والإتصال عبر الانترنت، في الوقت الذي لم تشجع الدولة أو مؤسساتها التربوية والثقافية الميل أو الإكثار من القراءة السطرية والتي أحدثت خللاً كبيراً في مهارات الإتصال واللغة والإطلاع على خزائن التاريخ ومجرياته.

- الإدمان في التلقي وإرتفاع معدلات التعامل مع ثقافة الفضاء الوافدة، على حساب الثقافة واللغة والتاريخ المحلي، والخجل من الدخول في أسواق المعلومات الدولية كبلد منتج للثقافة والمعلومات.

- ضعف الإنتاج الثقافي والإعلامي الطلابي والشبابي أوجد هوة كبيرة ومتفاقمة للمواطنة الثقافية، فالتعامل مع البرامج والأحداث والظواهر يأتي في الأغلب دولياً وليس بإرادة عراقية.

- التعليم الإلكتروني ورفع المه ارات في التربية الإعلامية والثقافية في المؤسسات التربوية أوجد فقراً وإبتعاداً عن الإفادة في مجال التربية والتعليم الإلكتروني، لكنّه إرتفع في مجال الترفيه والإستخدام الشخصي (عدم ضبط التوجيه).

- الإستهلال اليومي للأفلام والسمعبصريات الترفيهية المستوردة، ومواقع اليوتيوب والغوغل أوجد خللاً في الإعتمادية على المعلومات التاريخية والسياسية التي من الممكن أن تُوجّه الجيل الحالي بما لا يرغب التربويون أو الإجتماعيون في العراق.

- الهروب من الواقع المضطرب في الأمن والإحتقان الطائفي والسياسي إلى بيآت ثقافية تنمّي الإغتراب والعزلة والغرابة لدى الجيل الحالي، دون حلول أو دراسات تعمل على إدماج أو إصهار الإنتماء الوطني بقالب واحد أساسه المواطنة وحب العراق ومستقبله.

## 4. الأمن النفسي

إن التهديدات الهائلة ضد الأمن الإنساني والرفاهية للإنسان العراقي، تأتي بشكل رئيس من الأفعال المتعمدة التي يرتكبها البعض، وإذ إن إنتهاك الأمن النفسي يتجلّى بأشكال مختلفة من العنف والإغتيالات والقمع والسرقة والغش وإنتهاك الحرمات والإغتصاب والإعتداء، والتسيّب في مؤسسات الدولة على المستوى المهني في الأموال والممتلكات العامة والخاصة، فضلاً عن أعمال الخطف والتفجير وإحتجاز الرهائن المرتكبة من أفراد وجماعات.

فالإعتقال والتغييب والإبادة الجماعية (المقابر الجماعية) التي مرّ بها الشعب العراقي، والعنف بما فيه الإقتصادي والإهانات التي تعرض لها الفرد، والإحتلال والصراعات السياسية والفوضى الإجتماعية (اللا معيارية) والدكتاتورية والتعصب الطائفي والإحتقان الشعبي، أدّت إلى إنعدام الشعور بالأمان والرغبة في الدفاع عن الذات بطريقة مادية أو رمزية[20].

(20) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، مرجع سابق، ص 195.

كل هذه الإنتهاكات قد أحدثت إضطراباً غير مسبوق في الأمن النفسي، وربما كان العراق من أكثر البلدان التي عانت من ذلك عقب تغيير النظام السياسي عام 2003، وتفكك المؤسسات الأمنية.

فقد إنتشرت المناطق العشوائية التي تتضمن الكثير من الشواهد الإجتماعية السلبية، التي تطول جزءاً من السكان، أبرزها الحرمان والفقر والإهمال في المناطق المهمّشة والتي تعدّ بعيدة عن رعاية الدولة. هؤلاء لا يشعرون بالأمان النفسي ولا الإجتماعي، وإن حالتهم النفسية مستمدة من وضعهم الإجتماعي، فالتهديد الإجتماعي ونظرة المجتمع لهم ولّدتْ لديهم خصائص وصفات جعلتهم مختلفين عن الطبقات الأخرى، مما ولّد لديهم شخصيات عدائية.

مما يؤدي إلى إضطراب في الشخصية السايكوباتية أو اللا إجتماعية Antisocial، والشعور بأن البيئة غير ساندة لهم وهي بيئة عدائية بإمتياز، وبهذا يكون إدراكه للعالم بطريقة منحرفة وتفسيراته للأحداث مشوهة، هؤلاء لا يشعرون بالأمان النفسي ولا الإجتماعي، وأن حالتهم النفسية مستمدة من وضعهم الإجتماعي ونظرة المجتمع لهم.

والحالة الأكثر خطورة هو الصراع في مرحلة المراهقة، بين هوية المراهقين (من أنا ـ من أكون) مقابل غموض الدور الذي يمكن أن يؤديه في الحياة، وهو في بداية مرحلة تكوين هويته، فإذا لم ينجح الفرد في تكوينها بشكل حقيقي تصبح مرحلة الرشد صعبة جداً، ولهذا فإن جذر السلوك المتطرف والعنف والتعصب يكمن في الطريق الذي يتبعه تطور مفهوم الهوية الشخصية لدى هؤلاء الشباب. فإذا وَجَدَ المراهق/أو الشاب نفسه يعاني من الغموض والتناقض، وعدم القدرة عن تكوين مفهوم واضح للذات، يندفع للتعويض عن النقص بالتوحّد بهويات جمعية أخرى، ذات طابع أيديولوجي عنفي توفر له اليقين، فوسط هذه الجماعات المتطرفة لا يجد المراهق هويته فقط وإنما يجد تفسيرات لأزماته ووعوداً للمستقبل، ولهذا فالهوية هي ليست معطىً فردياً شخصياً فقط، بل مفهوم جمعي متجذر في الإنتماء الأسري والعرقي والطائفي والوطني للفرد[21].

(21) المرجع السابق، ص196-197.

وبهذا ظل الفرد العراقي يسبح في سطح إجتماعي أسود، لا يَعْرِفُ له قراراً، فالظواهر السلبية وأخبار العنف والجرائم والعمليات الإرهابية، هي الأكثر إنتشاراً وتوزيعاً في الأوساط العامة، فعدمُ الشعور بالأمان يُعدّ إعتداءاً على فكرة الحياة الإنسانية والإجتماعية السوية، والتي تقوم على الصحة النفسية والتضامن الإجتماعي بين أبناء المجتمع، فضلاً عن إنعكاساتها على توازن المصالح والقيم داخل المجتمع.

## التوصيات

إن الوضع العراقي يعاني من مصاعب حقيقية، نتيجة سنوات الحروب المتتالية منذ عام 2003 وفقدان الأمن بكل أشكاله أو مجالاته، فضلاً عن المشكلات التي ظهرت على قاعدة الموارد الإقتصادية لتشغيل نظام اقتصادي فعال.

مما يتطلّب من صُنّاع القرار تبنيَ سلسلة من السياسات والإصلاحات ذات أهداف واضحة، لمعالجة الحاجات على المدى القصير والمتوسط والطويل، بدلاً من التفكير في إعتماد نموذج واحد يناسب الجميع، ولإنجاز هذه الأهداف فان جميع القوى الإجتماعية والسياسية، لا بدَّ أن تسعى للوصول إلى إتفاق وطني يحقّق أمن المواطن، ويعزّز فرص إندماجه الإجتماعي وذلك لمواءمة الأهداف العامة، والجهود خاصة للحدّ من الإنحراف والعنف كسياسة عامة للدولة. إلى جانب إعتماد ما يأتي كلّ في مجاله:

### 1. بيداغوجيا الأمن السياسي (هيكل بناء الدولة)

أ ـ إعادة النظر بآلية تشكيل الحكومة، وإنتشال تشكيلها بمعايير، أساسها الكفاءة والمهنية والتخصص.

ب ـ إعادة النظر بالنظام الإنتخابي السائد، وإحلال نظام يتيح للأشخاص المستقلين من الظهور والفوز بعيداً عن فريق وحسابات الكتل السياسية.

ت ـ المزيد من الضغط الشعبي على ايجاد آليات تقويم سنوي لعمل البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة.

ث ـ تفعيل قوانين الرقابة والردع الوظيفي للفساد والكسل الحكومي.

ج ـ إبعاد مزدوجي الجنسية عن المناصب العليا في البلد.

ح ـ تفعيل قوانين التحريض الإعلامي وتجريم كل من يُؤجّج الطائفية والتعصب والتمييز بين أبناء البلد.

خ ـ البحث عن آليات كشف لمتعلقات مصروفات الدولة، والإتفاقات والبنود التي كانت سريّة بين الكتل او الوزارات، لغرض تمريرها بعيداً عن ضغوط الرأي العام.

د ـ العمل بنظام الأغلبية وتفعيل دور المعارضة في البرلمان.

ذ ـ إلغاء مجالس المحافظات والأقضية والنواحي (كونها حلقة معرقلة وزائدة) في الخارطة السياسية العراقية.

ر ـ إعادة النظر بقانون الأحزاب الحالي، كونه لا يحمل عدالة أو ضبطاً حقيقياً للكتل والأحزاب التي من الممكن أن تدخل خارطة المنافسة الجديدة.

ز ـ العمل على مبدأ (بيداغوجيا التربية السياسية) إشراك الرأي العام في الإنتقال بالمجتمع من مرحلة التلقين والخطب السياسية والإستهلاك المجمعي إلى مرحلة الإشراك العلمي في التغيير والتوجيه وصناعة الحل إزاء الأزمات المقبلة.

## 2. بيداغوجيا الأمن الإقتصادي ـ الإجتماعي

إن الوضع الإقتصادي في العراق ظلّ يشكّل المعضلةَ الأساسَ التي تفاقمت منها باقي المشاكل والأزمات، إذ أثّرتْ في مستويات الدخل والمعيشة وخلقت حالات صارخة من التفاوت المعيشي والطبقي والتوزيع غير العادل للدخل، وتزايد معدلات البطالة، وعليه لا بدّ من عمل الآتي:

أ ـ يجب أن تكون هناك رؤية عراقية حقيقية، تضع مصلحة العراق وأوضاعه الحالية والمتمثلة بالأزمات المكبل بها (السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والنفسية)، محدداً لأي إجراء أو سياسة معتمدة، فيمكن القول إنْ كان للإرهاب عنفٌ جسديٌّ بالدرجة الأولى، فإن لآليات النظام الاقتصادي عنفاً اجتماعياً بشكل جوهري.

ب ـ إنّ البرنامج الأنسب للعراق هو أن لا يذهب على إصلاحات إقتصادية فحسب، بل التركيز على عملية شاملة، تهدف إلى بناء أسس جديدة للعلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كأساس لنفي التبعية الخارجية والحيلولة دون تفاقمها، وذلك من خلال بناء التنمية المستقلة والمستمرة التي تحقق العدالة الإجتماعية، وهذا يعني سيطرة المجتمع على شروط تطوره، ووضع سلطة إتخاذ القرارات المتصلة بهذه العملية بأيدي القوى الوطنية التي لا مصلحة لها رهن الإقتصاد الوطني بالرأسمالية والإرتباط بها.

ت ـ إنّ إعتماد الإقتصاد العراقي على النفط مما جعله اقتصاداً ريعياً بامتياز، وهو أمر في غاية الخطورة وبخاصة في الأمد القصير، لذا لا بّد من درس يذكّر مَن يتربّع على سدة الحكم، ويساهم بصنع القرار الاقتصادي لخدمة الشعب العراقي، ان النفط رغم أهميته الإستراتيجية، بيدَ انه لا بدّ من معين له، وذلك من خلال إعادة تنشيط بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بوضع منطلقات لنظرية تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الحالة العراقية تمهيداً لوضع خطة تنمية اقتصادية مدروسة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتقوّي مناعة الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات المفاجئة التي قد تحصل، سواء كانهيار أسعار النفط أم غير، و سواء أكان ذلك على المستوى المنظور أم على الإطار الإستراتيجي.

ث ـ إعتماد توقيتات مرحلية لخطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق تأخذ بنظر الاعتبار ما جرى تحقيقهُ من إجراءات وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى، وذلك بهدف الاستفادة من التدرج الزمني، للتغلب على الإرهاصات التي وقعت في المرحلة السابقة.

ج ـ التوجه نحو عقد جلسات نقاش اجتماعية لبيان أهمية الأمن المجتمعي، واشراك السياسيين ومنظمات المجتمع المدني بذلك، والدعوة لإنشاء مراكز متخصصة لدراسة الظواهر المسببة لفقدان هذا الأمن، اذ ان الأمن المجتمعي مرهون بالسياسة وبالأمن السياسي والاقتصادي، وحثّ المؤسسات الدينية على الابتعاد عن الخطابات المتشنجة، من خلال الفتاوى غير المدروسة وإثارة النعرات الطائفية.

ح ـ كما أنه لا يمكن اغفال الترابط ما بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي، فالأمن الاقتصادي مفتاح من مفاتيح تحقيق الأمن في المجالات المذكورة أعلاه.

## 3. بيداغوجيا الأمن الثقافي والإعلامي

أ. أن يصار إلى اتفاق وتوحيد في الاستراتيجية الإعلامية، وأدوات التحريك الجماهيري بين القنوات الإعلامية (إذاعة، TV، صحف، مواقع الكترونية) وبالأخص في القضايا والتوصيفات الأساسية.

كالموقف من الاحتلال، الإعمار، القضية الكردية، مشكلات الخدمات.

ب ـ أدوات الإعلام في المنطقة بحاجة إلى إعادة حسابات وسياسات، عليها أن تبتعد عن سياسة إرضاء الممول أو مالك الوسيلة، وان تفكر بجدوى رسائلها وموقعها من التأثير الجماهيري. وهل سياسة (الغلق) هي من صالح الطائفة أما المنطقة؟، ، وهل إنعكاسها العربي والدولي ـ تاريخياً ـيمكن التعويل عليه؟.

ت ـ الإستعانة بذوي الكفاءات والعقول والتفرد في المنطقة وإشراكهم على مستوى إبراز الخطاب الجديد، كل باختصاصه وموقعه وإستثمار نتاجهم الثقافي والفكري في مخاطبة الآخر، فالصراع ليس فقط على مستوى السياسة والإتجاه بقدر ما هو في مواقع الفكر والتأثير الإعلامي والاجتماعي.

ث ـ إستخدام العلاقات الشخصية والمؤسسية ومراكز الأبحاث والوفود في إيصال خطاب علمي يمكن التعويل عليه وإدامته لإبراز قوة المنطق والحق في قضايا (مائعة وتميل الى النفوذ للتسطيح) وبالتالي خلخلة الامن والفكر، ومن ثم إقامته على أسس منظمة وعلمية ودراسة درجات نجاحه ضمن حملة إعلامية تبرز ذلك التجديد.

ج ـ إستخدام مجمل قنوات الاحتلال، إذاعة، تلفاز، صحافة) والساندة مواقع، مجلات، ملصقات، إعلانات، مؤتمرات، سينما، أمسيات، هدايا . . .الخ في نقل صورة مقاومة الإحتلال، والسعي لبناء مجتمع حضاري تنموي يسعى إلى السلام والإنتاج وإعادة الدور المشرق له ضمن الحاضنة العربية والدولية.بعيداً عن الخطاب الديني السياسي، لان المتلقي العربي لايمكن إن يتلقى محورين متناقضين لإتجاهاته وميوله، وبالأخص الديني.فعلينا إن نلتفت إلى المنجز الثقافي والحياتي الذي من خلاله نستطيع إن ننفذ ونؤثر.

ح ـ العمل على إنشاء تحالفات إعلامية وورقة تكتيك للحملات، والمعالجات السياسية والثقافية بين القنوات الاعلامية والعلمية الصديقة.

خ ـ إصدار كتب وكراسات علمية ميدانية باسم مؤسسات أو مراكز أبحاث في المنطقة أو بإفرادها، تبين ميدان المستوى الفكري والثقافي لنا، ونحن جزء من العطاء الإنساني ولدينا رغبة كبيرة في التفاعل مع الأمم والشعوب والأطياف، ولنا خصوصية ثقافية نخشى أن تندرس في ثنايا وجود المحتل او تدخلاته (وهذه شرعية تنادي بها كل شعوب الأرض) ضد العولمة والإحتلال العسكري والثقافي.

د ـ إنشاء قنوات إعلامية بلغات أجنبية فضائية، إذاعات موجهة، صحف، مطبوعات) والتحدث بها إلى العالم، مع التركيز على أضرار الاحتلال على العراق وعلى بنيته التحتية.

ذ ـ إقامة مؤتمر إقليمي حول فاعلية وسياسات قنوات الإعلام (الأهداف المرحلية) وإمكانية تغيير المعطى الخطابي، بعد إجراء مسح ميداني لمشكلات الخطاب (. . . .) الآن. فنحن بحاجة ماسة إلى آلية للتعرف على مشكلاتنا، أسلوبنا، مع من نتقاطع؟، كيف نحن مع العرب؟، مع الغرب؟، كيف يرانا الآخرون؟، وما علاقتنا بالاحتلال؟، وما درجات وسبل تبديل الخطاب؟، كيف نكسب الآخرين بالإعلام؟.

ر ـ العمل على تكثيف التعاضد والتساند بين الأجهزة الامنية ورجال الإعلام والصحافة بما يخدم مكافحة الارهاب وان تعمل القوات الامنية على تصوير وإدارة ملفها في المواجهات بمرافقة الإعلاميين كما تعمل ذلك التجارب الدولية، لتأثيرها النفسي والإعلامي في الرأي العام.

ز ـ إشراك القطاع الآكاديمي والجامعي في ايجاد سبل دائمة وعاجلة للمواجهة والإعانة في جوانب ورش العمل والأبحاث واستطلاعات الرأي وصناعة الدعاية والمنشور (الدعائي).

س ـ رعاية المناطق الساخنة والحواضن المحتملة رعاية علمية، لتقليل وتحجيم التأثيرات المحتملة للتمدد وبناء علاقات افتراضية نامية مع السكان المحليين.

ش ـ المعالجة الاستراتيجية الحالية للفقر والمناهج الدراسية، والإدماج الاجتماعي الذي يمكن ان يعزز روح المواطنة والإحساس بوحدة العدو والمصير.

ص ـ العمل على الضخ الإعلامي لنشاط القوات الامنية وتقرير الحوادث من خلال المؤتمرات الصحفية ومواجهة الجمهور والإعلاميين بشكل دوري ومنتظم ومباشر والتعليل لما يحدث من انتصارات او خروق بشكل شفاف وموضوعي.

ض ـ عدّ الأمن الثقافي والإعلامي عوامل استراتيجية من اولويات الدولة وحساباتها المستقبلية في التعامل مع السياسات الخارجية وخطاب الازمات.

ـ إدخال استراتيجية جديدة في مجال المضمون التربوي والثقافي والفكري، والعمل بجدية على رسم خارطة طريق جديدة، لاستقبال ومسح الخلل في الامن الثقافي والأمي الذي لا يتوقف خارجيا، في ظل انفتاح الفضاء، بل ان يترجم داخليا الى بعد ميداني اجتماعي فاعل، عن طريق الحملات واعادة النظر في السلوكيات الثقافية والتربوية والامنية.

## 4. بيداغوجيا الأمن النفسي

إن مظاهر التسيب وضعف الشعور بالمسؤولية والفساد الإداري والانحرافات، تشكّل جانباً مهماً من ضعف الشعور بالأمان، ما يعني عدم الثقة في مؤسسات الدولة بأنها حامية للمواطن، وهذا جزء مهم من استراتيجية الجماعات الارهابية.

بيد أن الوعود بحل الكثير من المشكلات المتوزعة على كامل اللوحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضعت المواطن العراقي في حالة إحباط مما ولّد أزمة ثقة بين المواطن ورجال السياسة والحكم، وهو إدراك عيني تبلور نتيجة التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو قائم، وبالتالي يشعر الأفراد بحالة عدم الرضا، وهذا يدفع إلى التوتر في العلاقات ينتهي بالعنف والتعصب بين الفرد والنظام الاجتماعي. والتي يمكن عن طريق الإجراءات الاتية:

أ ـ **إجراءات متعلقة بالدولة**: وتتضمن، وضع خطط ثقافية فكرية من خبراء مختصين لمكافحة التطرف، نشر ثقافة الاعتدال بين مكونات المجتمع، السعي لنشر محفزات السلم الأمني. بالإضافة إلى إيلاء النازحين

العراقيين أهمية خاصة، من خلال العمل على استيعاب هؤلاء المواطنين ومراعاة الجانب النفسي لهم، ومحاولة ادماجهم بالمجتمع بشتى الوسائل الممكنة من حيث توفير التعليم وإتاحة فرص عمل لهم وتهيئة مستلزمات الحياة لهم، من أجل محاولة تقليل شعورهم بالإحباط والمظلومية. كذلك التعامل المماثل مع عوائل واولاد الشهداء المقاتلين المساهمين في تحرير أرض العراق، وعوائل وأولاد ضحايا الإرهاب في عموم البلاد.

ب ـ **إجراءات مؤسسات المجتمع المدني**: وتتضمن، اقامة الندوات الجماهيرية الواسعة لنبذ التطرف والعنف، اقامة ندوات للمنظمات الثقافية حول خطورة هذا النوع من الثقافة على المجتمع العراقي، العمل على نشر مفهوم الأمن الثقافي بين الجماهير على نحو دائم ومستمر.

ت ـ **إجراءات وسائل الإعلام**: وتتضمن، القيام بحملات دورية تقوم بنشر مفهوم الأمن الثقافي وبمختلف وسائل الإعلام أي المرئية والمسموعة والمقروءة، شرح أهمية الثقافة المعتدلة في نشر الاستقرار بين مكونات الشعب ومن ثم التفرغ للإنتاج والانجاز والابداع بأنواعه.

وأخيراً، يمكن عدّ أن الأزمات السياسية معقدة، والحل فيها يستوجب تبني سياسات متنوعة، وإذا ما كانت الحكومة مقيدة في القيام بأدوار ومهام على المستوى الخارجي، بسبب التراجع في قدرات الدولة العراقية الاستراتيجية، فقد وجدت نفسها قادرة على أن تختط لحكومتها أسلوباً لإدارة شؤون البلاد، وهو أسلوب يقوم على إرضاء القوى الأساسية في العملية السياسية.

ولهذا كله يبدو أن المستقبل غامض، فهذه الأزمات الكبرى والمعقدة لن تترك المشهد العراقي سياسياً ومجتمعياً، من دون أن تترك آثاراً عميقة، ويبدو أن الحكومة وأسلوب إدارتها لهذه الأزمات بإزاء اختبار حقيقي، يأمل الكثير من العراقيين الوطنيين أن يخرج منه بأقل الأضرار.

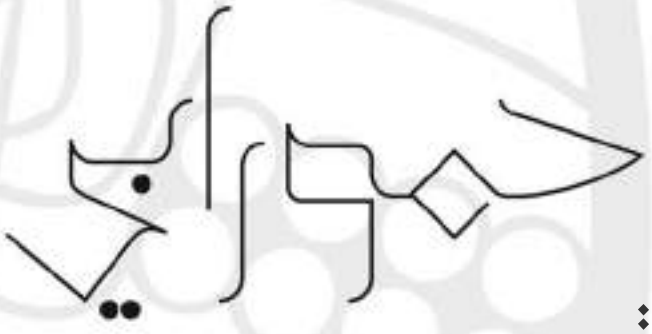

# ملف العدد:

## الاصلاح.. الخطوات.. المعوقات

- بوصلة إنعاش الإقتصاد العراقي في ظل سوء الإدارة الإقتصادية — أ.د. جواد البكري
- الممكنات المتاحة للحكومة في تنفيذ حُزَم الإصلاح السياسي والإقتصادي — أ.د. سعيد دحدوح
- طبيعة الضغوط والمواقف المختلفة.. لفضاءات الإصلاح الحكومي — أ.د. عبد علي المعموري، د. علي فارس
- مُحرِكات الرأي العام العراقي إزاء الإصلاحات الإفتراضية — م.م. رؤى خليل

# بوصلة إنعاش الإقتصاد العراقي في ظل سوء الإدارة الإقتصادية

**أ.د. جواد كاظم البكري***
باحث وآكاديمي من العراق

* ـ جامعة بابل ـ كلية الإدارة والإقتصاد

## مقدمة

**يتطلب** الحديث عن أزمة الاقتصاد العراقي اليوم الرجوع بالذاكرة إلى بداية نشوء الدولة العراقية بداية العشرينات من القرن الماضي، فقد ظل الاقتصاد العراقي طوال تسعة عقود حبيساً للاختلالات الهيكلية، ولو بنسب مختلفة، وسبب هذه الاختلالات هو القطاع النفطي الذي ظل قطاعاً قائداً ولكن دون رعاية، فلم يستطع هذا القطاع من قيادة القطاعات الاخرى إلى النمو بل كانت جُلّ عائداته تذهب إلى الاستهلاك، وبخاصة النفقات الدفاعية والامنية التي رافقت مسيرة الاقتصاد العراقي حتى يومنا هذا.

فما زالت عوائد النفط تضل طريق العقلانية في التوزيع، ومازالت معدلات النمو منخفضة، ومعدات البطالة مرتفعة، والنسب بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة متفاوتة، والعلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي متباينة، فكانت الصفة المميزة لهذا الاقتصاد هي الاختلالات الهيكلية المزمنة التي ظلت بدون حلول واقعية حتى استفحلت لتجهز على آخر بقايا القطاع الصناعي بعد عام 2003.

فقد ظل الاقتصاد العراقي يعتمد بنسب مرتفعة، تكاد تصل إلى 95%، على عائدات النفط، وهي السلعة التي تحولت منذ ثمانينيات القرن الماضي من سلعة محتكرة من قلة منتجين، إلى سلعة محتكرة من مشترين، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي في مهب الريح، يتمايل مع أسعار النفط ليؤشر إلى مستقبل يشوبه الكثير من الغموض، إذا لم تتوافر الارادة الحقيقية من صانعي

القرار لتغيير بوصلة هذا الاقتصاد، بما يحقق توازناً في القطاعات الحقيقية وعدم الاعتماد التام على المورد النفطي.

هذا البحث يهدف إلى توضيح اسباب الأزمة المالية الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن بيان أهم السبل التي من الممكن ان تحدّ من هذه الأزمة في ظل محدودية الامكانات وضيق الوقت.

وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن أزمة الاقتصاد العراقي ليست وليدة اليوم، تفاقمت ليست بسبب انخفاض أسعار النفط فقط، إنما هي أزمة عميقة ولّدتها السياسات الاقتصادية غير الرشيدة منذ عدة عقود وحتى اليوم، وهي أزمة تشوهات هيكلية زادتها حدة انخفاض أسعار النفط.

## أولاً: أبعاد الأزمة المالية

يمر الاقتصاد العراقي اليوم بأزمة مالية خانقة، سببها الظاهر هو انخفاض أسعار النفط، ولكن سببها الحقيقي هو الاختلال الهيكلي المزمن، إذ أدّت أزمة انخفاض أسعار النفط إلى الإجهاز على الاقتصاد العراقي دون رادع، فلو كانت القطاعات الاقتصادية، من غير القطاع النفطي، تسير بوتيرة واحدة لاستطاعت صد الرياح العاتية التي سببتها تلك الأزمة، كما حدث مع اقتصادات الدول النفطية الاخرى التي لم تتأثر بمستوى تأثر الاقتصاد العراقي.

وبغض النظر عن كون أزمة انخفاض أسعار النفط متوقعة أم مفاجئة، وعلى الرغم من ان الكثير من مراكز الابحاث، والباحثين العراقيين قد حذروا من انخفاض أسعار النفط في وقت مبكر، إلا ان صانعي القرار في العراق لم يحركوا ساكناً، الامر الذي أدى إلى استفحال هذه الأزمة دون حلول حقيقية في الافق.

بداية دعنا نسلط الضوء بعض الشيء على الآلية التي تسير بها ايرادات النفط في الاقتصاد العراقي ليتسنى لنا فيما بعد فهم الحلول، التي من الممكن اتخاذها لتذليل بعض من آثار هذه الأزمة، فقد تولى البنك المركزي العراقي منذ عام 2003 مسؤولية (حيازة) النفط العراقي المصدر إلى اسواق العالم، إذ يتسلم البنك المركزي العراقي (خطاب اعتماد LC) من المصرف الاجنبي بالإنابة عن الشركة المستوردة ولمصلحة شركة تسويق النفط العراقية (سومو)

بموجب عقود توقع مسبقا بين الشركة المستوردة للنفط، وشركة تسويق النفط العراقية (سومو)[1].

(1) للمزيد انظر: مظهر محمد صالح، إدارة الموارد المالية النفطية للعراق: الدورة المستندية، صحيفة الصباح، 24 كانون الثاني 2016.

تقدم شركة تسويق النفط مستندات الشحن (شحن النفط الخام) كاملة إلى البنك المركزي العراقي، ويقوم البنك المركزي العراقي بإرسال رسالة سويفت ـ SWIFT إلى المصرف المراسل الفاتح للاعتماد يُعلمه بتأييد تسلّمه مستندات الشحن وانها مطابقة لشروط الاعتماد.

يتسلم البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك من خلال حساب المقبوضات النفطية المشار إليه، المبلغ كاملا في اول يوم عمل لاحق لتسلم رسالة (SWIFT) المرسلة من البنك المركزي العراقي إلى المصرف المراسل للشركة المستوردة للنفط، ويستقطع البنك الاحتياطي الفيدرالي نسبة (5%) من كل شحنة نفطية عن كل برميل نفط خام جرى تصديره ولمصلحة صندوق الامم المتحدة للتعويضات، ومن ثم تحويل مبلغ 95% المتبقي إلى حساب DFI الذي يسمى حساب العراق (2) في الوقت الحاضر، وهناك حساب آخر يسمى حساب العراق (1) وهو حساب خاص باحتياطات البنك المركزي العراقي.

يزود البنك الاحتياطي الفيدرالي/ نيويورك البنك المركزي العراقي بكشف اسبوعي بالمبالغ المودعة بالحساب رقم (2). إذ يتولى البنك المركزي العراقي من جانبه إرسال تلك الكشوفات إلى دائرة المحاسبة في وزارة المالية ويعد ذلك ايرادا نهائيا إلى الخزينة.

اما آلية التصرف بالعوائد المالية (DFI) سابقاً أو حساب البنك المركزي (2) حاليا فتعدّ هذه الصلاحية حصرية برئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) في اصدار أوامر الدفع والتصرف بالأموال. وقد جرى العرف ان يتم ارسال رسالة أمر دفع موقعة من رئيس الوزراء أو من يخوله إضافة إلى توقيع وزير المالية (إلى جانبه). إذ يرسل امر الدفع بالتوقيعين المذكورين آنفاً إلى السيد محافظ البنك المركزي العراقي، ويطلب فيه على تحويل مبلغ معين بالدولار الامريكي إلى الدينار العراقي وتقيد مما يقابله في حساب وزارة المالية المفتوح بالدينار لدى البنك المركزي العراقي في بغداد وذلك لتامين المدفوعات النقدية المحلية للموازنة بالدينار العراقي.

يقوم البنك المركزي العراقي هنا من جانبه بسحب العملة الاجنبية من

(حساب رقم 2) ويحوّله إلى حسابه المفتوح ايضا لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (حساب رقم 1) ويسجل مقابل ذلك التحويل المبلغ المعادل بالدينار لحساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي في بغداد.

كان سعر برميل النفط الواحد حتى تشرين الاول من عام 2014 يبلغ قرابة (100) دولار، انخفض نهاية نفس العام إلى اقل من (50) دولاراً للبرميل، ليصل مطلع عام 2016 إلى أقل من (30) دولاراً، هذا يعني أن (70%) من ايرادات الموازنة العراقية قد تم فقدانها جراء ذلك الانخفاض، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان الاقتصاد العراقي يعتمد على (96%) من ايراداته على النفط.

**جدول ـ 1 ـ**

**الأهمية النسبية للإيرادات النفطية والايرادات الضريبية من الايرادات العامة في العراق للمدة (2004 ـ 2014)**

**(مليون دينار)**

| السنة | الايرادات العامة | الايرادات النفطية | نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة (%) | الايرادات الضريبية | نسبة الايرادات الضريبية إلى الايرادات العامة (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 32982739 | 32627203 | 98,9 | 159644 | 0,48 |
| 2005 | 40502890 | 39480069 | 97,5 | 495282 | 1,22 |
| 2006 | 49055545 | 46534310 | 94,9 | 591229 | 1,21 |
| 2007 | 5499451 | 51701300 | 94,7 | 1228336 | 2,25 |
| 2008 | 80252182 | 75358291 | 93,9 | 985837 | 1,23 |
| 2009 | 55209353 | 48871708 | 88,5 | 3334809 | 6,1 |
| 2010 | 70178253 | 60131401 | 85,7 | 1503516 | 5,14 |
| 2011 | 108807392 | 95298476 | 96,9 | 4486976 | 4,12 |
| 2012 | 119817224 | 116159697 | 97,1 | 3350312 | 2,8 |
| 2013 | 113840076 | 110590480 | 89,7 | 5236643 | 4,6 |
| 2014 | 115442332 | 103551772 | 93,2 | 4041982 | 3,5 |

**المصادر**: مظهر محمد صالح، إدارة الموارد المالية النفطية للعراق: الدورة المستندية، صحيفة الصباح، 24 كانون الثاني 2016. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، تقارير لسنوات مختلفة. العراق تاريخ اقتصادي، الاختلالات الهيكلية.

**جدول ـ 2 ـ**
**الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2004 ـ 2014)**
**(مليون دينار)**

| السنة | الايرادات العامة | النفقات العامة | الفائض أو العجز |
|---|---|---|---|
| 2004 | 32982739 | 32117491 | 865248 |
| 2005 | 40502890 | 26375175 | 14127715 |
| 2006 | 49055545 | 38806679 | 10248866 |
| 2007 | 5499451 | 39031232 | 15568219 |
| 2008 | 80252182 | 59403375 | 20848807 |
| 2009 | 55209353 | 52567025 | 2642328 |
| 2010 | 70178253 | 70134201 | 44052 |
| 2011 | 108807392 | 78757666 | 30049726 |
| 2012 | 119817224 | 105139576 | 14677648 |
| 2013 | 113840076 | 119127556 | ـ 5287480 |
| 2014 | 115442332 | 390278858 | ـ 274836526 |

**المصدر**: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، تقارير لسنوات مختلفة.

## ثانياً: السياسات الإقتصادية الحكومية.. الإتجاه الخاطئ

أدّت هذه الأزمة ـ إذن ـ إلى انكماش الاقتصاد العراقي، ومن معالم هذا الانكماش هي نقص السيولة، إنخفاض الأعمال، إنخفاض كبير في عمليات البيع والشراء، إنخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي إلى 1%، معدلات بطالة مرتفعة بنحو 28%، ومن المعروف إن السياسات الاقتصادية (المالية أو النقدية) التي من الممكن ان تتخذها السلطات في حالة الانكماش هي سياسات توسعية، أي في الجانب المالي هي زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً، وفي الجانب النقدي خفض سعر الفائدة على القروض أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو نزول البنك المركزي كمشترٍ للسندات، والغرض من هذه السياسات هو زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد لأن الإنكماش أصلاً هو انخفاض المعروض النقدي، فالاقتصاد يتكون من جانبين: جانب

**أدّت هذه الأزمة ـ إذن ـ إلى انكماش الاقتصاد العراقي، ومن معالم هذا الانكماش هي نقص السيولة، إنخفاض الأعمال، إنخفاض كبير في عمليات البيع والشراء.**

عيني وجانب نقدي، فالجانب العيني هي السلع الموجودة داخل الاقتصاد، والجانب النقدي هو أثمان تلك السلع، أي ما يقابلها من نقود، وزيادة الجانب النقدي على الجانب العيني يسبب فجوة تضخمية، أما زيادة الجانب العيني على الجانب النقدي فيسبب فجوة انكماشية، وهو ما يعاني منه الاقتصاد العراقي اليوم، ولغرض ردم هذه الفجوة يراد اتخاذ سياسات اقتصادية توسعية.

ولكنْ ما الإجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية اليوم؟ لقد قامت باتخاذ سياسات انكماشية وهو عكس ما يحتاجه الاقتصاد العراقي، وهذه السياسات ستزيد الانكماش انكماشاً، فهي قامت بخفض الانفاق الحكومي، زيادة الضرائب وهي سياسات خاطئة بالتأكيد.

ولكن رُبَّ سائل يسأل من أين تأتي الحكومة بالسيولة لزيادة الانفاق الحكومي؟، الجواب هو من خلال سياسة التمويل بالعجز وهو استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي (البنك المركزي) وذلك لسد العجز الذي يحدث في ميزانيه الدولة، وعلى الرغم من أن هذا التمويل له آثار سلبية في الاقتصاد، أهمها مشكلة التضخم، إلا أن هذه المشكلة لن تحصل إلا بعد ردم كل الفجوة الانكماشية في الاقتصاد، واذا ما عاد الاقتصاد إلى حالة الاستقرار من جديد وظلت السلطات تستخدم سياسة التمويل بالعجز، ولكن في حالة الاقتصاد العراقي فإن حالة التمويل بالعجز من المؤكد أنها لن تسبب ارتفاع معدلات التضخم لأن حجم الفجوة الانكماشية كبير جداً، فضلاً عن امكانية ضبط ايقاع السياسات المالية والنقدية لإيصال الاقتصاد إلى حالة الاستقرار ومن ثم ايقاف سياسة التمويل بالعجز، فضلاً عن أن أسعار النفط من غير المتوقع ان تستمر بهذا المستوى إلى أمد بعيد فكل التنبؤات تشير إلى ان عام 2017 سيحمل معه بشرى ارتفاع أسعار النفط من جديد، ولو ليس بالمستوى السابق وبذلك نكون ليس بحاجة إلى الاستمرار في سياسة التمويل بالعجز.

## ثالثاً: الحلول المطروحة

طُرحت مجموعة من الحلول، سواء من اصحاب الاختصاص أم من السياسيين، بخصوص الأزمة الراهنة، وعلينا أن نميِّز بين نوعين من الحلول، وهي الحلول طويلة الأجل والحلول قصيرة الأجل، ونحن هنا

ليس بصدد الحلول طويلة الاجل، لكون الأزمة حدثاً مفاجئاً، إدارته تكون في ظل محدودية الامكانات وضيق الوقت، لذا فإن جميع الحلول المطروحة لحل هذه الأزمة ينبغي أن تبقى في إطار الحلول قصيرة الاجل، ونعتقد أن السياسات المالية والنقدية هي فقط من يلبي هذا المسعى، لذا من الممكن ايجاز أهم الحلول كما يأتي:

- خفض سعر صرف الرسمي للدينار العراقي أمام الدولار الاميركي، أي، وحسب الآلية التي تمّ الحديث عنها في بداية البحث، فإنه إذا تغيّر سعر الصرف من (118) ديناراً لكل دولار واحد إلى (150) ديناراً لكل دولار، فهذا يعني أن وزارة المالية ستحصل على (150) مليون دينار من البنك المركزي مقابل (1) مليون دولار، بينما تحصل على (118) مليون دينار مقابل (1) مليون قبل تغيير سعر الصرف.

  وهذا المقترح سيزيد من السيولة لدى الوزارة بنسبة (21%)، ولكن من جانب آخر يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد بسبب أن أغلب السلع داخل الاقتصاد هي مستوردة، وعند خفض سعر صرف الدينار سيؤدي ذلك إلى زيادة كلف الاستيراد، وينتقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك العراقي على شكل زيادة أسعار السلع المحلية.

  ولكن من الممكن حل هذه الاشكالية بالعودة إلى تعدد أسعار الصرف، فيبقى سعر الصرف القديم للتجار فقط حتى تتمّ المحافظة على المستوى العام للأسعار، ولكن هذه السياسة ستواجه مجموعة من العقبات من أهمها الفساد المالي الذي يلقي بظلاله على التعاملات في مزاد العملة والذي لم يجد حلولاً جذرية حتى الوقت الحاضر، فلا توجد ضمانات بذهاب العملة الصعبة للتجار فقط، فضلاً عن عدم وجود ضمانات بقيام التجار باستيراد السلع بكل العملة الصعبة التي يحصلون عليها من مزاد البنك المركزي، والعقبة الثانية هي أن اغلب العملة المباعة في المزاد هي لغرض التجارة، وبذلك فإن تتدنَ تستفدْ وزارة المالية من فرق سعر الصرف إلى ادنى حد.

- بيع ممتلكات الدولة وبخاصة العقارات، وهذا المقترح يتناسب مع توجهات العراق بعد عام 2003 للسير باتجاه اقتصاد السوق، فالدولة العراقية متخمة بالأملاك والعقارات التي ورثتها من النظام السابق، وهذا

يتنافى مع مبادئ الاقتصاد الحر، ولكن هذا المقترح يواجه تحدياً كبيراً وهو ضمان عدم الإستحواذ على هذه الممتلكات من الاحزاب والمتنفذين السياسيين بأبخس الاثمان، وبذلك سيفقد البلد فرصة اخرى للتذليل من وقع الأزمة على المواطن، فعلى الرغم من تأييدنا لهذا المقترح إلا أن المدة الحالية، في ظل الفساد المستشري في أجهزة الدولة، هي مدة غير مناسبة لهذا الاجراء.

- الاستدانة الخارجية أو الداخلية، بالنسبة للاستدانة ممن الخارج، فقد عانى العراق منذ نهاية الثمانينات من ديون هائلة اثقلت كاهل اقتصاده، وترتب عليها خدمة دونما قاربت حجم الديون ذاتها، الامر الذي أدى دوراً كبيراً في ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية من مثل ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، والديون في هذه الحالة يكون مصدرها أما الدول الدائنة أو المؤسسات الدولية من مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالحالة الاولى سيترتب عليها رهن مستقبل الاجيال القادمة بديون تتزايد يومياً نتيجة ارتفاع فوائدها، أما النوع الثاني فيجبر العراق على تطبيق السياسات الجاهزة لتلك المؤسسات والتي غالباً ما سببت الكثير من المعاناة للمواطن العراقي، أما الاستدانة الداخلية فهي تُعد من السياسات الانكماشية التي لا يُنصح بإجرائها في هذا الوقت وكما تم بيانه في متن البحث .

**تمتلك الدولة العراقية اليوم الكثير من الشركات الانتاجية الموزعة على محافظات العراق، وهذه الشركات اغلبها خاسرة وتشكل عبئاً على الدولة، بسبب ترهل الهيكل الاداري واستشراء الفساد المالي.**

- تمتلك الدولة العراقية اليوم الكثير من الشركات الانتاجية الموزعة على محافظات العراق، وهذه الشركات اغلبها خاسرة وتشكل عبئاً على الدولة، بسبب ترهل الهيكل الاداري واستشراء الفساد المالي، وبذلك تكون منتجاتها غير تنافسية أمام مثيلاتها الاجنبية، ومن الممكن هنا أن تقوم الحكومة بتعيين هيآت من الخبراء لدراسة أسباب ومعوقات العمل في مثل هذه الشركات الخاسرة، لتشخيص الأسباب ومعالجتها بشكل علمي وفعال، فهي قد تفتقد إلى كفاءات إدارية، أو تعاني سوء إدارة العمليات الإنتاجية، أو بسبب إحباط العاملين في خطوط الإنتاج في هذه الشركات، مما قد يعالج بطرح حلول لإشراك هؤلاء العاملين في ملكية الشركات التي يعملون بها، عن طريق تخصيص نسبة من الأسهم لهم،

حسب مواقعهم الفنية ومسؤولياتهم الإنتاجية، مما يُشعرهم بأنهم يعملون من أجل نجاح شركات يملكونها، أو قد يُقترح وضع خطط لتحديد نسب من ارباح هذه الشركات لتوزيعها على العاملين، حسب مواقعهم الفنية ومسؤولياتهم الإنتاجية، أو أن يصار إلى تحويل بعض صناعات القطاع العام الخاسرة أو المتلكئة أو المتوقفة إلى شركات مختلطة يُساهم فيها القطاع الخاص بنسبة مهمة في رؤوس أموالها وفي تشغيلها وإدارتها.

- يرى الباحث من المفيد التفكير بتنويع مصادر ايرادات الموازنة العراقية بدلاً من التفكير بخفض الانفاق أو وزيادة الضرائب للأسباب الموضحة في متن البحث، لذا نجد من الضروري الاستفادة من المصادر الاخرى المتوفرة في الاقتصاد العراقي والتي لا يتطلب اعدادها لأغراض تصديرية المزيد من الوقت، من مثل قطاع السياحة الدينية الذي يتطلب في الوقت الحالي اعادة هيكلة القوانين الحاكمة له بما يضمن الحصول على المزيد من العوائد بالعملة الصعبة، فضلاً عن التدخل الحكومي في ترتيب أوضاع بعض السلع الزراعية الرائجة في العراق من مثل التمور، فمن الممكن تشجيع بعض المستثمرين على انشاء معامل تعليب حديثة مخصصة لأغراض تعليب وتعبئة التمور عالية الجودة وتصديرها إلى الخارج مع تقديم اعفاءات ضريبية على تلك التجارة، والامر ينطبق ايضاً على الجلود ومنتجات الالبان، فكل هذه الصناعات لا تحتاج إلى وقت طويل لغرض تهيئتها وتمكينها من التصدير.

- السياسة التجارية العراقية على وضعها الحالي تعدّ معرقلة في طريق التنمية الاقتصادية في البلد، لما تؤديه من هدر للواردات النفطية المتحققة وبالتالي ضياع فرصة قد لا تتكرر في المستقبل في مجال استغلال النفط كدفعة قوية لتحقيق التطور الاقتصادي، وعليه يتطلب إصلاح تلك السياسة بالسرعة الممكنة، من خلال اتباع سياسة تحمل نوعا من انواع الحماية من خلال تفعيل سياسة للتعريفة الجمركية متوازنة تؤدي إلى الحد من الاستيرادات العشوائية من جانب، ومن جانب آخر عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي إضافة إلى دعم القطاعات الاقتصادية المحلية التي تتمتع بقدرة ما من الميزة التنافسية عن طريق أسلوب (الإعانة) للتمكن من تحقيق حالات

**السياسة التجارية العراقية على وضعها الحالي تعدّ معرقلة في طريق التنمية الاقتصادية في البلد.**

تصدير لبعض السلع في تلك القطاعات وبالتالي سياسة تجارية متوازنة من شأنها دعم الاقتصاد العراقي.

- تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي كأحد أهم الوسائل الفاعلة لإنقاذ الاقتصاد العراقي من الأزمات المتفاقمة، فتفعيل الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص هما من الحلول السحرية لأزمات الاقتصاد العراقي، فالبلد يمتلك قانون استثمار يُعدّ من أفضل قوانين الاستثمار في المنطقة، وعلى الرغم من عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم بكل جوانبه في العراق، إلا أن المستثمرين الاجانب لازالوا يتوافدون للحصول على الفرص الاستثمارية، ولكنهم يواجهون البيروقراطية والفساد الاداري اللذين يُعدّان من أهم عوائق الاستثمار، وهاتان المشكلتان يمكن حلّهما من خلال إصدار مجموعة من القرارات السريعة لتغيير آلية الحصول على الرخص الإستثمارية بعيداً عن البيروقراطية وأيدي المرتشين.

**تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي كأحد أهم الوسائل الفاعلة لإنقاذ الاقتصاد العراقي من الأزمات المتفاقمة.**

# الممكنات المتاحة لحكومة العبادي في تنفيذ حُزَم الإصلاح السياسي والإقتصادي

**أ.د سعيد مجيد دحدوح***
**باحث وآكاديمي من العراق**

* ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة المستنصرية

## المقدمة

**من** المعلوم أن إدارة شؤون المجتمع عبر ما تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتحسين وتطوير نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم، تتضمن أبعاداً ثلاثة مترابطة[1]:

1. البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة وشرعية تمثيلها.
2. البعد التقني: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.
3. البعد الإقتصادي الإجتماعي: المتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى حيوته واستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة فضلاً عن علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الاخرى، من جهة اخرى لا يمكن تصور ادارة عامة ناجحة وفاعلة من دون استقلال الادارة عن نفوذ السياسيين، ويمكن القول ان الادارة في الدولة العراقية بعد عام 2003 تحولت من دكتاتورية فردية إلى دكتاتورية الأحزاب والكتل السياسية النافذة في البرلمان والحكومة.

(1) ينظر: حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، العدد309، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص.41،40

ان اصرار الكتل السياسية واستمرار المشروع الطائفي القومي وابعاد الخطاب الوطني اوصل البلاد إلى طريق مسدود، وقد يؤدي ذلك إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وتهديد وحدة العراق.

لذا تتطلب عملية التغيير الجوهري أو الشامل الابتعاد كلياً عن المحاصصة أو الحكومة التوافقية التي انتجت لنا (خراب) البلد وسلبيات عميقة في بنية الدولة العراقية وفي مجمل العملية السياسية التي ظلت تعاني من الفوضى

والتخبط في كل مرافق الدولة، ويبدو ان هناك صحوة ومحاولة لتصحيح المسيرة والانقلاب ما عُد في العراق من الثوابت أو المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها.. وان الظروف والتحديات التي واجهت حكومة السيد حيدر العبادي، منها احتلال (داعش) لأكثر من ثلث ارض العراق وانخفاض أسعار النفط بنسبة (85%) من الاسعار التي كانت عليها قبل عام 2015، فضلاً عن الفساد الذي استشرى في كل مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها، الفساد الذي كان يحتمي بقوة السلطة، لان الحكومة كانت تعيق ملاحقة الفاسدين وتعيق تطبيق القانون وتعيق تنفيذ قرارات المحاكم، ومن ثم التوجه لجعل الحماية للفساد بوساطة القانون .

ان ما طرحه السيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، حول التغيير الجوهري أو الشامل، بُنِيَ على تلك التحديات والتهديدات، أو ربما حاول السيد حيدر العبادي بالدعوى إلى الاصلاح والتغيير الجوهري أو الشامل؛ التخلص من رقبة قادة الكتل السياسية الممثلة بالحكومة، عبر وزراء يعملون لكتلهم اكثر مما يعملون بروح الفريق الواحد على اساس الشراكة الحقيقية لبناء الوطن على الرغم من الظروف غير الطبيعية التي تهدد وجوده وكيانه.

**ان توفير بيئة آمنة ومستقرة أمر اساس لتحقيق اولويات الحكومة الاستراتيجية.**

وان المتابعة لمعالجة السيد رئيس مجلس الوزراء في مشروعة الاصلاح قد مر بثلاث محطات يمكن ان نتناولها على الشكل الآتي:

**المحطة الأولى: ـ** ما طرحه رئيس مجلس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في البرنامج الحكومي المتضمن المحاور الأساسية للأوليات الاستراتيجية والتي توزعت بين ستة محاور مثلت ـ أو هكذا نفترض ـ اسس عمل الحكومة للمدة من 2014 ـ 2018 وعلى الشكل الآتي: ـ

**أولاً: ـ عراق آمن ومستقر:** إذ ان توفير بيئة آمنة ومستقرة أمر اساس لتحقيق اولويات الحكومة الاستراتيجية، وهذا يتطلب بناء جيش قوي قادر على القيام بمسؤولياته بعيداً عن السياسة؛ يسانده جهد استخباري وامني يعزز أمن وسلامة المواطن وحماية موارد البلاد. وقد أقدم رئيس مجلس الوزراء العراقي على خطوة مهمة وهي إلغاء مكتب القائد العام، الذي يشرف على وزارتي الدفاع والداخلية وجميع التشكيلات الأمنية، وقد وصل عدد منتسبي هذا المكتب إلى (1500) منتسب وقد شابَ هذا المكتب الكثير من أوجه

الفساد في موضوع من أخطر الموضوعات التي تهم أمن العراق وأمن المواطن واستشراء الفساد، فيما يتعلق بالمناصب القيادية ومنح الرتب العسكرية بعد ان تعرض المناصب والرتب العسكرية والامنية من قادة الفرق والألوية وقد تصل إلى آمري الافواج ومديري الشرطة إلى البيع والشراء بأثمان باهظة جداً، والذي يشتري منصباً قيادياً مهماً في مؤسسة مسؤولة عن أمن العراق وفي يدها حياة البلاد والعباد يعرف كيف يعوض ذلك وربما بغطاء رسمي!.

لقد اصبح العدد الذي يحمل رتبة فريق في الجيش العراق ربما يفوق العدد الموجود بالجيش الامريكي، لقد تمّ منح الترقية للضباط من دون المرور بسلّم التراتبية العسكرية المعروفة، والمفارقة ان عدداً كبيراً من الضباط التابعين لوزارة الداخلية حصلوا على رتبة (فريق)، علماً ان اعلى رتبة يصل إليها الضابط في وزارة الداخلية هي رتبة لواء يرتديها من **يُعين بمنصب مدير الشرطة العام في العاصمة بغداد فقط**... فما كان امام رئيس مجلس الوزراء لمعالجة هذا الخرق إلا القيام بإلغاء هذا المكتب ولم يبق إلا على ضابط واحد يمثل صلة بينه وبين الاجهزة العسكرية والامنية.

ثانياً: ـ الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعاشي للمواطن يلبي متطلباته الاساسية في العيش الكريم عن طريق توفير خدمات صحية على وفق معايير عالمية وايصال الخدمات الاساسية من خلال تحسين نوعيتها من ماء وكهرباء وتطوير نظام الادارة المتقابلة وقد احتوى هذا المحور اكثر من سبعين فقرة مهمة وضعت للمعالجة.

**ثالثاً**: ـ لتشجيع التحول نحو القطاع الخاص لتوفير فرص عمل افضل وتَحَمُّل مسؤوليته تجاه المجتمع وإعادة تقسيم الادوار بين الحكومة والقطاع الخاص الذي يتطلب مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل بما يؤمن توفر مناخ استثماري مشجع لجلب رؤوس الاموال فضلاً على تعزيز الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وتوفير البنى التحتية الضرورية لخلق مصادر اضافية للموازنة العامة للدولة وفي ذلك تفاصيل مهمة تستوجب مراجعة هذا المحور.

رابعاً: ـ زيادة انتاج النفط والغاز ولتحسين الاستدامة المالية لتعزيز الايرادات العامة وفي الوقت نفسة العمل على زيادة كميات المشتقات

النفطية المنتجة وتحسين نوعيتها بما يتلاءم والحاجات العملية، فضلاً على بناء العديد من المصافي في مناطق مختلفة والقريبة من مصادر النفط واستغلال الغاز المصاحب وتقليل الكميات المحروقة منه.

**خامساً**: ـ الاصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية واصلاح النظام المؤسساتي وتحسين إدائه وتبسيط اجراءات العمل، وقد احتوى هذا المحور المهم على اربعين فقرة تستوجب الاصلاح الاداري والمالي.

**سادساً**: ـ تنظيم العلاقات الاتحادية ـ المحلية من خلال توزيع الصلاحيات الحكومية بين الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم فضلاً على تفعيل صلاحيات المحافظات استناداً إلى ما جاء في قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم، قانون رقم (21 لسنة 2008).

وقد إتفقت الكتل السياسية المشاركة في حكومة (الوحدة الوطنية لعام 2014) على (وثيقة الاتفاق السياسي) وعدّت ذلك قاعدة أساسية ترتكز إليها في مواجهة متطلبات المرحلة المقبلة (اي المرحلة التي تلي تشكيل الحكومة) ومن أهم المبادئ التي وردت في الوثيقة الآتي:

1 ـ تشكيل حكومة وطنية جامعة تعمل بروح الفريق الواحد على اساس الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات والمسؤولية التضامنية بين اطرافها.

2 ـ إلتزام الحكومة والكتل السياسية المشكلة لها ضمن السقوف المحددة بترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وبث روح السلم الأهلي في اثناء المضي قدما في مشروع المصالحة الوطنية واستكمال متطلباتها بإصدار قانون العفو العام.

3 ـ وجوب الوقوف صفاً واحداً في مكافحة الارهاب وتحرير كل الاراضي العراقية وحصر السلاح بيد الدولة وحظر أي تشكيل مسلح خارجي واعادة وانشاء صندوق خاص لهذا الغرض.

4 ـ إعادة النظر في الملف الامني ويضمن ذلك اعادة بناء القوات المسلحة ورفع كفاءتها المهنية وان تكون ممثلة لجميع مكونات الشعب العراقي فضلاً على تقنين عمل الاجهزة الامنية وجهاز المخابرات وجهاز مكافحة الارهاب بما يتفق مع (المادة 84) من الدستور العراقي لعام 2005 وقد تمّ تحديد سقف زمني لذلك (ستة اشهر) فضلاً على تطوير

تجربة الحشد الشعبي والعمل على جعلها ذات بعد وطني متقن يخدم عملية المصالحة الوطنية، وذلك بتشكيل منظومة الحرس الوطني من ابناء كل محافظة كقوة رديفة للجيش والشرطة ولهم مهام محددة ويسنّ لهذا القوة قانون خاص بها، وقد حدد لذلك سقف زمني لا يتعدى ثلاثة اشهر.

5 ـ محاربة الفساد المالي والاداري واجراء الاصلاحات اللازمة في الجهاز الاداري ومراجعة واقعية لمنظومة مكافحة الفساد وتجاوز الثغرات الموجودة فضلاً على تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية وتشكيل لجنة وزارية لتحقيق التوازن الوطني.

6 ـ الحرص على استقلال القضاء وإبعاده عن التأثيرات السياسية والطائفية والعنصرية واكمال التشريعات منها قانون المحكمة الاتحادية وقانون مجلس القضاء الاعلى.

7 ـ تعاون الحكومة مع السلطة التشريعية واستكمال تشريع القوانين التي في عهدتها وتفعيل دورها الرقابي واقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء وحسم الخلاف حول ارتباط الهيآت المستقلة فضلاً على تطوير القوانين والسياقات المتبعة في تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وحكومة الاقليم والحكومة المحلية غير المنتظمة في اقليم من جهة اخرى، وايجاد الحلول المناسبة لمشكلة كركوك وسائر المناطق المتنازع عليها وتفعيل (المادة 142) من الدستور الخاصة بتشكيل لجنة مراجعة الدستور لإنجاز التعديلات الدستورية التي تمس الحاجة إليها وقد حددت لذلك سقفاً زمنياً.

ونعتقد ان هذه الحزمة من الاجراءات التي تنطلق بكركوك (والمادة 142) والتعديلات الدستورية ليس من السهل التقرب منها لأنها تعدّ حقوقاً مكتسبة للجميع وقد سبق ان حدد الدستور العراقي لعام 2005 في (المادة 142، اولاً)، مدة أربعة أشهر لتشكيل لجنة من أعضاء مجلس النواب لوضع توصية للتعديلات الدستورية التي يمكن إجراؤها على الدستور ولكن هذه التعديلات لم ترَ النور لحد الآن على الرغم من مرور اكثر من عشر سنوات على ذلك.

**ان هذه الحزمة من الاجراءات التي تنطلق بكركوك (والمادة 142) والتعديلات الدستورية ليس من السهل التقرب منها لأنها تعدّ حقوقاً مكتسبة للجميع.**

لقد اقدم رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي على اتخاذ اجراءات جريئة واستثنائية تمثلت في ترشيق الكابينة الوزارية لتقليص النفقات وإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية (السادة نوري المالكي واياد علاوي واسامة النجفي) ونواب رئيس الوزراء وهم السادة (بهاء الاعرجي وصالح مطلك ونوري شاويس)، ثم الغاء وزارات ودمج وزارات اخرى، فضلاً على اصدر اوامر اخرى بتقليص شامل وفوري في اعداد الحمايات لكل المسؤولين بضمنهم الرئاسات الثلاث والنواب والدرجات الخاصة وفتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت اشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد وجاءت خطوة اقالة نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء على الرغم من الثقل السياسي الذي يمثله متقلدو تلك المناصب في الكتل السياسية المشاركة في الحكومة والتي تدير العملية السياسية برمتها منذ عام 2003.

**المحطة الثانية**: الرغبة التي اعلن عنها رئيس مجلس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في الكلمة المتلفزة التي القاها في مساء الثلاثاء 9 / شباط/ 2016 قبل مغادرته إلى ايطاليا والمانيا لحضور مؤتمر ميونخ للأمن في اجراء تعديل وزاري وصفه بالجوهري، يضم شخصيات (تكنوقراط) واكد «اني ومن منطلق المسؤولية ومستلزمات المرحلة ادعو إلى تغيير وزاري جوهري يضم شخصيات مهنية (تكنوقراط) وقد تناول السيد حيدر العبادي جملة من القضايا المهمة ولكن الدعوة إلى التغيير الوزاري قد طغى على تلك الفقرات المهمة التي تناولها في كلمته منها الآتي:

1 ـ الانتهاء في (الامانة العامة لمجلس الوزراء ولجان متخصصة مسؤولة عن الاصلاح) من وضع معايير مهنية نموذجية لاختيار الكوادر المتقدمة لرئاسات الهيآت المستقلة ووكلاء الوزارات والمستشارين والمديرين العامين.. أي إخراج المواقع العليا في الدولة العراقية في المحاصصة السياسية والطائفية واختيار اصحاب الكفاءة والنزاهة لهذه المواقع وستصبح هذه الهيآت المستقلة والمواقع العليا في الدولة العراقية متاحة بشكل مباشر لكل من يمتلك الكفاءة ويجد في نفسه المقدرة على تحمل مسؤولياتها.

ومعالجة هذا الموضوع ليس خياراً، وضروري جداً إذ تعاني الدولة العراقية منذ قيامها في العصر الحديث من خلل بُنيوي وربما ازداد اكثر تعقيداً بعد

عام 2003 في تعيين الكوادر الادارية القيادية للدولة (المديرين العامين) وتلك المناصب تمثل عصب الحياة في ادارة الدولة العراقية وفي كل دول العالم فهي التي تمتلك أو _هكذا يفترض_ الدراية والحكمة واصدار واتخاذ القرار والإشراف وتوجيه من بمعينتهم من الاداريين ووضع الخطط والابداع في توظيف الممكن وذلك باستعمال السلطة الرسمية، فتلك المواقع القيادية تجمع بين استعمال السلطة الرسمية وبين التأثير في سلوك الآخرين، لما يمتلكونه من مؤهلات وتوظيف ذلك للوصول إلى تحقيق الاهداف المنشودة. لذا فوضع تلك المعايير مهمة لاختيار الكوادر الادارية القيادية (مدير عام فما فوق). لذا تمّ تشكيل فريق مهني حرفي في الامانة لعامة لمجلس الوزراء عمل لعدة اشهر لوضع معايير حقيقية لاختيار كوادر هذا الفريق والاستعانة بالخبرات الدولية ولا سيّما تلك الدول التي حققت نجاحات مهمة في عملية بناء الدولة ومؤسساتها والعمل مع معهد الجومة الكندي واطلع على تجارب سنغافورة وماليزا والجمهورية الاسلامية في ايران.. في ذلك، فعملية التغيير والاصلاح الجوهري يجب أن تبدأ اولا بالمديرين العامين، وهؤلاء على اصناف ثلاثة وعلى الشكل الآتي:

**عملية التغيير والاصلاح الجوهري يجب أن تبدأ اولا بالمديرين العامين.**

1. صنف جاء عن طريق الخدمة الطويلة في الدولة (20 ـ 30) سنة وهؤلاء ربما ليسوا من السهولة ان يهضموا التغيير والاصلاح ويعتقدوا أنهم حراس على المال العام، فلا يمكن ان يتفاعلوا مع توجهات الدولة بدعم الشباب ومنحهم السلف لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وقد يعدّونها مشاريع فاشلة، و كيف تسترد الأموال التي منحت لهم؟، وهكذا قد يتعاملون مع القطاع الخاص وربما يعدّونهم كلهم (حرامية) وفي ظل هذه العقلية لا يمكن بناء دولة عصرية.
2. هناك مناصب قيادية تم استحداثها كجبر خواطر لإرضاء هذه الكتلة أو تلك أو خلق نوع من التوازن الطائفي العرقي داخل الوزارة أو المؤسسة بما ولد (تخمة) في تلك المواقع التي يمكن ان يديرها موظف بسيط.
3. هناك قيادات ادارة تم تعيينهم على اساس المحاصصة، فعندما يتعيّن وزير من طائفة معينة، فمن اجل التوازن والمحاصصة يجب ان يعيّن وزير من مكون آخر، وقد امتدت المحاصصة واتسعت لتشمل كل الوزارات والهيآت المستقلة وهي ليست كذلك.

العمل جارٍ من اجل وضع هيكل اداري كضوء بعيد عن التفصيلات الاجتماعية اما السياسة بدءاً بوكيل الوزير إلى ما دون ذلك في السلم الوظيفي وهذا الموضوع في غاية الاهمية.

**من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية وهنا علينا ان نميّز بين موظفي مترابطي العقل والفصل بينهم، ومكافحة الفساد والآخر محاكمة المفسدين.**

لقد نخرت المحاصصة جسد الدولة العراقية وامتدت من الوصول وربما إلى موظف الاستعلامات والحمايات وهؤلاء لهم دور لا يستهان به في الفساد الاداري والمالي، لكونهم جزءاً من منظومة الوزارة وحاشية الوزير أو المدير العام، وكان في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ان الحمايات في الأحيان تقوم بتعين العمداء.

2 ـ **مكافحة الفساد**: وهو من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية وهنا علينا ان نميّز بين موظفي مترابطي العقل والفصل بينهم، ومكافحة الفساد والآخر محاكمة المفسدين وربما قد نجد ان مكافحة الفساد قد يتقدم على الموضوع الثاني أي ان علينا ان نحصن الدولة العراقية أمام الفساد من خلال مجموعة من الإجراءات لغلق الأبواب والنوافذ التي ينفذ منها الفساد. . . يمكن القول : إن أسوأ شيء في مكافحة الفساد، هي الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد وهي كثر؛ عندما تمسك بشخص مشهور بالفساد وعليه ملفات فساد مهمة، ولكن تجد بعد حين ان هذه القضية الجرمية عقوبتها ربما الحبس (ثلاثة اشهر) مع وقف التنفيذ.

اذن قضية مكافحة الفساد تستوجب مراجعة منظومة القوانين التي تعالج الفساد وتوفير الضمانة الحقيقة للقضاة من أجل تحصين المال العام ومراجعة كل ملفات الفساد السابقة والحالية والعمل مع منظمات دولية ومكاتب محامين دوليين من أجل استرداد المال العام الذي نهب.

**قضية مكافحة الفساد تستوجب مراجعة منظومة القوانين التي تعالج الفساد وتوفير الضمانة الحقيقة للقضاة من أجل تحصين المال العام ومراجعة كل ملفات الفساد السابقة والحالية.**

ويمكن القول: إن الإجراءات التي إتخذتها هيأة النزاهة على الرغم من بطء تلك الاجراءات، تستوجب الثناء، فالهيأة عازمة ان لا يبقى سارق للمال العام أو مرتشٍ خارج قضبان السجن، (كما اكّد ذلك رئيس هيأة النزاهة في لقاء خاص) وبدأت بإستعمال أساليب جديدة عبر الفرق الجوالة التي ترصد الرشوة (كما عملت مع هيأة التقاعد العامة وأمسكت

بأكثر من سبعين موظفاً يتعاطى الرشوة). كما استطاعت أن تدفع للقضاء رؤوس فساد مهمة، كما كان يعتقد أحد أن ينالهم الحساب.

3 ـ معالجة مشكلة الشركات المملوكة للدولة: وفي هذه الشركات يعمل أكثر من (500) ألف عامل، منهم اناس فاعلون في الحياة العامة، كانوا ضمن مؤسسات صناعية لها حضور وبصمة في السوق العراقية، في الصناعات العسكرية والمدنية لإنتاج (التلفاز والثلاجة والمبردة والمكيف. . . .) ولكن هذه الشركات (بعد الحصار ومن ثم الإحتلال) ربما اغلب معداتها قديمة أو غير موجودة أو نهبت وتم تفكيكها ونقلها إلى مناطق ربما داخل العراق أو إلى خارجه.

هذه الشركات اصبحت عبئاً على الدولة العراقية فرواتب العاملين فيها تأخذ على شكل سلف من (مصرف الرشيد)، إلى أن أشرف المصرفُ على الإفلاس، هناك عمل من الدولة على هؤلاء العاملين في تلك الشركات المعطلة بالتعاون مع **البنك الدولي** لتأهيل قسم كبير منهم، وادخالهم في دورات مكثفة وتعليمهم حرفاً مطلوبة في سوق العمل وتخريج أعداد مهمة منهم فنيين على مستوى عالٍ وعالمي من التأهيل، قد تحتاجهم الشركات الاستثمارية الاجنبية في الكثير من مرافقها، فبدلاً من ان تعرض على الشركات حراس وعمال خدمات في مواقع العمل، يمكن ان تعرض لهم فنيين بعد ذلك التأهيل وبرواتب عالية. أو قد يجد قسم من العاملين نفسه في القطاع الخاص افضل من الاستمرار والعمل في الدولة. علما ان أعداداً كبيرة منهم على مستوى عالٍ من التأهيل والخبرة، فعندما إحتاجت الحكومة العراقية ان **تعيد الصناعات الحربية**، وما تحتاجه المعركة مع (داعش) من عتاد ومستلزمات حربية اخرى وجدت الكثير من الكفاءات والطاقات بين هؤلاء، وبدأ العمل بتلك الصناعات وكانت النتائج باهرة.

4 ـ حول توزيع الاراضي سواء للاستثمار أم للسكن فهناك مشكلة كبيرة إذ ان وزارة واحدة ماسكة بالأرض في العراق كله، والدولة على هذا الاساس مشلولة بحجة المحافظة على املاك الدولة. تمت اعادة النظر في هذا الموضوع وتم قطع اشواط مهمة وقطف ثمارها عن قريب، فالدولة ستقوم بتوزيع الاراضي للسكن والاستثمار وربما من دون بدل أو تأخذ مبالغ بسيطة، ولكن الدولة ليس لديها اموال من اجل بناء بنى

تحتية (شوارع مبلطة، مجارٍ، ماء، كهرباء. . .) هذه الاشياء سيتحملها المواطن الذي سيحصل على ارض للسكن كاملة الخدمات مقابل (10 ـ 12) ملايين كلفة تلك الخدمات، مبلغ زهيد امام قيمة ارض فيها خدمات كاملة وهذا المشروع ـ ان طبق ربما ـ سيحدث (ثورة) في بناء مجمعات سكنية يمكن ان تساهم في حل ازمة السكن المستعصية في العراق ولا سيّما بعد فشل الاجراءات الترقيعية التي حاولت ان تعالج هذه المشكلة. وان توزيع هذه الاراضي لا يشمل فقط الموظفين في الدولة، وانما كل من يستحق ذلك في القطاع الخاص أو غيره. وهذا العمل جزء من الاصلاح التي تعمل عليه الحكومة.

5 ـ في الدولة العراقية اكثر من اربعة ملايين موظف، وحسب المعايير الدولية فالعراق قد لا يحتاج في ادارة الدولة اكثر من 600 ـ 700 ألف موظف، فالبطالة المقنعة تجدها أمامك عند أبواب محطات تعبئة الوقود وأبواب المدارس، وقد تجد في الدوائر يجتمع في غرفة واحدة اكثر من عشرة موظفين لتمشيه ربما أعمال سهلة، وهذه الأعداد الضخمة تستنزف أكثر من ثلثي الموازنة العامة، ان زيادة العاملين في الدولة يعني:

ـ زيادة حلقات الفساد.

ـ الترهل والبطالة المقنعة.

ـ تأخير المعاملات، لكثرة الحلقات التي تمرّ بها المعاملة.

هدف الدولة الآن، والتي اشتغلت عليه منذ شهر ايلول عام 2014، (كجزء من عمل الاصلاح) التوصل إلى ان هؤلاء اربعة الملايين موظف فضلاً عن العاطلين عن العمل، من الذين يسعون بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للتوظيف في القطاع العام، **كيف يجدون** انفسهم في القطاع الخاص اكثر من استمرار عملهم في الدولة أو السعي إليها، واعتقد ان العراق قد مرّ بهذه المرحلة في سبعينيات القرن الماضي، عندما ترك الكثير من العاملين في الدولة واتجهوا إلى القطاع الخاص بعد حركة الإعمار والاستثمار التي حدثت آنذاك، لان الراتب والاجور اعلى وفرص الإبداع والتطور اكثر، ويمكن ان يتم هذا عبر الاجراءات التي بدأت تتخذها الدولة كجزء من عملية الاصلاح وعلى الشكل الآتي:

1. رصد مبلغ اكثر من ستة ونصف تريلون دينار (5 مليارات) دولار لتنشيط القطاع الخاص في مجال الزراعة والصناعة والقطاع السكني، وتبني مشاريع الشباب الانتاجية، بإشراف ومتابعة خاصة من الامانة العامة في مجلس الوزراء، بحيث لا يذهب هذا المال إلى (حيتان) المال السابقين الذين استنزفوا المال العام من خلال مشاريع ربما وهمية أو مشاريع لا تتناسب مع الأموال التي حصلوا عليها بشكل مشروع أو غير مشروع. وانتجت لنا مشاريع متواضعة.

2. **تنشيط الاستثمار**: من خلال إعادة النظر بالأسلوب المتدني الذي مارسته الهيأة الوطنية للاستثمار. على الرغم من الأعداد الكبيرة من العاملين بهذه الهيأة في بغداد والمحافظات، فضلاً عن الأبنية والأموال التي بحوزتهم والسيارات والإفادات والمؤتمرات داخل وخارج العراق، ولكن حجم المشاريع لهذه الهيأة على الأرض من تأسيسها متواضع جداً، وربما عدد منهم يحركون هذه الاستثمارات مقابل حصة أو مشاركة في المشروع من الذي يُقام منها فعلاً.

في زيارة لوفد من العاملين في مكتب رئيس مجلس الوزراء مسؤول عن الإصلاح الشامل في الدولة العراقية إلى (جورجيا)،لدراسة تجربتها المميزة في مجال الاستثمار، هذا البلد قد تحول من بلد ربما (مفلس) قبل عشر سنوات إلى دولة متطورة يُشار إليها بالبنان، عبر نجاح هيأة الاستثمار الجورجية، في توظيف الاستثمارات بشكل علمي وصحيح. هذه الهيأة تستقبل المستثمر من المطار وتستمر معه إلى استكمال مشروعه، وقبل الموافقة على المشروع المزمع إقامته في جورجيا، تأخذ هذه الهيأة المشروع إلى أفضل مكاتب التشغيل في العالم لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وتدفع إلى هذه المكاتب مبالغ مهمة قد تصل إلى أكثر من (300) ألف دولار، على الرغم من امكاناتها المتواضعة، علماً أن عدد أعضاء هذه الهيأة من (الرئيس أو المدير إلى السائق إلى الموظف البسيط) لا يتعدى الـ (21) موظفاً، وبهذه الهيأة انتقلت جورجيا نقلة نوعية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحة....

ان استيعاب تجربة جورجيا وسنغافورة وماليزيا وغير من التجارب المهمة في مجال الاستثمار العالمي، اصبحت في العراق جاهزة للتطبيق على أرض

الواقع بعد إزالة المعوقات المادية كافة أو ما يتعلق بالعقليات التي لا تستطيع أن تستوعب عملية التغيير والإصلاح بحجة المحافظة على المال العام أو غيرها من الاسباب غير المقنعة. وبذلك يمكن أن يساعد الدولة على تنشيط الاستثمار بالاستفادة من الخبرات الأجنبية، والتجارب العالمية، لمعالجة كثير من المشاكل والتحديات التي بيّنّاها عنها قبل قليل.

لا يمكن متابعة ورصد كل ما حاول فريق العمل الخاص بالإصلاح الحكومي القيام به كونه واسعاً ومتشعباً، فالجهود كانت كبيرة ومخلصة، ولكن تبقى هذا الطموح المشروع وهذه المعالجات على الورق، وأن نقلها إلى الواقع فيه وجهة نظر.

**المحطة الثالثة**: تمثلت بوثيقة الإصلاحات الشاملة والتعديل الوزاري ـ المعايير والآليات ـ التي قدمها رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي في آذار 2016 وفيها الآتي:

إذ أكد فيها محاولات كسر طوق الترهل عبر ستة الشهور الماضية، ومع (تحقيق نجاحات عدّة تكللّت) بتنفيذ سياسات وإجراءات مهمة ولكن هناك إشارات نقد ومطالب بتغيير منشود، ولا سيّما في خطاب المرجعية العليا، فضلاً عن المطالب المشروعة المستمرة للشعب العراقي في الإصلاح. وأكد أن الوثيقة، خلاصة تنفيذية حول عمل الحكومة وتحسين الإدارة المالية والفريق الاستشاري الطوعي، وضم ذلك عشرة ملفات، وهذه الملفات هي:

الأول: المبادئ الوزارية.

الثاني: معايير إختيار مجلس وزراء من التكنوقراط.

الثالث: نموذج الإستعراض لمجلس الوزراء.

الرابع: دور وزراء الحكومة.

الخامس: تقييم أداء الوزارات.

السادس: وثيقة معايير إختيار المرشحين للمناصب العليا.

السابع: تبسيط الإجراءات الحكومية.

الثامن: مكافحة الفساد.

التاسع: البرنامج الحكومي وحزم الإصلاحات.

العاشر: تكييف البرنامج الحكومي في ضوء هذه الوثيقة.

وفي مجال العمل المتواصل لوضع حد للفساد، فلقد تم تشكيل لجنة عليا لمتابعة محاربة الفساد وتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات المعنية لمكافحة الفساد على وفق الأطر القانونية وتوفير جميع المستلزمات التي تساهم في نجاح مهمتهم بما في ذلك التشريعات الضرورية، لذا حدد مجلس الوزراء مراحل العمل للتعديل الوزاري على النحو الآتي:

1. تقديم الوثيقة إلى الرئاسات وعقد اجتماع للاتفاق عليها وإقرارها يوم 5/ 3/ 2016.
2. إرسال الوثيقة يوم 9/ 3/ 2016 إلى رؤساء الكتل النيابية وفعاليات المجتمع.
3. عقد اجتماع لرؤساء الكتل النيابية لمناقشة وإقرار الوثيقة.
4. قيام لجنة خبراء مستقلين بتسليم ودراسة السير الذاتية للمرشحين لإشغال المناصب الوزارية وتعتمد في إنجاز ذلك ما ورد في ملفات هذه الوثيقة.
5. يستمر عمل لجنة الخبراء لمدة عشرة أيام وتقديم تقريرها إلى رئيس مجلس الوزراء متضمناً بديلين لكل وزارة.
6. يتولى رئيس مجلس الوزراء وضع التعديل الوزاري من بين الاسماء التي ترشحها لجنة الخبراء.
7. تقديم التشكيلة المقترحة في جلسة لمجلس النواب للتصويت عليها.
8. يتبعها في اليوم ذاته جلسة أداء اليمين والتوقيع على مدونة السلوك والأداء التي يلتزم الوزراء بالعمل بموجبها.

وكانت الفقرة الثانية، بوثيقة الإصلاح، هي منهج عمل الحكومة الذي تناولناه في **المحطة الأولى** من هذا البحث، كما تبنى رئيس مجلس الوزراء حزماً إصلاحية مهمة أخرى أُضيفت إلى فقرات البرنامج الحكومي تقدم مع التعديل الوزاري المرتقب أمام مجلس النواب وسيقدم برنامجه التكميلي على أن تقترن مسؤولية الوزراء بشفافية عالية مستشهدة بالمبادئ والمعايير الواردة في ملفات الوثيقة التي تقوم على الآتي:

1. تنفيذ البرنامج الحكومي وإستكمال ما بقي من فقرات الاتفاق السياسي.

2. تبني حزم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قدمها رئيس مجلس الوزراء وأقرّها المجلس.

3. إيلاء تنشيط القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكل خاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى (السياحة، والتمويل، والتأمين والتجارة والخدمات) بشكل عام اهتماما استثنائياً، ولا سيّما فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص لأخذ موقفه الصحيح في حركة الاقتصاد العراقي.

4. تبني خارطة طريق مقترنة بتوقيتات زمنية محددة لإنجاز المهام الخاصة بالوزارة في ضوء خطة عملها إلى جانب إنجاز البرنامج الحكومي وحزم الإصلاحات.

5. إخضاع الوزارات للتقويم الشفاف دورياً بموجب نظام متابعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

6. يطلق رئيس مجلس الوزراء في ضوء ما ورد في الفقرة (5) تقريراً دورياً، ويعرض على مجلس النواب، فإذا ثبت عدم قدرة أي وزير في الإيفاء بالتزامه الموثق بالتوقيع على مدونة تكليفه يوصي رئيس مجلس الوزراء بإقالته.

7. كما يتضمن التقرير المحاور الأساسية الآتية (المحور الأمني)، ومحاور كثيرة في غاية الأهمية تستوجب المراجعة وقراءة بإمعان لوثيقة الاصلاحات الشامل والتغيير الوزاري.

## تحديات الاصلاح والتغيير الجوهري أو الشامل:

الحديث عن الاصلاح يعني الحديث عن رؤية و إرادة وقدرة على بلوغ الهدف، والاصلاح في العراق بعد عام 2003 يخص منظومة الحكم، فالمشكلة في العراق منذ قيام الدولة الحديثة في عام 1920، والى الآن بنيوية بعد ان اثبتت هذه المنظومة عجزها وعدم قدرتها على الانجاز، كما ان الحديث عن الاصلاح بالآليات الموجودة التي تسير عليها الدولة العراقية، قد يكون كلاماً خارج المنطق والواقع . . . ليس المهم ان نضع برامج وخططاً للإصلاح، فهناك تجارب دولية ناجحة كثيرة ومهمة يمكن

استنساخها أو الاستعانة بها في(ماليزيا، سنغافورة الجمهورية الاسلامية في إيران....)، ولكن الأهم والاساس؛ في الوقت الذي نضع فيه رؤيتنا للإصلاح علينا ان نضع نصب اعيننا التحديات والمعوقات التي تواجه ذلك، فضلاً على التفكير بكيفية تخطي تلك التحديات والمعوقات أو تفكيكها الواحدة تلو الاخرى.

ان غياب الرؤية على مستوى القانون والإدارة والثقافة السياسية فضلاً على السلوك السياسي؛ يجعل من إصلاح المنظومة الاقتصادية والإدارية والقانونية قضية شبه مستحيلة إذا لم يتمّ إصلاح المنظومة السياسية، واصلاح هذه المنظومة لم يعد خيارا من الخيارات المطروحة، وانما ضرورة حتمية لابد من ولوجها مهما تكن التحديات أو النتائج التي تترتب على ذلك. ويبدو أن المخطط للعراق من دول الاقليم بالتعاون مع قوى سياسية فاعلة في العملية السياسية في العراق، انه لا تريد لهذا البلد ان ينهض، أي عليه ان يأكل انتاجه ويستهلكه كله اما على رواتب واجور(ميزانية تشغيلية) أو حرب وارهاب وسلاح... والباقي يستهلكه الفساد.

**ان غياب الرؤية على مستوى القانون والإدارة والثقافة السياسية فضلاً على السلوك السياسي؛ يجعل من إصلاح المنظومة الاقتصادية والإدارية والقانونية قضية شبه مستحيلة إذا لم يتمّ إصلاح المنظومة السياسية.**

ان وثيقة الاصلاح والتغيير الجوهري للحكومة، قد تمثل الفرصة الاخيرة، والامتحان الحقيقي للحكومة والبرلمان والكتل السياسة، امام الشعب والمرجعية التي ظلت لأشهر تنادي بالإصلاح والتغيير ورسمت خارطة طريق لذلك إلى ان(بح صوتها) فضلاً على الدعم الشعبي الموجود في الساحات في بغداد والمحافظات لدعم الاصلاح والتغيير، ولكن يبدو أن قطاعات مهمة من الطيف السياسي الحاكم ينطبق عليهم قول الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ان تمرير الاصلاح عبر الكتل السياسية الماسكة للسلطة، عملية معقدة، لما تمتلكه اغلب تلك الكتل السياسية من ادوات للتعطيل وافشال المشروع والابقاء على امتيازاتها وموقعها التي رتبتهم بها العملية السياسية منذ عام 2003.

لقد تعاملت الكتل السياسية وقوى اخرى مؤثرة في العملية السياسية مع

السلطة (الحكومة الاتحادية، الوزارات، مؤسسات الاقليم الحكومات المحلية. . .) على انها (مغنم) وربما(منجم ذهب)،وتمثل ادوات السلطة بالنسبة لها كالهواء الذي تتنفس منه فلا يمكن الاستغناء عنه، وربما ستقاتل بكل الوسائل المتاحة من أجل الحفاظ على تلك الامتيازات وتلك المغانم، فهي قوى ذكية لديها القدرة على الاجهاز على المشروع،كما انها قوى شرسة مُتعَنتَة، تمثّل (لوبي) سياسياً(فاتك كاسح) متناغماً(على الرغم من الخلافات الظاهرة بين تلك القوى) ولكن كل واحد منهم يعرف ما له وما عليه، هذا (اللوبي) يمثل معظم الطيف السياسي الحاكم في العراق يرى في المحاصصة أو الحكومة (التوافقية) سبيلاً وحيداً للوجود والبقاء والاستمرار على دست الحكم والفوز في الانتخابات المقبلة لما يمتلكه من امكانات مادية ضخمة فاضت عليها من استعمال ادوات السلطة، وكأنما لسان حالهم يقول (**هكذا بدأنا وهكذا سنبقى**). فهل يعقل ان تتجرع الكتل السياسية **السم** الذي يقدمه لها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي بأيديها في مشروعه الاصلاحي؟. وفي الوقت نفسه هل الكتل السياسية مازالت تراهن على رؤيتها الضيقة في الاصلاح والتغيير الجوهري، أو انها ادركت الامر الواقع، وستعمل على دعم الوثيقة على امل الحفاظ على حظوظها وفرصتها الاخيرة امام الشعب؟

وينبغي التأكيد هنا ان القوى المقاومة للإصلاح والتغيير السياسي وامتداداته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي مقدمتهم معظم قادة الكتل السياسية ومن يمثلهم بالسلطة هم اكثر القوى مقاومة للإصلاح والتغيير بالشكل الذي طرحة رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي.

لذا كانت مواقف الكتل السياسية متباينة وعلى الشكل الآتي:

اولا : ـ لابد من الاعتراف ان كل القوى السياسية هي مع الاصلاح والتغيير؛ وهذا ليس ايمانا واحتسابا وانما تحت ضغط المرجعية وضغط الرأي العام، ولكن هذه القوى السياسية لديها القدرة على تجويف وعرقلة الدعوة للإصلاح والتغيير، بالإعلان عن الموافقة على ذلك، ولكن ضمن **اشتراطات تعجيزية**، وضعتها للموافقة على ذلك.

ثانيا: ـ احدى الكتل تخشى من قرارات ارتجالية يتخذها رئيس مجلس الوزراء، لذا فالمقصورة الوزارية (الكابينة الوزارية) لا يمكن ان تمرر إلا برضا الكتل السياسية والموافقة عليها **اولا** ومن ثم تمريرها في البرلمان.

**ثالثاً** : ـ ان يكون التغيير واختيار (التكنوقراط) ضمن معايير عالمية، وان يكون الاختيار واضحا وشفافا، وان تكون هناك مسطرة واحدة ومعايير واحدة، وان يتم الاختيار من لجنة مكونة من (تكنوقراط) واصحاب تخصص تُعرَض أسماؤهم على الرأي العام، **وان يشمل كذلك رئيس مجلس الوزراء نفسه**، الذي جاء من المحاصصة.

**رابعاً** : ـ قوى سياسية اخرى اوعزوا تلك الخطوة (الاصلاح والتغيير) لجهة تدخل ارادات حزبية ودولية في عمل رئيس مجلس الوزراء،وانها متشائمة من الاصلاح والتغيير، وطالبت **بحل الحكومة واعلان حكومة انقاذ وطني**.

**خامساً** : ـ السيد مقتدى الصدر الذي جابه الاصلاحات بإعلان ورقة اصلاح جديدة أعدّها بديلة عن اصلاحات السيد العبادي معززة بخطاب تعبوي تضمن تهديدا ووعيدا بضرورة تشكيل حكومة جديدة من الوزراء (التكنوقراط) بعيدا عن الحزبية خلال مدة اقصاها (45) يوما لتنفيذ الاصلاحات وتقديم برنامج ومنهج حكومي يطبق خلال سنة .. وجاء التهديد بعبارات تتمثل بسحب الثقة من العبادي داخل البرلمان واستعمال عبارة (**شلع قلع**).

**سادساً** : ـ الكرد لديهم مبدأ اساس ثابت وهو أنهم مع الإصلاحات والتغيير **شريطة** أن يقدم الكرد المرشحين للوزارات بحسب المواصفات التي يحددها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، مؤكدة «رفض الكرد قيام العبادي أو اية جهة اخرى باختيار مرشحيهم»

**سابعاً** : ـ كما شدد تحالف القوى العراقية الموحدة على ان الاصلاح والتغيير الجوهري

ينبغي ان يتم بالتشاور مع الكتل السياسية وعبر الإجراءات الدستورية، وان يضمن لقيادة تحالف القوى والكتلة البرلمانية الحق في ترشيح من تعتقد مناسبا على وفق المؤهلات التي يضعها رئيس مجلس الوزراء وعلى ان لا يتجاوز حصتنا.

**ان السيد حيدر العبادي تكلم عن الاصلاح والتغيير اكثر مما فعل أو تباطأ كثيرا في تطبيقه، أو اراد ان يطرح نفسه على انه رجل المرحلة، ولكن في زمان غير زمانه.**

وفي الختام، يبدو ان السيد حيدر العبادي تكلم عن الاصلاح والتغيير اكثر مما فعل أو تباطأ كثيرا في تطبيقه، أو اراد ان يطرح نفسه على انه رجل المرحلة، ولكن في

زمان غير زمانه، أو كما لو انه نزل إلى ساحة المعركة في الوقت غير مناسب بعد ان تجرد من اهم اسلحته، إلا وهي انسحاب المرجعية العليا من ساحة المواجهة، لتستفرد به (مافيات) المحاصصة والفساد، وربما قد يخضع أو خضع لا إرادتها.

ولكن لا بدّ من الإعتراف ان السيد رئيس مجلس الوزراء نجح في ملفات مهمة منها ادامة الانتصارات الباهرة في جبهات القتال على الرغم من السجالات التي تتسع وتشتد بين القوى والكتل السياسية، سواء فيما بينها، أم بينها وبين السيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، كما نجح في الغاء مناصب مهمة منها نواب رئيس الجمهورية الثلاثة ونواب رئيس الوزراء وتقليص اعداد مهمة من الحمايات فضلاً على الترشيق الوزاري ودمج وزارات معينة. . . . إلى غير ذلك .

# فضاء الإصلاح السياسي والإقتصادي في العراق

## (جبر الداخل وجدل الخارج)

**أ.د عبد علي كاظم المعموري**
**د.علي فارس حميد**
آكاديميان وباحثان من العراق

* ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

### مقدمة

**الكتابة** عن أحوال العراق الآن سهلة ولكن تكمن صعوبتها في التأويل، لمن يجد فيها مساساً بمصالحه سواء أكانت شخصية أم مكوناتية وحتى حزبية، وثمة صعوبة تكتنف من يقدم على سبر غور هذه الأحوال نظراً لتعقيداتها، فضلاً عما تحتضن بين تلافيفها من خبايا وأساليب وخطط وذاتية مفرطة، وتبني وصفة جاهزة لوصم الآخرين بوطنيتهم وانتمائهم وحتى مهنيتهم، فهذه الهموم هي ذاتها كانت تلازم من يحاول المجازفة في البحث في مشكلات وأوضاع العراق وتهور سلطته أبان النظام السابق، ما يميز أوضاع العراق إن هناك افتراقاً بين الخطاب السائد وما هو قائم على أرض الواقع، إذ إن غياب الثقة فيما بين الفرقاء السياسيين بجانب السعي الحثيث ما بين الكل على تقاسم السلطة والنفوذ والمنافع ومحاسن السلطة، وتجذير (الريعية النفطية) إلى (ريعية المواقع) والمناصب، وصولاً إلى شيوع ثقافة ريعية جديدة من خلال عد البعض إن مؤسسات الدولة ما هي إلا إقطاعات للأحزاب القابضة على السلطة كنتيجة طبيعية أفرزتها ظروف ما بعد الاحتلال، وغياب دولة المؤسسات ودولة المواطنة، هو الملامح التي تتوشح بها اللوحة السياسية ــ الاقتصادية .

بحيث وصل الحال إلى صراع الكل ضد الكل للانتفاع من الدولة، ولكنهم جميعاً يتحدون ويتوافقون ويتبنون ذات الخطاب السياسي الذي من شأنه إن يمد بهيمنتهم على مقدرات المجتمع والدولة .

ومن تحقيب تاريخ الممارسة السياسية في العراق، ومن دون أي عناء يمكن

أن نلحظ بوضوح ظاهرة التجريم والتكفير ما بين الأحزاب السياسية، حتى ولو كانت تندرج تحت لون واحد سواء أكانت اشتراكية ـ اشتراكية، أم إسلاموية ـ إسلاموية، أو ليبرالية ـ ليبرالية، وصولاً إلى أحزاب المكون الواحد التي ظهرت بعد الاحتلال، مما يؤشر بوضوح إلى أن هناك خللاً في الممارسة السياسية، فضلاً عن غياب النضج السياسي، إذ لا تزال هذه الأحزاب ومع وجودها الفعلي بالسلطة تعيش سايكولوجيا المعارضة بكل تفصيلاتها، بيد أن بعضها برغم مرور سنوات من العمل السياسي العلني والتمثيل في مختلف المجالات التشريعية والتنفيذية، لا زالت تعيش الصبا والمراهقة السياسية، وإن الممارسة الديمقراطية وموضوعة الاختلاف وتداول السلطة، لم ترتقِ إلى أن تصبح موضوعات رئيسة في عمل هذه الأحزاب داخلياً وخارجياً، فالأحزاب جميعاً تتحكم بها ذات الأشخاص التي أسستها، وبصيغة دكتاتورية لا تختلف عن أي ديكتاتورية عرفها تاريخ المجتمعات البشرية.

ولهذا نلحظ في التجربة العراقية أن جلّ الهَم القائم لا يتوجه صوب القضايا الوطنية المركزية، من مثل صون الاستقلال وإعادة البناء والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ولا التوجه المكثف صوب حاجات المواطنين وإشاعة العدالة في توزيع الدخل والنهوض بواقع الشرائح الفقيرة، والرقابة على مؤسسات الدولة والإدارة العقلانية (الرشيدة) للمال العام بما يرفع من درجات الأداء السياسي والاقتصادي، واستبدلت كل ذلك بهموم فئوية وحزبية وإعادة تمجيد الشخصانية الحزبية (الفردية).

**أن السياسات المطلوب إعتمادها في برنامج الإصلاح الافتراضي على الوهن الذي ينتابها، تتعارض مع مصالح وغايات ومصالح القوى السياسية وأشخاصها.**

إن الإصلاح لأية دولة يرتبط بجملة من الممكنات التي تشكل بحد ذاتها مَسانِد لإنجاحه، بيد أن السياسات المطلوب إعتمادها في برنامج الإصلاح الافتراضي على الوهن الذي ينتابها، تتعارض مع مصالح وغايات ومصالح القوى السياسية وأشخاصها، وهو ما يشكل عاملاً مثبطاً لجهود الإصلاح بشقيه السياسي والاقتصادي، في ظل ظروف العراق التي تتصف بالتعقيد الشديد وتوالد الأزمات بحيث تتدافع فيما بينها للطفو على سطح الإحداث.

وتبني حكومة (العبادي) لمنهج الإصلاح (افتراضياً) بكل مفاصله في ظل

شيوع الفساد والترهل وضعف الرقابة وسيولة الهوية والتراصفات المكوناتية، والتهتك في آليات التضبيط للدولة، جعل قضية الإصلاح ذات تعقيدات متداخلة، مما تؤثر في خيارات صانع القرار في مجال تبني المسار الذي يمكن اعتماده لتحقيق الإصلاح. سَانَدَ كلَّ تلكم العوائق طبيعةُ الأزمة المالية التي يمرّ بها البلد في ظل صدمة تدهور أسعار النفط، وهو ما ألقى بظلاله على المرونة المفترضة لصانع القرار لو كانت أسعار النفط عادلة أو مجزية .

إن الفرضية الأساسية التي يتبناها البحث هو (أن مشروع الإصلاح في العراق ببعديه السياسي والاقتصادي، تعد جبرية لا حيدان عنها تطلبتها حاجة المجتمع في هذه اللحظة التاريخية، مع ما رافقها من عدم وضوح في الرؤى وتخبط في المسارات وضعف في الإجراءات، وهو ما من شأنه أن يعرضَ برنامج الإصلاح الافتراضي، إلى عوامل كبح وضغط داخلي وخارجي وخلق تناقض فاضح بين الطبقة السياسية والمجتمع، مما يحدّ من فرص نجاح الإصلاح وإضاعة إمكانية توظيف الفرص وإدارتها وفقاً لمنطق الفرص والمصالح الوطنية.

## أولاً: فضاءات الكبح المحلي للإصلاح

### 1 ـ الكتل السياسية وبراغماتية إرضاء الذات

المفارقة في السلوك العملي للأحزاب السياسية في العراق، هي وجود تناقضات كبيرة هي أشبه ما تكون إشكالية، فهذه الأحزاب أرادت لنفسها أن تنأى عن التحديد والشرعنة والقوانين والمسؤولية، وتتعامل بانتقائية عالية تجاه أوضاع ومشكلات المجتمع وفقاً لمصالحها وعلى وفق معيار (نفعي ـ براغماتي) صرف (الربح/ الخسارة)، لهذا غابت عن المسرح السياسي العراقي أية ثوابت يمكن الركون إليها، في التعبير عن هموم المجتمع ومشكلاته وأولوياته، وصولاً إلى ضمان السلم الأهلي، وهو ما أوقعها جميعاً في دائرة عدم الرضا المجتمعي .

**إن الكتل السياسية الرئيسة القابضة على السلطة، مازالت غير قادرة على التعامل مع وثيقة الإصلاح السياسي والإقتصادي بجدية وبمسؤولية وطنية.**

كما إن الكتل السياسية الرئيسة القابضة على السلطة، مازالت غير قادرة على التعامل مع وثيقة الإصلاح السياسي والإقتصادي بجدية وبمسؤولية وطنية، لا سيّما في مجال تولي التكنوقراط إدارة مؤسسات الدولة، وهذا ما يجعل

موقفها من الإصلاح يتوزع ما بين (السلبي) و(المتردد)، فهي غير قادرة على الرفض كونها تدرك أنها ستكون الخاسر في معركة الانتخابات القادمة، خصوصاً بعد تأثيرات المرجعية الدينية في قضية الإصلاح الإداري والمالي، وهذا ما جعلها تميل إلى المناورة السياسية وتبني المواقف المترددة أحياناً والمتناقضة في أحيان أخرى، من أجل محاولة الحفاظ على اتزانها السياسي، لا سيّما أن العديد من التيارات مازالت غير قادرة على تقبل أطر الإصلاح في ضوء الظروف الراهنة.

**إن تناقض المصالح يشكل حاجزاً كبيراً بإزاء عملية الإصلاح، فالرؤية التي تحملها بعض التيارات الإسلامية من حيث المقارنة تربك مسار الإصلاح أو تجعله في تناقض.**

كما أن طبيعة التفاهمات التي قادت إلى تشكيل الحكومة الحالية (حكومة العبادي)، هي الأخرى تساهم في تكوين تحديات معقدة بإزاء تنفيذ برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، إذ أن الاتفاق النفطي مع إقليم كردستان الذي تحاول حكومة الإقليم المناورة والإلتفاف حوله، بجانب التفاهمات مع الجهات السياسية (اتحاد القوى) حول منحها مواقع محددة في السلطة التنفيذية، فضلاً عن بنية التحالف الوطني الهشة والتي لم يرتقِ خلال السنوات السابقة إلى مستوى القيادة السياسية، الأمر الذي غلبَ سياسة الإرضاء البراغماتي وجعل الأداء السياسي يميل باتجاه إرضاء القوى الأساسية في العملية السياسية، بعدها المحور الأساس الذي ساهم في تشكيل الحكومة بالصورة الحالية [1].

وعليه يصبح من الصعب التعامل مع الكتل السياسية من زاوية التكامل في إسناد ودعم عملية الإصلاح، إذ أن تصادم الغايات واختلاف الرؤى حيال الخيارات المختلفة للإصلاح من شأنها أن تؤدي إلى عدم الانسجام بين القوى السياسية بل التعارض وأحياناً حد التصادم، وهذا من شأنه أن يشكل ضاغطاً على صانع القرار السياسي في مجال الإصلاح[2]. فالبرنامج الإصلاحي وفقاً لهذا المستوى لن يوفر البيئة المؤاتية لتنفيذه، إلا إذا تمّ الإنفاق عليه من الكتل السياسية، وهذا ما يجعل الأمر يعود مرة ثانية إلى الموقع نفسه الذي كان عليه قبل تنفيذ البرنامج.

إن تناقض المصالح يشكل حاجزاً كبيراً بإزاء عملية الإصلاح، فالرؤية التي تحملها بعض التيارات الإسلامية من حيث المقارنة تربك مسار الإصلاح أو تجعله في تناقض، فالرؤية التي يتبناها المجلس الأعلى والتيار الصدري

(1) حميد فاضل حسن، أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء، مجلة حمورابي للدراسات الإستراتيجية، العدد 12، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ص37.

(2) علي فارس حميد، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي دراسة في التخطيط الإستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص87.

تحمل في طياتها تناقضات من حيث الشكل، إذ مطالبة التيار الصدري بالإصلاح من خلال اعتماد لجنة مشرفة على الإصلاح تتولى مهام ترشيح الشخصيات تتناقض مع رؤية المجلس الأعلى التي تدعو أن يكون التغيير شاملاً ليصل إلى رئيس الوزراء نفسه، وهذا التناقض يتزايد بالمقارنة مع ائتلاف دولة القانون الذي يتبنى موقفاً متردداً في هذا الشأن محملاً المشكلة على الكتل السياسية[3].

(3) حدد التيار الصدري ورقته للإصلاح من خلال التغيير الوزاري، وأعتمد في ذلك على لجنة مشرفه ترشح ثلاث أشخاص لكل وزارة، ويتم من خلالها تقديم أسماء المرشحين إلى رئيس الوزراء.

أما موقف الكتل الكردية فأنه يبدو بعيداً عن حسابات الإصلاح الحقيقي، لأنه لا يشكل أولوية أو إهتماماً من القادة الأكراد، بقدر اهتمامهم بالضمانات التي تقدمها الحكومة المركزية وبخاصة في مجالي التمويل وتصدير النفط من دون حسابات حقيقية، ناهيك عن ارتياحها الشديد من كثرة الأزمات بما فيها (أزمة إحتلال الموصل)، كونها تؤدي إلى انشغال أكبر للحكومة الاتحادية والرأي العام العراقي بها، وهو ما يعطي الفرصة لها في القضم الهادئ والمستمر للأرض، بغية عدّها أراضي تابعة للإقليم على قاعدة الأمر الواقع.

هذا جعل من قيادات الكتل السياسية مجموعة ضغط رئيسة، تفرض نفسها بقوة على السلطة التنفيذية والتشريعية على حد سواء، ومن دون التوافق فيما بينها لا يمكن لصانع القرار اعتماد قرارات مهمة في مجال إصلاح الأوضاع السياسية أو الاقتصادية، وهو ما يجعلها أكثر الجماعات والقوى الكابحة للإصلاح في الوقت الحاضر.

### 2 ـ المرجعية الدينية والنأي عن التدخل المباشر

لا أحد ينكر إن هناك حضوراً للمرجعية الدينية في الشأن السياسي بعد عام 2003، وبخاصة في موضوع كتابة الدستور، ودعت المواطنين إلى المشاركة في الانتخابات والدفع باتجاه دخول المستقلين في البرلمان عبر قوائم خاصة بهم، إلا إن ذلك استتبعه حذر شديد في مواقف المرجعية الدينية على خلفية تفجير مرقدي الإمامين العسكريين (ع) عام 2006، بيد أن المرجعية الدينية في النجف أصبحت تتجه نحو التوجيه والتحذير كي لا تلزم نفسها بوعود غير ممكنة، فتراجع دور الحكومة وتفشي الفساد الإداري شكّل العامل الأهم في هذا التوجه[4]. وبعد سيطرة تنظيم داعش على الموصل وتمدده في مناطق أخرى قريبة من بغداد، وخوفاً من تدهور الأوضاع في المجتمع إلى ما لا

(4) علي فارس حميد، مصدر سبق ذكره، ص 98

تحمد عقباه، اضطرت إلى إصدار فتوى الجهاد الكفائي من أجل التصدي لتمدد تنظيم داعش، وهو ما شكّل عودة مباشرة ومعلنة لدورها في المشهد السياسي[5].

وربما يلحظ المتابع إن المرجعية الدينية قد صعّدت من لهجة التوجيه والنقد لأوضاع البلد بشقيها السياسي والاقتصادي، وشكلت خطب الجمعة مناسبة للرأي العام المحلي والحكومة والطبقة السياسية، في معرفة توجهات المرجعية مع تركيزها على قضية الإصلاح المالي والإداري، وهو ما شكل علناً مساندة واضحة لولوج حقيقي لخفض مستويات الترهل في الأداء الحكومي ومكافحة الفساد، وتركت لرئيس السلطة التنفيذية والهيآت الحكومية المختلفة اختيار الأساليب المناسبة من أجل البدء بعملية الإصلاح[6]، غير أن ضعف الحكومة على تنفيذ استراتيجية الإصلاح، جعل المرجعية تفقد ثقتها بالحكومة وربما بالطبقة السياسية، وهو ما عبرت عنه في خطب (الجمعة) التي توالت لمدة زمنية، وهي تمثل رسائل ترميزية واضحة إلى الحكومة والأحزاب والرأي العام، تتضمن رؤية المرجعية من أن الشارع هو من المقرر للأوضاع بعدّه مصدر السلطات، طالما إن المعنيين بالأمر قد غضوا الطرف عما يحدث وصموا الآذان عما يقال! .

لقد تلقف التيار الصدري هذا الأمر لملء الفراغ الذي تشكل على خلفية الفشل في استيعاب المطالب المجتمعية، واستهلاك مرحلة الاتكاء إلى مسند الطائفية والظروف الاستثنائية، وهو ما جعل المرجعية الدينية تنتقل في دورها من التوجيه والنصح إلى المراجعة والمراقبة، فالروحية الدينية والتضادات بين بعض التشكيلات والتيارات الدينية، قد يساهم في خلق معادلة جديدة لا يتمكن اي من الاحزاب والتيارات من يواجهها، خصوصاً إذا ما استطاع الآخرون من توظيف الوضع السياسي والأمني الذي يعيشه البلد، الأمر الذي غيّر من كل المعادلات التي كانت متوقعة بفعل ما تبنته المرجعية الدينية، برغم من أن رمزيتها قادرة على التأثير متى ما أرادت في الواقع السياسي المكتظ بقضايا عدة متوزعة ما بين غياب الرؤى والفشل في إدارة مفاصل الدولة وتجذر الفساد وشيوع المحسوبية، مما جعل السلطة التنفيذية (الحكومة) بإزاء أزمة جديدة تزيد من ضعفها بمواجهة الكتل السياسية في إدارة قضايا الإصلاحات.

**إن المرجعية الدينية قد صعّدت من لهجة التوجيه والنقد لأوضاع البلد بشقيها السياسي والاقتصادي، وشكلت خطب الجمعة مناسبة للرأي العام المحلي والحكومة والطبقة السياسية**

(5) جاءت الفتوى من خلال خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (14/ شعبان /1435هـ) الموافق (2014/6/13)، المصدر من خلال الرابط الالكتروني: http://www.sistani.org/arabic/archive/24918

(6) قدمت المرجعية الدينية العديد من التوصيات والدعم إلى رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، من أجل مواجهة الفساد الإداري والمالي الذي يحيط بالعملية السياسية، علاوةً على دعم البرنامج الحكومي والاتفاق السياسي، يمكن ملاحظة ذلك في خطب الجمعة لممثلي المرجعية الدينية لا سيّما في 28/8/2015.

### 3 ـ النصوص المقدسة في الدستور

يشكل الدستور العراقي الدائم أحد أبرز التحديات والضغوط التي تواجه الإصلاحات السياسية بشكل خاص والأمن الوطني العراقي بشكل عام، إذ أن طبيعة التعامل الذي فرضه الدستور بشأن مراعاة المكونات وتشكيل الحكومة، جعل رئيس الوزراء المرشح مضطراً إلى التفاهم مع الكتل السياسية، فالأخيرة هي التي تمنح الثقة لرئيس الوزراء، ومن غير الممكن تجاوزها في أي اختيار.

**إن الضغوط الدستورية التي تواجهها الحكومة بشأن التعامل مع الحكومات المحلية وإقليم كردستان، تجعلها بإزاء ضغوط تعرقل مسارات الإصلاح المقترحة.**

وترتبط مشكلة الدستور بشأن الإصلاحات في كيفية الاختيار أو التعامل مع التشريعات غير المنتجة، فرئيس الوزراء من الناحية القانونية مقيد بمجموعة من القوانين والصلاحيات، علاوةً على أن اختيار المقصورة الوزارية(الكابينة الوزارية) يخضع لقواعد المحاصصة والتوافق السياسي، التي فرضت نفسها منذ تشكيل النظام السياسي، وفقاً لمبادئ الدستور العراقي الدائم لعام 2005 والاتفاقيات السياسية التي تتبعه.

فضلاً عن ذلك فإن الضغوط الدستورية التي تواجهها الحكومة بشأن التعامل مع الحكومات المحلية وإقليم كردستان، تجعلها بإزاء ضغوط تعرقل مسارات الإصلاح المقترحة، فعملية تصدير النفط التي تتم عبر اتفاقات سياسية بين حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان، تخضع لتناقضات وتزاحم قانوني بشأن الاستفادة من حقول النفط المكتشفة وغيرها، خصوصاً في المادة (115) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005[7].

إن كثافة الضغوط التي تواجه عملية الإصلاح ورئيس الحكومة، في ظل عدم القبول الحقيقي بالإصلاح، وعدم امتلاك (العبادي) الوسائل القانونية التي تسمح له بإدارة الإصلاح والتعامل مع مقومات وأسس الإصلاح بمرونة، في الوقت الذي تخشى فيه الكتل السياسية فقدانها للكثير من منافعها ومصالحها، عدّت ما يقوم به رئيس الوزراء يمثل تجاوزاً على هذه المبادئ والأسس وفقاً لمبادئ العملية السياسية والبناء الدستوري للنظام السياسي، بل عدّته بعض القوى السياسية انقلاباً سياسياً.

وتجلى ضعف القرار الحكومي في مخاطبة مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 10 آذار 2016، إلى الكتل السياسة لترشيح الشخصيات التكنوقراطية، دليلاً

(7) تنص المادة (115) من الدستور العراقي (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما). الأمر الذي يجعل المركز مقيداً في الخيارات أمام الصلاحيات التي يتمتع بها الإقليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم.
الدستور العراقي الدائم لعام 2005/ المادة 115.

على عدم قدرته على تجاوز الحدود السياسية والدستورية التي صاغت معالم النظام السياسي، مما يدلل أن الخيارات التي سوف تقدمها الكتل السياسية إلى رئيس الوزراء، تظل تخضع إلى المعايير نفسها التي دأبت عليها العملية السياسية لمرحلة ما بعد عام 2003 .

إن طبيعة التوازن السياسي الذي فرضه الدستور ستبقى تمارس ضغطاً على الأطر والخطوات الإصلاحية، التي لا تسمح بإضعاف عنصر التوازن مقابل أي ضغط شعبي، بجانب ضعف التوافق السياسي الذي يسمح بتأجيل التوازن السياسي لصالح الإصلاح السياسي والاقتصادي.

**4 ـ مفاجأة الحشد الشعبي**

شكّلت شرعنة جهود الحشد الشعبي بعد فتوى المرجعية مفاجأة لتنظيم داعش فضلاً عن الجهات الداعمة له، بعدما كانت بعض الفصائل المسلحة التي قاومت الاحتلال الأميركي واكتسبت خبرة كبيرة، لا سيّما إن حالة سقوط بعض المحافظات من مثل الموصل والإنبار، شكلت منعطفاً خطيراً في ما يخص وحدة العراق من ناحية وحالة تمدد (داعش) من ناحية أخرى، إذ بدأ أمن العاصمة ومحافظة بابل وكربلاء هشاً بإزاء وصول التنظيم إلى الحدود الإدارية لهما، كونها ترتبط بمحافظة الأنبار بحدود مشتركة .

وبفعل الإمكانات التي يمتلكها الحشد الشعبي والحالة العقائدية التي يؤمن بها، فقد أضحى مسنداً حقيقياً ولاعباً محورياً في العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي، وساهم في إعادة الثقة للقوات المسلحة بعد الانكسارات التي شهدتها، إذ إن معادلة الانتصار على داعش بحاجة ماسة إلى الدعم النفسي والشعبي للقوات الأمنية، برغم من حالة عدم التوافق الداخلي بشأن وجود الحشد الشعبي ضمن التشكيلات المقاتلة لتنظيم داعش، علاوةً على الموقف الإقليمي الذي يحاول تقييد هذا الدور من خلال جملة من الوسائل التي تجمع بين الموقف السياسي، كالحالة بشأن السعودية والإمارات وأحياناً ذات طابع عقائدي كالحالة مع البيان الصادر عن الأزهر، وأخرى ذات طابع عسكري وأمني كالأداء التركي في شمال الموصل أو التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لم يزل في معادلة الحسابات الإستراتيجية التي تجمع بين مستقبل سوريا وتنظيم داعش.

كل هذه الخيارات ساهمت في تعقيد الموقف بشأن التعامل مع الحشد الشعبي، فوجوده وفقاً لفتوى الجهاد الكفائي لا يشكل حافزاً عقائدياً أو شرعياً فقط، أنما هو يتصل بكل ما يمكن تأمينه لعدم استمرار تهديد داعش الذي تبنى (إدارة التوحش) كاستراتيجية للتعامل مع المعطيات التي تحكم العملية السياسية العراقية. وهذا من شأنه شكّل حاجزاً بإزاء موازنة الأدوار التي ينبغي أن يتعامل معها رئيس الوزراء، فبعض الكتل السياسية التي تنخرط ضمن اتحاد القوى أو الكردستانية، تجد أن استمرار تقدم الحشد الشعبي يشكل تهديداً مباشراً لوجودها، وهذا ما ساهم في زيادة تعقيدات الموقف بشأن الحرب ضد تنظيم داعش، فالدعم النفسي والتعبوي الذي تلازم وجوده مع الحشد الشعبي يشكل أحد أهم الجوانب وأسباب الانتصار في المعركة ضد الإرهاب.

**الدعم النفسي والتعبوي الذي تلازم وجوده مع الحشد الشعبي يشكل أحد أهم الجوانب وأسباب الانتصار في المعركة ضد الإرهاب.**

ويبدو أن الأكثر تأثيراً في هذا الجانب هو طبيعة الضغوط الإقليمية بشأن الحشد الشعبي، الذي يرى فيه البعض تهديداً لأمنها القومي كالحالة مع السعودية أو تركيا، فالتضاد الأيديولوجي الذي يحكم المنطقة يرى منها يشكل جانباً مهماً في هذا المجال، علاوةً على صعوبة الموازنة بين الحشد الشعبي والتحالف الدولي الذي يقود استراتيجية متناقضة لغاية اللحظة، تحاول الجمع بين القضاء على تنظيم داعش في العراق ودعم المجموعات الإرهابية في سوريا، وهو ما يشكّل تناقضاً فاضحاً في التوجهات بشأن الإرهاب كاستحقاق عالمي، وهو ما يلقي بظلال الشك حول جدية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية للقضاء على داعش، وهو ما يبرر رفض الحشد الشعبي التعامل أو التنسيق معه على الأرض[8].

إن الإمكانيات الخاصة للحشد الشعبي والعقيدة القتالية الجديدة التي سادت المعارك ضد تنظيم داعش شكلت تعزيزاً للجهود العسكرية الوطنية لمكافحة الإرهاب، إلا أن كيفية توظيف هذه القدرات في ضوء تعقيدات الإصلاح السياسي ومحاولات إصلاح قطاع الأمن والدفاع المقيدة بالبرامج السياسية للأحزاب والكتل، يشكل تناقضات مستحكمة لا يمكن التعامل معها بسهولة في ضوء المعطيات التي تحكم المشهد السياسي.

ومن زاوية أخرى، فإن الكتل السياسية تخشى من الحشد الشعبي في ضوء

(8) ياسر عبد الحسين، الحشد الشعبي في العراق بين التحالف الدولي والمواقف الإقليمية، في مجموعة مؤلفين، الحشد الشعبي الرهان الأخير، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2015، ص

إفرازات الواقع، إذ بدأ المزاج الشعبي ينساق شيئاً فشيئاً باتجاه الحشد الشعبي وفصائله، وهذا يضر بالقبول الشعبي للأحزاب في الساحة السياسية، وهو ما ستكون له آثار على حصص الأحزاب في الانتخابات المقبلة، إذا ما تحولت هذه الفصائل من النشاط العسكري إلى النشاط السياسي وشاركت في الانتخابات، وهذا الأمر كثيراً ما يقلق الأحزاب في المرحلة القادمة.

وبالتالي فإنه ليس من السهل التعامل مع الحشد الشعبي في ضوء الضغوط الأميركية والإقليمية، فضلاً عن شريحة سياسية ظلت طوال السنوات الممتدة من عام 2003 ـ 2016 تثير النوازع الطائفية، حتى وإن كانت مهمة الحشد تحرير مناطق هذه الاحزاب من الإرهاب، وهي مفارقة يصعب قبولها، فهي تقايض القبول بوجود الإرهاب في مناطقها وتحكمها الفض بالسكان، مقابل رفض دخول أبناء مناطق أخرى لتحريرها، وهو ذات الأمر الذي جرى فيه التوافق مع الاحتلال الأميركي لتسليم هذه المدن والمحافظات من دون مقاومته، في مقابل عدم سماح الأمريكان بوجود مواطنين عراقيين في هذه المناطق تحت ذريعة الطائفة والمكون .

**أن طبيعة المطالب الشعبية تستمد قوتها ومشروعيتها من الواقع بما يحتضنه من عدم الاستقرار والفوضى وتراجع الأداء الاقتصادي وشيوع البطالة والفقر.**

**5 ـ فقر المنجز وغياب الرضا المجتمعي**

يشكل الضغط الشعبي أحد أبرز الضغوط التي تواجه عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، إذ أن طبيعة المطالب الشعبية تستمد قوتها ومشروعيتها من الواقع بما يحتضنه من عدم الاستقرار والفوضى وتراجع الأداء الاقتصادي وشيوع البطالة والفقر، بجانب العديد من المشكلات الأخرى، وفي التقويم النهائي هو تآكل قيمة الدولة كناظم للتفاعلات المجتمعية بجوانبها المختلفة، وهو ما أدى إلى كبح فرص إحداث الإصلاحات المطلوبة، برغم التأييد الذي منحه الشعب والمرجعية الدينية للبدء بعملية الإصلاح، وهذا يعود منها :

- الظروف الأمنية والحرب على داعش .
- الأزمة الاقتصادية الخانقة.
- سعة المطالب الجماهيرية ووصولها إلى حد المطالبة بإعادة النظر الشاملة بالعملية السياسية برمتها وهو ما أخاف الأحزاب السياسية كافة .

وبرغم من قبول الكتل السياسية الكبرى في المشهد السياسي العراقي، للتوجهات الإصلاحية، إلا أنها لم تقبل إطلاق يد رئيس الوزراء في إجرائها بما فيها اختيار وزراء أكفاء بعيداً عن موافقتهم بل (وترشيحهم)، وفي هذا لا تريد أن تخسر حصصها في تشكيل الوزارة، والذي عدّته استحقاقاً يتوازى مع انصبتها في الانتخابات .

إن استمرار الضغط الشعبي بات يشكل عاملاً ضاغطاً من ناحية ومحفزاً من ناحية أخرى، وهو ما يجبر الكل على القبول به، لذلك تسعى الأحزاب المتنفذة إلى تأجيل هذا الاستحقاق أو تفريغه من محتواه بإجراءات سطحية لا تتلامس و عمق الأوضاع التي تراكمت بعد 2003، لذلك لن تكون امام الكتل السياسية ورئيس الوزراء سوى التعامل مع خيارات المتظاهرين، كونهم غير قادرين على المناورة أو التأجيل. وبالتالي فإن استمرار الضغط الشعبي وفقاً لهذه المعادلة سوف يشكل ضغطاً على صانع القرار في المسار الذي يمكن من خلال الموازنة بين هذا الضغط وبين القيود السياسية والدستورية المفروضة عليه في بنية النظام السياسي. إن أي انعطاف في مسار عملية الإصلاح يمكن أن يكون له تأثير في صانع القرار لا سيّما بشأن إمكانية الموازنة بين جميع هذه الضغوط وبين ما يتطلبه الضغط الشعبي.

**إن استمرار الضغط الشعبي وفقاً لهذه المعادلة سوف يشكل ضغطاً على صانع القرار في المسار الذي يمكن من خلال الموازنة بين هذا الضغط وبين القيود السياسية والدستورية المفروضة عليه.**

## ثانياً: الأزمة الإقتصادية... سوء إدارة الموارد.. وغياب الرؤية الإقتصادية

إن سعة التغيرات التي عصفت بالعراق وتواترها، أدت من دون أدنى شك، إلى أن تترك آثارها السلبية على واقع ومستقبل هذا البلد، وتحفر لها أخاديد في أوضاعه السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية على الأقل، لا سيّما أن الحال المعاش فيه ينوء تحت ثقل المتراكم الذي يزداد يوماً بعد يوم، بسبب من تعدد الاتجاهات والرؤى ومراكز التجاذب والتأثير، ليبدو المشهد في أحسن حالاته أن **الداخل فيه مطعم على الخارج**.

كان مفترضاً أن تتمّ إعادة النظر الشاملة بأوضاع الاقتصاد العراقي بعد سنوات طويلة ما بين (**اقتصاد حرب**) و(**اقتصاد حصار**)، و(**اقتصاد تدمير ونهب وفساد**)، وكان متوقعاً أن يكون هذا مبكراً، عندما انكشف غبار

الحرب، واحُتلت بغداد وتم اسُتيعاب رعب الصدمة العسكرية، ومن الطبيعي أن يكون هذا الهم هو هماً وطنياً خالصاً وليس هماً احتلالياً، فاستراتيجية اصلاح الاقتصاد العراقي وانتشاله من أوضاعه المركبة، تبقى في المقام الأخير هدفاً يفترض أن يظل هاجساً للقوى الوطنية والمخلصين، بينما لا يشكل ذلك المعطى هدفاً يحظى بأولوية لدى المحتل.

ولم يعدّ مقبولاً في ظل تحول الكثير من الاقتصادات في العالم البقاء تحت هيمنة أو سيطرة الدولة على الاقتصاد، بل من المنطقي جداً السعي للانتقال من النظرة الأحادية (أي إما قطاع عام وإما قطاع خاص) إلى النظرة الاقتصادية الشاملة المنطلقة من خلفية وطنية، تسعى إلى حشد جميع الموارد والإمكانات الوطنية، والتجاوز نهائياً لموضوعة المفاضلة بين القطاعين العام والخاص[9].

(9) عبدعلي كاظم المعموري، رندا طلال الربيعي، إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي (ضبابية الرؤية وغياب المنهج)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

فالمفاضلة يجب أن تكون بين قطاع منتج وآخر قطاع هامشي، أو ناجح وآخر متعثر، والسياسة الاقتصادية السليمة يجب أن تتجه إلى تدعيم القطاع الحقيقي، والسعي لإضعاف المكون الريعي في مخرجات الاقتصاد العراقي، فضلاً عن المشكلة المزمنة التي تتمثل في (**سوء إدارة الموارد الاقتصادية**)، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتاريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية منذ عام 1958 ـ 2010، من أجل تحديد مسؤولية الحاكم والحكومة عن هدر الإمكانية وسوء التصرف بالموارد، وبخاصة للنظام السابق وللحكومات التي قامت بعد الإحتلال.

ومن دون رؤية واضحة ومتوافق عليها، تتجاوز كل البناء الذي اعتمد في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، والسعي صوب بناء بيئة سياسية حاضنة لكل التوجهات بعيداً عن مقايضة الدكتاتورية ودولة الرجل الواحد والحزب الواحد، بدكتاتورية مشرعنة على وفق الانتخابات وبذات التوجه، ومقايضة هدر الموارد المتاحة في حروب ونزعات مختلفة، مقابل هدرها في الفساد والصفقات ولصالح أشخاص وأحزاب .

### 1 ـ سوء إدارة الموارد الإقتصادية وفخ الإستدانة

أشاحت مرحلة ما بعد عام 2003 عن تبني الدولة العراقية الجديدة لمنظومة الاقتصاد الحر، بكل تفصيلاته، ولعل أكثر ما يجمع عليه الاقتصاديون هو

إن اقتصاد السوق أكثر كفاءة في تخصيص الموارد، نتيجة اعتماد معيار العائد/ الكلفة، والذي يجعل من الرأسمالية تساوي أسواقاً وتساوي الربح، ولكننا فوجئنا بأن المرحلة الممتدة ما بين عام 2003 ـ 2015، قد شهدت هدراً لا يقل شأناً عن الهدر الاقتصادي السابق وسوء تخصيص للموارد بما يشكل تناقضاً فاضحاً مع متبنيات التنظيم الاقتصادي المفترض، وهو ما لم يكن ممكناً إيقافه من دون إصلاح اقتصادي حقيقي، فقد فشلت الطبقة السياسية بكل مكوناتها بجانب الحكومات المتعددة من وضع أسس الإصلاح بجهود محلية خالصة، بل فرضت صدمة انخفاض أسعار النفط وتبخر مئات المليارات من الريع النفطي، والتي انعكست بعجز مخيف للموازنة العامة للدولة، والتي فرضت توجه الحكومة نحو الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية (IMF-IB) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين اجبرا الحكومة على التدخل في الرقابة على التصرف بالموارد، وفرض بعض الإجراءات على أساليب الأنفاق الحكومي .

إن تبني الحكومة للإصلاح في خطابها المبثوث، لم تتضح ملامحه أو آلياته، وحدوده، في ظل تمسك القوى القابضة على السلطة بمنافعها، المتأتية من توظيف المناصب الحكومية والعقود والمشروعات لمصالح الأحزاب الاقتصادية، وهي أحدى أهم معوقات الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، لا سيّما إن الحكومة ليست مطلقة اليدين فيما تسعى لتحقيقه أو فعله، فسطوة الأحزاب هي أقوى وأكثر تأثيراً في مجريات الأفعال الجارية ببعدها الاقتصادي أو السياسي .

ولعل فشل الخطط الاقتصادية التي وضعتها وزارة التخطيط دليل على حجم الإشكالية الاقتصادية في العراق والتي تتوزع ما بين غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة بجانب التخبط والفشل في الإنجاز الاقتصادي على مستوى اختيار المشروعات وتنفيذها، إذ يقدر عدد المشروعات المتوقفة أو المتلكئة ما يقارب (6000) مشروع تقترب تخصيصاتها من (400) مليار دولار .

لذلك أضحى لزاماً التوجه إلى الاستدانة الخارجية للتخفيف من آثار الأزمة المالية في العراق وهو ما يفرض على العراق التزامات اقتصادية موازية لقيمة القرض، قد لا يكون الوضع الاقتصادي والمالي للدولة يسمح بالالتزام بتنفيذها، كالحالة مع خفض الدولة دعم أسعار الطاقة وإصلاح المشاريع

المملوكة للدولة، وهي خطوات قد تكون صعبة على الصعيد السياسي بالنسبة لصانع القرار[10].

(10) قرض العراق والشروط المسبقة، من خلال الرابط: http:// www.ara.shafaaq.com/38543

إن طبيعة الضغوط الدولية المترتبة على القروض تشكل ضغطاً إضافياً على صانع القرار، خصوصاً إذا ما خصصت مثل هذه القروض لبرامج محددة، كالحالة مع القرض الألماني، الذي تم تحديده في مجال إعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش، الأمر الذي يجعل الدولة أمام التزامات جديدة مشروطة يكون لها تأثير في برامج الإصلاح الاقتصادية التي تمس البلد.

## ثالثاً: الإصلاح والبيئة الإقليمية والدولية

تشكل البيئة الدولية أحد الضغوط التي تواجه صانع القرار في قضية الإصلاح، فالمسار السياسي الذي يحاول أن يتعامل معه صانع القرار ينبغي أن تكون له بيئة إقليمية ودولية مواتية تدعم هذه الإصلاحات، حيث أن الوضع السياسي العراقي يشكل بيئة جاذبة للتطلعات الإقليمية، فضلاً عن أنها تشكل حجر زاوية يمكن من خلالها توجيه التفاعلات الإقليمية نحو خيارات معنية[11].

(11) علي فارس حميد، طوئفة الصراع في المنطقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (14)، 2015،

يشكل التحدي الأول أمام صانع ما يتعلق بالأداء الاستراتيجي التركي المندفع باتجاه بناء الذات في منطقة الشرق الأوسط بأنشودة العثمنة الجديدة، وهي ترى في العراق وسوريا مقدمة مهمة لبناء دورها الإقليمي، وبالتالي فهي تحاول أن تشكل أجندتها من خلال توظيف داعش لتسهيل مهمة وجودها في العراق، فضلاً عن سعيها لتعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع إقليم حكومة كردستان التي تساعد تركيا في تأمين مشاريعها في العراق.

ويبدو أن الدور التركي ينسجم إلى حد ما مع تطلعات المملكة العربية السعودية من حيث ضرورة تهميش دور الحشد الشعبي في مناطق غرب وشمال بغداد بهدف تأمين وجود «السنة»، وهذا ما يفسر المحاولات التي تندفع بها السعودية فضلاً عن رفض أي محاولة يكون من شأنها تعزيز مكانة الحشد الشعبي، وهذا ما دفع الوفد السعودي في الجامعة العربية إلى الانسحاب بعد كلمة الدكتور إبراهيم الجعفري بشأن الحشد الشعبي لتؤكد موقفها المعارض لهذا الجانب. أما الولايات المتحدة التي تتزعم اليوم استراتيجية عسكرية للحرب ضد تنظيم داعش في إطار التحالف الدولي،

فإنها مازالت غير قادرة أن تحدد خياراتها بشأن سوريا والذي ينعكس بشكل مباشر على وضع التنظيم في العراق.

ووفقاً لهذه المعطيات فان الرؤى الإقليمية والدولية تتحدد في نطاق مصالحها القومية. فهي تتعامل مع الإصلاحات بنطاقها العام على أنها قضايا لحدود الدور الذي ينبغي أن تمارسه في العراق، وهذا ما يجعلها تتعامل مع قضايا كالتهميش وشرعية الحكم والحشد الشعبي أكثر من تعاملها مع الإصلاح السياسي على أنه وثيقة سياسية لإدارة الحكم.

لذلك تشدد الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة أن تتضمن إصلاحات حكومة (العبادي) الموازنة بين الفئات الاجتماعية وإعطاء دور أكبر للشركاء في الحكم، علاوة على إصلاحات خاصة في قطاع الأمن تضمن دور أبناء العراق (الصحوات) في استراتيجية الأمن الوطني، وقد حاولت مراكز التأثير في القرار الاستراتيجي الأمريكي من دعم مشاريع تتضمن تسليح العشائر وقوات البيشمركة من أجل إصلاح قطاع الأمن الوطني العراقي[12]. فالنقاشات التي تجريها الإدارة الأمريكية بشأن مجال الأمن والدفاع في العراق تستهدف اعتماد هيكل عسكري قائم على اللامركزية، ويعمل بالضد من العناصر المتأصلة بعمق الثقافة العسكرية العراقية، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب التزامات من حكومة (العبادي) للسماح بسلطة سياسية حقيقية للمجتمعات المحلية وخاصةً في المحافظات الشمالية والغربية[13].

وعلى الصعيد الإقليمي فان السعودية تجد في الحشد الشعبي وتقدمه في مناطق غرب بغداد والموصل، تهديداً لأمنها القومي على عدّ إن الوجود السني في هذه المناطق يشكل مجالاً حيوياً لها، وهذا ما دعا إلى انسحاب الوفد السعودي من اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية إذ كان هناك مشروع إدراج بعض فصائل المقاومة الإسلامية ضمن المنظمات الإرهابية، بيد أن خطاب وزير خارجية العراق الدكتور الجعفري كان له تأثير واضح كما ذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، أما إيران فإنها تتعامل مع المشهد السياسي في العراق على وفق أولوية الأمن، فالحرب التي يخوضها العراق ضد تنظيم داعش تعدّ أولوية أمنية بالنسبة لها، وهذا ما يجعلها تنظر إلى الإصلاحات على أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة التأثير بالنسبة إليها، ومع ذلك فهي ترى أن الإصلاحات هي مسألة تخص الجانب العراقي.

(12) فرنسا ومعضلة الدور والحرب على الإرهاب، ورقة تحليل السياسات، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، العدد(19)، 2014م، ص 6

(13) فرديك هري واريبل هرام، الحرس الوطني في العراق: إستراتيجية خطرة لقتال الدولة الإسلامية، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، مركز كربلاء للدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد (96)، 2014، ص 8.

ومن زاوية أخرى فإن طبيعة التعقيد الذي تشهده البيئة الإقليمية، علاوةً على الخيارات الدولية تجعل العراق أمام ضغوط متناقضة في مجال الإدارة والإصلاح، فالمصالح القومية لبعض الدول تشكّل ضاغطاً على خيارات صانع القرار، كون الحراك الإقليمي ذا تأثير كبير في فاعلية الدور العراقي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاتفاقيات وعقود الشراكة التي من شأنها تحديد خيارات صانع القرار وتطويقها من أجل ضمان مصالحها الحيوية.

## رابعاً: الإدراك الإستراتيجي للإصلاح: ضرورة حتمية

وبجانب الضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية على صانع القرار في التعامل مع برامج الإصلاح، فإن الحرب على تنظيم داعش تعدّ التحدي الأكبر في هذا الجانب، لا سيّما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الكلف المالية التي تتطلبها الحرب على تنظيم داعش، وما تتركه من آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية لا سيّما في مجال البنى التحتية للمناطق المحررة [14].

(14) هيثم كريم صيوان، الاقتصاد العراقي 2016: تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم (داعش)، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2016. ص2.

إن واحدة من أهم متطلبات الإصلاح هو القدرة على توظيف المعطيات والفرص التي تساهم في تعزيز الإصلاح، إذ إن غياب القدرة على التوظيف ستبقى تشكل تحدياً بإزاء أية إدارة سياسية للإصلاح، فمعظم الكتل السياسية ترى أن التعديل الوزاري لا يساهم في تحقيق الإصلاح، وهذا ما ركزت فيه إتحاد القوى وائتلاف العراقية، فالإصلاح حسب تصورهم ينبغي أن يرتبط بخارطة طريق في حين أن الأطراف الأخرى كالحالة مع التيار الصدري على سبيل المثال ترى أن التعديل الوزاري هو مقدمة الإصلاح، وبالتالي فإن غياب نهج حقيقي للإصلاح سوف يجعل صانع القرار يدور في دوامة الضغوط دون الوصول إلى نتائج حاسمة [15].

(15) علي المعموري، لماذا يعجز العبادي عن تحقيق الإصلاح، دراسة منشورة على الرابط: http:// www.al-monitor.com/pulse/ar/ contents/articles/originals/2016/ 03/iraq-abadi-cabinet-reshuffle

ووفقاً لذلك فإن صانع القرار يدرك أن الإصلاح لا يمكن تحقيقه ما لم ينطلق من التحالف الوطني، وهذا ما يلزم التحالف الوطني بصياغة جديدة للإصلاح تقوم على برنامج متعدد الأبعاد وذي مراحل عدة، بغية إيقاف حالة التدهور المستمرة في الأداء بكل مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى في ميدان العلاقات الخارجية.

إن التفاهمات السياسية التي سبقت عملية تشكيل الحكومة تشير إلى أن لكتل

**إن المناورة السياسية التي إعتمدها رئيس الحكومة وقد نجح فيها، هو تحويل الضغط الشعبي من الجهة الموجهة نحوه إلى الكتل السياسية.**

السياسة رغبة في تغيير الوضع القائم، وهذا التغيير المرتبط برغبة المجتمع، مما يزيد من فرص الحكومة على تجاوز المقيدات والحدود التقليدية، وبالتالي كان على رئيس الوزراء أن يعيد كسب ثقة الشركاء في اتحاد القوى والتحالف الكردستاني من خلال ضمانات حقيقية، إلا إن الأمر لم يتحقق إلا بصورة جزئية بسبب ضعف الثقة وعدم اعتماد الحوار المباشر[16].

(16) كرار أنور ناصر، سقوط الموصل، العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية، دار دجلة للتوزيع والنشر، عمان، 2015، ص160

إن أزمة الثقة تتعاظم بشكل مضاعف مع شعور رئيس الوزراء بعدم الارتياح من التحالف الذي ينتمي إليه، الأمر الذي يجعله بإزاء ضغوط جديدة سواء في ما يخص إدارة المشهد السياسي برمته أم تشكيل حكومة يراد لها إخراج العراق من أزمته، وهذا ما يجعله غير قادر على تحديد التوجه ومصدر الدعم الذي يعتمد عليه عند تعامله مع المطالب الشعبية.

لهذا فإن المناورة السياسية التي إعتمدها رئيس الحكومة وقد نجح فيها، هو تحويل الضغط الشعبي من الجهة الموجهة نحوه إلى الكتل السياسية، كونها المسؤولة عن منح الثقة إلى الحكومة أو تعديل النهج الإداري للمؤسسات الرسمية للدولة، فالضغط الشعبي على الحكومة لن يكون فاعلاً إذا لم تغيّر الكتل السياسية من نهجها السياسي الحالي.

## بدلاً من الخاتمة

إن طبيعة المسارات الحادثة بعد التجربة السياسية والاقتصادية المتجهة التي حكمت المشهد العراقي بعد عام 2003، بدأت تصدم وتتعارض في الكثير من المنطلقات السياسية التي جرى التوافق عليها تحت ضغط الاحتلال والظرف، ومع الأسس الدستورية التي حكمت العلاقة بين الكتل السياسية الرئيسة في العملية السياسية. الأمر الذي يجعل رئيس الوزراء في مأزق الأداء السياسي، وأن يكون حامل الميزان بدلاً من أن يكون الشعب نفسه حامل الميزان في هذا المجال.

وعليه فإن فرص صانع القرار في إدارة مشهد الإصلاح لن يصل إلى درجة التمكّن، ويكمن مأزق رئيس الحكومة في تنفيذ خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي هو أمر في غاية التداخل، لا سيّما في ظل الحدود الدستورية

التي تشل من قدرته على إتخاذ قرار الإصلاح من جهة، ومن جهة أخرى ضعف تعاون الكتل السياسية معه إلا إعلامياً. ولعلّ الخيارات المتاحة لرئيس الحكومة تتوزع ما بين خيارين أيهما يعدّ مراً، وهما إما استهلاك الزمن عن طريق تحمل الضغط الشعبي، وهو ما يضعه بمواجهة الشعب، وإما فتح النار على الكتل السياسية وهو ما سيطيح بحكومته، وكلاهما سيعني القضاء على مستقبله السياسي ومستقبل فرصة تبوء حزبه لرئاسة الحكومة مستقبلاً، وهذا ما تعمل عليه قوى في التحالف الوطني طامحة في تصدر المشهد.

# مُحرِكات الرأي العام العراقي إزاء الإصلاحات المفترضة

**م.م رؤى خليل سعيد***
**باحثة من العراق**

* ـ باحثة ـ وحدة الأبحاث والدراسات ـ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

**مقدمة**

**منذ عام 2003 والتحول السياسي الذي شهده العراق، والدولة الناشئة تلازمها الأزمات (أزمات سياسية وأمنية متعددة)، إلا أن حداثة التجربة وعزم العراقيين على مواجهة التحديات والتحول السياسي المفاجئ زاد الشعب العراقي إصراراً على مواجهة كل التحديات. لكن استمرار تلك الأزمات وانخراط العراق في منعطف خطير بعد اجتياح تنظيم «داعش» لبعض المحافظات العراقية في أواخر عام 2014، وانخفاض أسعار النفط العالمية الذي أدخل الدولة العراقية في عجر مالي واقتصادي «أزمة اقتصادية حقيقية»، فضلاً عن الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية، وإنعدام الخدامات، وتسييس المؤسسات، وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي، وضعف المؤسسة العسكرية، وأزمة النازحين (انعدام مقومات العيش الكريم)، ما أدى إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية واتساع الفجوة بين السلطة والشعب. وعلى الرغم من خروج الشعب إلى التظاهرات في صيف 2015، وانطلاق الشرارة الأولى للحراك الشعبي المطالب بعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي إلا أن اختلاف القوى السياسية وتعارضها وعدم اتفاقها على طريق واضح ومشترك في إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي للدولة.**

## أولاً: مفهوم الرأي العام وإبرز محركات تشكيله

الرأي العام إصطلاح يتردد على الألسنة في حياتنا اليومية وأحاديثنا الخاصة والعامة لكن لا يوجد له تعريف واحد يتفق عليه الباحثون والمختصون. ومن الملائم ان نذكر بعض تعاريف الرأي العام منها: ـ

1. «هو الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة ازاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة، فالرأي العام يمثل محصلة الآراء والأحكام السائدة في المجتمع».[1]

2. «التعبير الحر عن آراء الناخبين ـ أو من هم في حكمهم ـ بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها، على ان تكون درجة اقتناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير في السياسة العامة والأمور ذات الصالح العام، وبحيث يكون هذا التعبير ممثلاً لرأي الاغلبية ولرضا الأقلية»[2].

3. «الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في مدة معينة بالنسبة لقضية أو اكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش. وتمس مصالح هذه الاغلبية أو قيمها الانسانية الاساسية مساً مباشراً»[3].

(1) ابراهيم امام،الاعلام والاتصال بالجماهير (القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية1984،)ط3، ص193.

(2) احمد بدر،الرأي العام طبيعتة وتكوينة وقياسة ودوره في السياسة العامة (القاهرة،دار قباء للطباعة والتوزيع1977،) ص69.

(3) مختار التهامي،الرأي العام والحرب النفسية (القاهرة، مطابع دار المعارف،القاهرة 1974،) ط4، ج1، ص17.

ولا بدّ ان نشير إلى ان علماء السياسة والاجتماع حددوا ثمانية انواع من الرأي العام ليست بنا حاجة إلى ذكرها جميعاً، إذ انها لا تنطبق على الوضع في العراق، وسنتطرق إلى نوعين من الرأي العام، وهما (الرأي العام التحصيلي) الذي اشرتُ له على انه رغبة الإنسان لتغيير بنية المجتمع من سيئ إلى أفضل أو من حالة فساد إلى حالة إصلاح و(الرأي العام الخامل) الذي قالوا ان (الشعب يقف فيه موقف اللا مبالاة أمام الحكومة لضعف أو لخوف)، أمّا الانواع الاخرى من الرأي العام فسنغض النظر عنها لأنها بعيدة عن التحقق على صعيد واقعنا العراقي.

لقد مرّ الرأي العام العراقي باختبارات و تجارب عدة اثبت فيها تشتته وعدم فاعليته ففي زمن الحكومة التي سبقت حكومة رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي جرت بوادر تُشكِّل رأياً عاماً حقيقياً منذ اولى التظاهرات التي انطلقت في شباط عام 2011 بأمل تجاوز الطائفية التي حاول السياسيون تكريسها، ولكن الاحتجاجات سرعان ما خمدت، ولم ينتج عنها بلورة رأي عام حقيقي، أو مساند، برغم ان المطالب التي انطلقت بها والشعارات التي رفعتها تنسجم كليا مع حالة التذمر الشعبي السائدة، ومنها ادانة الفساد والمطالبة بتوزيع عادل للثروة ومعالجة البطالة، وغيرها من المطالب المشروعة؛ غير انها لم تكوّن رأياً عاماً واقعياً، فتحولت مشاركة الآلاف في

الانطلاقات الاولى إلى مئات ثم عشرات، ومن ثم خبت كلياً، كما ان (الرأي العام) في الشارع كان منقسماً ازاءها بين مؤيد و معارض كلياً لها. وأن خصوصية الرأي العام العراقي له مجموعة من المحركات وهي كالآتي:

## اولاً: منظمات ومؤسسات المجتمع المدني

ان مؤسسات المجتمع المدني ينبغي ان تلعب دوراً مهماً في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية والحراك السياسي والمجتمعي الفاعل الذي ينشده العراق، وبان عملية إعادة بناء الذات السياسية للفرد والمجتمع العراقي يمكن أن تنجز في إطار مؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون والتنسيق مع كل الجهات الرسمية وغير الرسمية ومشاركة جميع الفعاليات السياسية والإعلامية وتضافر وتوحد جهود كل أبناء الشعب العراقي ذلك إن هذه الخطوة ضرورية ومهمة والتي من الضروري أن تمر عبر هذه المؤسسات لتصبح واجباً أخلاقياً واجتماعياً على كل مواطن المشاركة في نشاطاتها، وانسجاماً من القاعدة المتعارف عليها أخلاقياً وأجتماعياً التي تقول «إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، فإذا كانت عملية البناء المادي والمعنوي إنسانياً في الوقت الحاضر، فان مؤسسا للفرد العراقي تعدّ واجباً وطنياً للمجتمع المدني وضرورة حضارية ومهمة لعملية البناء بوصفها آلية أو صيغة مؤسسية وتنظيمية فاعلة ومؤثرة، اثبت نجاحها في التأثير في السياسات العامة للدولة في كثير من دول العالم. ومن هنا يمكن أن نخرج بعدد من الاستنتاجات الأساسية حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق هي[4]:

**ان مؤسسات المجتمع المدني ينبغي ان تلعب دوراً مهماً في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية والحراك السياسي والمجتمعي الفاعل الذي ينشده العراق.**

1. على مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على جذب العناصر المثقفة والواعية الفاعلة وتشجعيهم مادياً ومعنوياً للقيام بدور مجتمعي ناجح وتنمية قدراتهم العلمية من خلال توفير وسائل الاتصال الحديثة.

2. أن تشكل هذه المؤسسات قنوات اتصال دائمة وبصورة مستمرة مع المواطنين من خلال متابعة شؤون حياتهم اليومية ومحاولة حل مشاكلهم الاجتماعية.

3. ضرورة أن تشجع هذه المؤسسات أبناء المجتمع كافة على ممارسة

(4) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النظام الديمقراطي في العراق، مجلة الاستاذ، العدد 203، 2012، ص636.

دورها في عملية البناء، والإعلان عن تصوراتهم وأفكارهم التي يؤمنون بها بكل وضوح وشفافية وبروح من النقد البناء والتقييم الموضوعي لنشاط هذه المؤسسات.

4. إنّ أطروحة المجتمع المدني التي تطرح نفسها كآلية مهمة من آليات تجاوز الأزمة المصيرية من تاريخ العراق المعاصر والتي يمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً في معالجتها، لا يمكن لها أن تنجح إلا من خلال الشروع بتأسيس ثقافة سياسية جديدة يتجاوز من خلالها العراقيون الصفات السلبية التي أثرت في شخصيتهم، من خلال عملية تربوية ونفسية واجتماعية مكثفة يرتبط فيها عنصري التنظير والممارسة.

5. على مؤسسات المجتمع المدني التي نتوسم لها مستقبل افضل أن تعالج المشاكل كافة التنظيمية الداخلية والمعوقات الأساسية التي تواجهها بأسلوب حضاري وعقلاني يعتمد على مبدأ الحوار الديمقراطي والالتزام بما تم تحديده في قانون المنظمات غير الحكومية الذي عالج في بعض فقراته آلية عمل وتمويل منظمات المجتمع المدني ولا سيّما مشكلة التمويل ومصادره لكونها الأكثر خطورة في مستقبل نشاط هذه المؤسسات.

وأخيراً يمكن القول إن هذا كله متوقف بالأساس على طبيعة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية وإرهاصات العملية السياسية التي تؤثر وبدون وأدنى شك في مستقبل هذه التجربة بما توفره لها من مناخ قانوني ودستوري ملائم[5].

(5) انظر الى: عبد العظيم جبر حافظ، واقع ومستقبل المجتمع المدني في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 16، 2009.

## ثانياً: المرجعيات الدينية

اذا عدنا إلى أسباب تدخل المرجعية الدينية في الأمور السياسية والعامة للبلاد، فان هناك عدداً من الأحداث والتطورات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، جعلت المرجعية الدينية تنهض من طورها التقليدي الذي ابتعد عن التدخل المباشر في الأمور السياسية للعراق، إلى التدخل المباشر، وبطرق عديدة منها التوجيه والإرشاد، ومنها إصدار البيانات حول العمل السياسي ومنها دعوة ومساندة الجماهير في مطالبها السياسية والاجتماعية ومنها الدعوة إلى التهدئة وعدم الانجرار وراء الفتن الطائفية[6]، ويمكن إن ندرج بعض هذه الأسباب لذلك ومنها[7]:

(6) انظر إلى: خطاب المرجعية وأثره في الرأي العام، الامانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، دار الوارث للطباعة والنشر، 2016.

(7) حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق.. الاسباب والنتائج، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2015.

1 ـ ترى المرجعية أن دورها يعني الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية وهي تكليف وليس تشريفاً وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزاً سياسياً، لذا فإن الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأناً سياسياً فقط بل هي شأن اجتماعي والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية وبحكم تصديه لمقام المرجعية الدينية.

2 ـ إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة، وتأتي أيضا من تفهم المرجعية الرشيدة لأهمية الدستور في حياة أي أمة.

3 ـ أدى التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول مجموعات الإرهاب من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق إلى الفساد الاداري، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، إلا إن الوضع بقي على حاله ولم يتغير، بل زاد من سوء الأمور إلى الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط، كل هذا قاد المرجعية إلى تصاعد دورها في الأمور السياسية للبلاد، وعدم ترك الأمور بيد السياسيين الحاليين.

4 ـ بعد وصول التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والآهلة بالسكان، وقتلها الآلاف من العراقيين في الموصل وصلاح الدين على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة، لذا جاءت دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها قوات الحشد الشعبي ودعمها بالمال والسلاح، إذ ان تخاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية، دفعها لان تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدسات والشعب.

5 ـ إن المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين الذين صبروا عليها طويلا»، كما اكد المرجع الاعلى ايضا : «أن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد تعاطفها مع مطالب المواطنين المشروعة وحقهم في التعبير عن آرائهم بصورة سلمية، تبدي قلقها من أن تخرج التظاهرات التي دعا إليها بعض الأطراف عن السيطرة وتستغل من ذوي المآرب والأجندات الخاصة وتؤدي إلى إزهاق الأرواح والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، ولذلك تهيب بالمواطنين أن يكونوا على حذر من هذا الأمر.

6 ـ إن القوة الناعمة التي اعتمدت عليها المرجعية الدينية في النجف، التي تعتمد على أسلوب التصاعد الهادئ في نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح، وهو أسلوب دبلوماسي نموذجي جديد، يستحق فعلاً أن يكون مدرسة مستقلة بذاته؛ لأن المرجعية نجحت بأدوات وطرق بسيطة تمتلكها ـ بسيطة من حيث عدم امتلاكها لأي جناح من أجنحة السلطة ـ من أن تغير الكثير من المعادلات، دون الخروج عن أطر النسقية الديمقراطية الحاكمة في البلد، إذ ان المظاهرات التي حصلت في العراق، لم تكن عفوية، بل أنها جاءت متناغمة مع منهج التصاعد البطيء، الذي اتبعته المرجعية الدينية، في تصعيد خطابها الإصلاحي، ضد فساد سلطات الدولة ومؤسساتها، إلى درجة وصلت فيها حالة التناغم بين الجمهور وبين المرجعية، بأن يكون كلام المرجعية شعارات ترفع، ومطالبات رسمية تقدم من الجماهير، مع انصياع عجيب من الحالة العامة للمتظاهرين مع توصيات المرجعية، في ضبط إيقاع المظاهرات، وضبط الحالة الانفعالية، وفورة الغضب لدى الجمهور في مجملها العام.

**إن القوة الناعمة التي اعتمدت عليها المرجعية الدينية في النجف، التي تعتمد على أسلوب التصاعد الهادئ في نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح.**

إن للمرجعية الدينية في العراق الدور الفاعل والذراع الطولي في عملية بناء المؤسسات، والقيام بالتغيير والإصلاح، إذ لا يوجد أي دور ملموس

للسياسيين ورجال الدولة العراقية في حركة الإصلاح والتغيير الاخيرة، فمن خلال أدواتها البسيطة المعتمدة على ثقة الجمهور بها، وبنزاهتها وبحالتها الأبوية، ومن حَسُنَ وصفُهُ وفعله من السياسيين، لا يمكن إعطاؤه دوراً أكبر من دور المنفذ لتوصياتها؛ احدثت المرجعية الدينية ثورة للمطالب والإصلاح وان دورها سوف يكون له وقع خاص في احداث العراق اللاحقة، فقد استجاب لمطلبها كل السياسيين العراقيين، سنة وشيعة وكرداً، إذ ان تصويت البرلمان على حزم الاصلاح في البرلمان وبوقت قصير جدا ما كان لتحدث لولا تدخل المرجعية الدينية، كما إن ضبط الشارع والمظاهرات هو الآخر ما كان يمكن ان يكون سلمياً لولا دعوة المرجعية إلى سلمية المظاهرات، واحترام المؤسسات العامة، فقد رأينا سابقا كيف تحولت مظاهرات واعتصامات اهل الانبار والموصل ـ رغم الفارق الكبير بين هذه المظاهرات وتلك ـ إلى اعمال عنف، وايواء المعارضين للعملية السياسية، والطائفيين، والسبب هو عدم وجود مرجعية دينية تقودهم نحو السلمية والتهدئة .

## ثالثاً: دور الإعلام

يعدّ الإعلام من اهم وسائل العمليات النفسية والتربوية في عملية الاتصال والتي يتم بوساطتها أو من خلال نقل وتوصيل رسائل الحملات النفسية.. فلقد اصبحت وسائل الاتصال تلعب دورا مؤثراً وبارزاً في ظل التطور العلمي[8]

(8) سامية ابو نصر، الاعلام والعمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة واستراتيجية المواجهة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010، ص77.

ولكي يأخذ الإعلام دوره الحقيقي في مسيرة الإصلاح وتشكيل الرأي العام يتطلب تقديم معلومات كاملة وشاملة ليكون موضوعياً أكثر، فالمعلومات التي يعرضها الإعلام للناس يجب أن تكون صحيحة، وتنبع من واقع الناس أنفسهم، وتنسجم مع عقليتهم ليتم إدراكها وفهمها، وعندما نتحدث عن دور الإعلام في تشكيل الرأي العام فلا بدّ من استذكار نظرية العالم (اوتو غروزث) التي تقول: (إن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها).

لذلك تستطيع وسائل الإعلام أن تغيّر آراء الجماهير باختيار الاخبار، وطريقة عرضها، والتعليق عليها، أو تغيير الاتجاهات بشكل معاكس، أو تحديد الأولويات بإبراز موضوعات، وتجاهل موضوعات أخرى، والتحجيم، والمبالغة، والتهويل، مع تحديد الخيارات المطروحة باختيار ما تراه مناسبا

للجمهور وتطرح من خلالها فكرها، وفلسفتها، وأجندتها، ورؤيتها للأحداث، أو الترفع والإعلاء بإبراز ناس وإعلاء شأنهم وتحقيق الشهرة لهم، وكذلك اختيار وقائع وأحداث وإعطائها أهمية في التغطية الإخبارية[9].

(9) عبد الحسين العطواني، دور الاعلام في مسيرة الاصلاح وتشكيل الراي العام، جريدة البينة الجديدة، 28/مارس/ 2016.

ونحن بصدد حزم الإصلاح التي أطلقها رئيس الوزراء استجابة لمطالب الجماهير العراقية في التظاهرات الاحتجاجية الأسبوعية في ساحة التحرير والمحافظات الأخرى خلال أيام الجمع لمحاربة عملية الفساد التي هي إحدى الأسس، أو القاعدة الأساسية في الإصلاح، وملاحقة الرؤوس الكبيرة كما أسمتها المرجعية الرشيدة، فالإعلام الهادف والمسؤول يبرز دوره الوطني والأساس في تكوين الرأي العام عندما يكون داعماً للديمقراطية ومكافحة الفساد، وهنا يكمن دور القوى الاجتماعية التي هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الإصلاح بان تحاول جاهدة دفع وسائل الإعلام لتلعب دوراً رئيساً بهذا الاتجاه بنقل وتسليط الضوء على هذه الوقفات الشعبية التي لا سبيل غيرها لإنقاذ الشعب من محنته الراهنة.

**الإعلام الهادف والمسؤول يبرز دوره الوطني والأساس في تكوين الرأي العام عندما يكون داعماً للديمقراطية ومكافحة الفساد، وهنا يكمن دور القوى الاجتماعية التي هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الإصلاح.**

## رابعاً: المشكلات الإقتصادية

إن ما تم التطرق إليه من ثلاثية الفشل الاقتصادي (الفقر ـ البطالة ـ والفساد)، إنما هي الأكثر انتشاراً وفتكاً باقتصاد أي بلد ومنها العراق، بالرغم من موازنته العامة كنفقات عامة (التشغيلية والاستثمارية)، وصلت إلى (900) مليار دولار أميركي في المدة 2003 ـ 2014، ولكن سوء الادارة العامة، فضلاً عن الأسباب الخارجية، جعلت العراق يحتل المراتب الأولى دولياً، وأن تبني الاستراتيجيات المختلفة باتجاه تعزيز اقتصاد السوق كانت كارثية، وهذا التبني المستعجل لآلية السوق جرّ البلاد إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إن الديمقراطية تستلزم لبنائها الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي واشاعة احترام آراء الآخرين، فبناء دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح أي مسعى اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن دونها فلا يمكن الحديث عن أي نجاح،

**دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح أي مسعى اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن دونها فلا يمكن الحديث عن أي نجاح.**

مهما كان حجمه ونسبته ونوعه ووجهته، ومهما كانت الاستراتيجيات الموضوعة له[10].

(10) جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (البطالة، الفساد، الفقر)، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد9، 2014.

وبالإضافة إلى ذلك هناك قطاعات مختلفة التي تعدّ احدى محركات عناصر تشكيل الرأي العام العراقي إزاء عدم الرضا من سياسة الحكومة ومنها: (ازمات امنية وحرب طائفية، كثرة البطالة، كثرة الفساد الاداري والسرقات والرشاوي، كثرة تعيين الاقارب وحرمان باقي الشعب، استيلاء على السلطة من الاحزاب، النواب ورواتبهم العالية، قانون تقاعد النواب الذي لا يستحقونه، انقطاع تام للكهرباء والخدمات، عجز في ميزانية الدولة بشكل مرعب، اختفاء ميزانية العراق لسنة 2013 و 2014 بشكل تام، ملل الشعب وتكرار الوجوه في الحكومة، والحرب مع داعش وقتل الآلاف منهم كما في مجزرة سبايكر، ابرام عقود وهمية للنفط والكهرباء بمليارات الدولارات، سفر وعلاج النواب وأبنائهم على نفقة الدولة).

نتيجة هذه المشكلات والأزمات والظواهر أدت إلى خروج الشعب العراقي وتصاعد المظاهرات إلى مئات الآلاف من الشعب وفي اكثر من محافظة والمطالبة بحقوقهم، وايدته المرجعيات الدينية، مما ادى إلى اتخاذ الإصلاحات المفترضة.

## ثانياً: قرارات العبادي.. بين ضغط الشارع وإرادة الاصلاح

تبدو صورة المشهد السياسي العراقي مرتبكة ومتشابكة في ظل إصلاحات أقدم عليها العبادي بعد عام من توليه منصب رئاسة الوزراء خلفاً لسلفه السيد نوري المالكي الذي ترك له إرثاً سياسياً سيئاً وميزانية خاوية وداعش يسيطر على مدن ومحافظات عراقية عدة. وقد كان ينتظر اصلاحات تسرّ مئات آلاف العراقيين الذين خرجوا في تظاهرات غاضبة تطالب بالإصلاح.

ان القرارات العاجلة التي اتخذها رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي والهادفة لامتصاص غضب الشارع العراقي بالخصوص (الشيعي) الناقم على تردي الخدمات، ودمار البنى الفوقية والتحتية في أكثر من ثماني محافظات، تُعدّ في نظر الكثير من العراقيين خطوة صحيحة في الاتجاه البناء في مسار تصحيح الأوضاع المتردية في بلاد الرافدين.

ان الفساد المالي والإداري بات اليوم ينخر جسد الدولة العراقية بشهادة

منظمات دولية وإقليمية ومحلية، وعليه فإن هذه القرارات المعتمدة من الحكومة والبرلمان تهدف ـ وفق ما هو معلن ـ لتقليص الهدر العلني في الميزانية المتهالكة، ومحاولة الحد من الفساد والتبذير الواضح في موارد البلاد.

تتضمن ورقة العبادي الاصلاحية، محاور عدة تشمل محور الإصلاح الإداري، محور الإصلاح الاقتصادي، ومحور الخدمات، ومحور مكافحة الفساد. فان نص الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 9/ 8/ 2015 التي صوت عليها مجلس الوزراء بالأجماع، واستناداً إلى المادة (78) من الدستور وجه باعتماد حزمة الاصلاحات الاتية[11]:

(11) نص الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 9/ 8/2015، http://www.pmo.iq/press2015/9-8-201503.htm

## اولاً: محور الإصلاح الإداري

1. تقليص شامل وفوري في أعداد الحمايات لكل المسؤولين في الدولة بضمنها الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمديرين العامين والمحافظين واعضاء مجالس المحافظات ومَن بدرجاتهم، ويتم تحويل الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية حسب التبعية لتدريبهم وتأهيلهم للقيام بمهامهم الوطنية في الدفاع عن الوطن وحماية المواطنين، والاستمرار بتحديد الامتيازات الأخرى للمسؤولين بما فيها (السيارات و السكن) على وفق معايير قانونية عادلة.
2. الغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً.
3. إبعاد جميع المناصب العليا من هيآت مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومديرين عامين عن المحاصصة السياسية والطائفية، وتتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشحين في ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال، واعفاء من لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة.
4. ترشيق الوزارات والهيآت لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات.
5. اخضاع الوزارات والجهات الأخرى غير المرتبطة بوزارة إلى المساءلة والمحاسبة من خلال برامج تقويم معدة لهذا الغرض وتتولى لجنة لتقويم الاداء تقديم تقارير دورية إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.

6. الغاء مواقع المستشارين في الوزارات خارج الملاك وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمسة مستشارين لكل رئاسة.

7. إلغاء الفوارق في الرواتب من خلال اصلاح نظام الرواتب والمخصصات، وتقديم نظام جديد خلال شهر.

8. الغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيآت ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منها حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء تأخذ بالاعتبار العدالة والمهنية والاختصاص.

9. تخويل رئيس مجلس الوزراء صلاحية إقالة المحافظين أو رؤساء المجالس المحلية واعضائها في حال حصول خلل في الاداء أو انتهاك للقوانين النافذة أو حالات الفساد.

**ثانياً: محور الإصلاح المالي**

1. إصلاح بُنية نفقات وايرادات الدولة من خلال:

أ. معالجة التهرب الضريبي سواء فيما يتعلق بضريبة الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي على ان يكون النظام ميسراً يتعامل المشمولون بإيجابية معه، وتطوير النظام على أسس دقيقة لمنع الفساد وتخفيف العبء على أصحاب المهن الحرّة.

ب. تطبيق التعرفة الكمركية بصورة عادلة على جميع المنافذ الحدودية، وبضمنها منافذ إقليم كردستان؛ والاستعانة بالشركات العالمية الرصينة في هذا المجال لمنع الفساد وتشجيع المنتوج الوطني؛ ومنع إغراق السوق العراقية.

2. خفض الحد الاعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين واجراء صياغة تقدم خلال اسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقاً.

**ثالثاً: محور الإصلاح الإقتصادي**

1. تتولى خلية الأزمة اتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال:

أ. تفعيل القروض لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد، وتشغيل العاطلين عن العمل، سواء التي أقرتها الخلية فيما يتعلق بالقروض

المقررة للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الاسكان والبالغ (5) ترليونات دينار، وفيما يتعلق بقروض دعم المشاريع الصغيرة البالغة ترليون دينار. وعلى اللجنة المكلفة بوضع آلياتها تقديم توصياتها قبل نهاية هذا الاسبوع.

ب. العمل على تفعيل قرار مجلس الوزراء وخلية الأزمة بدفع المستحقات واجبة الدفع إلى شركات القطاع الخاص، والاعلان عن ذلك؛ بصورة منصفة لتسهيل عملها وخلق فرص عمل جديدة.

ج . إنجاز برنامج الدفع الآجل المكلفة بإعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية خلال اسبوع، ورفعه إلى خلية الأزمة لإقراره، من أجل توفير خدمات للمواطنين.

2. إلغاء جميع الاستثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية باستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، وتخويل رئيس مجلس الوزراء منح الاستثناءات الطارئة.

3. تفعيل إستراتيجيات العمل الرصينة التي أعدّتها مؤسسات الدولة ومنها بشكل خاص ما انجز بالتعاون مع منظمات دولية.

**رابعاً : محور الخدمات**

1. الخروج بحزمة اجراءات لحسم مشاكل الكهرباء في مجالات؛ الانتاج، النقل والتوزيع، والجباية وعلى ان يُنجز ذلك خلال اسبوعين.

2. تبني برنامج رقابة مجتمعية فعال لكشف التراجع أو الفشل في تقديم الخدمات بغية محاسبة المقصرين، ويقتضي ذلك تفعيل عمل جباية تقديم الخدمات بشكل كفوء سواء على مستوى الوزارات، أم الحكومات المحلية.

**خامساً: محور مكافحة الفساد**

1. تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد، ويتولى السيد رئيس الوزراء رئاسته، واطلاق حملة (من أين لك هذا؟) إلى جانب مهام المجلس الاخرى، وبالتعاون مع القضاء.

2. تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير

لتقييم اداء المؤسسات الرقابية ويقتضي ذلك؛ تفعيل دور هيأة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيق هذه المكاتب، وإيقاف الترهل فيها، من أجل ان تكون فاعلة.

3. فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت إشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ (من أين لك هذا؟)، ودعوة القضاء إلى اعتماد عددٍ من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والاعلان عنها طبقاً للقانون..

وكان السيد العبادي قد أصدر عدة توجيهات بهدف تحسين الأداء الحكومي، والشروع في حملة واسعة لمكافحة الفساد، حسب بيان صدر عن مكتبه. ووافق مجلس الوزراء العراقي بالإجماع على حزمة الإصلاحات التي أطلقها رئيس الحكومة، والتي تهدف بشكل أساس إلى محاربة الفساد في البلاد.

في غضون ذلك، أعرب الشارع العراقي عن ارتياحه من توجيهات حيدر العبادي بتقليص أعداد الحمايات لكبار المسؤولين العراقيين، وإلغاء المخصصات المالية الاستثنائية للرئاسات الثلاث.

وصوت البرلمان العراقي في 21/ 8/ 2015، بالإجماع لصالح منع الحكومة من إقرار إصلاحات مهمة دون البرلمان في مسعى لتقييد رئيس الوزراء حيدر العبادي وسط استياء من أسلوبه في قيادة الحكومة، واتخذ مجلس النواب العراقي هذه الخطوة بعد أن أعلن العبادي من جانب واحد عن اصلاحات في آب عدّها البرلمان انتهاكاً للدستور بما في ذلك إقالة نواب الرئيس ورئيس الوزراء وخفض رواتب موظفي الحكومة.

وكان أكثر من 60 عضواً في ائتلاف دولة القانون الحاكم قد هددوا بسحب دعم البرلمان لإصلاحات العبادي التي تهدف إلى القضاء على الفساد وانعدام الكفاءة وذلك ما لم يستجب إلى مطالبهم بإجراء مشاورات أوسع.

وعبرت القوى السياسية الشيعية العراقية الرئيسة المنضوية تحت لواء «التحالف الوطني» في بيان اصدرته عقب اجتماع عقد في مدينة كربلاء عن

تأييدها لمساعي رئيس الوزراء حيدر العبادي للإصلاح. وأصدر التحالف عقب الاجتماع بياناً بثه التلفزيون العراقي الرسمي جاء فيه ان التحالف «يؤكد موقفه الداعم للإصلاحات والتغيير الوزاري» الذي دعا إليه العبادي. لكن زعيم التيار الصدري، السيد مقتدى الصدر، قال إن البيان «لا يمثله»، وتعهد باستمرار التظاهر «سلمياً»[12]

(12) العراق: التحالف الوطني يؤيد خطة العبادي للاصلاح، والصدر يدعو لمواصلة التظاهرات، BBC, 7 مارس 2016

وكان السيد العبادي، الذي قضى في منصبه 19 شهرا من مدة امدها 4 اعوام، قال في شباط / الماضي إنه يرمي إلى استبدال وزراء حكومته المعينين من احزابهم السياسية بوزراء «تكنوقراط» مهنيين غير سياسيين وذلك في محاولة منه لإضعاف نظام المحاصصة الاثنية والطائفية الذي يلقي كثيرون عليه باللائمة في استشراء الفساد.

وجاءت خطوة العبادي عقب تعرض حكومته للانتقاد من المرجع الديني الشيعي الاعلى في العراق آية الله علي السيستاني، الذي قال إنها لم تفعل الكثير لاجتثاث الفساد.

## موقف السيد الصدر

دعا زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر في شهر شباط الماضي، رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى تنفيذ إصلاحات سياسية خلال 45 يوماً، مهدداً باللجوء إلى سحب الثقة من الحكومة في حال إخفاق العبادي في الإيفاء بوعوده الإصلاحية. وهدد الصدر بأن مؤيديه مستعدون لاقتحام «المنطقة الخضراء" في بغداد، وهي المنطقة التي تضم مقرات الحكومة والبرلمان والسفارات الاجنبية.

وقال الصدر في كلمة ألقاها في النجف حول ما وصفه بالمشروع الإصلاحي العراقي العام، إن على رئيس الوزراء تقديم برنامج حكومي يطبق خلال سنة، أو يتم سحب الثقة عن حكومته داخل قبة البرلمان، حسب تعبيره. ودعا الصدر إلى محاسبة المسؤولين عن سقوط مدينة الموصل بيد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش، ومحاسبة المسؤولين عن مجازر سبايكر والصقلاوية وغيرها.

وتظاهر المئات من أنصار التيار الصدري، في ساحة التحرير ببغداد، تأييداً للمشروع الإصلاحي الذي أعلنه زعيم التيار مقتدى الصدر، مطالبين رئيس

الوزراء حيدر العبادي، بتنفيذه. وشارك في التظاهرة أعضاء الهيأة السياسية ونواب ووزراء كتلة الأحرار ومسؤولو مكاتب الصدر وقيادات سرايا السلام، ويتزعم الصدر كتلة الأحرار التي تشغل 34 مقعدا في البرلمان، وثلاث حقائب وزراية في حكومة العبادي.

المشروع الإصلاحي للتيار الصدري يتكون من عدة محاور ومنها[13]:

(13) مؤيد جبار حسن، المشروع الاصلاحي للتيار الصدري.. الابعاد والدلالات، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 13 شباط 2016.

**اولاً: الإصلاح الإقتصادي:**

1. إعادة هيكلية المصارف الحكومية.
2. تنصيب محافظ للبنك المركزي من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة.
3. دعم المنتج المحلي من خلال منع استيراد أي منتج منافس.
4. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض والتسويق والدعاية.
5. وضع قوانين صارمة لمزادات العملة الأجنبية مثل الدولار واليورو وغيرها.
6. استصدار سندات داخلية لتعزيز الوضع المالي وسد النقص الحاصل في الموازنة.
7. دعم القطاع الزراعي والصناعي وفق برنامج تخصصي معد من أصحاب الخبرة والكفاءة والتخصص.
8. تشجيع الاستثمار الوطني من خلال بعض الامتيازات والتسهيلات للمستثمر.
9. خصخصة بعض المرافق العامة، مشروطة بتقديم الخدمة العامة وعدم الإضرار والاستغلال والإثراء على حساب المواطن.

**ثانياً: الإصلاح الأمني:**

1. تحويل الحشد الشعبي بعناصره المنضبطة فقط إلى سلك الدفاع والداخلية وباقي القوى الأمنية بنبرة وحدوية لا طائفية لضمان حقوقهم وانتفاع الوطن بهم.

2. حصر السلاح بيد الدولة وتسليم السلاح لها بعد انتهاء الحرب ضد الإرهاب.

3. تقديم قادة الفرق ورئيس أركان الجيش كافة إلى مجلس النواب للمصادقة عليهم.

4. محاسبة كل المقصرين بلا استثناء في قضية سقوط الموصل.

5. محاسبة كل المقصرين بلا استثناء في المجازر التي حدثت، مثل سبايكر والصقلاوية وغيرها.

6. تشكيل لجان ذات خبرة واضحة لتدقيق عقود السلاح المستورد والكميات والأسعار، وكذلك السلاح المصنع في الداخل.

7. إبعاد الجيش عن المناطق الآمنة ومنع أي وجود مسلح لغير الجهات المختصة.

8. إقالة كل مسؤول أمني ذي ميل سياسي وحزب علني.

**ثالثاً: الإصلاح الرقابي:**

1. تفعيل دور القضاء العراقي، بل وتفعيل دور المدعي العام.

2. العمل على تصفية سلك القضاء من ذوي السمعة السيئة، وإسناد مهامّه إلى ذوي النزاهة والإخلاص والاختصاص.

3. تنصيب قاض مختص على رئاسة هيأة النزاهة، وكذلك المساءلة والعدالة.

4. تشكيل لجنة مؤقتة لتدقيق العقود الوزارية، وكذلك عقود الهيآت والمؤسسات العامة من سنة 2003 ـ 2016، على أن تقدم اللجنة تقريرا شهريا إلى مجلس النواب، ويبث مباشرة على الهواء من أجل اطلاع الرأي العام على نسبة الفساد، ويشترط في اللجنة الكفاءة والنزاهة والخبرة. ويجب تدقيق العقود التي تزيد قيمتها عن 50 مليار دينار عراقي فما فوق أولا، ومن ثم العقود التي هي أقل من ذلك.

5. تشكيل مجلس إعمار يختص بإحالة العقود وتحديد الأولويات والجهة المنفذة من حيث الرصانة والأعمال والخبرة.

## رابعاً: الإصلاح السياسي:

1. تشكيل فريق يضم رئيس الوزراء الحالي، وسياسيا مستقلا ومعتدلا وذا خبرة، وكذلك قاضيا معروفا بالشجاعة والحيادية والوطنية، وآكاديمياً معروفا، وموظفا متقاعدا من الدرجات الخاصة، ذا خبرة عالية في مفاصل الدولة، على أن يكون مستقلا. يوكل إلى ذلك الفريق ما يأتي:

2. تشكيل وزاري متخصص يتمتع بالنزاهة والخبرة من أجل تشكيل حكومة تكنوقراط، بعيدة عن الحزبية والتحزب، على أن يشمل الجميع دون الميول إلى حزب السلطة وسلطة الحزبÁ

3. تقديم اسماء لرؤساء الهيآت إلى مجلس النواب من أجل المصادقة عليها.

4. تقديم أسماء مرشحة للوكلاء والمستشارين والمديرين وأعضاء الهيآت والسفراء والخبراء، كل ذلك بمدة أقصاها 45 يوما بعد تقديم برنامج ومنهج حكومي من رئيس الوزراء يطبق خلال سنة، وإلا فسيتم سحب الثقة عنه داخل قبة البرلمان.

ومع احتشاد الآلاف من المتظاهرين على أبواب المنطقة الخضراء، جرى التصويت على خمسة وزراء وُصفوا بالتكنوقراط، وحددت جلسة الـ 30 من نيسان لإكمال بقية المقصورة الوزارية.

(الكابينة الوزارية) الحكومية المستقلة. إلا أن ما حدث كان العكس من ذلك، فقد هددت تلك الأحزاب بأنها لا تعترف بأي تغيير من خارج كتلها، وبخلاف ذلك فإنها لا تحضر جلسة التصويت، مما سيمنع تحقق النصاب، وهذا ما حصل، فاضطرت رئاسة البرلمان إلى رفع الجلسة البرلمانية.

لذلك اتجهت الأنظار صوب النجف الأشرف متأملين موقفاً حازماً من زعيم التيار، ولا سيّما بعد نفاد جميع المهل التي حددها دون تحقيق ما يسمو إليه، فخرج الصدر عبر مؤتمر صحافي أعلن خلاله اعتكافه لمدة شهرين احتجاجاً على استمرار المحاصصة، وبيّن أنه لا يُساند أي تشكيلة حكومية غير مستقلة، كما ودعا الشعب إلى الثورة، وعلى إثر ذلك سارع المتظاهرون إلى اقتحام المنطقة المحصنة ومن ثم توجهوا نحو قبة البرلمان، فدخولها

لبضع ساعات قبل أن يتمّ سحبهم خارج المبنى نحو ساحة الاحتفالات وسط المنطقة الحكومية ومن ثم خارجها. وبهذا انقلبت المعادلة، فمن كان يحتمي داخل الحصون أصبح خارجها والشعب بات يتجول بداخلها، وبذلك انكسرت تلك الحواجز التي طالما أزعجت العراقيين وكانت صداً منيعاً لإيصال صوت المواطن. لكن البعض قد وجه انتقادات عدة منها:

أولا: لا يجوز الاعتداء على نواب الشعب. ثانيا: على المتظاهرين احترام مؤسسات الدولة. ثالثاً: جرى الاعتداء على نواب واستثناء غيرهم، وهذا ما رأى فيه البعض أنه يولد استفزازية ويحسب لجهة دون أخرى. رابعاً: إن التيار الصدري لا يملك رؤيةً وطريقا واضحا للإصلاح وإنما ردود أفعال من زعيمهم على ضرورة الإصلاح دون معرفة خطتهم للإنقاذ. وعلى ضوء ذلك صدرت تبريرات لما جرى، ولا سيّما من كتلة الأحرار، إذ أكّدت أن من دخل إلى البرلمان هم مئات الآلاف، ولا يمكن الحد من بعض التصرفات غير المحسوبة نتيجة غضب الجماهير واحتمال وجود بعض المندسين بينهم. وأدانت الاعتداء على بعض النواب، وفي الوقت نفسه وفرت الحماية لنواب آخرين، وجرى تأمين خروجهم بسلام. وإن طرحها لحكومة التكنوقراط المستقلة إنما هو حلقة أولية تتبعها خطوات عملية للمضي قدماً بخارطة الإصلاح بالتعاون مع الآخرين[14].

(14) علي مراد العبادي، ماوراء دخول المتظاهرين إلى المنطقة الخضراء، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، مايو 2016.

## عناصر القوة في مشروع السيد الصدر

هناك عناصر قوة يمكن تلمسها في المشروع الإصلاحي للسيد مقتدى الصدر، وهذه العناصر تارة تكمن في المشروع نفسه، وتارة تكمن بشخص السيد مقتدى وما يطرحه من مشاريع للدولة العراقية، ومن أهم تلك العناصر[15]:

(15) ميثاق مناحي العيساوي، مشروع السيد الصدر.. عناصر القوته ودلالاته السياسية وخيارات صانع القرار، مركز الدراسات الاتراتيجية، جامعة كربلاء، 26 شباط 2016.

1. الرؤية الوطنية للمشروع بعيداً عن كل المؤثرات الخارجية، ولاسيما الإقليمية منها.

2. تكاملية المشروع ومقبوليته عند بعض الأطراف السياسية، ولاسيما المكون السني.

3. مشروع مدني عابر للطائفة، والدين، والحزبية، والولاءات الضيقة.

4. دعم المرجعية الدينية المساندة لدعوات السيد مقتدى الصدر، ولاسيما بعد تقرب الأخير من خط المرجعية، المتمثل بالخط الوطني العراقي الرافض للتدخلات الإقليمية والدولية.

5. القاعدة الجماهيرية الواسعة للمشروع.

6. الإنفتاح الكبير للسيد مقتدى الصدر على كل أبناء مكونات الشعب العراقي، والمطالبة بحقوقهم.

7. الدعم الواضح للمؤسسة العسكرية العراقية، وضرورة حصر السلاح بيدها؛ لكونها المؤسسة الرسمية للبلد.

8. دمج الحشد الشعبي والعناصر المنضبطة داخل المؤسسة العسكرية، وإبعاد الفصائل أو المليشيات التي تحمل أجندة سياسية سواء أكانت داخلية أم خارجية، غير الراغبة في الاندماج ضمن المؤسسة العسكرية.

9. التأكيد على حرية السيد رئيس الوزراء في إختياره المقصورة الوزارية (الكابينة الوزارية وتحمله المسؤولية فيما بعد.

10. التأكيد على الوقت، ومن ثم غنتظار النتائج، وهذا سيكون أداة ضغط كبيرة على رئيس الحكومة.

وفي وسط كل هذا فإن ما يقدر بنحو 5000 من القوات الأمريكية عادت مرة أخرى الى العراق من دون اتفاقية أمنية أقرّها البرلمان. وإن الخطر يتمثل فيما لو استمر فشل البرلمان في الاتفاق على حكومة جديدة، فعندها يمكن أن يوجه غضب المتظاهرين العراقيين تجاه الولايات المتحدة، محملين إياها مسؤولية إنشاء النظام السياسي بعد عام 2003، وهكذا يمكن أن تجد القوات الأمريكية نفسها مُنحرفة عن مهمتها الأساسية في مواجهة تنظيم (داعش). ومن المفارقات، أن إدارة أوباما أصرّت على موافقة البرلمان في عام 2011 كأساس قانوني لبقاءالقوات الامريكية في العراق. وعندما لم يتحقق، تم سحب جميع القوات الأمريكية من العراق وفقا للاتفاقية الأمنية عام 2008. ومع عودتهم، في ظل الظروف الصحيحة، فإن القوات العراقية بدعم الولايات المتحدة يمكنهما تحطيم تنظيم (داعش). لكن واشنطن يجب أن لا تخدع نفسها: فإذا لم يتم معالجة الأسباب الجذرية التي خلقت

الظروف الملائمة لنشوء تنظيم (داعش)، فإن بعض أبناء «داعش» قد ينشأون في المستقبل وتستمر الدورة. الدرس الرئيس من زيادة القوات في العراق في الأعوام 2007 ـ 2009 عندما كنت أشغل المستشار السياسي للجنرال «راي اوديرنو" قال : إنه إذا لم تقترن النجاحات السياسة مع النجاحات التكتيكية، فلن تكون مستدامة، ومن ثم تنهار الأوضاع[16].

(16) ايما سكاي، كيف ساعدت المنطقة الخضراء على تدمير العراق، ترجمة حسين باسم، الناشر بولتيكو ماكازين، 1 آيار 2016.

## بدلاً من الخاتمة

إن الحكم على نجاح أو فشل حكومة التكنوقراط أو التجربة السياسية العراقية الحديثة مرهون بمجرى الحراك السياسي والجماهيري المستمر حتى اللحظة، خصوصاً أن كل السيناريوهات باتت مفتوحة وكل المشاهد محتملة، لكن الثابت أولاً وأخيراً أن الشعب العراقي هو من سيقرر في نهاية المطاف مصير المحاصصة (بقاؤها من عدمه). ومن هنا نجد أن المطلوب من صناع القرار في العراق ما يأتي:

1. تجاوز حالة المحاصصة الطائفية وتغليب الهويات الوطنية على حساب الهويات الفرعية.
2. إن مستقبل العملية السياسية في العراق مرهون بشرعية الإنجاز على أرض الواقع، وإعطاء الأولوية للمواطن في رسم السياسات العامة.
3. من الضروري تبني مشروع سياسي بعيد كل البعد عن ظاهرة شخصنة السلطة يعمل على تفكيك مشاكل المجتمع العراقي وحلّها كلاً على حده.
4. إن إعادة بناء الدولة العراقية في ظل مشهد المحاصصة لم يعد مقبولاً، فالحاجة تدعو إلى مأسسة حقيقية قائمة على مبدأ سيادة القانون، وجعل التعددية السياسية ساحة للتنافس الإيجابي بعيدة عن الولاءات الفرعية.
5. إن بناء دولة المؤسسات في العراق أمر ممكن، وهو الضامن الوحيد والأمثل لاستيعاب المجتمع وتعبئته وتوظيفه في تعزيز دور الدولة.
6. ينبغي إعادة النظر بأطر العمل الحزبي في العراق، وضرورة أن يستند إلى أسس سليمة وصحيحة تعتمد الهوية الوطنية والولاء الوطني وتعديل مسار العمل الحزبي وحصوله على شرعية الشعب بجميع أطيافه ومكوناته لبناء

وطن جديد موحد خالٍ من الديكتاتورية والتسلط والطائفية السياسية والتطرف العرقي والاثني.

وعليه، فإن أُولى خطوات الإصلاح في العراق هي بحاجة إلى وعي وإدراك سياسي للأحزاب السياسية أولاً، ووعي وإدراك لنواب الشعب ودور البرلمان ثانياً، وكذلك وعي وإدراك للمقصورة الوزارية (للكابينة الوزارية) وعمل الحكومة في الامتثال للقانون والدستور؛ لأن وعي البرلمان لدوره، والخروج من إطار التوافقات السياسية والمحاصصة، وعدم الامتثال لزعيم الكتلة أو الحزب، تعد اللبنات الأولى في بناء العملية السياسية في العراق بشكل ديمقراطي، بعيداً عن المحاصصة الحزبية. ولذلك، فإن تفعيل البرلمان هو خطوة أساسية في طريق الإصلاح، وهذه الخطوة لن تتحقق إلا بضرب المحاصصة الحزبية داخل البرلمان والخروج عن الطاعة العمياء لزعماء الكتل. فإذا ما تحققت هذه الخطوة، فبالتأكيد ستلقي بظلالها على السلطة التنفيذية بشكل إيجابي، ومن ثم ستعطي قوة كبيرة للسلطة القضائية والهيآت الرقابية والنزاهة في محاسبة المفسدين والمقصرين بعيداً عن سلطة ورقابة رؤساء الكتل وإرادة الأحزاب السياسية.

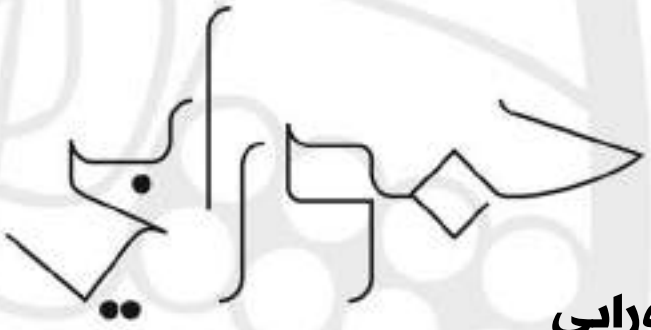

# بحوث حمورابي


- الفساد الإداري والسياسي في العراق بعد عام 2003 — د. لمياء محسن، د. إسراء علاء الدين
- أهداف ووسائل الدبلوماسية في فضّ النزاعات — د. علي عبد الخضر محمد
- الوسائل ذات الطابع الخاص والإتفاق لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية — د. غسان عبيد محمد
- سياسات التعليم العالي وإشكالية البطالة في العراق — د. مالك دحام، د. إخلاص قاسم نوفل
- إمكانية تبنّي نظام خاص لتطبيق الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (النفط والغاز في العراق) — أ.م.د حالوب كاظم، مصطفى عبد الحسن
- تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في التوازن الإستراتيجي في جنوب آسيا — د. تلا عصام فائق، فاطمة محمد رضا
- التربية السلمية للنشء.. أسسها وقواعدها — أ.م.د. عمران عيسى حمود

# الفساد الإداري والسياسي في العراق بعد عام 2003

* ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

**أ.د.إسراء علاء الدين نوري***

**د. لمياء محسن محمد***

**باحثتان وآكاديميتان من العراق**

## المقدمة

**إحتلّ الفساد مساحة واسعة في الادبيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأنه من الظواهر المجتمعية التي يمكن رصدها في المجتمعات كافة أياً كان موقعها الجغرافي أو العصر التأريخي الذي تعيشه، وكذلك أياً كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، والفساد الإداري ــ مهما كانت درجة انتشاره ــ مرفوض لأنه يمثل في واقع الأمر انتهاكاً صارخاً للقيم الأخلاقية والاجتماعية للفرد والمجتمع، وعندما يشيع في جسم دولة ما ليصل إلى شعيراته الدقيقة ومؤسساتها العامة والخاصة وأيضاً قطاعاتها القضائية والتعليمية والاقتصادية... الخ، بسبب قصور القوانين والتشريعات الرادعة وهشاشتها، فأنه يضعف من استقرارها، ويعمق التمايز الطبقي بين فئات المجتمع وشرائحه ويؤجج الصراع ويفكك النسيج الاجتماعي، ويحدّ من عملية الحراك السياسي منه، ويَحُوْل دون عملية التنمية التي تنشدها الدولة لأنه يعمل على هدر وتبذير الأموال العامة والطاقات البشرية.**

وفي العراق برز الفساد بصورة واسعة ومخيفة بعد عام 2003، وهذا لا يعني عدم وجوده قبل هذا التأريخ، كما أن آثاره كانت أكثر خطورة ويرجع ذلك لأسباب عدة، سنحاول رصدها في هذه الصفحات. ورافق استفحالَ الفساد تفشي مشكلة البطالة بأشكالها المتعددةـ المقرونة بتدني الدخل الفردي مما أدى إلى اتساع التمايز الاجتماعي، حيث بات المجتمع العراقي مقسماً إلى أقليّة تمسك بالثروات الطائلة والمناصب الإدارية المهمة المسؤولة عن إدارة شؤون البلاد، وأغلبية تسعى جاهدة لتأمين الحد الأدنى من العيش.

إن الأمر الذي يشكّل الخطورة الكبرى من الفساد، تلك البيئة التي تترك له العنان لكي يستشري دون أن تفعل شيئاً لإيقافه أو القضاء عليه، فقد وجد الفساد في العراق البنية الهشة لا سيّما التي تمثلت في مرحلة التحول التي يمر بها العراق، تربة صالحة ليمتد بالانتشار مما يجعل من الصعوبة القضاء عليه في مدة وجيزة، وإنما يحتاج إلى تضافر جهود جماعية.

وبالمقابل، فقد تشكلت مؤسسة مهمتها مكافحة الفساد الإداري هي «هيأة النزاهة العامة» التي أجرت تحقيقات في عدد من القضايا وأحالت مسؤولين وموظفين في أجهزة الدولة إلى القضاء وأصدرت في بداية تأسيسها لائحة السلامة الوظيفية التي تقضي برفض جميع أشكال المحسوبية والنزعة الطائفية في التعامل الوظيفي وظواهر الابتزاز والاختلاس كما أوجدت خطاً ساخناً للأخبار عن حالات الفساد، بينما قامت ببعض الوزراء إلى فضح حالات الفساد والخرق داخل مؤسساتهم وتحديد مكامن الخلل فيها، إلا ان كل ذلك لازال غير كافٍ للقضاء على الفساد، الذي بات ينخر في بنية العراق من مختلف جوانبها.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ضعف الدولة أو الحكومة بيئة صالحة لنمو وانتشار الفساد، ولهذا الانتشار أسباب ودوافع متعددة، فيهدف البحث إلى معرفة أسباب الفساد الإداري والسياسي في الحكومات العراقية، ومحاولة وضع الحلول المناسبة للقضاء عليه، فيعمل البحث على توضيحها من خلال الفقرات التي يتناولها.

## أولاً: الإطار النظري للفساد

أولاً / تعريف الفساد

ليس هناك إتفاق على تعريف الفساد لا سيّما أنه يطول مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، لذا نلاحظ أن التعاريف الموضوعة للفساد تتأثر بالحقل العلمي للباحث والمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد، فالاقتصادي يركز على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى.

أما السياسي فيركز على علاقة الفساد بشرعية الحكم ونماذج القوى السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني. في حين يرى القانوني أن الفساد هو انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية، أما الاجتماعي فيرى الفساد كعلاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة[1]

(1) داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص1 . 2.

وقد حاولت بعض المنظمات الدولية وضع تعريف موحد للفساد كما فعل البنك الدولي إذ عرفه بأنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص»، إلا أن هذا التعريف ظل قاصراً على استيعاب أوجه الفساد المتعددة على الصعيد العالمي. ولما كان مفهوم الفساد فيه مرونة تجعله قابلاً للتكيف في مختلف المجتمعات فقد تجنب مندوبو أعضاء الأسرة الدولية تبني تعريف شامل للفساد حتى أن اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد، التي تم التوقيع عليها في المكسيك في كانون الأول عام 2003، لا تحتوي تعريفاً شاملاً للفساد وتركت المجال مفتوحاً للدول الأعضاء لمعالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلاً [2].

(2) محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، تشرين الثاني / نوفمبر 2004، ص34.

مما تقدم نستطيع القول : إن أوجه الفساد متعددة ومختلفة باختلاف المجتمعات، وإذا أردنا أن نضع تعريفاً متواضعاً للفساد فنستطيع القول : إنه (كل عمل يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص، يرتبطون بمنصب أو وظيفة عامة، ويهدفون من ورائه إلى تحقيق مصالح شخصية أو أهداف ضيقة تضر بالصالح العام).

## ثانياً/ ملامح الفساد التاريخية

يعدّ الفساد حالة معاكسة لـ(الإصلاح) ويرتبط المفهومان بالمعادلة الكونية القائمة بين الخير والشر الموجود منذ البدايات الأولى للخليقة، وربما كانت أولى إشاراته باستكبار الشيطان السجود لآدم (عليه السلام) ذلك الاستكبار الذي خرج عن إطار الصالح العام والذي ترتب عليه فيما بعد نزول آدم (عليه السلام) إلى الأرض ليتطور الفساد بمرور الوقت.

ويرى البعض[3] أن قصة ولدي آدم (عليه السلام) هابيل وقابيل هي مظهر من مظاهر الفساد إلا أنهم لا يجزمون أن تلك القصة هي البداية الفعلية لنشوء الفساد،الأمر الذي يفرز تحديدنا لنشوء الفساد باستكبار الشيطان كما أسلفنا.

(3) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق، 2003، ص15.

ومهما يكن من أمر فإن التاريخ قد حفظ لنا أمثلة كثيرة عن ظاهرة الفساد في تاريخ الحضارات القديمة مثل حضارة وادي الرافدين في اوروك واورنمو وشريعة حمورابي، فعلى سبيل المثال أشارت المادة السادسة من شريعة حمورابي إلى جريمة الرشوة، وكانت هناك إشارات مماثلة في حضارة وادي النيل في تنظيم الإدارة والعلاقات السليمة في الحكم والدولة كما في تشريع (حور ـ محب)، وكذلك في الحضارة الإغريقية في قانون انيكا الذي وضعه أحد الحكماء الإغريق الذي نظّم فيه العمل الإداري لموظفي الدولة، وأشارت الحضارة الصينية المتمثلة بكونفوشيوس إلى ظاهرة الفساد إذ شَخَّصَ الأخير ظاهرة الفساد في كتابه (التعليم الأكبر)[4].

(4) المصدر نفسه، ص15.

**إن الفساد ليس وليد المجتمعات والسياسات المتحضرة بل له جذور تمتدّ حتى ما قبل نزول البشرية إلى الأرض.**

ولا يمكن إغفال دور إبن خلدون في تحديد هذه الظاهرة إذ ذكر «أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة. وقد لجأ أفراد الطبقة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف» ويعدّ افلاطون أن الموظفين هم خدمة الأمة إذ يقول «أن على خدمة الأمة أن يقدموا خدماتهم دون تَقَبُّل الهدايا مقابل ذلك...» [5]. وهناك أمثلة تاريخية كثيرة لا مجال لذكرها.

(5) روبرت كلينجارد، السيطرة على الفساد، ترجمة. علي حسين حجاج، عمان، 1988، ص26.

ونستطيع القول بناءاً على ما تقدم إن الفساد ليس وليد المجتمعات والسياسات المتحضرة بل له جذور تمتدّ حتى ما قبل نزول البشرية إلى الأرض. وإن المجتمعات على مختلف مشاربها وفي مختلف مراحلها التاريخية عانت من الفساد وحاولت إيجاد المعالجات المناسبة له، لكنْ يتّضح أن الفساد موجود، حيثما وجدت المجتمعات ولا مجال لزواله إلا بزوالها.

## ثالثاً / أسباب الفساد

تشمل أسباب الفساد سيادة بعض القيّم التقليدية والفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، كما ترجع إلى الجشع والمحسوبية، كما يقع الفساد نتيجة عدم كفاءة أجهزة الإدارة العامة[6].

(6) الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، الأمم المتحدة، لاهاي . هولندا . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ترجمة: ناجر أحمد شيحة، 1994، 49.

ويقسم بعضهم أسباب الفساد إلى أسباب اقتصادية وسياسية وثقافية[7]:

(7) الفساد والحكم: الأسباب والعواقب والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان، 2003، ص200.

1. الأسباب الاقتصادية: الفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشوات مع تفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة.

2. الأسباب السياسية: غياب القدرة السياسية، تفشي البيروقراطية الحكومية، المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، ضعف أداء السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية.

3. الأسباب الثقافية: الولاءات الأسرية، والولاءات الأثنية والقبلية، وميول عرقية وعنصرية.

4. بينما يرى آخرون أن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد هي[8]:

(8) الفساد في الحكومة، المصدر السابق، ص50.

1. توسع القطاع العام إلى درجة أصبحت معها عملية إدارة الاقتصاد وتوفير الخدمات عملية غير فاعلة.
2. توجيه العلاقات لمصلحة أصحاب السلطة في الدولة.
3. التضييق على المستثمرين وخنق المنافسة.
4. نقص الموارد الاقتصادية مع وجود سلطة قوية للموظفين الرسميين على السلع والخدمات النادرة.
5. ضعف الإشراف والرقابة العامة الكفوءة على الإدارة.
5. تلاشي روح الخدمة المدنية في النظم السياسية.
7. غياب وغموض التشريعات الإدارية والقانونية ووجود قوانين كثيرة ومتشابكة تقبل التحايل وتستوعب التلاعب الذي من شأنه أن يفصح المجال للفساد.

ومن الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى انتشار الفساد هي: تمتع كبار المسؤولين بصلاحيات واسعة، مع هشاشة المساءلة والمحاسبة وتراخي العقوبات الرادعة، فضلاً عن عدم نزاهة الجهاز القضائي وغياب السلطة التشريعية أو تغييبها عن ممارسة دورها في الرقابة والمساءلة لوزارات الدولة، مع غياب الشفافية والعلانية والمساءلة التي تعاني منها السلطة القضائية[9].

(9) المصدر السابق نفسه، ص52.

## رابعاً/ أنواع الفساد

والفساد نوعان هما الفساد الكبير يتمثل في استغلال المناصب لمصالح ذاتية خاصة كالمناقصات والعطاءات والقروض غير المؤمنة إلى ما غير ذلك، أما الفساد الصغير فيتمثل في الرشوة والوساطة والمحاباة[10].

(10) علي زيد الزعبي وخلدون حسن النقيب، دراسة حالة الكويت، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص610.

وهناك أنماط مختلفة للفساد يمكن حصرها في أربعة أنماط رئيسة هي[11]:

1. الفساد الإداري.
2. الفساد السياسي.
3. الفساد الاقتصادي.
4. الفساد الاجتماعي.

وسيقتصر بحثنا على النمطين الأول والثاني من منطلق أن الفساد السياسي هو أحد مظاهر الفساد الإداري[12].

## 1. الفساد الإداري:

هناك عدة تعاريف وضعت لهذا النوع من الفساد منها «هو سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل (العائلة، القرابة، الصداقة) أو استغلال المركز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم»، وكذلك «يشمل سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد من أجل الاستفادة الخاصة»[13]. كما يعرف على أنه «القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة». وهو كذلك «السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية... لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية، والمكاسب الاجتماعية، أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية» وهو «مؤسسة فوق القانون تستخدم من الأفراد والجماعات لممارسة تأثيرها في عمليات الجهاز الإداري»، أو هو «التأثير غير المشروع في القرارات العامة»[14].

ومهما تعددت تعاريف الفساد الإداري فلا يمكن تجاهل حقيقة أن الفساد الإداري هو ناتج عن التحالف غير المشروع بين السلطة والثروة[15].

وبناءاً على ما تقدم نستطيع القول : إن الفساد الإداري هو استغلال المنصب العام للإثراء الخاص أو تقديم تسهيلات غير مشروعة لقاء مقابل معين. وهناك صور متعددة ومختلفة للفساد الإداري حدّدها بعض المختصين بثلاث صور رئيسة هي (الرشوة، المحاباة والمحسوبية، والاحتيال)[16].

(11) عماد الشيخ داود، المصدر السابق، ص49.

(12) علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد، مجلة النبأ، العدد 79، تشرين الثاني 2005، ص3. أنظر موقع الانترنيت http: // alnaba. htm.

(13) عماد الشيخ داود، المصدر السابق، ص64.

(14) عاصم الاعرجي، نظريات التطوير والتنمية الإدارية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1987 . 1988، ص51 . 57.

(15) أنظر موقع الانترنيت: الفساد الإداري www. googl. com.

(16) عماد الشيخ داود، مصدر سابق، ص65 . 73.

## 2. الفساد السياسي:

يمثل الفساد السياسي النوع الأخطر من بين أنواع الفساد من حيث ضرره على المجتمع والدولة، ويعرّفه البعض بأنه «السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أم بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أم عائلته أم طائفته، وسواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أم غير مادية. وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية»[17]

(17) المصدر نفسه، ص89.

ونستطيع القول : إن الفساد السياسي هو استغلال المنصب العام للقيام بأعمال تنافي الواجبات التي يحدّدها هذا المنصب من أجل تحقيق مكاسب شخصية على حساب الصالح العام.

ويمكن ملاحظة الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد، وتعثر الديمقراطية والمشاركة، وفساد الحكم، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد، وإعتماد الفئوية والعشائرية والطائفية والعرقية والمحسوبية في تولي المناصب العامة[18]

(18) علي وتوت، مصدر سابق، ص3.

ويمكن تحديد أوجه الفساد السياسي في ثلاث صور رئيسة تتمثل في:

1. فساد القمة: ويقصد به فساد قمة الهرم السياسي ويعدّ من أخطر صور الفساد السياسي لكونه يشكل المرتكز الأساس لفساد المستويات الأدنى[19]، وتنتمي هذه الصورة إلى الفساد الكبير الذي ينخرط فيه كبار قيادة الدولة[20]

(19) عماد الشيخ داود، مصدر سابق، ص89.

2. فساد الهيآت التشريعية والتنفيذية: ويمثل هذا النوع فساد المراتب التي تلي فساد القمة من حيث الترتيب في هياكل سلطات الدول ويستغل أعضاء هذه الهيآت نفوذهم ومميزات الحصانة البرلمانية للقيام بنشاطات غير مشروعة تحقق لهم ولأقربائهم مكاسب خاصة وقد تكون هذه النشاطات أما أعمال رشوة أو عمولات من مستفيدين لتسهيل إصدار قرارات تشريعية تخدم مصالحهم أو الحيلولة دون إصدار قرارات معينة تقيّد أعمالهم إلى ما غير ذلك.

(20) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، ندوة الفساد والحكم الصالح، مصدر سابق، ص274.

3. فساد الأحزاب والانتخابات: ويكثر في الدول التي تحدّد الانتخابات

المستقبل السياسي للأحزاب والنخب السياسية[21]، ولما يتطلبه ذلك من تعبئة أموال ضخمة لخوض الانتخابات، الأمر الذي يدفع الأحزاب المتنافسة إلى قبول قدر من نفوذ أصحاب المال عليها لقاء دعمهم لها في الحملات الانتخابية[22]، كما قد تُقَدّم الأحزاب ملايين الدولارات لشراء الأصوات. وأوضح مثال على هذه الحالة في كوريا الجنوبية إذ يؤكد البعض أن طبيعة العملية السياسية في هذه الدولة تعتمد بشكل أساس على الملك بدلاً من الإيديولوجيا أو العقيدة[23].

(21) عماد الشيخ داود، مصدر سابق، ص96 . 101.

(22) مصطفى كامل السيد، مصدر سابق، ص279.

(23) عماد الشيخ داود، مصدر سابق، ص102 . 103.

## خامساً / نتائج الفساد

إن للفساد آثاراً سلبية تمس مختلف جوانب الحياة، ففي المجال الاقتصادي يعدّ الفساد عاملاً معاكساً للتنمية ويؤدي إلى إستنفاد الموارد، وإختلالات في البنى الأساسية التي ترتكز إليها عملية التنمية[24]مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي لتأثيرها المباشر في تدني كفاءة الاستثمار العام، وتأثيره في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، كما يرتبط بحالة توزيع الثروة والدخل، الأمر الذي ينعكس على تراجع مؤشرات التنمية[25]

(24) المصدر نفسه، ص150.

(25) جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، ندوة الفساد والحكم الصالح، مصدر سبق ذكره، ص209 . 226.

كما إن للفساد أثره الواضح في سيادة الدولة والنظام العام، الأمر الذي ينعكس على البيئة الداخلية للمجتمع والدولة ويؤثر في البيئة الخارجية للدولة وعلاقاتها في المحيط الدولي[26]، كما ويؤثر في شرعية نظام الحكم وعقلانية صنع القرار السياسي[27]. أما من ناحية تأثيره في قيم المجتمع إذ يؤدي الفساد إلى بروز قيم تتولد مع تكوينه في المجتمعات، وتتشكل معها فئات تدافع عنها كونها هي التي ساهمت من خلال أفعالها الفاسدة في بروزها لخدمة مصالح هذه الفئات. كما أن نظام المحسوبية والمحاباة يؤثر في كفاية الأداء بتراكم العناصر غير المؤهلة مما يؤدي إلى ضعف الجهاز الحكومي. كما ويؤدي الفساد السياسي إلى تبعية القوة السياسية للقوة الاقتصادية لتصبح أداة بيد أصحاب الأموال والطبقات الغنية القادرة على الدفع لتحقيق منافعها الشخصية[28]. ولا يقتصر أثر الفساد في هذه الجوانب بل هو يمس كل مفاصل الحياة وهو بكل أشكاله المختلفة سواء كان إدارياً أو سياسياً أو مالياً أو إجتماعياً إلى ما غير ذلك فهو يؤثر بشكل سلبي في كل مرافق الحياة ويغرس قيماً واتجاهات تساهم في هدم كل ما تحاول الإنسانية بناءه عبر تاريخها الطويل.

(26) عماد الشيخ داود، مصدر سابق، ص167.

(27) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية، ندوة الفساد والحكم الصالح، مصدر سابق، ص273 . 287.

(28) عماد الشيخ داود، مصدر سابق، ص180 . 183.

## ثانياً: الفساد الإداري والسياسي في العراق

### أولاً / الفساد الإداري والسياسي في الحكومات العراقية حتى عام 2003

يصعب تحليل ظاهرة الفساد في العراق في ظل أجواء الاحتلال غير موصولة بتأريخ الظاهرة في ظل أوضاع نظم الحكم المتتابعة على هذه الدولة، فقد عانى المجتمع العراقي من أوضاع الفساد منذ تشكيل دولته بعد رحيل الدولة العثمانية وممارستها في التسلط والتتريك خلال القرون الأربعة من حكمها، فقد انضم العراق إلى الإمبراطورية العثمانية عام 1514، وقد عانت الدولة العراقية التي تشكلت عام 1920 تحت الانتداب البريطاني وفقاً لاتفاقية «سايكس بيكو" من طغيان الانتداب الأجنبي نتيجة الترابط بينه وبين الفساد، وقاوم المجتمع العراقي هذه الأوضاع، وكان أبرز صور الرفض والمقاومة ممثلاً بتنظيمات ثورة العشرين، التي سرّعت آثارها برحيل الانتداب ليصبح العراق عضواً في «عصبة الأمم» عام 1932، وواجهت الدولة العراقية الحديثة بعد ذلك بعام أوضاعاً غير مستقرة بسبب وفاة الملك فيصل الأول، ثم التآمر على الملك غازي الذي انتهت مدة حكمه بوفاة غامضة، وتبعته مرحلة وصاية عبد الإله، وخلالها أعطيت الفرصة من بريطانيا لإدارة العراق إلى رموز تعكس سياستها، وأدخلت السياسة العراقية في لعبة التحالفات في كواليس المسرح السياسي. وتطلّب ذلك سيادة مناخ بعيد عن الأجواء الموفرة لحقوق الإنسان، فقد قيّدت حريات القوى الوطنية، وضُيّقت الخيارات السياسية أمام قوى المجتمع الوطنية، وعُمِّقَ التوجّه ذو البعد الواحد لنظام الحكم، وقد تطلّب ذلك قدراً من الاستبداد لإدامة هذه الأوضاع المساعدة على استدامة نظام الحكم[29].

وشهدت مدة ما بعد الحرب العالمية وحتى رحيل النظام الملكي حالة من عدم الاستقرار السياسي تأثرت خلالها قرارات نظام الحكم بالسياسة البريطانية إلى حد بعيد، وكانت أكثر أوضاع الفساد وضوحاً تلك التي تضمنت الاتفاقيات الاقتصادية حول نمط استخدام النفط، وما ترتب عليه من جمود أسعاره إلى حد بعيد، أضاع فرصاً متعددة للتنمية الاقتصادية وسعى نظام الحكم للتحالف مع بريطانيا من خلال تكوينه لحلف بغداد عام 1955 للهيمنة على مسارات الأوضاع السياسية ونسق البيئة الاجتماعية، وترتب على هذه الأوضاع تباين في توزيع الدخل لتأكيد الولاءات للنظام القائم[30].

(29) سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، ندوة الفساد والحكم الصالح، مصدر سابق، ص6.

(30) ينظر: سالم توفيق النجفي، تأثير برامج الإصلاح الزراعي العراقي في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد 2، السنة 21، 1994، ص15.

وقد حفزت هذه الأجواء القوى الوطنية لإحداث تغييرات جذرية في نظام الحكم عام 1958، وأدخلت السياسة العراقية الجديدة في خضم تناقضات تيارات القوى السياسية المتباينة، ولا سيّما التيارات التي تتمحور بصورة أو بأخرى تحت مظلة الأحزاب القومية أو اليسارية، وقد ساعدت الطبيعة العسكرية للنظام السياسي في مفهومها وتكويناتها المؤسسية التسلطية في صورتها الظاهرية للحركة الوطنية في إطار التحولات من أوضاع الانتداب الأجنبي إلى حالات التكوينات المحلية الوطنية، أدّت هذه التناقضات في نهاية الأمر إلى رحيل نظام الحكم عام 1963، وقد مهّدت السنوات الخمس التي تلت العام المذكور الأجواء السياسية لتحالفات حزب البعث العربي الاشتراكي باتجاه إحداث تغيير في نظام الحكم، والذي جرى فعلاً عام 1968، وإستمر نظام حكم الحزب الواحد عبر ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن ساد خلالها قدر من الفساد وانعكست مصفوفة نتائجه في إخفاق برامج التنمية الاقتصادية، بعدّ أن أهم متضمنات الفساد هي التشوهات الحاصلة في توزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة وما يترتب عليها من إعادة توزيع الدخل لصالح فئات دون أخرى، وكان من نتيجة ذلك سقوطه في نيسان 2003، وهكذا يتّضح أنه خلال هذه الحقبة التاريخية التي تمتد منذ تشكيل الدولة العراقية ولغاية سقوط النظام السابق، كانت ظاهرة الفساد في أنظمة الحكم في العراق هي القاعدة[31].

(31) ينظر في ذلك:
ـ سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق ...، مصدر سابق، ص7. 8.
ـ خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1996، ص 10.

## ثانياً/ الفساد السياسي والإداري في ظل الإحتلال الأمريكي ـ البريطاني

تنحصر المدة الزمنية للتحليل التي ساد فيها الإحتلال المباشر للعراق من قوى التحالف «الأمريكية ـ البريطانية» ما بين شهر نيسان 2003 وحتى خروج القوات الأمريكية بموجب الاتفاقية الامنية، فقد نجحت القوات العسكرية المذكورة في احتلال العراق في 9/ 4/ 2003 خارج إطار الشرعية الدولية مستندة في صناعة القرار الأمريكي إلى سيل متدفق من أفكار مؤسسات ومراكز الدراسات الإستراتيجية، وكانت الفروض التي إعتمد عليها القرار الأمريكي ترتبط بصورة أو بأخرى على «الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة»، والتي تبنتها مجموعة الخبراء الذين يطلق عليهم بالمحافظين الجدد والتي يتحدد في إطار هذه الاستراتيجية مستقبل القرن الأمريكي القادم، من هنا لم يأتِ القرار الأمريكي لاحتلال العراق من فراغ، ولم يكن في إطار تحليل المؤامرة، إنما كان في إطار فروض تعتمد في صياغتها

وتنفيذها إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط، وأن احتلال العراق يعد مدخلاً لهذه الهيكلة الجديدة في إطار المشروع الرأسمالي الجديد، وهكذا كان قرار الاحتلال غير محتاج إلى الحصول على شرعية دولية لتنفيذه إنما أملته ضرورات التطور الرأسمالي، وفيما بعد ولإضفاء الشرعية الدولية في إطارها الشكلي، ولا سيّما أن تفردها قد واجهته ضغوط داخلية وخارجية واسعة، استصدرت بعده الولايات المتحدة القرار 1483 من مجلس الأمن في 22/ 5/ 2003، وكانت هذه بداية حالة «الفساد» في العلاقات الدولية الحديثة، إذ في إطار الاتفاق العام حول تعريف «الفساد» بأنه إساءة في استعمال السلطة العامة، فإن عدم استحصال الشرعية الدولية قبل استعمال واستخدام القوة من القطب المتفرد تجاه إحدى الدول النامية وعضو في منظمة الأمم المتحدة هو «الفساد» في مفهومه الواسع على الصعيد الدولي[32].

ويمكن تحديد أهم الأسباب في انتشار الفساد في العراق بعد عام 2003، في:[33]

1. إنهيار المؤسسات على أثر سقوط النظام وتشكيل مؤسسات جديدة فتية تفتقر أغلبية عناصرها للخبرة على استشراء الفساد فيها.
2. غياب دولة المؤسسات القانونية والسياسية والدستورية وغياب الفعاليات الاقتصادية التي تنعكس بأثرها المباشر في الواقع الخدمي للمواطن يزيد من شعور الحرمان وينعكس بآثارها في ثقافة الفساد.
3. الحروب والحصار، إذ أن أفضل بيئة مناسبة لتفشي الفساد في أي مجتمع هي حالة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، والعراق عاش هذه الظروف، وجاءت ظروف الإحتلال الأمريكي منذ عام 2003 والإنفلات في كل شيء إذ انتشرت هذه الظاهرة.
4. غياب النزاهة في القيادات الإدارية الماسكة بالسلطة، إذ تفتقر هذه القيادات إلى النزاهة في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها.
5. غياب الشفافية والمساءلة التي جعلت من بعض الأفراد ضعيفي النفوس في منأى عن الآليات التي تحاصرهم وتحدّ من سلوكهم الفاسد.
6. الظروف الإقتصادية والإجتماعية كالأجور المنخفضة وتدني القدرة الشرائية للمردودات المادية وضعف النظم القيمية والأخلاقية في التنشئة الأسرية غير السوية أدّت إلى الفساد بكل أنواعه ومظاهره.

(32) ينظر في ذلك:
ـ سالم النجفي، دراسة حالة العراق...، مصدر سابق، ص8 ـ 9.
ـ عبد الوهاب حميد رشيد، مستقبل العراق: الفروض الضائعة والخيارات المتاحة، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1997، ص 20.

(33) ينظر: ياسر خالد الوائلي، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز المستقبل للدراسات، 2005، الانترنيت:
http://www.iraqinationlacademy.com
وكذلك ينظر: راجي العوادي، ظاهرة الفساد الإداري في العراق أسبابها وطرق معالجتها، مؤسسة شفق، 26/5/2008، الانترنيت
http://www.shafaaq.com

7. ضعف أجهزة الرقابة الداخلية وإرتباطها بنفس مؤسسة الدائرة المعنية وتفكك هياكلها بعد السقوط، إضافة إلى تعدد الدوائر الرقابية والتضارب بين صلاحياتها.

8. يتمثل غياب الرادع الديني والقانوني والحاجة المادية من أهم أسباب انتشار ظاهرة الفساد.

ويمكن تحديد المؤشرات الرئيسة للفساد في العراق في الإحتلال (الأمريكي ـ البريطاني) المباشر بالآتي:[34]

- تتوافق دوافع الفساد مع وجود سلطة الإحتلال الأجنبي، إذ بعد سيطرتها على مراكز إتخاذ القرار في العراق في نيسان 2003، أصبحت جميع الموارد الرأسمالية والنقدية تحت تصرف إدارتها المدنية وحمايتها العسكرية والأمنية، وإعتمدت جزءاً من هذه الثروة في تأمين الحماية لقواتها العسكرية والمدنية، وبذلك فقد تحملت الدولة العراقية أعباءاً واسعة في صورة تكاليف على الموازنة العامة لا تعدّ مبررة اقتصادياً، ولم تكن لتلك الحماية منافع محسوسة لقوات الإحتلال، ولا سيّما أن المقاومة والمعارضة أخذت تتعمق نوعياً وتتسع جغرافياً على صعيد العراق.

- ظهر الفساد جلياً بإساءة إستعمال سلطة الإحتلال للبنى المؤسسية، وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف، ونهب محتويات الخزين الغذائي والإنشائي والدوائي، وتدمي المباني الحكومية كافة، وقد عمدت قوات الإحتلال إلى إتاحة الفرصة للسارقين بالعبث بالرموز الحضارية والثقافية للدولة في الأيام الأولى للاحتلال مستهدفة أضعاف الدولة وبنيتها الأساسية، وليس هناك ما يشير إلى أي نوع من الحماية للسارقين والعابثين والناهبين في بنود «اتفاقية جنيف» إنما ورد في الاتفاقية المذكورة هو أن تعمل قوات الاحتلال على حماية البنى الارتكازية المادية والمؤسسات النقدية للدولة التي يتمّ إحتلالها، وهذه الحقيقة لم يعد أحد يجادل حولها إذ أن الشعب العراقي برمته كان شاهداً عليها وقد وسعت تلك الأحداث دائرة الفساد في أجلى وأقسى معانيها ودلالاتها في العراق، ولا سيّما أنه لم يشهد في تأريخه المعاصر مشاهد للفساد مثلما قدّمه الإحتلال.

(34) ينظر في ذلك:
ـ سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق...، مصدر سابق، ص9 ـ 14.
ـ قضايا الفساد في إعادة أعمار العراق تحت الاحتلال،تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الأعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325، بيروت، آذار 2006، ص84 ـ 99.

- إنّ الدمار الشامل في المحتوى المؤسسي والمالي والثقافي في العراق والذي أحدثه الفساد القادم مع الإحتلال والمرافق له، أدى إلى أن تَبَنَّتْ سلطة الاحتلال فيما بعد إصلاح الأضرار الرئيسة التي أصابت المرافق المذكورة، وأوكلت مهمة الإصلاح ولا سيّما دوائر الدولة والجامعات وشبكة المصارف والمواصلات والاتصالات إلى الجانب المدني من قوى الاحتلال والذي يطلق عليها اختصاراً «CAP»، وقد ترتب على هذا النمط من الآلية تحت مناخ الاحتلال تزايد حالة الفساد من خلال لجان مشتريات مستلزمات الإعمار ولا سيّما في ذلك الجانب المتعامل مع القطاع الخاص، إذ غالباً ما يتمّ التعاقد على وسائل الإعمار خارج النسق القانوني بسبب غياب المؤسسات المساعدة والمراقبة على إجراءات من هذا النوع، وقد ترتّب على هذه الظاهرة انتشار الفساد في مرافق متعددة.

- غالباً ما يبدأ تركز الفساد، في حالات الاحتلال في البنى الفوقية، وفي حالة العراق فأن بنيته الفوقية هي سلطة الاحتلال سواء العسكرية أم المدنية، أم المالية، وقد ظهرت أوضاع الفساد في نمط توزيع وإبرام العقود بين الشركات الساعية إلى إعمار العراق وسلطة الاحتلال، إذ على الرغم من أن منافع الإعمار من الامتيازات الممنوحة إلى شركات محددة ومعروفة في الأوساط الاقتصادية الرأسمالية، وفي نمط علاقاتها وولاءاتها مع متخذي القرار في الأوساط الرأسمالية، فإنها قد نمت أيضاً خارج الإجراءات القانونية المتعارف عليها في هكذا نسق من العلاقات الاقتصادية، وفي مقدمة هذه الشركات الشركة الأمريكية «Bechtel Grou INC» التي وزعت التزاماتها من الداخل إلى شركات ومقاولين أدنى منها في المقدرة الرأسمالية وذلك بما نسبته 90% من الأعمال، وقد أدى هذا النمط من التوزيع ومنح الالتزامات غير العادلة إلى أضرار انعكست في ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيّما أن تضخيم التكاليف يزيد من حالة الفساد في الأوساط المتعاملة مع الشركة، ولم تعطِ سلطة الاحتلال وزناً للإضرار الاجتماعية في محاولة منها لتقليل الأعباء التي تواجهها في العراق، ومما يؤكد ذلك أنها لم تحاول وقف الأذى والتدهور الذي أصاب وسائل ومسارات النمو والتنمية الاقتصادية.

- تشير طبيعة منح الامتيازات إلى شركات يعدّ منشؤها دول التحالف إلى أن سلوكياتها اتجهت نحو النشاطات قصيرة الأمد، سواءاً كان ذلك بسبب المقاومة والمعارضة من أفراد المجتمع العراقي، أم الخوف الذي ينتاب إدارة الشركات من جراء تعرض نظام الحكم للتغير ورحيل سلطات الاحتلال وتزايد احتمالات عدم التزام نظام الحكم الجديد بالاتفاقيات المبرمة سابقاً، ومن هنا فقد تفرض قوانين تحدّ من مظاهر الفساد، من هنا فقد سعت إلى تحويل هذه العقود والالتزامات إلى شركات ومنشآت محلية للتخلص من حالات المخاطرة التي تواجهها في الأوساط العراقية تحت أجواء الاحتلال، وقد وسعت هذه الحالات دائرة الفساد من خلال أنماط التعاقد والالتزام بين الشركات الأجنبية ونظيرتها المحلية للفوز بالعقود الجائرة، وهكذا فإن الفساد الذي بدأ نشأته بالالتزام بين سلطة الاحتلال والشركات الأجنبية امتد إلى الأوساط والنشاطات العراقية.

- إنّ اتساع دائرة الفساد في العراق قد رافق نشأة المؤسسات بعد سقوط النظام السابق، إذ لم توافق سلطة الإحتلال على استقلالية قرارات المؤسسات الحكومية فأوجدوا انطباعاً للتدخل في الشأن العراقي مما تنعدم معه الشفافية التي يفترض أن تعمل في ظلها تلك المؤسسات، وعليه قيدت استراتيجيتها وفقاً لنمط القيود والمحددات التي أوجدها الاحتلال، على الرغم من محاولات بعض القوى السياسية التي تعمل ضمن هذه المؤسسات في الخروج عن دائرة القيود المفروضة عليها، وبذلك لم تعمل قوى الاحتلال إلى إيجاد تنظيمات مؤسسية، تتمتع بطابع قانوني تمنحها الشرعية الكافية لإدارة نظام الحكم.

فالفساد بكل أنواعه، له الأثر الكبير في عملية إعادة الإعمار وعملية التنمية بكل أبعادها، وما يشكّله من عائق عليها، فانتشار القيم غير الأخلاقية كالرشوة والمحاباة أو المحسوبية بين أوساط العمل الإداري هو من المعوقات الكبيرة التي تعيق عملية التنمية والإعمار، إذ إن عملية العمار والتنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسة المعوقة لعملها، كالفقر، الطغيان، الحرمان الاجتماعي المنظم، إهمال المرافق والتسهيلات العامة، عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع، وأهمها الفساد الإداري والسياسي.

## الخاتمة والإستنتاجات

إن مكافحة الفساد في المجتمع يجب أن تتمّ على صعيدين:

**أولاً / ما يجب على الحكومة أن تفعله لمكافحة الفساد:**

- تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الأمة والدولة .
- انتشار التعليم الذي سيساعد على تطوير الطرق العلمية لمعالجة المشاكل الحكومية والإدارية .
- خلق رأي عام يرفض الفساد أما لأنه خطأ من الناحية الأخلاقية، أو أنه غير مجدٍ من الناحية العلمية أو للسببين معاً .
- التنمية الاقتصادية الشاملة مع تعزيز تكافؤ الفرص وتكريس العدالة، فلمكافحة الفساد يعتقد الإختصاصيون بأنه يجب جعل أكبر عدد من أفراد المجتمع مناهضاً للفساد، وذلك عبر تنمية التجارة والصناعة التي تمهذد تمهيداً فاعلاً لزيادة نسبة ودور المتمتعين في المجتمع بالرفاهية المادية نسبياً وبالثقافة والإلتزام بالمبادئ والقيّم الأخلاقية والفضائل وحرية الفكر والتعبير عن الرأي، وحين يصبح أكبر عدد من أفراد المجتمع من هذا الصنف الذي يطلقون عليه بالطبقة الوسطى بحسب تعبيرهم تصبح قاعدة مكافحة الفساد عريضة اجتماعياً، لأن هذه الشريحة معروفة تاريخياً بمناهضتها للفساد، أو لأن الإنسان غالباً إذا تمتّع بالرفاهية المادية نسبياً وبالثقافة والإلتزام بالمبادئ والقيّم الأخلاقية والفضائل وحرية الفكر والتعبير عن الرأي وما نحو ذلك، فسيكون مناهضاً للفساد. وتعزيز هذه الشريحة يأتي من خلال وضع إستراتيجيات غقتصادية وإجتماعية لجعلها الشريحة الكبرى في المجتمع من حيث العدد، ومن حيث المكانة الإجتماعية للتأثر والتأثير .
- ترسيخ الديمقراطية التي إذا نضجت فستلغي المركزية والفساد الناتج عنها .
- تنمية الشريحة المهنية ودفعها لرفع مستواها الحرفي والمهني والأخلاقي وزيادة ترابطها .

- نشر النفوذ والثروة والمكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع عامة، كي لا تكون حكراً على السياسيين .
- زيادة أعداد المحاسبين المهرة وإعلاء شأنهم، والإعتراف بدورهم ومكانتهم قانونياً وميدانياً واجتماعياً .
- التطبيق الحكيم والحازم للقوانين الخاصة بالتفتيش الإداري والمالي .
- ترويج القيم الدينية والأخلاقية .
- التحفيز اللقيام بالواجب وبإتقان وعدم إرتكاب الفساد بطرق مختلفة بما في ذلك الترغيب والترهيب .
- تحديد الرواتب بشكل يمنع الموظف من التفكير في ارتكاب جريمة الفساد، ويرى أن الثمن سيكون باهظاً .
- السيطرة الصارمة والقاطعة على الحدود مع دول الجوار ومنع المعاملات المشبوهة التي تتمّ في معظمها على الحدود ومن أهمها تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والإتجار بالبشر وما أشبه ذلك، كونها معاملات تحتاج للفساد الإداري والاقتصادي والسياسي لكي تتمّ .
- مكافحة طرق غسيل الأموال، فحين تصبح الأموال المتحصلة من الفساد غير قابلة للتنظيف أو الغسيل أو التبييض، يصعب تداولها وتصبح عمليات الفساد مكشوفة، وملاحقتها القانونية والقضائية أقل تعقيداً، ولا يتمكن المجرم من استثمار تلك الأموال المتحصلة .
- وضع استراتيجيات تكافح البطالة والتضخم اللذين يولّدان الفساد في أشكاله كافّة ومنه الفساد الاقتصادي والاجتماعي .
- تطوير أداء الأحزاب السياسية وتصحيح وترسيخ مفهوم التحزب الإيجابي .
- تحديد القطاع العام من خلال خصخصته بعيداً عن الثورية وحرق المراحل ومع الدعم التدريجي والمؤقت والمشروط للقطاع الخاص، لأن الفساد أكثر شيوعاً وانتشاراً في القطاع العام .
- جعل الفرص الاقتصادية أكثر من الفرص السياسية في المجتمع، ولا

سيّما الفرص السياسية التي يمكن أن تجنّد لتحقيق مكاسب اقتصادية، كي لا يكون الانجذاب للعمل السياسي والانخراط فيه لانعدام الفرص الاقتصادية وللحصول على الرفاهيه والاقتدار الاقتصادي عبر العمل السياسي لأن ذلك يؤدي إلى نمو وانتشار الفساد، وتدهور الأداء السياسي والاقتصادي... الخ.

- ترسيخ ودعم إيجابيات الاقتصاد الحر الذي يعتمد على السوق، فحين تقوم الحكومة بلعب دور السوق سيكون الفساد الاقتصادي والسياسي مروعاً.
- مكافحة البيروقراطية الإدارية بتكريس اللامركزية الإدارية والمرونة في القوانين والأساليب الإدارية في مؤسسات الدولة أو التابعة للدولة.
- إستحداث نظام جديد لتقييم الأداء في المؤسسات الحكومية.
- تشكيل لجنة عليا مستقلة تماماً لمكافحة الفساد على أن:

أ. تمتلك صلاحيات قانونية كافية ورادعة.

ب. تكون مستقلة فعلاً وتقوم بتقديم تقاريرها إلى أعلى سلطة، وبصورة مباشرة وليس من خلال أي جهة أخرى تشريعية كانت أم تنفيذية.

ج. يكون موظفوها خارج نطاق الخدمة المدنية.

د. يجب أن تشكل هذه اللجنة العليا لجاناً إستشارية تتشكل من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وتضم منتقدي الحكومة، ومن المعارضين للدولة أيضاً.

هـ. يجب أن تضم اللجنة العليا لجاناً مستقلة لكسب ثقة الجماهير من جهة، وثقة منظمات المجتمع المدني من جهة ثانية، وثقة ممثلي الشعب في البرلمان من جهة ثالثة.

**ثانياً / ما يجب أن تقوم به داخلياً الإدارة العليا لكل مؤسسة لمكافحة الفساد والسيطرة عليه:**

الإدارة العليا يجب أن يكون لديها القناعة بأن هناك مشكلة تعاني منها المؤسسة وهي الفساد أولاً، كي تكثف جهودها لتطويقه والسيطرة عليه ومعالجته والوقاية من عودته بإتخاذ القرارات الحاسمة، كما على الإدارة

العليا التمييز بين معالجة الفساد الداخلي للمؤسسة الذي يتعلق بالموظفين الذين يعملون في المؤسسة والفساد الخارجي الذي يتعلق بالزبائن أو عملاء المؤسسة. وفي مجال مكافحة الفساد الداخلي يجب اتخاذ الخطوات الآتية:

- الاهتمام بدرجة الأمانة، النزاهة، الالتزام وانخفاض قابلية الانزلاق في الفساد عند اختيار الموظفين، إلى جانب الكفاءة الفنية والحرفية والمهنية.
- تغيير الثواب والعقاب الذي سيواجههُ الموظف مقابل أدائه.
- إقرار وتطبيق فاعل لكل ما يزيد من احتمال كشف عمليات الفساد، وليس ذلك تسهيلاً للمتابعة فالملاحقة والمعاقبة فقط، بل لخلق قناعة راسخة عند الموظفين بحتمية كشف وانكشاف عمليات الفساد، ومن ثم حتمية العقاب بحجمه العادل والرادع، وهذا بدوره يستدعي وضع أنظمة داخلية لمكافحة الفساد.
- تغيير مواقف الموظفين تجاه الفساد من خلال التثقيف والإصلاح والتحصين وزرع الأخلاق والفضائل.
- تغيير النظام الإداري للمؤسسة بحيث يمنح قدراً من حرية التصرف للموظفين، لأن انعدام الحرية المذكورة تعني المركزية الإدارية التي تساهم في تغذية الفساد.
- تخصيص موارد وأرباح المؤسسة بصورة عادلة.
- إضعاف حوافز الفساد في المؤسسة.
- تصميم نظام داخلي بسيط وعادل لتقويم أداء الموظفين، وربط نتائج التقويم مباشرة بالراتب الشهري والترفيعات والعلاوات والجوائز والتقديرات.
- جعل التكاليف المادية والمعنوية المترتبة على الفساد باهظة وحاسمة وعادلة، وبما لا يفتح الباب للتقسيط، أو إشاعة الفاحشة، أو خرق حقوق الإنسان وحرياته وكرامته.
- إضعاف الشخصانية وتعزيز وتكريس الثقافة المؤسساتية في إدارة

المؤسسات، بإيجاد الانتماء المؤسساتي من خلال تغيير طرق اتخاذ القرار واتباع الطرق الشورية والديمقراطية في اتخاذ القرار، ولا سيّما عندما يكون القرار عاماً ويرتبط بمصالح الجميع وليس في الأمور التقنية والاختصاصية.

ولضمان النجاح في مواجهة الفساد على الصعيدين المتقدمين يجب الانتباه إلى أمور منها:

- يجب أن لا تفتح عدة جبهات في مرحلة واحدة، بل يجب أن ندرك بأن الإصلاح تدريجي والمكافحة يجب أن تنجز بهدوء تام وخطوة فخطوة، وتبدأ من معالجة الجذور، والعلل والأسباب، لا القشور، وبمساعدة وإنقاذ المتورطين في الفساد للعودة إلى واحة النزاهة والنظافة. كما يجب أن نتذكر بأن النجاح لن يكتب لمكافحة الفساد إلا إذا كانت مع الدعم السياسي الجدي، ومن أعلى سلطات البلاد التي يجب أن تكون قدوة ومثالاً يحتذى به في النزاهة والأمانة والشفافية، ولابد أن تكون جهود مكافحة الفساد ولجانها نزيهة وشفافة، بعيدة عن التشهير والتقسيط والتسيس وما نحو ذلك.

- المواطنون هم حجر الزاوية في نجاح خطط ومشاريع مكافحة الفساد، فلابد من تثقيفهم لإدراك التداعيات والانهيارات الخطيرة والكبيرة العامة والفردية المترتبة على الفساد، وتعارض الفساد مع الأخلاق والفضائل والقيم والمبادئ الدينية والوطنية والإنسانية، والإيجابيات التي تترتب على النزاهة، وعلى عدم المساهمة في الفساد، بل والمساهمة في الرقابة على الفساد، لكن لن يكون باستطاعة المواطنين الوفاء بوظيفة المراقبة على الفساد إلا إذا تم التأكد من تحقيق أعلى درجة من الشفافية في التعامل مع الأموال العامة، فالنزاهة والشفافية من المحاور الرئيسة التي تدور حولها عمليات مكافحة الفساد.

# أهداف ووسائل الدبلوماسية في فضّ النزاعات الدولية..

## دراسة نظرية

**أ.م. د. علي عبد الخضر محمد المعموري***
باحث وآكاديمي من العراق

### المقدمـــة

**تتصف** الكثير من الدراسات بحلول إفتراضية قد تكون بعيدة عن الواقع، كون باحثيها يعتقدون أنها فقط دراسة نظرية مجردة ليس إلا، مما يولّد لدى الكثير منهم إحباط حول الجدوى من تلك الدراسات التي قد لا تجد من يقيّمها بصورة واضحة وعلمية متناسقة الفهم حول آكاديمية هذا النوع من الطرح، وهذه الإشكالات في الحقيقة توجد معظمها في الحقل العلمي الذي يهتمّ بدراسة العلوم السياسية وما يقارب منها.

لذا حاولنا جادين في هذا البحث إرساء مفاهيم علمية بشكل تفصيلي محض ليتسنى لنا تعميم أفكار نحاول من خلالها على الأقل الخروج من دائرة التعميم التقليدي للدراسات البحثية وما يعتريها من تداول ديناميكي يرتكز إلى نقطة إنطلاق ورجوع واحدة لنجد أنفسنا في دوامة لا نستطيع الخروج منها إلا بشق الأنفس.

بغض النظر عما ذكر إن للدبلوماسية مجالاً واسعاً ومفتوحاً تأخذ مداه على عدة مستويات منها السياسية وهذا حالها ومنها الاقتصادية وهي هدفها ومنها العسكرية وهي السبب لوجودها، ذلك أنها تعدّ لغة التفاهم المشترك بين الدول والتي قد تنقل العلاقة بين هذه الدول من معسكرين متعاديين متقاتلين إلى دولتين تجمعهما مصالح مشتركة لعلاقات اقتصادية أكثر عمقاً.

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

في ظل الدراسات العلمية والمعرفية للأطر المفاهيمية التي تمّ تناولها في السابق والحاضر اختصر الكثير من الآكاديميين وأصحاب الاختصاص تلك

المفاهيم بجملة واحدة بان هذا المفهوم «موضوع البحث» لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، وهذا في الحقيقة ليس تجريماً ولا تجريحاً بأصحاب الشأن من ذوي الاختصاص بل على العكس إن كل مفهوم يمثل مرحلة تأريخية معينة لا تشبه بالضرورة المرحلة السابقة لها وبالتأكيد لا تتوافق إلى درجة التمام مع المرحلة التي تليها لذا نرى ان مجمل الأطر المفاهيمية لمثل تلك المصطلحات والتعاريف ما هي إلا نتاج واقعي للمرحلة التي تمثلها وهكذا الحال في مفهومي «الدبلوماسية والنزاع الدولي» موضوعي بحثنا.

## المطلب الأول: المفهوم النظري للدبلوماسية.. وأنواعها

### 1. حول مفهوم الدبلوماسية:

للدبلوماسية عدة تعاريف، لا يمكن في الحقيقة الوقوف عند أحدها وترك الأخرى، ذلك أن كل مفهوم أعطى معنى للمرحلة التي كان يمثلها، فعلى سبيل المثال أن مفهوم الدبلوماسية توسّع بشكل أفقي بمدة ما بعد الحرب الباردة عن ما قبلها وذلك السبب الرئيس الذي نجده في التحول المستدام في بلورة تعريف محدد لهذا المفهوم ليس نكاية بحجم الفعل الذي يمكن أن يكون وراء هذا المفهوم بقدر ما كون التطور الحاصل في العلاقات الدولية تستوجب أن يكون مفهوم الدبلوماسية أكثر عرضة للمرونة من باقي المصطلحات.

**إن الدبلوماسية تستخدم بمعنى إدارة العلاقات الخارجية أو حتى كمرادف لمفهوم السياسة الخارجية بسبب كونها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية.**

وبهذا فنجد العديد من النظريات والتعريفات والمرادفات التي تناولته، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن الدبلوماسية تستخدم بمعنى إدارة العلاقات الخارجية أو حتى كمرادف لمفهوم السياسة الخارجية بسبب كونها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، أو بمعنى أدق الأداة السياسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وهذا في حالة إذا ما مارسها الدبلوماسيون المحترفون الرسميون وغير الرسميين والتي يكون فيها المحور الرئيس لعملها الدبلوماسي مرتكزاً إلى انجاز السياسة الخارجية لبلد ما[1].

(1) صلاح احمد هريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2003، ص45.

وبالرغم من هذا فان كثرة التعريفات والنظريات التي طالت مفهوم الدبلوماسية شَابَها الكثير من التوتر والجدل لا سيّما بين الآكاديميين والباحثين في هذا المجال وبين الذين يعملون في المجال التنفيذي وصنع

السياسة الخارجية حيث يرى أصحاب المجال الأخير، عدّ مثل هذه النظريات ليس لها دور إلا صغير تلعبه في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية والاقتراب من الدبلوماسية ومجالاتها الدقيقة وحاجتها إلى المرونة والتكيف مع مواقف متغيرة في عالم متغير[2].

(2) السيد أمين شلبي، الدبلوماسية والأكاديمية تنافر أم تعاون؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، 1998، ص44.

وبهذا نرى إن الدبلوماسية تقدّم لنا النموذج الأمثل للمفاهيم التي يمكن أن نرى من خلالها مدى التشابك والترابط بين عالم طغى عليه التعقيد والإرباك والتغيرات المستدامة وبين عالم آخر يملأه الثبات والإستقرار من خلال إيجاد أمّات الحلول للمعضلات التي تعصف بالعالم اليوم والتي أدّت في كثير من الأحيان إلى الحروب، وهنا تبرز الفحوى الأساسية من وجود الدبلوماسية كمفهوم أولا ومجال تطبيقي واسع الأفق ثانياً.

**إن الدبلوماسية ما هي إلا نشاط دولي يتجه نحو الخارج يتناول القضايا التي تتناول ما وراء الحدود.**

وبالرغم من ذلك، فالكثير من المحللين السياسيين والعلماء تناولوا الدبلوماسية كنشاط وسلوك ضمن إطار السياسة الخارجية الموجه نحو الخارج، فيرى مارسيل مارل» إن الدبلوماسية ما هي إلا نشاط دولي يتجه نحو الخارج يتناول القضايا التي تتناول ما وراء الحدود فانه يصح القول إن الدولة تبحث بوساطة سياستها الخارجية على محاولة التحاور مع سلوك الأطراف الدولية الأخرى[3]. وبهذا يتبين لنا من خلال تعريف (مارل) إن الدبلوماسية هي إحدى وسائل السياسة الخارجية وأداتها الرئيسة.

(3) John Baileys, Steve Smith, The globalization of World Politics, An Introduction to international relations, New York, Oxford University of Press, Second edition, 2004, p326.

## 2. أنواع الدبلوماسية:

### أولاً: الدبلوماسية الرسمية:

بادئ ذي بدء تعدّ الدبلوماسية الرسمية هي تلك الدبلوماسية التي أُنشئت على أساسها أول التعاملات الرسمية بين البلدان أي ما يمكن إن نطلق عليه بالدبلوماسية التقليدية، وهي لا تتعدى في واقع الأمر سوى شكل من أشكال التعامل البروتوكولي الذي لا يمكنه أن يكون قنوات اتصال مع المواطنين إذ كان يعدّ هذا الأمر في بدايته تدخلاً في شؤون الدول الداخلية.

إلا أنه ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتّسع نطاق النشاط الدبلوماسي لعدة أسباب، لا سيّما ضغوط الحرب الباردة وحديثاً الحرب الدولية على الإرهاب، ليشمل تأسيس علاقة اتصال بين الحكومات والمواطنين وهو ما

**الدبلوماسية العامة تدعم صراحة تفاعل الدوائر الخاصة والمصالح في دولة مع نظائرها في دولة أخرى، الأمر الذي يسهّل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدود الدول..**

يعرف على نطاق كبير باسم الدبلوماسية العامة، إذ يشير هذا المفهوم بصفة أساسية إلى تأثير التوجهات العامة في وضع السياسات الخارجية وتنفيذها، وتتجاوز الدبلوماسية العامة_ وهو مصطلح صاغه الأمريكي المحنك إدموند جوليان عام 1965 رحمه الله دود الدبلوماسية التقليدية (الدبلوماسية الرسمية)، وهدفها أن تغذي الحكومات الرأي العام في الدول الأخرى وعلى نفس القدر من الأهمية فإن الدبلوماسية العامة تدعم صراحة تفاعل الدوائر الخاصة والمصالح في دولة مع نظائرها في دولة أخرى، الأمر الذي يسهّل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدود الدول[4].

(4) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص16.

ووفقاً لتشارلز وولف و براين روزن، يمكن فهم الدبلوماسية العامة على النحو الأمثل بمقارنة خصائصها الأساسية بخصائص الدبلوماسية «الرسمية»، أولاً؛ الدبلوماسية العامة تتصف بالشفافية، وبأنها واسعة الانتشار، وهو ما لا ينطبق على الدبلوماسية الرسمية، ثانياً؛ تنتقل ممارسة الدبلوماسية العامة من الحكومات إلى مجتمعات أكبر من المواطنين، أو في بعض الحالات إلى مجتمعات مختارة من المواطنين بينما تقتصر ممارسة الدبلوماسية الرسمية على الحكومات بعضها وبعض، ثالثاً؛ ترتبط القضايا والموضوعات التي تعنى بها الدبلوماسية الرسمية بممارسات الحكومات وسياساتها، فيما ترتبط القضايا والموضوعات التي تعنى بها الدبلوماسية العامة بمواقف عموم المواطنين وسلوكياتهم[5].

(5) المصدر السابق.

وبهذا الصدد تقول هيلاري كلينتون عن الدبلوماسية «الرسمية» التقليدية: إنّه على الرغم من أن الدبلوماسية «الرسمية» التقليدية ستكون دائماً ذات أهمية بالغة في النهوض بأجندة أعمال الولايات المتحدة، غير أنها غير كافية، ويجب على وزارة الخارجية توسيع مشاركتها لتصل وتؤثر في مجموعة أكبر وأوسع نطاقاً من المجموعات المتنوعة والمختلفة وذلك باستخدام مهارات واستراتيجيات وأدوات جديدة، وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم الخارجية الأمريكية بتوسيع رؤيتها للدبلوماسية ولأدوار ومسؤوليات من يمارسونها[6].

(6) هيلاري كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، كانون الاول2010، ص3

**ثانياً: الدبلوماسية غير الرسمية:**

يصف جون ماكدونالد الدبلوماسية غير الرسمية «بأنها تلك الدبلوماسية غير الحكومية، وتلك الاتصالات والأنشطة غير الرسمية التي تجري بين

المواطنين العاديين أو بين مجموعة من الأفراد أو بين تلك الجهات الفاعلة من غير الدول[7]. وبشأن هذا التعريف فعلى الرغم من إن جون ماكدونالد قدم تعريفا ربط الدبلوماسية غير الرسمية بقاعدة من الأشخاص والمواطنين غير المرتبطين بجهات رسمية إلا انه لم يذكر في الحقيقة إن الدبلوماسية غير الرسمية تجري بين منظمات دولية غير رسمية وبين منظمات مجتمع مدني وبين منظمات مستقلة غير حكومية، إذن الأساس في الدبلوماسية غير الرسمية هي كونها تتمتع بقدر الكبير من الاستقلالية عن الدوائر الرسمية الدولية منها والإقليمية أو حتى المحلية إلا إنها يجب أن لا تستثني أي احد من هؤلاء، فالأساس في كونها رسمية أو غير رسمية هي في أطرافها.

(7) Dalia Dassa Kaye, Track tow diplomacy & regional security in the Middle East, Department of Political Science, The George Washington University, 2011, p:4.

وبذكر الدبلوماسية غير الرسمية يظهر لنا هنا أهم مظهر من مظاهرها وهي الدبلوماسية الشعبية التي تعدّ من واجهة أساسية للتعبير عن التحول الديمقراطي الحقيقي في حيثيات اتخاذ القرار السياسي الخارجي على المستوى المحلي (الشعبي)، فقد أصبح من السهولة بمكان أن يكون للشعوب ومنظمات مجتمعية محلية أن يكون لها القول الفصل في تأكيد لمثل هكذا دبلوماسية بفعل عامل التطور التكنولوجي والتقارب الثقافي بين الشعوب وثورة الإتصالات والمعلومات وتناقلها بصورة سريعة.

## المطلب الثاني: ماهية النزاعات الدولية.. وأشكالها

### 1. النزاع الدولي:

يقصد بالنزاع الدولي هو ذلك الخلاف الذي ينشأ بين دولتين على موضوع قانوني أو حادث معين بسبب وجود تعارض في مصالحهما الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حججهما القانونية بشأنها، وقد جرى الفقه والتعامل الدولي على التمييز بين نوعين من النزاعات الدولية: النزاعات القانونية والنزاعات السياسية؛ فالنوع الأول يصلح لان تنظر فيه محكمة دولية سواء كانت محكمة تحكيم أم محكمة عدل، تقضي طبقا لقواعد القانون الدولي، والنوع الثاني لا يصلح لان تنظر فيه محكمة دولية، ويمكن الرجوع بشأنه إلى طرق التسوية الأخرى كالوساطة أو التوفيق[8].

(8) عصام العطية، القانون الدولي العام، جامعة بغداد، بغداد، العراق، مكتبة السنهوري، الطبعة الأولى، 2014، ص329.

كما يمكن تعريف النزاع «بأنه تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية[9]. كما انه يفترض أيضا وجود طرفين أو

(9) السيد عليوة: "إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي»، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988: ص 256.

أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب، وأن يبدي أحد هذه الأطراف على الأقل استعداده ورغبته في حل المشكلة[10]. وبذلك فان النزاع يشير إلى موقف صراعي تواجه أطرافه أحد الموقفين أحدهما قابل للتفاوض بينما الآخر لا يحتمل التوفيق ومن هنا كانت أهمية وحيوية البحث عن إطار لتحليل وحل المشكلة موضع النزاع[11].

(10) Mohammad Abu Nimr, Conflict Resolution, Cairo: National Center for Middle East Studies, 1994, p; 27.

(11) For further illustration, See Deborah & Kolb (eds). " Introduction: the Dialectics of Disputing" in their edited "Hidden Conflict in Organizations..., 1992: 1-31, p.11

## 2. أشكال النزاع الدولي:

إن معرفة أشكال النزاع في واقع الأمر يعتمد في النهاية على تحديد مفهوم النزاع الدولي، كما ويذهب جانب من الفقه إلى أن الأطراف المتنازعة تستطيع باختيارها وحسب رغبتها أن تسبغ على النزاع الصفة القانونية فيكون نزاعاً قانونياً أو صفة سياسية فيكون نزاعاً سياسياً، ويذهب هذا الفريق إلى القول: إن من الخطأ الرجوع إلى طبيعة النزاع لإسباغ صفة فاعلية كما إن من غير اللازم الرجوع إلى طبيعة القواعد التي يجب على المحكمة ان تقوم بتطبيقها لهذا الغرض[12].

(12) محمود مختار أحمد، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الثالثة، 2004، ص10.

وإزاء الانتقادات التي وجهت إلى المذهب الشخصي في تحديد مفهوم النزاع الدولي، ظهر اتجاه فقهي موضوعي حاول الاستناد إلى قواعد القانون الدولي، وذلك بالقول: إن النزاعات القانونية؛ هي تلك النزاعات التي يرى أطرافها إن ادعاءاتهم تقدم على أساس من القانون الدولي، ومثال ذلك تفسير المعاهدات الدولية وأشار البعض إلى أن الموضوعات القانونية هي الموضوعات التي يمكن أن يصدر فيها قرار حسب محاكم، وذهب البعض الآخر إلى القول: إن النزاعات القانونية؛ هي تلك النزاعات التي تعتقد فيها كل الأطراف بأنها تستطيع تحقيق مصالحها من خلال تطبيق القانون[13].

**إن النزاع يشير إلى موقف صراعي تواجه أطرافه أحد الموقفين أحدهما قابل للتفاوض بينما الآخر لا يحتمل التوفيق.**

(13) أحمد أبو ألوفا، التحكيم الاختياري والإجباري، منشأة المعارف، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، 1997، ص16.

وإذا كان من الصعوبة بمكان تقديم معيار أساس متفق عليه بالإجماع حول التفرقة بين النزاعات وأشكالها، كتفرقة _مثلاً_ النزاع القانوني عن النزاع السياسي، فقد يكون سهلاً التفرقة بينهم عن طريق تفسير الإلتزام المبرم بين دولتين أو أكثر فيما لو عقدت اتفاقية أو معاهدة، فالإطار الذي تحتويه المعاهدة والتي من اجلها انعقدت يمكن أن يفسر لنا الطبيعة الأساسية التي بنيت عليها من أجل حلّ ذلك النزاع.

## المبحث الثاني: الأهداف الرئيسة للدبلوماسية على المستوى الدولي

لعلّ من أهم الأهداف التي دفعت بنا إلى إنشاء مثل هكذا دراسة هو الوصول إلى هدف محدد بذاته، وهذا ما نحن بصدده في ظل هذا المبحث، فالولوج إلى أهم الأهداف المتعلقة بالدبلوماسية وحيثياتها يظهر لنا ما يمكن أن نتوصل إليه دون اللجوء إلى القوة أو شن الحروب، فالحصول على هدف نبتغيه بأقل الخسائر هو هذا النصر الذي يصلنا إلى مصلحتنا العليا وبالتالي يمكننا إقامة علاقات سياسية واقتصادية متبادلة، وهو ما سنتناوله في المطلب الأول، ونحدّ من الأزمات الدولية التي قد تنشأ نتيجة لتعارض تلك المصالح مع بعضها وهو ما سنتناوله في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: الحد من الأزمات والنزاعات الدولية

للوقوف على فهم ومعنى الحد من الأزمة يجب الأخذ بنظر الاعتبار عن ماهية الأزمة وفحواها وماذا تعني؟. فالأزمة لغة هي الضيق والشدة، والفعل أزم على الشيء أزم عضه بالفم كله عضاً شديداً، فمثلاً يقال أزم الفرس على اللجام ويقال أزمت السنة أي اشتد قحطها، والأزمة طبقاً لقاموس لسان العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة وطبقاً لقاموس المورد هي تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة ويورد أيضا أزمة سياسية أو اقتصادية ويستمر قاموس المورد في القول: إن الأزمة «هي مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تتضارب فيها العوامل المتعارضة اشد ما يكون التضارب»، ويعرف قاموس ويبستر الأزمة «بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الاسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب، وكلمة أزمة باللغة العربية الدارجة تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة، وبالتالي لا تدلّ على تغيير نحو الأفضل ويقاس مفهومها في اللغة الانكليزية الذي يشير إلى تغير نحو الأسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر[14].

(14) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة، 1999، ص15

وعرف كورال بيل الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول (Turning Point) في طبيعة العلاقات بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين

**أن الأزمة الدولية أضيق نطاقاً من الصراع وأكثر إحكاماً في إدارتها وأكثر وضوحاً في تعريفها، بالإضافة إلى إمكانية عزلها كظاهرة عن الصراع..**

الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب، وتميز كورال بيل بين الأزمة الدولية الحقيقية والأزمة الدولية المزيفة (Pseudo Crisis)، ففئة الأزمة المزيفة يصعب تبريرها إذ هي أشبه بالأمراض التي تنتج عن اضطراب، إذ إن السبب الظاهري لها يختلف عن السبب الحقيقي، كما أنها تعزل مواقف التوتر التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة الحقيقية عن فئة الأزمات الدولية الحقيقية، إذ يمكن عدّها أزمات ثانوية (Sub Crisis)، كما أنها تميّز بين الأزمات الدولية وفقاً لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسة، فهي تعدّ الأزمات المحلية أو الإقليمية مهمة لكنها لا تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية دول العالم، إذ إن العواقب العسكرية لمثل هذه الأزمات تظل محلية ما لم تدخل القوى الكبرى كأطراف رئيسة فيها، وتشير إلى أن الأزمة الدولية أضيق نطاقاً من الصراع وأكثر إحكاماً في إدارتها وأكثر وضوحاً في تعريفها، بالإضافة إلى إمكانية عزلها كظاهرة عن الصراع[15].

(15) Corral Bell, The Conventions of Crisis, A study Diplomatic Management, London, Oxford University of Press, 1977, Pp.4-9

وقد واجه هذا التعريف للأزمة الدولية عدة انتقادات، أبرزها يتعلق بمدى قدرة التغييرات التدريجية على إحداث تحول في العلاقات الدولية بشكل أكثر تأكيداً ووضوحاً من الأزمات المفاجئة (Sudden Crisis) أو ان تكون هناك نقاط تحول مفاجئة مثل موت فاعل حيوي (Crucial Actor) أو أن يؤدي تغيير حكومة ما إلى عدم إتاحة الفرصة للتورط في صراع ومن ثم لا تكون هناك أزمة[16].

(16) James Robinson, Crisis Diplomacy, The Great Powers Since mid-nineteenth Century, Great Britain,Cambridge University Press, 1994, p10.

ووفقاً لهذا فان الأزمة الإقليمية أو الدولية هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام يتحدى عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية ما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبأنواعه المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية[17].

(17) معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، www.silronline.org

وفي واقع الأمر إن الحد من الأزمات التي هي هدف من أهداف الدبلوماسية كما ذكرنا سابقاً يتمّ من خلال عدة أساليب منها:

1. الأساليب التقليدية: وتتمثل تلك الأنواع من الأزمات بالآتي:

أ. إنكار الأزمة وعدم إعلامها وهي تستخدم للإدارات المتسلطة والتي تعتقد بأن إصرارها على الإنكار يمكنها من السيطرة على الموقف.

ب. التقليل من شأن الأزمة ويتم فيها التقليل من تأثير الأزمة ومن نتائجها بعد الاعتراف بالأزمة كحدث فعلي ولكن غير مهم.

ت. تفريغ الأزمة أو تقسيمها ويتمّ فيها إخراج ما في نفوس مصادر قوى الأزمة من غليان شديد عن طريق عمل فتحات جانبية حول الأزمة تقوم بمثابة تخفيف الضغط على الأزمة وكذلك تصارع المصالح ومعرفة أطراف العلاقات لقوى الضغط.

ث. تمييع الأزمة من خلال تشكيل لجان لبحث الأزمة ومعرفة من هم الذين أدّوا إلى وجودها ومن ثم تأجيل هذه اللجان وتقسم إلى فرعية حتى تتلاشى.

2. الأساليب غير التقليدية: وتتمثل تلك الأنواع من الأزمات بالآتي[18]:

أ. الفريق المتكامل وهو الفريق الذي يضم التحقيقات كافة ذات العلاقة بالأزمة لتجنبها ودراستها وتحديد سبل التعامل معها وتحديد خطة العمل التي تكفل تحقيق النجاح.

ب. تفتيت الأزمة ويتم فيها تفتيت قوى الأزمة إلى أجزاء صغيرة ليسهل التعامل معها منفردة ويتم في ثلاث مراحل هي الاصطدام وإعطاء البدائل ومرحلة التفاوض مع كل فريق.

ت. إحتواء الأزمة ويتم فيها محاصرة الأزمة وحصرها في نطاق ضيق ومحدود وتجميدها عند المرحلة التي وصلت إليها مع استيعاب الضغوط المولدة لها في نفس الوقت لإفقادها قوتها.

(18) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص119.

**إن من أهم أهداف الدبلوماسية ألَا و هي الحدّ من الأزمات التي قد تتجلى في عدة أساليب تعطي بعداً للهدف المترتب عليه بصورة واضحة وبمعايير مزدوجة.**

على هذا كله نرى إن من أهم أهداف الدبلوماسية ألَا و هي الحدّ من الأزمات التي قد تتجلى في عدة أساليب تعطي بعداً للهدف المترتب عليه بصورة واضحة وبمعايير مزدوجة إلا انه في النهاية تخدم مصلحة عدم قيام أزمة مستدامة قد تتحول إلى نزاع ومن ثم الحرب، فالأساس هنا تحقيق

الاستقرار وإذابة الأزمة عن طريق الدبلوماسية والتي تعدّ الحل الأمثل للولوج في معايير تغيير طابع العنف الذي يتمتع به المجتمع الدولي ويميل إلى حل الأمور بالقوة المفرطة.

## المطلب الثاني: إقامة علاقات سياسية واقتصادية متبادلة

في واقع الأمر إن مرحلة ما بعد فض النزاع بين طرفين وأكثر يتطلب استمرار الجهد الدبلوماسي على قدم وساق والذي يجب أن يكون قائماً على أساس تبادل حسن النية كبادئة ومن ثم يتبعها العمل الواقعي الذي يتمثل بإقامة علاقات ذات طابع سياسي واقتصادي مشترك، ذلك إن ربط علاقات الدول فيما بينها على المستويين السياسي والاقتصادي يولد ضرورة ديمومة حالة السلم الذي كانت تنشدها الأطراف من اجل عدم العودة إلى الازمة أو النزاع التي كانت تعتريهم، والتي ولدت بفعل الزمن إلى عدم الثقة بين الاطراف تلك، فلهذا كان من الضروري إقامة علاقات سياسية واقتصادية متبادلة.

وبناءاً على هذا يسبق اقامة العلاقات السياسية وتطبيعها على غيرها في سلم أولويات تلك الدول على الاقل من أجل كسر الحاجز النفسي الذي يمكن قد استمر لسنوات من القطيعة بفعل ما أسميناه سابقاً النزاع، مما قد يولد شعوراً متبادلاً لدى الاطراف كافة بضرورة الاستمرار في التعاون وتبادل المصالح بصورة سلمية افضل من القطيعة والتقاطعات التي تولدها نفس المصالح والتي يمكن حلها بصورة تدريجية بفعل معاهدات سياسية مشتركة أو ضمن اطار معاهدات واتفاقيات اقتصادية وتبادل تجاري مستمر، وهدف ذلك كله يتم عن طريق القنوات الدبلوماسية المباشرة و اللجان المتمخضة عن المؤسسات ذات العلاقة.

**أهم الأهداف الاستراتيجية للدبلوماسية هو إقامة علاقات اقتصادية متفاعلة للحيلولة دون نشوب صراعات.**

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية الدولية وأصبح من الصعب على أي دولة أن تحيا بمنأى عن التعاون الاقتصادي مع باقي دول العالم، فلقد ازداد حجم التجارة العالمية بنسبة 6% بين العامين 1948 و 1999[19]. لذا كان من أهم الأهداف الاستراتيجية للدبلوماسية هو إقامة علاقات اقتصادية متفاعلة للحيلولة دون نشوب صراعات على الأصل الذي تقدم ذكره في مبحثنا ألَا و هي المصلحة العليا للدول.

(19) محمد إبراهيم محمود الشافعي، دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي، المؤتمر العربي الخامس حول "المدخل المنظوم في التدريس والتعلم، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، القاهرة، أبريل، 2005، ص551.

ولعلّ من أهم صور تلك العلاقات الاقتصادية بين الدول وتأثيرها في التعامل السياسي والدبلوماسي هي المساعدات الأجنبية. ويقصد بالمساعدات الأجنبية قيمة المبالغ النقدية التي تقوم إحدى الدول أو المؤسسات الدولية بإعطائها لدولة أخرى سواء كان ذلك في شكل قرض أم شكل منحة، وفي واقع الأمر، إن المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة تلعب دوراً مؤثراً في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي، وتلجأ الدول النامية عادة إلى الاستعانة بالمساعدات الأجنبية نظراً لما تواجهه هذه الدول من ندرة في المواد المالية الداخلية والتي تكون في أمس الحاجة إليها من أجل تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية[20]. وهي غاية الدبلوماسية وأساس الذي تعتمد عليه في مفاوضاتها أو حتى وسيلة ضغط للوصول إلى مبتغاها.

(20) المصدر نفسه، ص561.

وأكبر مثال لإقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول هي عن طريق انشاء التكتلات الاقتصادية البحتة، فهناك على سبيل المثال مجموعة من الدول التي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، فالاتحاد الأوروبي منذ 1995 ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية، والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية ظهر منذ كانون الثاني 1989 وتطور في شباط 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويعرف باسم النافتا NAFTA، وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية وهناك تكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجد ثلاثة محاور رئيسة للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة والذي يبرز دور النمور الأسيوية وهذه المحاور هي[21]:

(21) أوسريو منور، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الاول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، أبريل، 2003، ص51.

1. رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الآسيان ASEAN ويضم ست دول.

2. جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية المعروفة اختصارا باسم أبيك APEC وتضم 12 دولة.

3. جماعة جنوب آسيا وشبه القارة الهندية والمعروفة باسم سارك " وتضم 7 دول وهم الأكثر فقرا.

وبهذا يتبين ان إقامة علاقات سياسية واقتصادية مرتبطة الواحدة بالأخرى اللتين تعدّران بالتالي من أسمى أهداف الدبلوماسية جمعاء.

## المبحث الثالث: الوسائل الدبلوماسية لفضّ النزاعات الدولية

لم يكن في واقع الامر، أن البداية التي نشأت فيها العلاقات الدولية تقوم على فض النزاعات بالوسائل أو الطرق الدبلوماسية، بل قلّما ما تلجأ الأطراف إلى مثل هكذا وسائل واتجاهات وكان الحل الامثل لفض النزاعات آنذاك هي الحروب، على عدّ ان العلاقات التي كانت تحكمهم آنذاك هي البقاء للأقوى، وان المفهوم الاساس الذي ظل سائداً لمدة طويلة في العلاقات الدولية هو القوة، ومن ثم جاءت الحاجة الملحة لفض النزاعات بطرق اكثر رويّة واقّل تكلفة من ناحية الخسائر المادية والبشرية والتي رأى منظروها آنذاك ان الحرب تجر إلى حرب اخرى، وان لا مفر من الجلوس إلى طاولة حل وسط يكون الخارجون منها رابحين باقل تكلفة، لذا سنتطرق في مبحثنا هذا إلى مطلبين يتناول الاول منهما؛ التفاوض والمساعي الحميدة لفض النزاعات الدولية، والثاني؛ نتناول فيه الوساطة والتوفيق.

### المطلب الأول: التفاوض والمساعي الحميدة

#### 1. التفاوض:

ان التفاوض يخضع لإرادة الاطراف المتنازعة سواء فيما يتعلق بالأمور التي تتناولها أم النتائج التي تتوصل إليها[22]. ويمكن للمفاوضات ان تكون ثنائية كما يمكن ان تكون متعددة، فتكون ثنائية اذا كانت تجري بين دولتين أو بين دولة ومنظمة دولية، وتكون متعددة اذا كان المتفاوضون يمثلون عدة أطراف[23]. لذا يقصد هنا بالمفاوضات بالمباحثات والمشاورات بين الاطراف المتنازعة بهدف تسوية النزاع القائم بينهم، وهي تعتمد اساساً على الحوار المباشر بين الاطراف بقصد تقريب وجهات النظر والتقائها حول تسوية معينة للنزاع[24].

كما يمكن ان نأخذ التعريف المسهب (لسموحي) فوق العادة، من حيث يقول «ان المفاوضة هي المباحثات والمداولات والمناقشات والمساومات الشفهية أو الخطية التي تجري بين ممثلي دولتين أو اكثر ذات مصالح متقاربة أو متعارضة يقدم خلالها كل من الطرفين حججه، ويحاول ان يدحض حجج خصمه بغية الوصول إلى اتفاق يتعلق بحل قضية تهمّهما، أو مطلب أو نزاع يقتضي تسويته بالطرق الودية، أو تحديد موقف أو تقرير إجراء أو عقد

(22) ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية: دراسة في إطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي الامني، دار النهضة العربية،القاهرة1998،، ص125.

(23) وليد بيطار، القانون الدولي العام، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان2008،،ص717.

(24) N. Malcolm.. Shaw International Law, second edition, Cambridge grouts publication limited, 1986,p;499.

معاهدة. . . . الخ»، وتسبق المفاوضات عادة مشاورات ومباحثات تمهيدية، يقوم بها الممثلون الدبلوماسيون أو يشاركون بها، فإذا تمّ الإتفاق أو تقارب وجهات النظر حول الأسس العامة، تُعيّن كل دولة مندوبيها المفوضين، وتحدد موعد الاجتماعات ومكانها[25].

**يعدّ التفاوض أحد وسائل دبلوماسية العصر أهمية لحلّ المشاكل العالقة التي قد تثار وتصل إلى حد الحرب.**

وعلى ذلك كله فيعدّ التفاوض أحد وسائل دبلوماسية العصر أهمية لحلّ المشاكل العالقة التي قد تثار وتصل إلى حد الحرب، لان التفاوض بحد ذاته يمثل نقطة الإلتقاء المباشرة بين اطراف النزاع، وهو ما يعطي اهمية قصوى واستثنائية لموضوع النزاع بين الاطراف، فمن المعروف ان اللقاء المباشر بين اطراف أي نزاع ـ إنْ تحقق ـ قد يذيب حاجز العداء النفسي للأطراف والذي ارتبط بصورة مباشرة بواقع جوهر النزاع الذي قد يكون اوقع الكثير من الخسائر لدى الطرفين.

ومن هذا يتبين لنا ايضاً ان التفاوض قد يكون له عدة اشكال، لربما قد يعقد على مستوى القمة أي بين رؤساء الدول وهو ما يسمى ايضا بالتفاوض المباشر وهو اهم اشكال التفاوض إذ يعطي اهمية استثنائية لموضوع النزاع بشرط ان لا يكون قد عقد على هامش مباحثات اخرى، ويتميز هذا الشكل ايضاً بان قراراته تكون نافذة الصلاحية وواجبة التطبيق نتيجة الصلاحيات التي يمتلكها من يمثلها، كما هناك التفاوض الذي يعقد بين وزراء خارجية الدول، وهناك ما يعقد بين السفراء أو بين اشخاص ممثلين لهذا الغرض، وان يكون شكل التفاوض الذي يعقد بين الاطراف المتنازعة إلا انه يحمل في طياته الكثير من الحلول التي قد تؤدي إلى ارساء قواعد السلام وتجنب ويلات الحروب.

(25) محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية.. النظرية والممارسة، المعهد الدبلوماسي، غزة، فلسطين2011، ص86.

### 2. المساعي الحميدة:

لا يعدّ قيام أي دولة بالمساعي الحميدة عملاً اجبارياً بالنسبة لها، وانما هو عمل تطوعي تقوم به بإرادتها الكاملة، كما ان اطراف النزاع غير ملزمين بقبول الاقتراح الذي تقدمه لهم[26]، فكثيراً ما رفضت هذه الاقتراحات من الاطراف المتنازعة وابرز مثال على ذلك الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية اثناء الحرب التي قامت بين الاتحاد السوفيتي وفلندا عام 1939[27]. ويقصد بالمساعي الحميدة «العمل الودي الذي تقوم به دولة أو

(26) عصام جميل العسلي، دراسات دولية، الطبعة الاولى، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص85.

(27) رنيه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1973، ص93.

عدة دول في محاولة للتقريب بين الدول المتنازعة، وذلك لحثهم على الدخول في مفاوضات لتسوية النزاع القائم بينهم»[28].

(28) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص707.

واشارت إليها اتفاقيتا لاهاي 1899 ـ 1907 بعدّها من الوسائل السلمية الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية والاقليمية، كما دعت الدول إلى استخدامها في علاقاتها المتبادلة ومن الامثلة ايضاً، لمساعي الحميدة للولايات المتحدة الأمريكية بين تونس وفرنسا عام 1908، ومساعي السويد بين العراق وإيران عام 1962، واللجنة التي كوّنها مجلس الأمن الدولي لحلّ القضية الاندونيسية عام 1947، أثمرت مساعيها بعقد اتفاقية هدنة بين إندونيسيا وهولندا[29].

(29) صالح يحي، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولب، القاهرة، 2006،ص49.

ومشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، والتي تمت تسويتها بفضل المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك وتمّ حسمها حسب الاتفاقيات التي أدّت إلى تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين[30].

(30) مصطفى أحمد فؤاد، دراسة في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1995، ص4.

وبما أن المساعي الحميدة، هي جهود ودية من طرف ثالث، هدفها تنقية الأجواء بين الأطراف المتنازعة وحثّها على إجراء مفاوضات فيما بينها بالطرق الدبلوماسية المعروفة لغرض تسوية النزاع، فان هذه الجهود يمكن ان تقوم بها دولة أو شخص معين كرئيس دولة أو حكومة أو مندوب منظمة أو بصفة جماعية وفي كل الحالات فالمساعي الحميدة لا تشارك بمقترحات أو شروط بين الاطراف المتنازعة بأية صيغة كانت واذا طلب منها من الأطراف المتنازعة فان ما تتقدم به من مقترحات لا تتعدى كونها مشورة ليس لها صفة الالتزام، إذ يمكن للأطراف المتنازعة ان تقبلها أو ان ترفضها، دون ان يشكل ذلك خرقاً لقواعد القانون الدولي[31].

(31) غي أنييل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة: نور الدين لباد، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 1999، ص133.

وقد يقوم الطرف الثالث حسبما تقتضيه طبيعة الصراع، وبعد موافقة الأطراف بإيفاد ممثل شخصي عنه، أو بعثات فنية تمكّنه من الإطلاع الكامل على جميع التفاصيل المتعلقة بالقضايا الجوهرية ذات العلاقة بالنزاع، وقد تمّ إيفاد بعثات من هذا النوع إلى الصحراء الغربية خلال عام 1990 من الأمين العام للأمم المتحدة للنظر في النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو[32]

(32) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية، المكتبة الانكلو-مصرية1990،، ص254.

## المطلب الثاني: الوساطة والتوفيق

### 1. الوساطة:

في حقيقة الامر، لا يوجد هناك فرق بين الوساطة والمساعي الحميدة سوى ان الوسيط يقوم بدور اكثر ايجابية في تسوية النزاع وذلك باقتراحه حلاً للتسوية، والذي يعدّ اصلاً مجرد توصية بالنسبة لأطراف النزاع فهو غير ملزم لهم إلا ان الوسيط يبذل قصارى جهده ليجعله مقبولاً[33].

**أن المساعي الحميدة، هي جهود ودية من طرف ثالث، هدفها تنقية الأجواء بين الأطراف المتنازعة وحثّها على إجراء مفاوضات فيما بينها بالطرق الدبلوماسية المعروفة لغرض تسوية النزاع.**

ويقصد هنا بالوساطة «تدخل طرف آخر غير أطراف النزاع من أجل تسوية النزاع القائم بينهم، وذلك باقتراح حلّ من أجل تسوية النزاع[34]. ومن الأمثلة الكثيرة التي يمكن تقديمها حول الوساطة، نذكر الوساطة التي قامت بها فرنسا بين الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا في 10 كانونا لاول 1898، والوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بين فرنسا وتونس سنة 1958، بالإضافة إلى الوساطة التي قام بها الاتحاد السوفيتي بخصوص النزاع القائم بين الهند وباكستان سنة 1965[35].

كما تعرف بشكل آخر، على انها وسيلة اختيارية يلجأ اليها برغبة الاطراف، ويختارون خلالها إجراءات واسلوب الوساطة من أجل فهم موضوع النزاع ووضع الحلول المناسبة له، وتقتصر وظيفة الوسيط على تسهيل وبناء جسر للمناقشة بين أطراف النزاع، ومن المحاور الاساسية التي على الوسيط توفيرها ووضعها على قائمة أولوياته[36].

وتعدّ الوساطة التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية احدى اهم الوساطات التي ساهمت في نجاح إرساء دعائم الامن والسلام بين الجزائر والمغرب سنة 1963 حول المنطقة الحدودية المتنازع عليها في الصحراء، حيث بادرت المنظمة إلى تشكيل لجنة خاصة لبحث النزاع وقدمت توصيات بشأن تسويته بطريقة سلمية وتوضع في حيز النفاذ بناءاً على اتفاق اطراف النزاع أو تسهل بمبادرة تصدر عن طرف ثالث، وأياً كان نوع الوسيط فانه يجب عليه ان يقوم بالاتصالات مباشرة وتحرير المقترحات، والمقارنة بين وجهات النظر للبحث عن مجالات الوفاق بين الاطراف[37].

### 2. التوفيق:

مقارنة بوسائل التسوية السلمية الاخرى فان وسيلة التوفيق هي وسيلة حديثة

(33) إسماعيل الغزال، القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1986، ص174.

(34) محمد سامي& محمد السعيد& ابراهيم أحمد، القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004، ص221.

(35) Pierre-Marie dupuy, Droit international public, quartrieme edition, Dalloz, Paris, 1998, p;468- p;469.

(36) محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية..، مصدر سبق ذكره، ص153.

(37) محمد مجذوب، القانون الدولي العام، منشورات دار الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003، ص686.

العهد، اذ انه لم يتم النص عليها في اتفاقتي لاهاي للتسوية السلمية لعام 1899و 1907، ولم تدخل حيز النفاذ في القانون الدولي إلا عام 1919، عندما بدأت الاشارة اليها من طرف العديد من المعاهدات الدولية واهمها معاهدة لوكارنو المبرمة بتاريخ 16 تشرين الاول 1925 والتي وضعت لهذه الوسيلة مجموعة من القواعد[38].

وللأطراف المتنازعة الحرية المطلقة في قبول الاقتراحات التي تقدمها لجنة التوفيق أو تعديلها أو رفضها[39]، ومن الامثلة القليلة للجان التوفيق يمكن ذكر لجنة التوفيق التي قامت لجنة الامم المتحدة بتعيينها لفلسطين، وذلك بموجب القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة سنة 1948[40].

وقد انتشر هذا الاسلوب بعد الحرب العالمية الاولى على وجه الخصوص، حيث نصت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف على إنشاء لجان دائمة تخول بعضها حق عرض خدماتها على اطراف النزاع دون ان يوجه اليها طلب بذلك منهم، ونص البعض الآخر على انشاء لجان مؤقتة بعد نشوء النزاع[41].

لقد نص الجزء الخامس عشر من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، الخاص بتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة على استخدام الوسائل السلمية ومن بينها التوفيق الاختياري المعلق على موافقة جميع اطراف النزاع بحيث يعدّ التوفيق منتهياً اذا لم تقبل الدعوة لاستخدامه أو لم تتفق الأطراف على ذلك[42].

## الخاتمـة

بناءاً على ما ذكر سالفاً، يتبين لنا أن للدبلوماسية الدور الرئيس في فض النزاعات بطرق ووسائل رسمت الدبلوماسية لها شقاً لتحقيق الهدف المرجى من وجودها، وبما ان الدبلوماسية وسيلة حالها كحال بقية المصطلحات الرئيسة المعتمدة في أدبيات السياسية الخارجية، إذ يتجلى لنا ذلك من خلال البعد الذي تعتمده في تحقيق القدر الكبير من الحد من النزاعات والازمات الدولية ذلك ان الدبلوماسية بمؤسساتها وقنواتها كافة تبقى مفتوحة ومستمرة حتى بعد اشتداد النزاع وديمومته، فالمجتمع الدولي باتجاهاته كافة ـ وليست أطراف النزاع فقط ـ مستمر على متابعة التطورات الحاصلة في أي نزاع

(38) محمد عزيز شكري، تسوية النزاعات الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). http://arab.educdz.com

(39) علي عباس حبيب، حجية القرار الدولي، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص44.

(40) محمد عزيز شكري، تسوية النزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره.

(41) نبيل حلمي، التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية في القنون الدولي العام، دار النهضة العربية، 1983، ص194.

(42) صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص57.

موجود من خلال المنظمات الدولية والاقليمية بشكل عام ومن خلال الدول التي قد تتعرض مصالحها للخطر بشكل خاص.

لذا فالمحور الأساس الذي تقوم عليه الدول في علاقاتها المستمرة، سواء كانت تلك العلاقات تقوم على اساس الاهتمام بالمصالح أم على اساس التمسك بمبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين التي دأبت منظمة الامم المتحدة الحفاظ على هذا الهدف، وهنا تتحقق النتيجة من مبحثنا هذا من خلال:

1. إلزام الدول الأعضاء كافة في الامم المتحدة أو خارجها بالالتزام بمعايير التأني كافة باتخاذ القرارات على اساس هامشي دون الرجوع إلى القنوات التي تحقق القدر الاكبر من المرونة في فض النزاعات.

2. الاخذ بمعيار تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم على اساس ان ربطهما ينبني على تبادل مصالح مشتركة مهمة للحد من حالة التوتر التي كانت عليها علاقاتهم قبل ذلك.

3. إقامة منظمات سياسية واقتصادية اقليمية ودولية يكون فيها لأطراف النزاع الدور المهم في تكوينها، والغرض من ذلك هو اخراج تلك الدول من حالة الاهمال التي قد عاشتها في ظل مدة سابقة مما قد يتيح لها المشاركة في فض نزاعات دول اخرى بطرق دبلوماسية، وبالتالي يفرض عليها هذا الوضع الالتزام بمعايير التي رسمتها لتلك الدول بالاستمرار بفض النزاعات بالطرق السلمية.

4. ان التجربة في الحقيقة اثبتت لنا مدى نجاعة فض النزاعات بالوسائل الدبلوماسية وخاصة منها التفاوض، المساعي الحميدة، الوساطة والتوفيق والتي اعطت زخماً اضافياً للحيلولة دون اشتداد ازمة النزاع وبالتالي قيام الحروب.

# الوسائل ذات الطابع الخاص والإتفاق لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية

م. د. غسان عبيد محمد*
باحث وآكاديمي من العراق

* ـ كلية القانون ـ جامعة كربلاء

## المقدمة

**تقليدياً** يوجد في الدولة ثلاث سلطات: تنفيذية، تشريعية قضائية وبدأت بعض الدول التي رسخت فيها الديمقراطية بإضافة سلطتين ثانيتين هما سلطة الإعلام والمجتمع المدني لكن البعد والمعيار على الأقل لهذه اللحظة هو أن الاحتكام والتأثير للسلطات التقليدية الثلاث في معظم دساتير دول العالم. وتشكل السلطة القضائية إحدى دعائم السلطة التي يقوم عليها الحكم في أي مجتمع. وكرست معظم دساتير العالم الحق الحصري للدولة في حل النزاعات، وذلك عن طريق السلطة القضائية المتمثلة بالقضاء والمحاكم، وعليه فالدولة من خلال النظام القضائي الذي تنشئه تتولى وظيفة اجتماعية أساسية وتتمثل بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وصيانة حقوقهم شكلاً ومضموناً، وذلك عن طريق حل النزاعات التي تنشأ بينهم، فتقول الحق، وتلزم الناس باحترامه، وتقرر للمتضرر التعويض الذي يستحقه بفضل الأحكام التي تصدرها المحاكم و المتمتعة بالقوة التنفيذية التي تجعلها قابلة للتنفيذ من خلال الوسائل والآليات القانونية المعنية بهذا الأمر الهام والأساس، ولهذه السبب أحاطت الشرائع والدساتير القضاء حالة من التقدير والاهتمام الاستثنائيين، لأنه من اهم المرافق وأخطرها في كيان الدولة ولا شك بأن القضاء هو الملاذ لكل ضعيف ومظلوم ومن هنا تتجسد رسالة القضاء في إقامة العدل بين الناس فيما يتعلق بحرياتهم وأموالهم وأحوالهم الشخصية، ولذلك نرى أن جميع دساتير الأمم أقرت باستقلال السلطة القضائية وحصانتها والنأي بها عن كل ما قد يتنافى مع هذا الاستقلال.

ومما تذكر الشواهد التاريخية انه في يوم ما قيل لتشرشل إن الفساد قد ظهر في الجهاز الإداري والسياسي في بريطانيا. فسأل: والجهاز القضائي؟ فقالوا أنه جيد جداً، فقال: لا خوف على بريطانيا. نعم لا خوف على أمة تسود فيها كلمة القانون، يعيد إلى الطريق السوي كل منحرف، مهما كانت صفته ومهما كان شأنه.

فالقضاء مهمة خطيرة ومقدسة عند جميع الأمم، لأن الخصومة من لوازم الطبيعة البشرية، فلو لم يكن هناك رادع للقوي تجاه الضعيف، لأختل النظام وعمت الفوضى. وعليه، فالسلطة القضائية هي الجهاز الذي يحقق الأمن للمجتمع بإقامة العدل، ولا حياة بدون أمن قائم على العدل، وهكذا نرى أن وظيفة هذه السلطة أساسية في حياة المجتمع، ووجودها بالتالي حتمي ولا غنى عنه، كما قال ابن خلدون في العدل أساس الملك.

**السلطة القضائية هي الجهاز الذي يحقق الأمن للمجتمع بإقامة العدل، ولا حياة بدون أمن قائم على العدل.**

وتستمد السلطة القضائية قدرتها على المقاومة والصمود، من قوة أفراد هذه السلطة وتماسكهم وتمسكهم باحترام وتطبيق القانون بالشكل الذي يكفل استقلاله وأهميته، أي القضاء، وذلك من خلال تمسكهم بكل ما يعتقدونه أنه حق، واعتقادهم بأنه عليهم أن يقولوا كلمة الحق وهم معصوبو العينين، دون النظر إلى أي طرف أو أي مؤثر مهما كان كبيراً، تمسكاً بكلمة الحق، وفي هذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي فولتير: (إن أعظم وظيفة يقلدها الإنسان هي وظيفة القضاء) وعليه اجتمعت الشرائع والقوانين على وجوب احترام حكم القاضي وذلك لأنه الممثل لإرادة الشعب والمنطقة الآمنة التي تبعث الأمان والطمأنينة في نفوس المواطنين.

## اولا: ماهية الوسائل ذات الطابع الإتفاقي لتسوية المنازعات التجارية

### اولا: مفهوم الوسائل ذات الطابع الإتفاقي لتسوية المنازعات التجارية

إن امتداد مدة التقاضي أمام المحاكم بسبب اختلاف وتعدد الأسباب الداخلة ضمن إرادة الخصوم والخارجة عن إرادتهم وارتفاع تكاليفه أيضاً عند اللجوء إلى القضاء العادي قد أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة لحل النزاعات بين

المتخاصمين، منها مفهوم الوسائل أو الحلول البديلة لتسوية المنازعات (ADR)[*] (Alternative Dispute Resolution) أو الطرق المناسبة لفض المنازعات كما تسمى في الوقت الحاضر (Appropriate Dispute Resolutions) ويعبر عنها أحياناً بـ (فض المنازعات) Dispute Resolution (DR)، وقد اخترنا تسمية لهذا النوع من الوسائل بأنها من الوسائل ذات الطابع الاتفاقي الذي تكون إرادة الطرفين من خلال التفاوض هي الفاعلة والتي تصنع الحل وعموماً هي وسائل أو عمليات مختلفة تستخدم لحل المشكلات أو المنازعات خارج نطاق المحاكم والهيآت القضائية الرسمية، مستفيدة من مزايا السرعة في حسم النزاع والحفاظ على السرية وخفض التكاليف في أوضاع كثيرة، إضافة إلى مرونتها من حيث إجراءات حل النزاع والقواعد المطبقة عليه[**].

وانطلاقاً من هذا المعنى يخرج التقاضي والتحكيم عن إطار هذا التعريف، وكذلك من نطاق دراستنا هذه، فهو لا يعدّ وسيلة ذات طابع اتفاقي أو مناسبة لحل المنازعات بل وسيلة أصلية يتبناها مرفق عام وحصري هو مرفق القضاء، إذ الأصل إن على الأطراف اللجوء إلى المحاكم ومحاولة تسوية الخلافات والمنازعات التي تنشأ بينهما عبر التقاضي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أدى ازدياد لجوء المتنازعين إلى هذه الوسائل في المدة الأخيرة إلى عدم جواز تسمية تلك الوسائل بـ (البديلة)[***]، أو ذات الصبغة الاتفاقية بسبب كثرة اللجوء إليها أدت إلى تحولها في كثير من الأحيان إلى وسائل أصلية يلجأ الأطراف إليها ابتداءاً، حتى أصبح يطلق على هذه الوسائل بالنظر لطابعها العملي (الطرق المناسبة لفض[1] المنازعات). بل لقد أصبح اللجوء إلى القضاء والتحكيم مشروطاً في غالب

(1) كلمة "فض" أو "تسوية" والتي استخدمت أحياناً لتعني (حسم النزاع) نظراً لتباين وجهات نظر مؤلفي التفاوض حول استخدام مصطلح التسوية SettlementÀ فمنهم من يرى أن التسوية هي عملية تفاوضية يسعى فيها أطراف النزاع، أو من يمثلهم، إلى عقد اتفاق خارج المحاكم أو أية جهة فصل رسمية، وبذلك فأن هذا التعريف عدّ أن التسوية هي أتفاق يتجاوز التقاضي ليس إلا.. ومنهم من يعدّ أنها تمثل اتفاق الحد الأدنى الذي يمكن أن يمنع النزاع بين الطرفين، فيعرف التسوية بأنها سعي طرفي التفاوض للوصول إلى أتفاق مبدئي فقط حينما يتعذر وجود أساس للإتفاق على الموضوعات محل التفاوض. كما عرفها البعض بأنها تمثل الاستعداد لإبقاء المفاوضات قائمة بتقديم تنازلات متبادلة.
ونحن بدورنا نميل إلى تبني المفهوم الأخير، والذي يمثل استخدام مصطلح التسوية للتعبير عن حل لا يفوز (يغلب) فيه أي طرف من أطراف التفاوض. وكذلك فضلنا استخدام مصطلح (التسوية) على المصطلحات الأخرى مثل (فض أو حسم أو حل). رغم تعلق هذا التعبير بمفهوم اجتماعي أكثر منه قانوني، إلى أن التسوية تهدف إلى تأمين إصلاح للضرر المسبب للمضرور ووضع حد للاختلال الناتج عن عدم التوازن العقدي والهدف من ذلك ضرورة إعادة بناء الروابط والعلاقات الاجتماعية بين المتنازعين، وهذا ما يسمى بالعدالة البديلة عن تلك المطبقة من قبل الدولة، والتي غالباً ما تستخدمها لتسهيل مهامها: للمزيد من التفصيل راجع القاضي سولانج مرتشيل ليجر والقاضي فرانسواز آليوت، الوسائل البديلة لتسوية النزاعات في القانون المدني، ورقة عمل مقدمة إلى الدورة (الوساطة وتطوراتها) الذي أقامها المعهد القضائي الأردني، في 25/11/2006 إلى 29/12/2006، ص ص1-2.

(*) تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول قد نصت على الوسائل البديلة (ADR) في تشريعاتها، ومن هذه التشريعات، القانون الألماني الصادر في 15- كانون الأول- 1999، الذي أكد على إلزامية اتفاق (ADR) للأطراف وللمحكمة مع استردادها هذا الحق عند الفشل في حل النزاع بالوسائل البديلة. وقد اخذ بنفس النص القانون اليوناني للإجراءات المدنية الصادر في 16/12/1968، عندما نص في المادة (214) منه على حرمان المحاكم من اختصاصها في نظر المنازعات إذا لم تستنفذ وسائل .ADR وينظر نص هذا القانون: http:\\jurist.low.pitt.edu/world/greeceor2.htm والمشروع الهولندي على الموقع: http:\\www.mijust.n1 وهنالك أيضاً مشروع وزراء العدل العرب بشأن اعتماد تشريع نموذجي بشأن الطرق البديلة لحل المنازعات.

(**) احمد أنوار ناجي، مدى فعالية الوسائل البديلة لحل المنازعات وعلاقتها بالقضاء، بحث منشور على العنوان الالكتروني الآتي: http:\\www.lawjo.net/vb/showthread.php?t=2808

(***) "البديل" يعني "الآخر" أي الوسائل الأخرى أو يعني (الرديف) أي الوسائل الرديفة غير تلك المستخدمة تقليدياً وهذا ما يظهر مواجهة بين البدائل و (الطرق القانونية التقليدية).

**لقد أصبح اللجوء إلى القضاء والتحكيم مشروطاً في غالب الأحيان بضرورة اللجوء مسبقاً إلى المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق.**

الأحيان بضرورة اللجوء مسبقاً إلى المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق(*).

وتجدر الإشارة إلى أن الوسائل محل الدراسة، قد أصبحت من الوسائل الملائمة لتسوية طائفة من المنازعات، كما في منازعات الاستثمار والتجارة الدولية وحماية المستهلك والمنازعات الناشئة في بيئة الانترنيت، والتجارة الالكترونية، والملكية الفكرية في العصر الرقمي وعقود الثروات الطبيعية، حتى أصبح يستخدم تحت مسميات متعددة ومختلفة بحيث أصبحت تفوق ثمانين اسماً(**) وعلى سبيل المثال وليس الحصر، تم استخدامها في بداية الأمر في النظام الأنكلو – أمريكي (Anglo-American) تحت مسمى، (***) (Alternative Dispute Resolution) (ADR) ثم تم استخدامها بعد ذلك من الفرنسيين الذين استوطنوا في إقليم (كيبك) الكندي تحت أسم(****) (Solutions de Rechange au Réglement des Conflits) (SRRC) وانتقلت بعد ذلك إلى فرنسا تحت مسميات مختلفة.(*****)

(*) هكذا أقرت منظمة التجارة العالمية (WTO) آلية لفض النزاعات التي قد تحدث بين الدول التي تعتمد على مبدأ المصالحة الدولية كآلية أساسية ينبغي اللجوء إليها أولاً، ولا يتم اللجوء إلى التحكيم إلا بعد إخفاق المشاورات، ينظر إلى نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001،ص ص 191-192. وكذلك أقرت المادة (67) من الشروط العامة للاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين المعروف باسم -FIDC- حيث تنص على اللجوء إلى الوساطة قبل اتخاذ طريق التحكيم، وكما جاء في مقدمة «ديباجة» نظام المصالحة لغرفة التجارة الدولية À(ICC) حيث عدّ الصلح حلاً مفضلاً للمنازعات التجارية ذات الطابع الدولي.

(**) J.EL-HAKIM., ''Les modes alternatifs de réglement des conflits dans les droit des contrats'' R.I.D.C. 1997, No2, p350.

(***) JOHNSON C., ADR (Alternative Dispute Resolution) aux Etats-unis, in Les modes non judiciaries de reglement des conflits, Bruylant (Bruxelles), 1995, p.95.

وفي الفقه العربي ينظر: د. رضا عبد السلام إبراهيم، القضاء من اجل التنمية، هل يحقق الإصلاح الاقتصادي في غياب الإصلاح القضائي؟ "دراسة مقارنة مع التطبيق على القضاء المصري"، مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن لكلية الحقوق جامعة المنصورة في 30-31 أي ار 2004 تحت عنوان (النظام القضائي والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية)، ص53.

(****) SAMSON cl, Solution de rechange au règlement des conflits-Alternatives dispute résolution, Les presses de Université Laval, 1993.)

(*****) أطلق عليها البعض من الفقه الفرنسي: Les Modes Alternatives de Règlement des conflits (MARC)

راجع في ذلك:

- RUELLAN F., Les modes alternatifs de resolution des conflits: pour une justice plurielle dans le respect du droit, JCP, éd.G, 1999, I, 135, p.899.

Les Modes Alternatifs de Règlement des litiges (MARL) - والبعض الأخر أطلق عليها

راجع في ذلك:

- CORNEVAUX A., les modes alternatifs de règlement des litiges, petites affiches, 1998, no 76, p.51;

- وأطلق عليها فريق ثالث (Règlement Amiable des Différends (RAD)

راجع في ذلك:

- GOLDSMITH j.-c., Les modes règlement amiable des différends (RAD), RDAI, 1996, p.221.

- ويسميها فريق رابع: الطرق البديلة للقضاء Modes Alternatifs de Justice

أنظر في ذلك:

DESDEVISES Y., situation litigieuse et modes alternatifs de justice, Justices, 1996, no 4, p.339

وعرفها الفقه المصري تحت مسميات متعددة ومتنوعة وان كانت متقاربة في المضمون فأطلق عليها بدائل فض المنازعات عن غير طريق القضاء[2] أو الإجراءات البديلة لتسوية النزاع[3] أو الوسائل البديلة للعدالة القضائية[4]، أو الوسائل السلمية أو الرضائية.[5] والبعض الآخر من الفقه أطلق عليها وسائل التسوية غير التحاكمية[6]. ونحن نسميها الوسائل ذات الطابع الاتفاقي لتسوية منازعات التجارة الدولية. لاستنادها إلى اتفاق الأطراف باللجوء اليها.

وعدّها البعض بأنها قضاء غير رسمي justice informelle، قضاء اتفاقي justice convenue، قضاء ودي justice amiable، والبعض الآخر عدّها عدالة غير رسمية، عدالة فعالة[7].

وجدير بالذكر أن الأمر يتعلق بمفهوم اجتماعي أكثر منه قانونياً، فإذا كان القضاء يستخدم تعابير مثل الدعوى أو المنازعات القضائية فإن الأمور التي تجري تسويتها عن طريق الوسائل البديلة ليست بالضرورة نزاعات وهذا ما جعل البعض يختار تسميتها بـ (الطرق البديلة عن المقاضاة)[8].

ولذلك قيل: إن التحكيم لا يندرج ضمن هذه الطرق أي الاتفاقية بل عدّوه طريقاً شبه قضائي.[9] مما جعل البعض يسميها بـ (الطرق البديلة لتسوية الخلافات)[10] ومصطلح نزاع[11] (Dispute) لازال محل نقاش من الحقوقيين في فرنسا (وهو أقرب من المبدأ الانكلوسكسوني).

وتبدو التسمية الأكثر استعمالاً وشيوعاً في اللغة الانجليزية المختصرة بالـ A.D.R يسمى بـ (الوسائل البديلة لتسوية المنازعات) ونرى إن التسمية الأدق من وجهة نظرنا أنها الوسائل ذات الطابع الاتفاقي، وكذلك كلمة البديل Alternative استُعملت في معنى حرية اختيار الطرق غير القضائية[12]، وهذه الوسائل هي وسائل إضافية أو ودية وذلك لإعطاء مجال أوسع للمتنازعين في الاتفاق على اللجوء إليها في أي مرحلة من مراحل النزاع وفي الوقت الذي يرونه مناسبا لتلبية مصالحهم.

وينبغي التنبيه إلى انه ولو كانت عبارة الوسائل البديلة مأخوذة عن الأحرف المختصرة لـ .A.D.R إلا ان مدلولها لم يعد محصوراً بتعبير أي Alternative بل عدّ الكثيرون وفي مقدمتهم غرفة التجارة الدولية ICC أن الحرف الأول

(2) احمد السيد صاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2000، بند 33، ص86.

(3) شريف محمد غانم، حماية العلامات التجارية عبر الانترنيت في علاقتها بالعنوان الإلكتروني Domain Name دار النهضة العربية، 2003، بند 107، ص208.

(4) عاشور مبروك، نحو محاولة للتوفيق بين الخصوم، "دراسة تحليلية مقارنة" دار النهضة العربية، 2002، بند 3، ص6.

(5) المصدر السابق، بند 4، ص8.

(6) الخير قشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ط1، ص12.

(7) G. CORNU, "Les modes alternatifs de reglement des conflits" R.I.D.C. 1997. No2, p.313.

(8) DESDEVISES Y. P. cit., no4, 1996, p.339.

(9) مصطفى المتولي قنديل، دور الأطراف في تسوية المنازعات العقدية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2005، ص25-26.

(10) القاضي بشير الصليبي، الحلول البديلة للنزاعات المدنية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1،2010، ص ص292-293.

(11) هنالك فرق ما بين اللفظين (خلاف) و (منازعة). فكل حالةٍ تنتهي بعدم اتفاق بين الأطراف يجب الإشارة إليها باعتبارها (خلافاً) (Difference) وذلك ما لم يعد من الممكن التوصل إلى حل ودي لها (amicable settlement) إذ تتحول عندها إلى «منازعة» .(dispute) وعادة ما يكون الـ «نزاع» نتيجة «خلاف» ناجم عن رفض مطالبة عقدية (Claime) أو المجادلة فيها من قبل الطرف الآخر. ينظر للمزيد: Duncan Wallace, The International civil Engineering Contract (London: Sweet & Maxwell, 1974), p.169.

(12) CH. JARROSSON, "Les modes alternatifs de règlemente des conflits" chronique justices 1997 No, p.276.

A يقابل كلمة Amiable بدلاً من Alternative أي الوسائل الودية بدلاً من الوسائل البديلة، ومنهم من يفضل استعمال عبارة Additional أي الوسائل الإضافية ومنهم من يفضل استعمال Appropriate أي الوسائل الملائمة أو المناسبة لحل النزاعات وذلك لترجيح هذه الوسائل لحل النزاعات، بالمقارنة مع القضاء التقليدي والتحكيم[13].

(13) علاء آباريان، الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ط1، ص ص 54-55.

ومع تنوع وتشعب المدلولات اللغوية للمصطلحات التي تعنى بالوسائل البديلة لتسوية المنازعات إلا إن المدلول يبقى واحدا وهو إعطاء مكنة لطرفي النزاع من اللجوء إليها للحفاظ على تنفيذ العقود دون أن تأخذ المنازعات وقتاً طويلاً أو تؤدي إلى سوء العلاقات بينهم.

## ثانياً: تعريف الوسائل ذات الطابع الخاص الإتفاقي لمنازعات عقود التجارة الدولية

لقد تعددت تعريفات الوسائل محل الدراسة إذ عرفها البعض بأنها (تلك الآليات التي يلجأ لها الأطراف عوضاً عن القضاء العادي عند نشوء الخلاف بينهم، بغية التوصل لحل لذلك الخلاف)[14].

(14) د. سامح أحمد إبراهيم، اتفاق تسوية المنازعات المتعلقة بالدولة، مشروع فكرة مقترحة مقدمة إلى هيئة قضايا الدولة - مصر في 26/ 8/ 2008، ص7.

وعرفها الأستاذ Jarrosson بأنها (مجموعة غير محددة من الإجراءات لحل النزاعات تتم في أغلب الأحيان بوساطة تدخل شخص ثالث بهدف إيجاد حل غير قضائي لهذه النزاعات)[15].

(15) Jarrosson. CH, ''Les modes alternatif de règlement des conflits'' cours D.E.S.S, Filiere Franco Phone U.L, 2001-2002. p.2

ولقد عرف المركز التجاري لحل النزاعات في استراليا (ACDC)[16] هذه الوسائل بأنها (العمليات التي تهدف إلى تشجيع المتنازعين بغرض الوصول إلى حل خلافاتهم بأنفسهم، وذلك بوساطة شخص ثالث حيادي لتسهيل عملهم).[17]

(16) Australian commercial & Dispute center.

(17) J. Mackie - Karl ''A Hand Book of Dispute Resolution ADR in Action-Alternative.

من كل الذي تقدم من تعريفات يمكن لنا أن نقول إن الوسائل ذات الطابع الاتفاقي الخاص هي (مجموعة متعددة ومتنوعة من الوسائل التي تنطوي على مهارات فنية وعلمية واقتصادية وتفاوضية يلجأ إليها الأطراف المتنازعون بمحض إرادتهم وبحسب اتفاقهم أو بنص القانون، لغرض تسهيل الوصول إلى حل النزاع الناشئ فيما بينهم بعيداً عن القضاء أو المؤسسات التحكيمية المختصة وهي تتسم بسمة خاصة من حيث الاسلوب والآليات).

## ثانياً: أنواع الوسائل ذات الطابع الخاص الإتفاقي

إذا كانت جميع الوسائل البديلة تهدف إلى تسوية النزاع بعيداً عن أروقة القضاء، فإن هذه الوسائل تتفق في نقطة مشتركة تتمثل في وجود طرف ثالث يعمل على تقريب وجهات النظر وخلق مناخ للحوار بين الفرقاء.

ودرجة تدخل هذا الغير هي أساس التمييز بين أنواع الوسائل البديلة عن التقاضي ولهذا التدخل أربعة مستويات[18]، كالآتي:

(18) بهذا المعنى ينظر مصطفى قنديل المتولي، دور الأطراف...، مصدر سابق، ص94 وما بعدها. و عاشور مبارك، نحو محاولة للتوفيق بين الخصوم، مصدر سابق، ص24 وما بعدها.

المستوى الأول: (Tiers facilitation secretariat)، ويقتصر فيه دور الغير فقط على تجهيز أرضية النقاش فيكون بمثابة (المُسَهِل facitilator). وهذا النموذج يوجد غالباً على (الأنترنيت) وذلك في إطار تحديد الوسائل البديلة عن التقاضي، حيث يتم ملء نموذج يحتوي على جملة من الأسئلة تساعد على تحديد نوع الخلاف فقط وغالباً ما تعتمد هذه الطريقة في الخلافات البسيطة.

المستوى الثاني: (Tiers accoucheur)، ويكون فيه لمن يتدخل في حل نزاع ما صلاحية إدارة الحوار، إلا أن صلاحياته محدودة، إذ يمنع عليه اقتراح الحلول، فهو منظم للحوار وصانع أرضيته فقط، وهذه مرحلة متقدمة عن المرحلة الأولى، إذ ينتقل الأطراف من منطق النزاع إلى منطق البحث عن حل النزاع، كما يمكن أن يمتد دور الغير في هذه الحالة إلى الإشراف على صناعة الحل وصياغته بإطار سليم.

المستوى الثالث: (Tiers Aviseur)، بموجب هذا المستوى فأن لمن يقبل تدخله لتسوية النزاع أن يقترح حلا ما وينتقل من دور المنظم إلى دور المقترح، إلا أن قبول الأطراف لهذا المقترح هو اختياري وليس إجباري.

المستوى الرابع: (Tiers Arbitre)، يكون للطرف الثالث المحايد سلطات حسم النزاع وإعطاء حل يلزم الجميع وهو أقرب من الحكم القضائي إلا انه لا ينبني بالضرورة على القانون كما هو الحال بالنسبة للحكم القضائي.

ان هذه الوسائل تعرف تحت إسم (المفاوضات أو (المسهل) والوساطة والتوفيق والتحكيم) وذلك حسب التسلسل المدرج أعلاه، وللإشارة إلى أنه يصعب التمييز بين المستوى الثاني والثالث أي (الوساطة والتوفيق) لأن كليهما يعتمد على وجود طرف ثالث، دوره أما الإشراف أو إبداء الرأي،

كما يصعب وضع حدود واضحة بين الغير الذي يتولى الإشراف والغير الذي يتولى الإدارة وإبداء الرأي إلا انه وبالمقابل هناك اختلاف واضح في الطبيعة التي يكون دور الغير فيها دور المسهل فقط (الحالات الثلاث الأولى) وبين الوسائل التي يكون فيها للغير صلاحية حسم النزاع (الحالة الأخيرة). وبناءاً على ما سبق يمكن إطلاق تسمية المسهل والوساطة والتوفيق على الحالات الثلاث الأولى بينما يبقى التحكيم قاصراً على الحالة الأخيرة[19].

(19) المصدر السابق، ص95 وما بعدها.

ومن جهة أخرى، تنقسم الوسائل الاتفاقية لتسوية المنازعات من حيث تنظيمها إلى الوسائل البديلة الخاصة (Ad Hoc) والوسائل البديلة المؤسساتية (institutional).[20] وأساس هذه التفرقة وجود أو عدم وجود هيأة أو مؤسسة تتولى رقابة أو تنظيم أو إشراف عملية التسوية، ولبيان الخطوط الفاصلة بشكل واضح بين هذه الأنواع يمكن إجراء مقارنة بين النوعين المذكورين.

(20) وسائل حل النزاعات البديلة في إطار المعاملات والاستثمارات الدولية، ص3، بحث متاح على العنوان الالكتروني الآتي: http://www.info-arabic.doc.arabruleflaw.com/viewer?a = v&a

1- الوسائل الإتفاقية الخاصة (الحرة) لتسوية المنازعات:[21]

(21) المصدر السابق، ص3.

في وسائل تسوية المنازعات البديلة الخاصة يحدد أطراف النزاع المواعيد والمهل ويعينون الوسطاء أو الخبراء وكذلك الموفق ويقومون بعزلهم أو ردهم، كما يقومون بتحديد الإجراءات اللازمة للفصل في قضايا وسائل تسوية المنازعات البديلة، ولأنهم يقومون بتحديد الإجراءات اللازمة لوحدهم، تتسم الوسائل البديلة الخاصة لتسوية المنازعات غير الخاضعة للإدارة والإشراف بالمرونة وانخفاض تكلفة مصاريفها وفي نفس الوقت بسرعتها، وهذا في حالة تعاون أطراف النزاع مع بعضهما البعض. كما انه ينبغي التنبيه إلى ان حكم الوسائل البديلة الخاصة لتسوية المنازعات لا يكون خاضعاً لرقابة أية هيأة.

2- الوسائل البديلة المؤسساتية لتسوية المنازعات:

كما ذكرنا آنفاً لقد فرضت الوسائل البديلة لتسوية المنازعات أهميتها وجدواها بل ضرورتها خصوصاً في مجال علاقات الاستثمار والتجارة الدولية، مما اقتضى قيام مؤسسات وهيآت ومراكز متخصصة في مجال وسائل تسوية المنازعات البديلة بما تملكه من إمكانيات علمية وفنية مادية وعملية وأنظمتها الخاصة في إجراءات وسائل تسوية المنازعات البديلة،

ولقد أنشئت العديد من تلك الهيآت على المستويات الدولية، وعلى سبيل المثال يمكن نذكر:

أ . الوسائل البديلة لتسوية المنازعات لغرفة التجارة الدولية.

ب . نظام المصالحة أو الخبرة لغرفة التجارة الدولية

ت . نظام مجالس النزاعات لغرفة التجارة الدولية

ث . نظام التوفيق للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية.

ج . قواعد التوفيق لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

إن الاتفاق على إحالة النزاع إلى الوسائل البديلة لتسوية المنازعات وفق قواعد مركز أو مؤسسة أو هيآة محددة هو لجوء إلى نظام جاهز في مقاييسه ومعاييره، حيث تقدم الوسائل البديلة المؤسساتية لتسوية المنازعات الإشراف على سير عملية تسوية النزاع وتساعد في تعيين الوسطاء أو الخبراء وتقدم الإرشادات العملية حول كيفية تفسير قواعدها الإجرائية. وتقوم بعض المؤسسات بمراجعة القرار المتخذ والتوصية بإجراء أية تغييرات إلى الهيأة. ويضاف إلى ذلك إجراءات الحماية ضد وقوع أخطاء في القرار المتخذ. إذ أن الإشراف على سير عملية تسوية النزاع يمثل أهم ميزات الوسائل البديلة المؤسساتية لتسوية النزاع.

**أن الإشراف على سير عملية تسوية النزاع يمثل أهم ميزات الوسائل البديلة المؤسساتية لتسوية النزاع.**

لابد لنا من الإشارة إلى عقود خدمة إنتاج البترول التي ابرمها العراق مع الشركات الأجنبية قد تضمنت نصاً صريحاً على تطبيق القانون العراقي وفي حالة مخالفته تتعرض للجزاءات القانونية وفقا لأحكام القانون، لكن الواقع العملي افرز العديد من الحالات ولعل من أبرزها هو محاولة كل من شركة اكسون موبيل الأمريكية وشل الهولندية وتوتال الفرنسية مخالفة هذا النص وإبرام عقود مع إقليم كردستان دون اللجوء إلى الحكومة الاتحادية التي هي الجهة المعنية برسم السياسة النفطية للبلاد بموجب الدستور، لكن الحكومة الاتحادية دخلت بمفاوضات تسبق اللجوء إلى القضاء بهذا الصدد حرصاً منها على العلاقة العقدية بين الأطراف الذين ينفذون عقود خدمة في وسط وجنوب البلاد، وقد أثمرت هذه المفاوضات عن نتائج طيبة منها تراجع هذه

الشركات عن التعاقد دون المرور بالحكومة الاتحادية[22]. ولا يفوتنا ان نذكر ان هيأة الاستثمار الوطنية في العراق وبعد طول انتظار وتخويل من السلطة التشريعية قد وقعت على معاهدة انضمام العراق إلى مركز واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار وهذا من شأنه ان يمنح المستثمر ضمانا جديدا باللجوء إلى المراكز التحكيمية المؤسسية ويعدّ من وجهة نظر المستثمرين وسيلة جاذبة لهم في العراق.

(22) ينظر نص المادتين 111 و 112 من دستور جمهورية العراق اللتين تنظمان استغلال الثروات الطبيعية في العراق. بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

و تشير المصادر[23] إلى إن حوالي 90% من المئة من النزاعات في المجتمعات المتقدمة تحلّ عن طريق التفاوض،وان 10%-من المئة يبقى للتقاضي أمام المحاكم.

(23) تجربة المملكة المتحدة في الوسائل البديلة، مصدر سابق، ص 12.

## ثالثاً: الوسائل الإتفاقية ذات الطابع الخاص

وتتضمن هذه الفئة من الوسائل البديلة ذات الطابع الخاص كلاً من، استئجار قاض، والتحكيم وفقاً لآخر عرض Final Last offer Arbitration، والاحتكام إلى تقرير الخبير وكذلك مجلس مراجعة المطالبات الذي يعرف بـ (Adjudication) وتكون ذات حلول ملزمة للأطراف. وبموجب الحلول الملزمة يتم عرض النزاع على شخص ثالث حيادي بموافقة المتنازعين أنفسهم، وعلى الأطراف التقيد بتلك الإجراءات بعد موافقتهما عليه، وليس لهما قطعها من تلقاء نفسهما.

### اولا: إستئجار قاضٍ Rent -a- judge

قد تبدو التسمية غريبة بعض الشيء بسب نشأتها في الولايات المتحدة وهو في الحقيقة التعاقد مع قاضٍ للفصل في النزاع، ونحن لا ندعم هذه التسمية بل نقول ان تسمية التعاقد مع قاض هي الاقرب إلى الواقع.

وقد بدأ هذا النظام من ولايتي كاليفورنيا ونيويورك الأمريكيتين وبموجبه يتقدم الأطراف بطلب إلى المحكمة المختصة لتعيين محكم يكون عادة قاضياً متقاعداً ينظر النزاع بصورة غير رسمية ويصدر فيه حكماً تلتزم المحاكم بتنفيذه في الحال، إذا كان القرار مناسباً ولا يتعارض مع النظم التشريعية المتبعة في المحاكم المحلية.[24] ولا يبدو أن هذا النظام قد طبق في أي بلد آخر غير الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه قد يتعارض مع كثير من النظم التشريعية وقواعد القضاء في العديد من الأنظمة القانونية في العالم.[25]

(24) عبد الحميد الأحدب، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص749.

(25) احمد أنوار ناجي، مصدر سابق، ص6.

فضلاً عن عدم تحديد الجهة التي تقرر ما إذا كان القرار مناسباً من عدمه. ولا نرى ضيراً من الاستعانة لا على سبيل التقليد بل على سبيل الفائدة العملية من استثمار الخبرة القضائية المتراكمة لدى المتقاعدين من القضاة والخبراء القانونيين من التعامل مع هذه الوسيلة لخلق الاجواء الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية للعراق لا سيّما في ظل الظروف الاقتصادية البالغة التعقيد التي يمر بها بلدنا العزيز من جهة ومن جهة اخرى ان الاستثمار في العراق وحسب اخر تقرير لازال ضعيفاً لا يتناسب وحجم المشاكل الاقتصادية إذ بلغ عدد رخص الاستثمار (1067) رخصة وبمبلغ لا يزيد عن 54 مليار دولار وحسب الجدول المرفق في نهاية البحث الذي يوضح الخارطة الاستثمارية وكيفية توزيعها.

**ثانياً: التحكيم وفقاً لآخر عرض (Final Last offer Arbitration)**

هذه الوسيلة البديلة لتسوية النزاع مبنية على التحكيم وليست الوساطة، ولكن المحكمة التحكيمية ليست حرة في بحث النزاع بل هي مخيرة في تبني أي مطلب من مطالب طرفي النزاع كما هو دون زيادة أو نقصان.[26]

(26) علاء آباريان، مصدر سابق، ص78.

بموجب هذه الوسيلة على طرفي النزاع أن يقدما اقتراحاتهما وادعاءاتهما بشكل سري إلى الهيأة التحكيمية، وتقوم الهياة التحكيمية بدراسة هذه الطلبات ومن ثم تختار أفضل الحلول ملاءمة والأكثر موضوعية وقرباً من الواقع العملي للوصول إلى حل مناسب يرضي الطرفين.[27]

(27) عبد الحميد الأحدب، مصدر سابق، ص749.

والغاية من هذه الوسيلة هي إجبار الطرفين وبث روح المنافسة على تخفيض مطالبهما لأن الطلب إذا كان مبالغاً فيه، فسيدفع ذلك المحكمة التحكيمية إلى الاعتماد على الطلب المقابل كما هو وترد الطلب المبالغ به. ولأن المحكمة لا تملك سوى حرية اختيار أحد الطلبين كما هو دون زيادته أو تنقيصه.

وتعرف هذه الوسيلة بتسميات أخرى مثل Pendulum arbitration[28] أو Baseball Arbitration.[29]

(28) علاء آباريان، مصدر سابق، ص78

(29) عبد الحميد الأحدب، موسوعة التحكيم الدولي، الكتاب الثاني، مصدر سابق، 749.

**ثالثاً: الإحتكام إلى تقرير الخبير Expert Determination**

بموجب هذه الوسيلة تتمّ الاستعانة بأحد أهل الخبرة ممن له دراية واختصاص في القضايا المتعلقة بالنزاع وخاصة في الجوانب الفنية والعلمية

والمحاسبية يسمى الخبير Expert ويباشر بتقييم القضية المعروضة وذلك بدراسة النزاع القائم من كل جوانبه[30]، وعلى الخبير أن يحترم في عمله المبادئ الأساسية في التقاضي وأهمها مبدأ المساواة بين الطرفين، ومبدأ احترام حق الدفاع، ولهذا فإنه يجب عليه أن يعلم الأطراف بموعد بدء أعماله، ويمكنهم من تقديم ما لديهم من مستندات، وعلى كل طرف ان يقدم إلى الخبير المعلومات المتعلقة بالنزاع، وان يمكنه من فحص أو معاينة ما يطلب الخبير فحصه أو معاينته[31]، وعلى الخبير بعد أن ينتهي من مهمته، ووضع خبرته ومهارته لخدمة توصل إلى الآلية المناسبة لحل النزاع، ان يعد تقريراً بهذا الشأن، وهذا الحل ملزم للطرفين لأنهما اتفقا على قبول نتيجته مسبقاً وان ينفذ من المحاكم، ولا يقبل الاستئناف لأنه مستند إلى عناصر النزاع الواقعية دون النظر إلى عناصره القانونية.[32] وهذا بعكس المحكم الذي يلزم بإبداء رأيه في الواقع وفي القانون، هذا عدا انه قد لا يكون الخبير بالضرورة من القانونيين.[33]

(30) علاء آباريان، مصدر سابق، ص ص76-77.

(31) فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، 2007، ص372.

(32) علاء آباريان، مصدر سابق، ص77.

(33) سلطان راشد العاطفي، الفرق بين التحكيم والوسائل الأخرى في حسم المنازعات والتجربة الكويتية في التحكيم، بحث مقدم إلى دائرة التحكيم القضائي - وزارة العدل- الكويت 2007، ص3.

وتستخدم هذه الوسيلة كثيراً في عقود البناء والإنشاءات، لأنه تكون أغلب المنازعات التي تعرض على مجلس تسوية المنازعات (DAB) ذات طبيعة فنية، ولذلك ينبغي أن يكون عضو المجلس على قدر معتبر من الخبرة في أعمال المشروع، وبالذات الخبرة الهندسية في عقود FIDIC كما هو وارد في المادة (67) من شروطها.[34]

(34) مشاعل عبد العزيز الهاجري، اثر ظهور مجالس تسوية المنازعات على اضمحلال الدور شبه التحكيمي للمهندس الاستشاري في عقد الفيديك لمقاولات أعمال الهندسة المدنية، بحث منشور في مجلة الحقوق تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، السنة 31- العدد الأول- 2007، ص109.

**رابعاً: مجلس تسوية المنازعات**

نشير ابتداءاً إلى أن التسوية بطريق adjudication هي أحدى الوسائل ذات الطابع الخاص والاتفاقي، الأمر الذي يعني غلبة عنصر التوافق الإرادي في تكوينها، وهي هيآت دائمة تتمثل مهمتها في أي جاد الحلول لكل خلاف ينشأ بين أطراف العقد. هذه الهيآت يتمّ إنشاؤها عادة منذ إبرام العقد.

وفيما يتعلق بتسميته، فإنه يصعب حقيقةً، إيجاد مقابل لغوي منضبط للفظ (Adjudication) الذي يتسمى به هذا المجلس. فمصدر هذه الكلمة القانونية adjudication من أصلها اللاتيني adjudication بمعنى (لزم) (بتشديد وسط الكلمة).[35] ويبدو هناك صعوبة في ترجمة هذه الكلمة، واختلاف الآراء حولها، وفي ضوء هذه التعقيدات اللغوية، تعدّ المؤسسة القانونية لـ adjudication، هي مؤسسة جديدة في الفقه العربي، يرى البعض إن أنسب

(35) انظر: جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، بيروت - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، مجلدين، مج IIÀ ص1617.

مصطلح لمقابلة اللفظ adjudication هو (الوساطة المرحلية) أو (التوفيق المرحلي).[36]

(36) للمزيد حول هذه التسمية ينظر: د. مشاعل عبد العزيز الهاجري، مصدر سابق، ص100.

بدأ ظهور نظام التسوية بطريق adjudication في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ حققت هذه التجربة نجاحات بارزة في نطاق مشروعات السدود والأنفاق.[37] ولذا يطبق هذا النظام غالباً في تسوية المنازعات المتعلقة بعقود الإنشاءات حيث يشكل مجلس ثلاثي في بداية المشروع يعين المقاول عضواً ويعين المالك عضواً ويختار العضو الثالث كرئيس للمجلس.

(37) للمزيد ينظر: المصدر السابق، ص 105-106.

إذ عادةً ما يكون مجلس تسوية المنازعات مكوناً من ثلاثة أشخاص، إلا أن هذا العدد ليس ملزماً للأطراف. ففي العقود الصغيرة والمتوسطة القيمة التي لا تحتمل ميزانيتها التكلفة الناجمة عن الاستعانة بمجلس مكون من ثلاثة أعضاء، بل يمكن أن يأخذ هذا المجلس شكل هياة مكونة من شخص واحد فقط (one - man board)، وهو أمر تشجعه الشروط العقدية لكل من الفيديك والبنك الدولي.[38] وقد يكون هذا الشخص هو مهندس المشروع ذاته. إلا أن المشروعات الضخمة والمكونة من مجموعة من العقود قد تقتضي أن يكون تشكيل المجلس مكوناً من أكثر من ثلاثة أعضاء (خمسة على سبيل المثال). وأياً ما كان عددهم، فإن أعضاء المجلس ينبغي أن تتوفر فيهم، الخبرة (Expertise)، والاستقلال (Independence)، والحياد (Impartiality).

(38) Langer Von Holger, International construction contracts and arbitration, 2000,online: http://www.ganzreecht.de/stlehre/Ausland/constr 05.htm#aicdpc (Last visted 12-3-2011)

ولأطراف العقد دور إيجابي كبير في اختيار أعضاء مجلس تسوية المنازعات ويجب الاهتمام باختيار الأعضاء بعناية فائقة، لان نجاح المجلس يعتمد على خبرة الأعضاء، ولا سيّما خبرة رئيس المجلس، فللرئيس دور كبير في نجاح أعمال المجلس. لأن الأخير صمم لمواجهة المشكلات بمجرد قيامها، وهي تقوم على استراتيجية بسيطة مفادها تجنب استفحال المنازعات العقدية في مهدها، وذلك من خلال التعامل بشكل فوري مع أي من تعقيدات المشروع التي قد تشكل أرضية محتملة للنزاع. وقد ارتبطت هذه الوسيلة بعقود مقاولات الهندسة المدنية، وذلك على النحو الذي يقدمه الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين المعروف اختصاراً بالفيديك (FIDIC).[39] وعلى الرغم من التشابه بين التوفيق المرحلي وسواه من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات من حيث الفلسفة والغرض (جميعها تهدف

(39) انظر المادة (20) من الطبعة الجديدة من نموذج عقد الفيديك/ الكتاب الأحمر -1999- الخاص بعقد مقاولات أعمال الهندسة المدنية. ينظر د. محمد عبد المجيد إسماعيل، مصدر سابق، ص 326-329. وص 495-496.

لوضع حد عادل للنزاع بشكل سريع وبتكلفة أقل)، فإنه يختلف عنها من حيث القرار الصادر عنها (أي قوته القانونية).

فبخلاف التقاضي، ليست التسوية بطريق adjudication منظمة بحكم القواعد القانونية أو التشريع، كما أنها لا تباشر من سلطات الدولة (كالسلطة القضائية). بالإضافة إلى أن القرارات الصادرة عنها ملزمةً بشكل فوري.

وبخلاف الحال مع الوساطة التي قد يتسع نطاق أعمالها، تكاد التسوية بطريق adjudication تختص بالبت في المسائل المتعلقة بالعقود وبالإطار القانوني لتنفيذها. ويختلف الـ Adjudication عن حل النزاع بوساطة الاحتكام إلى تقرير الخبير، بحيث يتمتع شخص حيادي ومستقل وذو خبرة، والذي يسمى بـ Adjudicator بصلاحية البت بعناصر النزاع الواقعية والقانونية، وذلك تمهيداً لإصدار قرار ملزم وفي خلال فمدة زمنية قصيرة ومحددة.[40] وهذا بعكس الاحتكام إلى تقرير الخبير الذي يستقي حكمه من العناصر الواقعية دون النظر إلى عناصره القانونية.

ويقترب دور القائم بالتسوية (Adjudication) بطريق adjudication من دور الخبير الفني، مع شيء من الاختلاف فيما يتعلق بدرجة التخصص.

وينبغي هنا الإشارة إلى أن هناك من يخلط بين (مجلس مراجعة المنازعات) (Dispute Review Board - DRB) و (مجلس تسوية المنازعات) – (Disput Adjudication Board -DAB) إذ يقتصر دور مجالس مراجعة المنازعات (وهي المرحلة السابقة على مجلس تسوية المنازعات) على مجرد فحص المنازعات وإبداء الرأي الاستشاري فيها دون إصدار أحكام باتة، إذا كانت قراراتها بمنزلة (التوصيات) (recommendations) لا تتوفر لها صفة الإلزام، كما أن النزاع كان يمكن رفعه إلى درجةٍ أعلى للتقاضي يمكن من خلالها إصدار حكم ملزم.[41] وهذا على عكس القرار الذي يصدره الـ Adjudicator الذي يبقى ملزماً حتى إحالة النزاع مجدداً إلى التحكيم.[42]

لقد أدى نجاح هذا النظام إلى تبنيه من البنك الدولي (World Bank) في عام 1995[43] وثم من البنك الآسيوي للتنمية وذلك في عام 1999 (Asian Development Bank) وكذلك إلى إنشاء مجالس تسوية المنازعات في غرفة التجارة العالمية .(ICC)[44]

(40) H. Brown & A. MARRIOTT: "ADR principals and practice"; Sweet & Maxwell, ed London, 1993, p.18.

(41) مشاعل عبد العزيز الهاجري، مصدر سابق، ص106.

(42) Dandoshly - Tarek. "comparative study between ADR common Law practice and the Lebanese civil Law" university of Glamorgan Law school - United Kingdom 2001-2002. p.21.

(43) وفي عام 2000، عدل البنك الدولي في إجراءات DRB الخاصة به، بحيث أصبحت قرارات مجلس مراجعة المنازعات توصيات ذات طبيعة ملزمة بصورةٍ مؤقتة، إدراكاً منه لأثر اضمحلال السلطة التحكيمية للمهندس على سير المنازعات العقدية. للمزيد راجع د. مشاعل عبد العزيز الهاجري، مصدر سابق، ص108.

(44) من أبرز المنظمات الضاغطة في هذا الاتجاه هي (DRBF) مختصر (Dispute Review Board Foundation) مؤسسة مجلس مراجعة المنازعات التي أسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996 للتشجيع على التوسع نحو تبني نظام مجالس تسوية المنازعات في عقود الإنشاءات حول العالم. كما أن منظمة ذات أغراض مماثلة قد قامت في المملكة المتحدة عام 2000، هي (The Adjudication society). للمزيد أنظر عنوان الالكتروني الآتي: http://www.adjudication.org (تاريخ الزيارة 2015/3/18)

كما أصدرت المملكة المتحدة (U.K) قانوناً خاصاً بتسوية المنازعات بطريق adjudication في عقود البناء والإنشاء في عام 1996 وهو (The Adjudication Act 1996)[45] وينص هذا القانون على وجوب تضمين جميع عقود الإنشاءات المنفذة في المملكة المتحدة بنوداً تقرر تشكيل مجلس لتسوية المنازعات، وهو ما يعرف بـ .adjudication clauses هذا وقد حدد القانون أقصى فترة زمنية لصدور القرار وهو أن لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ الإحالة، ويمكن تقصيرها إلى أسبوعين وذلك بموافقة الأطراف.[46]

(45) المعنى الكامل لهذا القانون هو (Housing Grants, construction and Regeneration Act 1996). للاطلاع على نصوص القانون، راجع http://www.hmso.gov.uk/acts/acts1996/1996053.htm >

(46) علاء آباريان، مصدر سابق، ص79.

ويبدو انتشار وتيرة هذا النظام (مجالس تسوية المنازعات) في عقود الإنشاءات على المستوى الدولي في تزايد بسرعة تصل إلى معدل (20%) سنوياً.[47] لقد تم الأخذ بهذا النظام، سواء على صورة مجالس تسوية المنازعات (DABS) أ مجالس مراجعة المنازعات (DRBF) في 12دولة على الأقل حتى عام 2006 وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، السويد، الدانمارك، نيوزيلاندا، جنوب أفريقيا، أوغندا، إقليم هونغ كونغ، الصين، الهند، وبنغلادش).[48] من القيمة الإجمالية للعقد. ونرى ضرورة الاهتمام بهذا النوع من الوسائل لأهميته العملية الكبيرة في تسوية المنازعات لا سيّما في عقود البنية التحتية وعقود الانشاءات وعقود انشاء محطات الكهرباء والمصافي والتي باتت مسألة التغلب على مشاكل الطاقة والخدمات من ادق واخطر المهام التي تواجه العراق في المرحلة الراهنة.

(47) مشاعل عبد العزيز الهاجري، مصدر سابق، ص133.

خلاصة القول إن التعامل مع الوسائل ذات الطابع الاتفاقي بين الأطراف في العقود الدولية بعامة وعقود التجارة الدولية بخاصة يرتبط بشكل مباشر مع اتجاهات الدول المضيفة للاستثمار والدول ذات التعاملات التجارية الواسعة والتي تتباين فيما بينها بالتعاطي مع هذه الوسائل وظهر لنا هذا التباين من خلال تنظيم العديد من الدول لهذه الوسائل تشريعيا وتكون بهذا الوضع قد هيأت ما يمكن عدّه جزءاً مهماً من آليات جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة تجارية ملائمة وهذا من وجهة نظرنا يعدّ بمثابة رسم صورة واضحة عن الآليات القانونية التي يمكن أن يطلع عليها المستثمر الأجنبي في القطاعات كافة قبل الدخول في عملية التفاوض والتعاقد فيما بعد وهي من شأنها أن توفر الوقت الكافي للأطراف للخوض بمسائل أكثر دقة وأهمية لا سيّما المسائل الفنية والاقتصادية.

(48) يقدر أنه في المدة من 1987 إلى 2002، تبني حوالي (1000) مشروع إنشائي هذا النظام لحل المنازعات، بقيمة إجمالية تبلغ ($100) بليون دولار. ضمن هذه المشروعات، عرضت حوالي (2000) منازعة على المجالس المذكورة. من هذه، لم يكن هناك سوى بعض الحالات القليلة التي كان فيها قرار المجلس موضع عدم قبول، بحيث رفع إلى التحكيم أو القضاء، وهي لم تجاوز (30) منازعة فقط (أي ما نسبته 1,5٪ من إجمالي المنازعات)، ولكون اعتبارات السرعة التي تحيط بعمل هذه المجالس لا تسمح بتحديد الدقيق، فإن هذه النسبة، حتى بافتراض كونها مضاعفة، تظل لا تتجاوز (3٪) من إجمالي المنازعات، وهي مازالت بذلك نسبةً ممتازة. علماً بأنه تتراوح تكلفة احتفاظ الأطراف بهذه المجالس ما بين 0,04٪ إلى .0. للمزيد راجع كل من: مصطفى عبد المحسن الحبشي، مصدر سابق، ص525- هامش (1). و مشاعل عبد العزيز الهاجري، مصدر سابق، ص133.

لذلك ندعو المشرع العراقي يجب أن ينظم هذه الوسائل بتشريع خاص بها لا سيّما ان العراق بحاجة ماسة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة وخلق بيئة جاذبة لجميع معاملات التجارة الدولية وكذلك سُعيَ مؤخراً إلى انشاء مناطق للتجارة الحرة في أكثر من منطقة حدودية في العراق وكذلك دخول العراق إلى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب يقتضي أن يتعامل بجدية مع التشريعات الخاصة بتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية لتكون منسجمة مع تشريعات جميع الدول الداخلة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية وهذا هو من أهم مقررات وشروط تحول الدولة من صفة مراقب إلى صفة عضو فيها.

**المشرع العراقي يجب أن ينظم هذه الوسائل بتشريع خاص بها لا سيّما ان العراق بحاجة ماسة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة وخلق بيئة جاذبة لجميع معاملات التجارة الدولية.**

## الخاتمة

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وعلى النحو الآتي:

### النتائج

1. مع تنوع وتعدد تسمية الوسائل محل الدراسة إلا إنها تحمل المضمون نفسه وهو إن الاتفاق النابع من إرادة طرفي العقد هو محور اللجوء إليها لتسوية المنازعات.
2. تزايد ونمو اتجاه الأطراف في العقود التجارية بعامة وعقود الاستثمار بأنماطه كافة بخاصة نحو الاهتمام وتضمين هذه العقود ببند يتيح لهم الاتفاق على طريقة يتمكنون من خلالها تسوية المنازعات التي تنشب عن تفسير أو تنفيذ العقد قبل اللجوء إلى القضاء.
3. شعور لدى بعض التشريعات الوطنية وبالأخص الغربية منها كالتشريع الأمريكي والهولندي والألماني والبريطاني وغيرها إن الوسائل الاتفاقية هي أكثر ملائمة واختصاراً للجهد والوقت والكلفة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية والاستثمارية لذلك نظمت هذه الوسائل بتشريع خاص بها.
4. إن اصطباغ العديد من العقود التجارية والاستثمارية بصبغة فنية وعلمية محضة يؤدي إلى نظر هذه النزاعات التي تنشب عن هذا النوع من العقود

من فنيين أو خبراء ذوي اختصاص وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستعانة بغرف الخبرة المختصة من خلال اتفاق أو تفاوض الأطراف للاستعانة بهذا النوع من الخبرة.

5. يلعب التوفيق والتقريب بوجهات النظر بين الفرقاء دوراً فاعلاً في التوصل إلى حلولٍ مرضية للطرفين دون اللجوء إلى القضاء الرسمي.

**التوصيات**

1. مع نمو حركة الاستثمار الأجنبي والحاجة إليه في العراق بعد التحولات السياسية والاقتصادية والتشريعية بعد أحداث 9/ 4/ 2003 فإن هذا بدوره يستلزم تفاعلاً إيجابياً من المشرع لتهيئة الأجواء الملائمة للتعامل مع هذا التحول لينعكس بالشكل الايجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية بالقطاعات كافة.

2. مع تأسيس المحكمة التجارية في عام 2011 غير أن هذا التأسيس وإن كان خطوة إيجابية تجاه نظر المنازعات التجارية والاستثمارية من محكمة مختصة إلا تستلزم أيضاً تشريعات موازية وساندة ومنها تنظيم اللجوء إلى الوسائل ذات الطابع الاتفاقي أو البديلة عن القضاء الرسمي لنظر هذه المنازعات وذلك نابع من أهمية هذه الوسائل على المستويين النظري والعملي.

   إن الحاجة إلى تأسيس بيوت للخبرة ومراكز تحكيمية مختصة ومجالس لتسوية النزاعات باتت ملحة لغرض التخصص النوعي والوظيفي بنظر المنازعات ذات الطابع التجاري والاستثماري والتي من شأنها أن تعزز قناعة المستثمر الأجنبي للعمل والتعاقد مع الطرف الوطني.

3. العمل على إعداد كوادر قانونية فنية اقتصادية من خلال تقوية وزيادة مهاراتهم الفنية واللغوية لكي يلعبوا دوراً فاعلاً في إدارة ملفات الاستثمار تغني عن اللجوء إلى المراكز التحكيمية أو بيوت الخبرة الإقليمية أو الأجنبية.

4. نوصي المشرع العراقي بالإسراع بتشريع قانون التحكيم ليكون أداة مساندة ومعززة للقضاء الوطني وليواكب التشريعات المقارنة التي نظمت التحكيم تشريعياً ويكون أيضاً أداة هامة في معالجة النزاعات التي تنشب عن العقود التجارية والاستثمارية.

# سياسات التعليم العالي واشكالية البطالة في العراق

**د. مالك دحام متعب***
**د. إخلاص قاسم نافل***
**باحثان وآكاديميان من العراق**

* – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

## المقدمة

**يعد التعليم العالي المعاصر الأداة الأساس في التنشئة العلمية، ومطلباً جوهرياً في بناء كفاية الأداء وتهيئة الكفايات التخصصية، التي تعد إحدى مراحل دورة تطور مهارات الموارد البشرية (غير ماهرة، شبه ماهرة، ماهرة، فنية، تخصصية،...الخ) التي تمثل أهم الموارد البشرية في المؤسسة ذلك أنها تمثل جزءاً مهما ورئيساً في تكوين الرأسمال الفكري لها. هذا يعني إن دور التعليم العالي قد تحول من إعداد أفراد يحملون ثقافة عامة عالية إلى أفراد يحملون ثقافة علمية متخصصة عالية، تمثل استجابة لحاجات سوق العمل.**

إذن يجب أن تعتمد الوزارة سياسة تعليمية فاعلة تتخذ من سوق العمل اساساً في ذلك لكون الوزارة هي المسؤولة عن تهيئة الموارد البشرية التي تمثل الحاجات الأساس لسوق العمل وفاقا للمواصفات التي يفرضها سوق العمل.

لذلك يلحظ بأن دول العالم بعامة تتجه إلى الاهتمام بسياستها في التعليم العالي بمستوياته كافة ذلك انه يمثل الأداة الأساس في تطوير المجتمع وضمان تقدمه وإدامة رفاهيته. من هنا جاء الاهتمام بالنظام التعليمي وتطويره المستمر. إذ أن أي خللاً وعيب في النظام التعليمي ينعكس خفضاً في كفاية مخرجاته من الموارد البشرية، وهدراً مركباً في الطاقة والقدرة والمال وإنفاقا غير مبرر.

ينقسم العالم في وضع سياساته التعليمية إلى معسكرين: معسكر يعتمد نمط

الإدارة المركزية للتعليم التي تجعل التعليم استجابة لمؤسسات المجتمع، فهو يهيئ لها الموارد البشرية اللازمة لتشغيل مؤسساته. هذا يعني إن تخطيط التعليم يبنى على أساس الاحتياجات من الموارد البشرية التي تحددها مؤسسات المجتمع كماً ونوعاً. عليه هو تخطيط مشتق من تخطيط مؤسسات المجتمع.

المعسكر الثاني فهو يعتمد آلية لسوق، بمعنى آن السوق هو الذي يحدد الاحتياجات من الموارد البشرية، بما ينعكس على تخطيط التعليم العالي فالأفراد سيتجهون إلى دراسة التخصصات التي تطلبها هذه المؤسسات ليضمنوا لهم فرصاً في التشغيل. في هذه الحالة يبنى تخطيط التعليم العالي على هذا الأساس.

**أن الخلل وعدم التوازن بين احتياجات مؤسسات المجتمع وبين مخرجات التعليم العالي كمياً ونوعياً سوف يؤدي إلى شيوع حالات من أنواع البطالة.**

يستخلص من ذلك ان سياسات التعليم العالي يجب أن تصاغ وفاقاً لأليات تحقق لها المرونة لتلبي احتياجات المجتمع، وبعكس ذلك فان غياب السياسات التعليمية الفاعلة يؤدي إلى كلف باهظة ومضاعفة يتحملها المجتمع (المالك الحقيقي للثروة) أثناء الدراسة واثناء العمل لأنه سيتحمل كلفاً إضافية لتأهيل مخرجات التعليم لتتلاءم والعمل الجديد.

إذن فأن الخلل وعدم التوازن بين احتياجات مؤسسات المجتمع وبين مخرجات التعليم العالي كمياً ونوعياً سوف يؤدي إلى شيوع حالات من أنواع البطالة. فآلية السوق سوف تؤدي كما يقول الكلاسيك إلى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وإعادة التوازن. هذا يعني التشغيل التام للموارد البشرية. كما أن الاتجاه الآخر الذي يعتمد نمط التخطيط المركزي يقود إلى تشغيل القوى العاملة القائم على أساس موازنة فرص التعليم مع فرص التشغيل. (نظرياً على الأقل).

استخلاصاً فأن اعتماد سياسة تعليمية لا تحقق الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات مؤسسات المجتمع من الموارد فضلاً عن التوظيف العشوائي الذي لا يهتم بمواصفات العاملين، البشرية يؤدي بالتالي إلى إشاعة ظاهرة البطالة بأنواعها، لابل تفاقمها. الأمر الذي ينعكس في صيغة هدر مضاعف في الموارد الاقتصادية (البشرية والمالية), لا بل قل انه هدر متراكب:

- إنفاق على التعليم العالي غير موظف بشكل علمي.
- هدر في الموارد البشرية.
- كلف عمل عالية مع أداء متدنٍ (سياسات تشغيل عشوائية) بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاملين ومتطلبات الوظيفة .

يعتمد التعليم العالي في العراق سياسة تعليمية تقوم على قبول جميع مخرجات الدراسة الثانوية الأكاديمية الراغبين بالدراسة وموائمة الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي، بمعنى ان القبول يقوم على أساس:

- عدد خريجي الدراسة الثانوية الأكاديمية.
- الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي.

ولا علاقة لسوق العمل ولا حاجة لمؤسسات المجتمع في تخطيط التعليم العالي مما تنشأ عنه حالة من عدم التوازن ما بين الاحتياجات الفعلية من الموارد البشرية من الناحية الكمية والناحية النوعية وبين مخرجات التعليم العالي الأمر الذي يتسبب التشغيل الفوضوي والعشوائي الذي لا يقيم لمواصفات الفرد ومؤهلاته المطلوبة لشغل الوظائف وزنا، بما ينجم عنه هدراً متوازياً في المورد البشري والمورد المالي. وتتصدر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية كونهما المسؤولتين عن وضع السياسات التعليمية في مؤسسات الدولة كافة في إعداد وتأهيل الملاكات المتخصصة والفنية في مختلف التخصصات التي تتحمل مسؤولية ادارة وتطوير مؤسسات الدولة، ومن المعروف أن دور هاتين الوزارتين يتعدى الهدف المذكور في المجتمع العراقي، الذي أصبحت فيه النسبة العالية للبطالة تهدد الكيان الاجتماعي وتنذر بعواقب كارثية على الصعد كافه، فقد أنظمت اعداد كبرى من الحاصلين على أعلى الشهادات الجامعية الأولية والعليا إلى طوابير العاطلين عن العمل أنتهى حال الكثير منهم إلى ممارسة مهن وأعمال ووظائف بعيدة عن تخصصهم بل لا تمت باي صلة لما تعلموه مما تسبب ذلك بهدر مالي وبشري غاب عن مدركات ذوي الاختصاص في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو تغافلوا عنه.

يشكل البحث محاولة متواضعة لتشخيص هذه المعضلة وتحديد علتها وصولاً إلى المعالجات والحلول التي تفيد في تجاوزها.

## فرضية البحث

أن عدم اعتماد سياسة تعليمية رشيدة وموضوعية، ينعكس هدراً في الموارد المالية والبشرية والزمانية*.

## اولا : مدخل نظري لمفهوم البطالة

أن التعريف العام للعمل أو التشغيل شهد العديد من التطورات والتحديث فاصح الفرد الذي يمتلك عملاً من الناحية الاقتصادية هو ذلك الفرد:[1]

- الذي يبذل جهداً منتجاً يحقق عنه دخلاً معيناً .
- ان يعمل في عمل يتناسب مع مواصفاته.
- ان يعمل لعدد مناسب من الساعات.

(1) سعد سلمان عبد الله، العمل، التشغيل والبطالة... من المفاهيم الاساسية، شبكة الانترنيت، كتابات اقتصادية على الرابط http://www.economicpaper.com

يمكن استخلاص تعريف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد أو الافراد ضمن قوة العمل التي يمكن تحديدها بالأعمار من (15) سنه فأكثر (قادرين على العمل وراغبين فيه، لكنهم لا يحصلون عليه بما يناسبهم من ناحيه المؤهلات أو يكفيهم من ناحيه عدد الساعات والايام(. وبناءً عليه يمكن تحديد خصائص الفرد العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي يكون:

1 . قادر على العمل من الناحية البدنية والعقلية.
2 . راغب في العمل.
3 . لا يجد عملا البتة.
4. قد يجد عملا لا يناسب مؤهلاته.
5. قد يجد عملاً متقطعاً.

من هنا فقد تم ازالة بعض الغموض الذي أكتنف تعريف البطالة مصطلحاً علمياً ذلك نتيجة تعدد التعريفات الإجرائية للبطالة كون التعريفات الاجرائية تتناسب ومتطلبات البحث. وبما ان الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً اكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغيرات الدراسة، حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة متناهيه تتناسب مع موضوع وإشكالية وأهداف البحث، فان المصطلحات الاجرائية المتعلقة بظاهرة البطالة في هذه الدراسة والمتصلة بالعراق، سيتم تناولها من خلال المحاور الآتية:

## اولاً: أنواع البطالة:

هناك العديد من انواع البطالة المنتشرة في الاقتصاد العراقي ومن أهم هذه الانواع الاتي:

البطالة (الاحتكاكية) التكنولوجية Frictional Unemployment

البطالة الهيكلية Structural Unemployment

البطالة الدورية periodical Unemployment

البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

البطالة المقنعة Disguised Unemployment

البطالة الاحتكاكية (التكنولوجية) Frictional Unemployment

تحدث هذه البطالة بسبب التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني[2]، قد تنشأ عندما ينتقل العامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي أخر. أو هي البطالة الناجمة عن عدم التوافق بين الوظائف الشاغرة وبين مواصفات الأفراد العاطلين عن العمل. تنشأ هذه البطالة عندما يجد العاطلون عن العمل صعوبة في الانتقال إلى الوظائف والاعمال الشاغرة والمتوافرة ويعد صغار السن، وخريجو المدارس، والجامعات، والمعاهد الفنية، أهم مصادر البطالة الاحتكاكية أو الانتقالية.

(2) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، 202.

تأسيساً فأن هذا النوع من البطالة لا يوجد عجزاً في الطلب على العمل، ولكن العائق الاساس هو ما يعرف بالتصاق (Sticky) العمل بمكان معين أو مهارة معينة، وهو ما يؤدي إلى اختلال في سوق العمل، أي أن النقص يحدث في حركة العمل وكذلك معرفة فرص العمل، والبعض يرى أن مصطلح الاحتكاك (Friction) إنتقل من الميكانيك عندما لا تتلاءم الدواليب المسننة بصورة صحيحة مع بعضها البعض فتحدث احتكاكاً، وفاقاً لذلك عندما يتم تطبيق هذا الاصطلاح على البطالة يعني أن دولاب عرض العمل لا يتلاءم مع دولاب الطلب على العمل من ناحية المواصفات والمتطلبات.

ويمكن أن نحدد الاسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة بالآتي:[3]

(3) بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2003، ص391.

- التغيير المستمر في بيئة الاعمال والمهن المختلفة.
- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكييف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.
- ادخال تكنلوجيا متقدمة جديدة .

**البطالة الهيكلية Structural Unemployment**

تنشأ البطالة الهيكلية نتيجة للتحولات الهيكلية التي تحدث من حين لآخر، في بعض قطاعات الانتاج أي انها ترتبط بحدوث تغيير أساس في الهيكل الإنتاجي، سبب حدوث هذا النوع من البطالة هو وجود خلل يرتبط بهياكل الإنتاج والقاعدة الصناعية والإنتاجية للبلد، أو أن التخصص والمهارات لقوة العمل لا يجاري ولا يوافق الوظائف المتاحة، وذلك بسبب التغيرات المستمرة في الطلب على السلع والخدمات، والمشكلة الأساسية في البطالة الهيكلية، هي أن عنصر العمل ورأس المال لا يتسمان بالمرونة المناسبة والكافية لتناسب حركة الصناعات، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في مثل تلك الصناعات، إن هذا النوع من البطالة يُعزى إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، فعندما يتغير هيكل الطلب على الإنتاج في صناعة معينة يتغير معه طبيعة الطلب على الأيدي العاملة في تلك الصناعة، وإلى حين يتكيف العمال بشكل كامل مع هذه التحولات الهيكلية تنشأ وتستمر أو أنها تتمثل بوجود عدد من الاشخاص العاطلين عن العمل بسبب حدوث تغييرات هيكلية في الاقتصاد، أي بوجود حالة عدم التوازن بين العرض والطلب على الايدي العاملة في المهن والنشاطات الاقتصادية.

**المشكلة الأساسية في البطالة الهيكلية، هي أن عنصر العمل ورأس المال لا يتسمان بالمرونة المناسبة والكافية لتناسب حركة الصناعات، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.**

وكذلك عندما تتغير التكنولوجيا ويتغير تركيب الطلب النهائي على السلع والخدمات، الذي ينعكس بالتالي على العمال الذين لا يستطيعون اكتساب المهارات الجديدة بالسرعة الممكنة، ويأخذ الاختلال الهيكلي اشكالاً مختلفة مثل اختلال مخرجات التعليم واختلال البنية التنظيمية والإدارية، ويشكل ذلك بمجموعه هيكلاً لا يتوافق مع متطلبات التشغيل الكفوء للأفراد العاملين وعلى هذا الاساس توصف البطالة في هذه الحالة بالبطالة

الهيكلية[4]، المرتبطة أساساً بهيكلة الاقتصاد والناتجة عن تغيير هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل أو من أجل ربح أعلى.

(4) سميرة عبد، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس للترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص210.

**البطالة الدورية البنيوية periodical Unemployment .**

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية بمعنى أنها تكون ناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المنتقلة دوماً بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وما بين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

وكذلك يفسر ظهور البطالة الدورية بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح، مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة، أي أن البطالة الدورية مرتبطة بالدورة الاقتصادية أي بالتقلبات التي تحدث بصورة دورية للنشاط الاقتصادي عند الانتقال من حالة الرواج إلى حالة الركود أو الكساد، فعندما يصل النشاط الاقتصادي إلى مرحلة الرواج في الدورة الاقتصادية سيتبعها مرحلة الهبوط أو التراجع ومن ثم الركود أو الكساد الذي يؤدي إلى انخفاض مقدار الارباح، ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل وحدوث هذا النوع من البطالة [5].

**يفسر ظهور البطالة الدورية بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح، مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.**

(5) اسماعيل محمد، التحليل الكمي والدراسات التجارية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1973، ص99

وقد يتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية ما بين الانكماش والتوسع أي أن التوظيف يزداد خلال مدة التوسع وينخفض خلال مدة الكساد. كما يلاحظ أن البطالة الدورية تشمل معظم النشاطات الاقتصادية أي أن الانخفاض يكون في الطلب الكلي، وهو ما يؤدي إلى قيام العديد من المنشآت بتسريح العمال من وظائفهم وفقدان الوظائف.

إذن يحدث هذا النوع من البطالة بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والذي بدوره يمثل انخفاضاً في الطلب على العمل، بمعنى آخر عجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص عمل لطاقة من يرغب في العمل ويبحث عنه، ويزداد حجم البطالة الدورية ومدتها كلما طالت حالة الركود أو

الكساد التي يمر بها الاقتصاد، عليه فقد تكون البطالة الدورية شاملة، إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة يشمل كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية دون استثناء أو تكون جزئية، إذا كانت مقتصرة على قطاع معين أو فئة محددة من قوة العمل.

**البطالة الموسمية Seasonal Unemployment**

هذا النوع من البطالة يحدث عندما ينخفض الطلب على الايدي العاملة عند انتهاء موسم معين لمنتوج أخدمه ما، أو قطاع إنتاجي محدد، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، أي أن هناك زيادة في عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة، كمدد تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب دون الحصول على أي وظيفة معينة، أو مدد انتهاء العمل في جني المحاصيل الزراعية، كذلك ينتشر هذا النوع من البطالة في قطاع السياحة وقطاع الصيد .

**أن البطالة الموسمية تعادل الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح.**

تأسيساً يمكن الاستنتاج أن البطالة الموسمية تعادل الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال هذه المدة يساوي عدد الاشخاص العاطلين عن العمل[6]. لذا فأن البطالة الموسمية اجبارية عن اعتبار أن عدد العاطلون عن العمل في هذه الحالة على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لن يجدوا عملاً .

(6) بشير الدباغ وعبد الجبار الحرمود، مصدر سبق ذكره، ص380.

**البطالة المقنعة Disguised Unemployment**

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون بها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة غير منتجة. وأول من أطلق هذا المصطلح (البطالة المقنعة) G. Robinson عام 1936 لوصف العمال في البلدان المتقدمة الذين قبلوا بوظائف أو أعمال متدنية دون مستواهم الانتاجي المقبول نتيجة لاستغناء ارباب العمل والمنشآت عن خدماتهم، والمقصود بالعمال هنا الذين ينخفض الناتج الحدي لعملهم انخفاضاً كبيراً قد يصل إلى الصفر [7]. مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً، وعند تحويل هذا الفائض من العمال عن المشروع الذي يعملون فيه،

(7) سميرة عبده، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس للترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص210.

فأن ذلك لن يؤثر على الإنتاجية العامة، وتكون البطالة المقنعة في البلدان النامية لارتباطها بهيكل الإنتاج غير المرن في هذه البلدان.

ويفسر العديد من الاقتصاديين بروز البطالة المقنعة خاصة في القطاع الصناعي في البلدان النامية، بسبب ثبات دالة الإنتاج في الصناعة حيث أن القائمين على المشاريع الصناعية لا يأخذون بنظر الاعتبار الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل، وبصورة عامة فأن سبب ظهور البطالة المقنعة أو المستقرة الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة الفائضة عن الحاجة، فضلاً عن الاختلالات في مخرجات التعليم والتدريب وارتفاع نسبة هدر طاقات العمل، حيث توجد اعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة ودوائرها لا يقدمون أية زيادة في الإنتاج .

**ثانيا : البطالة في العراق**

تعد البطالة من الموضوعات التي اخذت اهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذلك استحوذ موضوعها بشكل رئيس على اهتمام صناع القرار السياسي، وكذلك اهتمام الباحثين في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، بعدّ موضوع البطالة اشكالية فرضت نفسها بشكل دائم وملح على الساحتين الدولية، والعربية، وعلى وجه الخصوص العراق. وقد تراجع موقع العراق على المستوى العربي والاقليمي والدولي خلال الفترة الماضية، مما قلص من فرص التطور سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، كان للجانب التنموي النصيب الاكبر منها[8]

تتمثل ظاهرة البطالة حالياً احدى المشكلات الاساس التي تواجه العراق، اذ ان اختلال الهيكل الاقتصادي الذي تتجلى اوضح صوره في قطاع النفط[9] وارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي، وهو اختلال ناتج عن غياب التنويع الاقتصادي[10]، فضلاً عن ضعف التراكم الرأسمالي وهشاشة وتردي الوضع الامني هي ابرز واسوأ سمات الازمة الاقتصادية التي يعيشها والركود الاقتصادي الذي يعانيه العراق هو تفاقم ظاهرة البطالة أي (التزايد المستمر والمطرد في عدد الاغراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون العثور عليه) .

من هنا شكلت ظاهرة البطالة احدى اخطر المعضلات التي واجهت الدول

(8) امنة محمد علي، العراق ودول الجوار: سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد2012،52،ص113.

(9) تقرير وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة العراقية، بغداد.2006،

(10) عبد الجبار عبود، البطالة في العراق،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد43-،44، بيروت، 2008، ص49.

العربية بعامة والعراق على وجه الخصوص، فد تصدرت الدول العربية دول العالم كافه، فيما كان العراق متصدراً الدول العربية في هذه الظاهرة، وبحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر عام 2005 الذي قدر نسبة الشباب العاطلين عن العمل بما يقارب الـ 60%[11]. في حين اكدت مصادر عراقية على وجود نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل، ولكن بنسب اقل، ومهما اختلفت تلك النسب إلا انها مؤشر قوي على وجود خلل اقتصادي واجتماعي ينبغي الوقوف عنده، وضرورة معالجته. لذا يمكن عدّ البطالة بانها من اخطر المشكلات التي تهدد استقرار الدول والامم، وتختلف حدتها من دولة إلى اخرى، ومن مجتمع لآخر، وبالإمكان عدّها السبب الرئيس لمعظم الامراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

(11) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الجامعة العربية، 2005، ض76.

ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة تشير التجربة الاقتصادية إلى فشل الحكومات العراقية وبدرجات متفاوتة في تطبيق استراتيجية وسياسات اقتصادية قادرة على بناء اقتصاد قادر على تامين النمو الاقتصادي المتواصل، الذي يؤمن فرص التشغيل المنتج والقادر على تعزيز المنافسة وتمويل مشاريع البنى الاساسية والمرافق والخدمات العامة. لذلك تعدّ البطالة في العراق احدى المشكلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وترتبط بمتغيرات الاقتصاد الكلي وليس بالطلب الكلي الفعّال كما هو الحال في البلدان والدل المتقدمة .

**تعدّ البطالة في العراق احدى المشكلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وترتبط بمتغيرات الاقتصاد الكلي وليس بالطلب الكلي الفعّال.**

**ثالثا : أسباب تفشي ظاهرة البطالة في العراق Causes Unemployment**

تختلف أسباب البطالة من منطقة لأخرى، ومن مجتمع لأخر، فقد تكون أسبابها اقتصادية بالدرجة الأولى، أو اجتماعية، وأخرى سياسية، وهذا ما يميز العراق عن غيره من الدول العربية وغير العربية، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية، بذلك يكون الاقتصاد العراقي أقرب ما يكون إلى الاقتصاد الخدمي استثناءً من ذلك قطاع النفط .

أن مشكلة البطالة في العراق ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني[12]، وقد ساهم ذلك في تفشي وبروز ظاهرة البطالة في العراق حيث

(12) ظافر طاهر حسان، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية، العدد52،2012،ص166

أصبح في مقدمة الدول العربية التي تعاني من ظاهرة البطالة، ولعل اهم اسباب تفشي هذه الظاهرة في العراق:

**أن مشكلة البطالة في العراق ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني..**

اولاً: اخفاق خطط التنمية الاقتصادية: عند التمعن في تقييم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية نجدها محبطة ومخيبة للآمال، فقد تدنى متوسط دخل الفرد، بالمقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال، يمكن أن يعزى ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي، فضلاً عن التأخر في الجهود الانمائية والصناعية، حيث نجد أن الصناعة الوطنية ناشئة يتعذر عليها منافسة صناعات الدول المتقدمة، بما يزيد من العقبات التي يوجهها العراق التباطؤ في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وفشل السياسة الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل اسباب تفاقم أزمة البطالة [13].

(13) محمد أدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، مجلة النبأ، العدد (54)، 2000، ص24.

فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، إن اخفاق خطط التنمية الاقتصادية في العراق على مدار العقود الماضية بخاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدها العراق في مطلع سبعينيات القرن الماضي، أوقعت العراق في مأزق المديونية الخارجية بخاصة في مدة التسعينيات، اذ بلغت (220) مليار دولار، كان للعراق النصيب الأكبر بها[14].

(14) لمزيد من التفاصيل ينظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003.

فضلاً عما ما تقدم، فقد غاب التخطيط الاقتصادي المنهجي تماماً كما ان برامج التعليم في العراق لم تتوافق و حاجات سوق العمل الفعلية، فضلاً عن أن التكوين التعليمي في العراق لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في عالم اليوم[15].

(15) عزمي الاخضر، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة العلوم السياسية، العدد (26)، 2006، ص35.

ثانياً: إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: لقد باءت بالفشل الذريع برامج التصحيح الاقتصادي التي اعتمدها العراق بعد الاحتلال عام 2003، عند تعاونه مع صندوق النقد الدولي، فلم يحدث أي نمو اقتصادي حقيقي، بل على العكس من ذلك ازدادت البطالة حدة، واتسعت الفجوة عند تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي، وازداد عدد العاطلين عن العمل، كما أدى ذلك إلى افقار قطاعات كبرى من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الاساس. اذ انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة وكالآتي:

**أن الصناعة الوطنية ناشئة يتعذر عليها منافسة صناعات الدول المتقدمة، بما يزيد من العقبات التي يوجهها العراق التباطؤ في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.**

- لم تتمكن اجهزة الدولة المسؤولة من توفير فرص عمل حقيقية تستوعب الخريجين.
- تقليص معدلات الانفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الايدي العاملة .

تأسيساً فقد ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الاخيرة بسبب برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تم تطبيقها فزاد من تفاقم مشكلة البطالة[16].

(16) نقلاً عن:
United nations, report on the worlds social sistuation, 1993, P. 17.

التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية: من خلال استنزاف أغلب الموارد المالية خلال مدة انتعاش اسعار النفط في الاتفاق على التسليح، مما أدى إلى وقوع العراق في شراك المديونية وخدمتها المكلفة.

انخفاض الطلب على اليد العاملة ونمو قوة العمل الفعلية: أصبح العراق يتحمل عبئاً كبيراً في سبيل مواجهة تفاقم ازمة البطالة خصوصاً بين الشباب ذوي الشهادات العالية، بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل السكاني كالنمو السكاني، ونمو القوى العاملة ومستويات المهارة والانتاج. فضلاً عن ذلك هناك أسباب مباشرة زادت من حدة البطالة وتفاقمها في العراق منها الآتي:

الزيادة الحاصلة في جانب عرض القوى العاملة نتيجة زيادة نسب النمو السكاني، والتي تصل إلى 3,5 %. والغزو الامريكي للعراق أدى إلى حدوث مجموعة من العوامل التي أدت إلى مشكلات كارثية للاقتصاد العراقي وشعبه، وكرست مشكلة البطالة. وكما يأتي:-

- حل الجيش العراقي، فضلاً مؤسسات الدولة، والتشكيلات الحكومية أدى إلى زيادة وتفاقم مشكلة البطالة.
- توقف كثير من ورش العمل الصغرى ومصانع متوسطة الحجم التي كانت مصدراً للكثير من العوائل العراقية.
- تدفق السلع والمنتجات الاجنبية من دول العالم كافة دون أي ضوابط.
- غلق المصانع الكبرى والاعمال التجارية وهجرة رؤوس الاموال المحلية إلى خارج العراق، بسبب انعدام الامن، وفتح الحدود وصعوبة أو استحالة العمل الاقتصادي في العراق.

- نظام المحاصصة المبني على معايير الانتماء المعمول به حالياً في مؤسسات الدولة انعكس سلباً على قوة العمل، وأدى إلى تفاقم أزمة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل.
- تدهور الاحوال الاجتماعية والمدنية في العراق بعد الغزو والاحتلال، وزيادة عدد المهجرين داخل وخارج العراق .
- الاختلال الحقيقي في هيكل القوى العاملة، إذ أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع حاجة سوق العمل .
- الضعف العام في القاعدة الصناعية في البلد، فضلاً عن شيوع النشاطات الهامشية والطفيفة في أغلب القطاعات، إذ لا تشكل مساهمة القطاع الإنتاجي السلعي المرتبط بالصناعة التحويلية إلا ما نسبته 7% من الناتج المحلي الاجمالي 2000[17]، إذ إن الاقتصاد العراقي ريعي بالدرجة الأولى، يعتمد على إيرادات بيع الموارد الطبيعية، والتي لا تحتاج إلى توظيف اعداد كبرى من العاملين .
- ضعف القطاع الخاص في العراق، فالقطاع الخاص لا يوفر في العراق فرص عمل إلا بنسبة 40 ـ 50 % من مجموع العاملين ويعمل الآخرون في القطاع العام والمختلط[18]، في حين يعمل في القطاع الخاص للولايات المتحدة الامريكية ما نسبته 95 ـ 98 %، من مجموع العاملين بينما لا يعمل في مؤسسات الدولة سوى 2 ـ 5 % فقط[19].
- عدم قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل جديدة للقادرين عليه، سواء في القطاع الحكومي نتيجة التشبع الوظيفي، وبسبب عدم توفر التسهيلات الكافية للقطاع الخاص والاضطرابات الامنية، التي أدّت إلى التردد في تدفقات الاستثمارات الاجنبية، وكذلك عدم توافر العمالة الماهرة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها هذه الاستثمارات.
- الضعف العام في العراقي والتراجع المذهل في معدلات النمو، وهجرة العقول وعدم إستقرار السياسة النقدية .
- وضعت الضغوط الإجتماعية عدداً من القيود على مشاركة المرأة في سوق العمل وحصرتها في بعض الأنشطة كالتركيز على التدريس،

(17) طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة، التشغيل في اقتصاد ريعي معوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مصدر سابق، ص36.

(18) حيدر نعمة الطريحي، خصخصة القطاع الحكومي العراقي، مركز العراق للأبحاث، 2005، ص30.

(19) حسنين مرسي، دور القطاع الخاص في البلدان الرأسمالية، مجلة الاقتصاد العربي، العدد (22)، 2001، ص19.

وهذا الأمر أضعف من تأثير الزيادة في نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، كما أدّت العوامل الاجتماعية إلى تركيز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري، كما دفعت تلك الضغوط صانعي السياسات التعليمية إلى مخالفة شروط سوق العمل والاستجابة للشروط الإجتماعية.

- معاناة الإقتصاد العراقي من إختلالات هيكلية فهو أقرب ما يكون إلى اقتصاد خدمي .
- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الاداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توفير فرص العمل بالقدر الكافي.

فضلا عما تقدم، فأن تفاقم عدم وجود استراتيجية فعالة لموجهة البطالة في العراق، يتضح من خلال ضعف إداء الاقتصاد العراقي باعتماده على مصدر واحد وهو البترول، مما أدى إلى غياب نمط تنموي واضح للعراق الذي يجب أن يعتمد على العمل كمصدر لكل الثروات.

**أدّت العوامل الاجتماعية إلى تركيز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري، كما دفعت تلك الضغوط صانعي السياسات التعليمية إلى مخالفة شروط سوق العمل والاستجابة للشروط الإجتماعية.**

لذلك، فأن غياب خطط تنموية تربط بين القطاعات الاقتصادية وانظمة التكوين المختلفة، قد أفرز بطالة حاملي الشهادات الجامعية الاولية وحتى العليا. علماً أن هيمنة الإدارات ذات النمط البيروقراطي على المجتمع بمختلف مؤسساته أبطل فعالية الكثير من البرامج الموجهة لمحاربة البطالة كتمويل مشاريع المؤسسات الصغرى، وهو راجع في معظم الاحيان إلى غياب بنكي فعال قادر على تمويل الاستثمار وانتشار المشاريع فضلاً عن عدم وجود سياسة تهدف إلى التشجيع على المبادرة بحيث ارتكز المجتمع العراقي على الفكر الاتكالي الذي قد يرجع لأسباب تكوينية للعقل العراقي الذي يميل احيانا إلى عدم المجازفة وتحمل المسؤولية، فضلاً عن عدم القدرة على التفكير الذي لا يسمح ببناء مؤسسات نشطة قادرة على خلق فرص عمل.

زيادة على ذلك ان الحكومة العراقية غابت عنها تماماً سياسة الاندماج والتكامل الاقتصادي بينها وبين الدول العربية والاسلامية، مما جعل البحث عن العمل في الدول الغربية وبأي ثمن.

## رابعاً: دور سياسات التعليم العالي في تفاقم ظاهرة البطالة في العراق

أن مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشكلات المتراكبة اذ تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع في الوقت نفسه[20]، وتتصدر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤسسات الدولة كافة في اعداد الملاكات المتخصصة والفنية كونها الجهة المسؤولة عن وضع سياسات التعليم وتخطيطه التي تتحمل مسؤولية إدارة وتطوير مؤسسات الدولة، لكن دور هذه الوزارة يتعدى الهدف المذكور في المجتمع العراقي، الذي أصبحت فيه نسبة البطالة العالية تهدد الكيان الاجتماعي ونذرها تلوح في أفق عواقب كارثية على الصعد كافة، فقد هيأت وزارة التعليم العالي اعداداً هائلة من الحاصلين على الشهادات الجامعية الاولية والعليا لينظموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، فقد بلغت نسبتهم ما يقارب 60% أكثر من نصف هذه النسبة من الشباب، في حين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة 19%، هذه البطالة معظمها هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة بخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الانشطة الخدمية من ناحية والتحول في انماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل، فضلاً عن دور العامل الموضوعي المرتبط بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من التطور في نظام التعليم والتدريب وما سيترتب على ذلك التطور من اختلال العلاقة بين الشروط المطلوبة في سوق العمل والمؤهلات المعروضة من ضمن مخرجات النظام التعليمي.

**أن بطالة الجامعيين في العراق لها علاقة بالنشاط الاقتصادي للبلد، زيادة إلى عوامل مرتبطة بالمنظومة التكوينية بخاصة العلاقة بين سوق الشهادات وسوق العمل.**

ارتبطت هذه المشكلة بمجموعة واسعة ومتشابكة من العوامل والتحديات، تأتي في مقدمتها التوجهات غير الحكيمة للسياسات التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي، فضلاً عن تخلف السياسات الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة، من خلال اهمالها القطاعات الانتاجية، ومن ثم تسخير الوفورات النفطية لتمويل مشاريع غير إنتاجية أدّت إلى تدهور إنتاجية رأس المال البشري. وبالتالي هدرا وتهميشا الطاقة البشرية وجسد ذلك الواقع مشكلة البطالة بعدها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل ابعادها ومضاعفاتها فهي تزداد اتساعاً طالما إن فرص العمل الجديدة عاجزة عن استيعاب الاعداد المتزايدة من طالبي العمل[21].

(20) كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص27.

(21) رزق الله هيلان، البطالة والفقر ملاحظات وتأملات، شبكة الانترنيت: http://www.mafhoum.com

تأسيساً فأن بطالة الجامعيين في العراق لها علاقة بالنشاط الاقتصادي للبلد، زيادة إلى عوامل مرتبطة بالمنظومة التكوينية بخاصة العلاقة بين سوق الشهادات وسوق العمل، وتؤدي هذه الظاهرة إلى افراز عوامل مهيأة لظواهر أخرى أهمها الهجرة الدولية، الانحراف، التجارة غير الشرعية وغيرها[22].

(22) رابح كشاط، إشكالية البطالة في الوطن العربي، جامعة سعد حلب البليدة، 2005، ص2.

من هذا المنطلق، فإن بناء استراتيجية محاربة البطالة في غياب قياس احصائي دقيق، بحسب مناطق البلد بعد تقسيمه بطريقة دقيقة، انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية وتنموية وليس إدارية يصبح غير فعال، وهو ما يمكن أن يفسر الاخفاقات المختلفة لمجمل السياسات التي وضعتها الحكومات العراقية المتعاقبة لمحاربة ظاهرة البطالة.

تأسيساً على ذلك، فقد تفاقمت ظاهرة البطالة بين خريجي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأسباب كثيرة لعل من اهمها :

- عدم اعتماد سياسات تعليمية حكيمة وموضوعية.
- تخلي الحكومة عن أسلوب التوزيع المركزي للخريجين في وزارة الدولة ومؤسساتها.
- ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين لمحدودية الامكانات التشغيلية مع عدم توفق التخصصات.
- اخفاق خطة القبول المركزي في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، الامر الذي يفسر عدم وجود خطة، وانما على اساس الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد .
- عدم التركيز على التخصيصات العلمية والتكنولوجية المطلوبة في سوق العمل المحلي والاقليمي والدولي.
- غلق الخطط الدراسية والمناهج التعليمية وعدم مواكبتها للمستجدات وبما يتناسب وحاجة السوق.
- الضعف العام في تطوير الملاكات الحالية مهنياً بخاصة في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة .
- عدم الاهتمام بإعداد الملاكات الوسطية والمهنية من خلال اهمال المعاهد الفنية والكليات المهنية.
- تصدير العمالة الفكرية وعدم الاهتمام بالتنمية البشرية.

- الضعف العام في تبني وتأهيل الخريجين بالشكل الذي يسمح لهم بالتنافس والتفوق على اقرانهم في السوق الاقليمي والدولي .
- عدم التركيز على المجالات والتخصصات المطلوبة في السوق المحلية فيما يتصل بالبعثات والزمالات الدراسية والدراسات العليا داخل وخارج القطر.

بعامة يتضح ان الوزارة قد اعتمدت*[23]: سياسات تعليم تقوم على اساس استيعاب مخرجات التربية كافة، وبذلك هي لا تعتمد حاجة السوق الكمية والنوعية. واعتماد الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد في القبول .

(23) * مقابلة مع احد العاملين في دائرة الدراسات والتخطيط بتاريخ 2013/10/15

نجم عن ذلك عدم التوازن بين حاجة السوق النوعية، مما ادى إلى فائض في نوعية الموارد البشرية في تخصصات غير مطلوبة، وعجز في تخصصات نوعية اخرى مطلوبة .

**خامسا: آثار البطالة**

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في العراق إلى ان هذه الظاهرة آخذة بالتنامي تدريجيا وتأخذ شكلا تصاعديا سنة بعد اخرى، وان الآثار المترتبة عليها قد تكون كارثية، فالبطالة تساعد على زيادة التشرذم الاجتماعي وتؤدي إلى حالة التعطيل عن العمل الدائم والمؤقت وما يصاحبها من مشكلات وآثار اقتصادية واخرى اجتماعية على اصابة غالبية الشباب العاطلين عن العمل بحالة من الاحباط وعدم الثقة بالنفس بخاصة من حملة الشهادات الجامعية مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جديا من الانتقام من الدولة بعدّها الراعية لهم، والتي ترفض منحهم فرصة العيش الكريم وتحسين اوضاعهم وتجسيد طموحهم من خلال تحصينهم بالعمل[24]، وتأسيسا على ما تقدم فيمكن تقسيم الآثار المترتبة عن البطالة الى:

**البطالة تساعد على زيادة التشرذم الاجتماعي وتؤدي إلى حالة التعطيل عن العمل الدائم والمؤقت وما يصاحبها من مشكلات وآثار اقتصادية واخرى اجتماعية.**

(24) زياد عربية، البطالة في سوريا الوضع الراهن - الاسباب - الاثار السياسات، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد11، 2004، ص45

**الآثار الاقتصادية Economic Effects**

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة في الاقتصاد العالمي ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة، ووفقاً للتقارير الرسمية العربية ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على

اتساع هذه الظاهرة، لاسيّما في العراق، فقد بلغت نسبة البطالة حوالي 60% في العراق وأن ارتفاع معدل البطالة يرجع إلى أسباب استراتيجية وهي أن اقتصاد البلد يواجه صعوبات كبرى في توفير فرص عمل جديدة، ذلك لعدم توافر البيئة الاستثمارية المناسبة لخلق فرص عمل حديدة، بخاصة بعد قيام قوات الاحتلال الامريكي في العراق بحل كثير من المؤسسات الحكومية والجيش والشرطة، مما أدى إلى تسريح ملايين العاملين [25]، لقد اوجد ذلك أسباباً كارثية وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل، حيث انعدم دخلهم، في هذه الحالة لجأ العاطلون عن العمل إلى انفاق ما سبق أن ادخروه عندما كانوا يعملون.

(25) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، 2005، ص115.

أن انخفاض الدخل أو عدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الانفاق ومن ثم يؤثر كذلك في صحة الافراد، مما يترتب عليه انخفاض انتاجهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى، ولا تقتصر الاثار الاقتصادية على العاطلين عن العمل، بل ينعكس على اقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود ركود اقتصادي، الذي يعني وجود ركود في حركة الانتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يُعدّ بمثابة المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي، وهنا يمكن اجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأنها ترتّب عليها انخفاض في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للتنمية الإقتصادية

**يمكن اجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأنها ترتّب عليها انخفاض في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للتنمية الإقتصادية.**

**سادساً: الآثار الإجتماعية والنفسية Social and Physical Effects**

تؤثر البطالة سلباً في الحالة النفسية والاجتماعية للفرد، حيث يظهر الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس، وتبرز البطالة للتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية واجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الجماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والفقيرة .

يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية، حيث يشعر العاطلون عن العمل بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بكل انواعها، بخاصة في حقول العاطلين عن العمل الذين لا يتلقون اعانة مدة بطالتهم ولهذا تأثير مدمر في المجتمع العاطل عن العمل، إذ أن الفرد

العاطل أو المتعطل عن العمل، الذي يشعر بأن له الحق في فرصة عمل ولم يحصل عليها لسبب أو لآخر ليس من السهولة بمكان اقناعه بالتعاون والتجاوب مع متطلبات برامج التنمية في البلد، وقد تؤدي الاثار النفسية والاجتماعية للبطالة إلى ارتفاع معدلات الانحراف وربما الاجرام. أضف إلى ذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تعيش في بحبوحة، علماً أن ذلك الشعور بدأ يتنامى بين صفوف المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد بسبب تلكؤ الحكومة في إيجاد الحلول المرضية لهذه المشكلة، وقد قاد ذلك إلى اصابة الكثير من المتعطلين عن العمل بتردٍ في حالتهم النفسية بعد سنين مضنية فقدوها من أعمارهم خلال حياتهم الدراسية وظروف الحصار التي انهكتهم[26].

**فالحرمان من العمل وعدم الحصول على دخل مناسب يؤدي إلى الإنحراف واللجوء إلى أعمال غير شرعية ومن ثم اليأس والضياع.**

(26) ياسين الانصاري، البطالة واثرها على طموحات طلبة وخريجي الجامعات العراقية، موسوعة النهرين، الشبكة العنكبوتية على الرابط: http://www.nahrain.com

وغالباً ما تتلازم البطالة وسوء التغذية والامية وتردي اوضاع الانسان والتعرض للمخاطر البيئية وعدم توافر الخدمات الصحية والاجتماعية، كما يترتب من الناحية الاجتماعية العزوف عن الزواج، وبالتالي الإمتناع عن فكرة تكوين أسرة تساهم في بناء المجتمع، وما يقود ذلك الى اعمال غير شرعية .

فالحرمان من العمل وعدم الحصول على دخل مناسب يؤدي إلى الإنحراف واللجوء إلى أعمال غير شرعية ومن ثم اليأس والضياع، وربما ممارسة العنف داخل الأسرة أيضاً فمن خلال الوجود في البيت بشكل مستمر وبسبب عدم وجود عمل يقضي الفرد وقته فيه، يُقبل على الجريمة والعنف والتطرف، ويعيش حالة نفسية سيئة .

وبما أن العاطلين عن العمل أو المعطلين عنه يشكلون عبئاً ثقيلاً على انفسهم أولاً ومن ثم على عوائلهم والمجتمع وخزينة الدولة، ولا يمكن الإستمرار على ذلك كما أنهم يشكّلون مركز توتر إجتماعي قابل للإنفجار في كل لحظة، يمكن إستغلالهم من القوى المتطرفة مقابل حفنة من المال، وجرّهم وتوريطهم بأعمال تخريبية ضد بلدهم الذي تخلى عنهم ولم يوفر لهم فرصة تنقذهم مما هم فيه.

**أن تفشي ظاهرة البطالة يمكن أن يؤثر في مدى إيمان الافراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.**

تأسيساً فأن تفشي ظاهرة البطالة يمكن أن يؤثر في مدى إيمان الافراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فأن البطالة لا يقتصر تأثيرها في تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنّما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الإنحراف[27].

(27) محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد (32)، 2003 ص58.

واتساقاً مع هذه القناعة والإيمان فإن إتهاك الانظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعدّ عملاً محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الإمتثال لها، وفاقاً لذلك فإن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية الانظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الاجرامي، بخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس .

كذلك فان البطالة تؤدي إلى ضعف أوامر الروابط الاجتماعية التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والانظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحدّ أو تعطلّ من فاعلية سلطة الأسرة من ممارسة دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.

## الإستنتاجات

خلص البحث إلى إستنتاجات أهمها ما يلي:

1 - ان إعتماد وزارة التعليم العالي قبول محرجات التربية كافة ادى إلى خلل في عرض الموارد البشرية شبه الماهرة والماهرة، وذلك بسب قلة عرض هذه الفئة من القوى العاملة (حملة الشهادة الإعدادية) بسب التوسع في القبول. هذه السياسة هي لمحاولة الكسب السياسي على حساب المجتمع.

2 - غياب تخطيط التعليم العالي، اذ تقوم خطة القبول على اساس توزيع مخرجات التربية على الكليات والأقسام بحسب طاقاتها الإستيعابية دون عدّ لحاجة السوق للموارد البشرية من الناحية والكمية .

3 - ترتّب على هذين الإستنتاجين إستنتاجات فرعية:

زيادة عرض الموارد البشرية عن حاجة المجتمع، في تخصصات غير نافعة،

وانحسار العرض في تخصصات بالمجتمع حاجة آنية. وهدر في الموارد المالية العروفة في إعداد الموارد البشرية غير النافعة.

4 - تكامت السياسات غير الحكيمة مع سياسات التشغيل غير الرشيدة، فضلاً عن توافر قيادات غير مسؤولة وغير متمكنة، إذ اتجهت هذه القيادات إلى تعيين افراد من تخصصات لا تتوافق وحاجاتها ممّا أدّى إلى شيوع ظهور أنواع البطالة وكما يلي:

* البطالة الهيكلية، فنجد كيمياوياً يعمل كاتب حسابات ومهندس حاسبات يعمل في السكرتارية وكذا مهندساً زراعياً يعمل في الافراد وهكذا . . . .

* بطالة مقنعة، بسبب عدم إلتزام القيادات، أو إعتمادها ملاكات وهمية تضم وظائف لا تحتاجها المؤسسة، مما ادى إلى تقسيم فرصة العمل الواحدة إلى عدة فرص، فضلاً عن تعقيد الروتين واستحداث واجبات جديدة لتشغيل الموارد البشرية الفائضة عن الحاجة.

* أدّى ذلك إلى إنتشار ظاهرة البنية المؤسسية،التي تقوم على أساس أنّ تَوسُّع الموظفين، هو حاجة اساس لهذا القسم أو الشعبة وبالتالي المؤسسة .

تأسيساً فإنَّ إعتماد هذه السياسات التعليمية نَجَمَ عنه:

هدر متراتب في الموارد المالية للمجتمع سواء المعروفة في انتاج هذه الموارد البشرية أم في الرواتب التي تتقاضاها عند التعيين في وظائف لا تناسب مؤهلاتها التي تعمل خارج تخصصها - أي بمستوى الإعدادية - وتتسلّم راتباً بمستوى الكليّة. ونجم عن هذه السياسات (قبول مخرجات التربية كافة) فجوة في الموارد البشرية، فاضحت فئة الموارد البشرية، شبه الماهرة والماهرة، نادرة أو معدومة.

## المقترحات

لمعالجة ذلك تقدم الدراسة بعضاً من المقترحات علّها تعالج المشكلة الأساس:

إعتماد سياسات تعليم تقوم على اساس حاجة السوق كماً ونوعاً يكون ذلك:

- باعتماد دراسات تقوم على تحديد حاجات السوق المحتملة، ذلك بربط خطط الموارد البشرية لمؤسسات المجتمع. بتخطيط التعليم العالي.
- او بإعداد دراسات تقوم على أساس دراسة التطورات العلمية ومدى إنعكاسها على التطورات التكنولوجية المتوقعة.
- تحديد معدلات دنيا للتقديم للجامعة مثلاً: إعتماد معدل للتقديم لا يقل عن 80% لزيادة عرض الموارد البشرية الماهرة وشبه الماهرة.
- قيام الدولة بدراسات معمقة لملاكاتها وتحديد الفائض والعجز كمياً ونوعياً على اساس الحاجة الفعلية وعلى اسس موضوعية.
- إلزام وزارة المالية لمؤسسات الدولة بتحديد ملاكات متضمنة وظائف حقيقية موضوعية مع تحديد الحدود الدنيا لشاغلها.
- إعتماد سياسات تشغيل تقوم على اساس تكافؤ الفرص، فضلاً عن مواصفات المتقدم ومدى علاقتها لمتطلبات الوظيفة.

# تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في التوازن الإستراتيجي في جنوب آسيا

**أ. م. د. تلا عاصم فائق***
**فاطمة محمد رضا****
باحثان آكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والإقتصاد ـ جامعة المستنصرية
** ماجستير ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

## المقدمة

**تطلق** تسمية منطقة جنوب آسيا على القارة الهندية أي المساحة الجغرافية الواسعة التي تحدّها، سلسلة جبال هنداوكش وكاراكوم وسلسلة جبال الهملايا العظيم في الشمال ويحدّها المحيط الهندي في الجنوب، ووفقاً لجميع مؤشرات القوة الوطنية مثل المساحة، الطبيعة، وعدد السكان والقوة الاقتصادية والقدرة العسكرية، تعدّ الهند أهم دولة في المنطقة وتتبعها باكستان وبنغلادش وسريلانكا ونيبال وبوتان أما الدول المجاورة التي لها علاقات في أوروبا عبر التاريخ، وتنافست إمبراطوريات شبه القارة الهندية مع الممالك القائمة في المنطقة وكان الحكم البريطاني في اقليم جنوب آسيا أحدث تجربة لإمبراطورية موحدة، حيث أدى تفككها في عام 1947 إلى قيام دولتين على أنقاضهما، هما: الهند، وباكستان.

## إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية هذه الدراسة في أن منطقة جنوب آسيا من حراك استراتيجي، من هنا فإن التوازن الاستراتيجي داخل المنطقة يصاحبه العديد من تحركات أطرافه، كلّ على حدة أو بصيغة تحالفات بين طرفين أو أكثر لأجل تحقيق التوازن الاستراتيجي لصالح تلك الكتلة أو لذاك الطرف، والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى التقليلِ إن أمكنِ من تأثير القوى الصاعدة والتأثير في التوازنات الاستراتيجية.

## فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن للتوازن الإستراتيجي لمنطقة جنوب آسيا قد اكتسب أهميته نتيجة لأهمية المنطقة في المُدرك الإستراتيجي الأمريكي لكونها تشكل منطقة مصالح حيوية لها، وأبعاداً مؤثرة على التوازن الإستراتيجي داخل منطقة المنطقة.

## أولاً: مفهوم التوازن

يعدّ مفهوم التوازن واحداً من المفاهيم المتداولة في علم السياسة يكتنفه الغموض بسبب اختلاف وجهات النظر وبالتالي عدم الاتفاق في الآراء على معنى محدد له وهذا المفهوم يستغل في العديد من العلوم للدلالة عل حالة التعادل النسبي في القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة لذا فإن هذا المعنى يستخدم للدلالة على الحالة المعتادة المستقرة التي توحي بالإستقرار وعدم التوتر وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريباً بين وضعين متعارضين فإذا توقفت معارضة أحد هذين الوضعين أو تغلب على الوضع الآخر فمن المحتم زوال التوازن.[1]

**إن للتوازن الإستراتيجي لمنطقة جنوب آسيا قد اكتسب أهميته نتيجة لأهمية المنطقة في المُدرك الإستراتيجي الأمريكي لكونها تشكل منطقة مصالح حيوية لها.**

(1) ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، عمان الأهلية والنشر، 1999، ص ص 46_47.

ما زال مفهوم التوازن محفوفاً بالغموض، عند الكثير من علماء العلاقات الدولية، ولمبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتنوعة منها فهم التوازن على أنّه حالة التعادل بين قوتين متعارضتين وفيهما افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركتيه أو على الأقل تحركه ببطء شديد ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها، بوصفها أداة لحفظ الاستقرار الدولي[2].

(2) المصدر نفسه، ص 49.

يعرف التوازن الإستراتيجي بشكل عام بأنّه (طبيعة التفاعلات القائمة بين دولتين أو أكثر التي تقوم على وجود تعادل نسبي في الإمكانات والقدرات المختلفة السياسية والعسكرية والإقتصادية.. ... الخ).[3]

(3) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية جديدة للقرن الحادي والعشرين، 2002، ص 7.

مفهوم التوازن الإستراتيجي الشامل: هو تحليل لطبيعة العلاقة بين أقطاب القوة من خلال الأخذ بنظر الاعتبار لعوامل القوة كافة لدى كل طرف من حيث الإختلال والتعادل بين الطرفين دون الإعتداد بجانب واحد وهو الجانب العسكري (النووي) الذي كان معمولاً به في السابق.[4]

(4) أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988، ص 231.

إما بالنسبة للتوازن الإستراتيجي الدولي: _ هو التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة دولياً أي في النطاق العالمي، وهذه الإمكانات تشمل جميع قدرات الدولة المتفاعلة مع بعضها البعض(الاقتصادية والسياسية والعسكرية... الخ)[5].

(5) عبد المنعم طلعت، أدارة المستقبل، الترتيبات الاسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية للكتب، القاهرة، 1988، ص 103.

وتعني بذلك أن تأثير الدول لا ينسحب في النطاق الإقليمي بل ينسحب أيضاً على النطاق الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم توازن القوى قد يخضع للإختلاف والعديد من التفسيرات ولكنه يبقى مبدأً أساساً للنظام في المجتمع الدولي، ويفترض تأكد الدولة المعنية من عدم قدرة إحداها منفردة للتأثير في مصير الآخرين وتتضمن العملية نظاماً يقوم على قواعد من شأنها تقليل قدرة دولة معينة للسيطرة على مقدرات غيرها وتحجيم الصراع والغرض من التوازن لا يتحدد في إقرار السلام بقدر ما يمكن في فرض الإستقرار والاعتدال من خلال إبقاء أكثر الأطراف طموحاً أو عدوانية تحت السيطرة بفعل الجهود المشتركة للآخرين[6].

(6) المصدر السابق، ص 105.

**ثانياً: القدرات النووية الهندية والباكستانية**

**أولاً: البرنامج النووي الهندي:**

لقد بدأ البرنامج النووي الهندي في عام 1945 أي قبل أن تنال الهند استقلالها فقد كلف رئيس وزراء الهند (نهرو) الدكتور (بهابها) بتأسيس أول قاعدة بحثية للعلوم الذرية في الهند عرفت (بمؤسسة تاتا للأبحاث الذرية)، وكان الهدف الأساس من تشكيل هذه المؤسسة هو إعداد الكوادر البشرية ذات المستوى العلمي المتطور من أجل بناء هذا البرنامج الطموح وبالفعل وحال حصول الهند على إستقلالها تأسست هيأة الطاقة الذرية الهندية في عام 1948، وبعد مدة وجيزة لا سيّما في عام 1949 تم تأسيس وحدة البحث عن الخامات النادرة مثل اليورانيوم والثوريوم[7].

(7) ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية وتطورها، مجلة السياسة الدولية، السنة (34)، العدد (133)، تموز، 1998، ص 244.

ولما كانت الهند عاكفة من مرحلة الخمسينيات على وضع الأساس النووي لمشاريعها كانت الصين قد نجحت في عام 1955 بعملية الفصل الكيمياوي لليورانيوم 235 تبع ذلك قيام الصين في عام 1958 بإنشاء معهد أبحاث نووي في شنغهاي وقد أعلن وزير خارجية الصين (جن يو) آنذاك عن امتلاك الصين السلاح النووي، وكان الهدف من معرفة البداية الحقيقية للبرنامج النووي الصيني هو تحديد بداية السباق الزمني بين الهند والصين في مجال

**الخلاف الهندي الصيني يمثل نزاعاً بين قوتين آسيويتين كبيرتين وأن إستمرار مثل هذا النزاع ربما يؤثر ويهدد استقرار القارة الآسيوية.**

إقامة المفاعلات النووية والبحث في التصنيع الوطني للأسلحة النووية فهذا الموضوع يعدّ أحد المفاتيح الأساس لدراسة طبيعة المشكلات الحدودية الهندية والصينية فالخلاف الهندي الصيني يمثل نزاعاً بين قوتين آسيويتين كبيرتين وأن إستمرار مثل هذا النزاع ربما يؤثر ويهدد استقرار القارة الآسيوية[8].

(8) عبد الجبار عبد مصطفى، مدخل لدراسة السياسة النووية الهندية، مجلة الأمن القومي، بغداد، تصدر عن كلية الأمن القومي سنة (9)، عدد (3)، 1987، ص71-72.

ويعزى سبب التنافس الصيني - الهندي إلى أن الصين تشكل الخصم التقليدي الآخر للهند إلى جانب باكستان، وقد رحبت الولايات المتحدة في عقد الستينات بالصراع الهندي - الصيني من خلال وضع الهند ضمن قائمة الدول المعادية للصين الشيوعية لذلك ازدهرت العلاقات الأمريكية الهندية وأصحبت الهند تحتلّ المرتبة العليا في الحسابات الأمريكية ضمن استراتيجية الاحتواء ضد الصين ووصل الأمر إلى توقيع اتفاقية عام 1964 تمنح الولايات المتحدة بموجبها الهند (1000) مليون دولار أمريكي ولمدة خمس سنوات إضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية التي اراد منها الرئيس الأمريكي (كيندي) تقوية الإمكانيات العسكرية للهند في الدفاع عن نفسها ضد الصين[9].

(9) محمد جواد علي، سياسة التسلح التقليدي في الهند، من مجموعة باحثين، التسلح في العالم الثالث، بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، 1988، ص96-98.

وقد قامت عدة دول بتقديم التكنولوجية النووية للهند منها بريطانيا وفرنسا وحتى أمريكا لا سيّما أن أمريكا كان قد تَصَاعَدَ عداؤها للصين الشيوعية لذلك قامت بدعم الهند في المجال النووي فقامت ببناء محطة ترابور للطاقة الكهربائية عام 1963 وهي تقع على الساحل الغربي من شمال مدينة بومباي الهندية ولم تكتفِ الولايات المتحدة بذلك بل زودت الهند بالخبرات والتصاميم اللازمة لتشغيل المفاعلات ومنحها قروضاً وقدمت عروضها للعلماء الهنود للدراسة في المؤسسات النووية الأمريكية[10].

(10) بيرنار كولد شمير، المشكلات النووية الهندية، ترجمة خالدة طه رشيد، بغداد، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1987، ص6.

ومن جانب آخر كان للهند علاقات وثيقة الصلة مع الاتحاد السوفيتي (السابق) فقد بقيت مواقف الهند شاخصة للعالم ولا سيّما إزاء قضية أفغانستان إذ إستمرت الهند بالتصريح بأنها ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعليه قدم السوفييت عام 1983 عرضاً اقتصادياً لمساعدة الهند فقد عرض إنشاء محطة للطاقة النووية وبطاقة (1000 ميغاواط) وقد إهتمّ الجانب الهندي بهذا العرض وعدّته الحكومة الهندية مكسباً مادياً يهدف

إلى مساعدة الهند وذلك بالاعتماد على اليورانيوم المخصب فضلاً عن ذلك قام السوفييت عام 1985 بعقد صفقة مع الهند تم بموجبها شحن كمية من المياه الثقيلة إلى الهند[11].

(11) محمد جواد علي، الهند في عهد راجيف، بغداد، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1985، ص36-37.

وقد استفادت الهند في منتصف الخمسينات من البرنامج النووي الأمريكي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) تحت عنوان الذرة من أجل السلام لمساعدة الدول النامية في مجال البحث والمعرفة وبناء المفاعلات الذرية للأغراض المدنية وحصلت بموجبه على المواد والتكنولوجية النووية[12].

(12) حسام سويلم، الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ومخاطرها على الأمن القومي العربي، دار نهر النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001، ص47.

وقد ظلت الهند تنظر إلى الصين بعدّها التهديد الرئيس منذ هزيمتها العسكرية مع الصين عام 1962 وقد إزداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء تفجيرها النووي الأول عام 1964 ولذلك أصبح التحدي الحقيقي أمام واضعي السياسة الهندية في التوجه الجدي إلى مجاراة الصين وتحقيق قدر معقول من التكافؤ الاستراتيجي معها في المجال النووي إذ شعرت بعد ذلك بأنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجي مما دفع الحكومة الهندية إلى البدء في تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي[13].

(13) ابراهيم نافع وآخرون، ما الذي يجري في أسيا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1998، ص288.

وفي عقد السبعينات شهد تطورات مهمة على مستوى جنوب آسيا لا سيّما أن في هذا العقد وتحديدا عام 1971 كانت الحرب الثالثة بين الهند وباكستان والتي انتهت بانفصال باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلادش عام 1971، بمساعدة عسكرية هندية وهزيمة ساحقة للقوات الباكستانية في الحرب والأهم من ذلك هو التفجير النووي الأول التي قامت به الهند في أيار 1974، أما في باكستان فقد بدأ التطور النووي الحقيقي في كانون الثاني عام 1972، عندما أعلن رئيس الجمهورية (ذو الفقار علي بوتو) خطة لتطوير الأسلحة النووية في اجتماعه مع كبار العلماء في مولتان، فالهزيمة العسكرية أمام الهند عام 1971، وتجربة الهند النووية عام 1974 كانت عوامل أساسية في فهم التوجه النووية الباكستاني، وهذا ما يؤكده وزير الخارجية السابق (اغاثاهي) عندما تحدث عن برنامج باكستان النووي وأنه (يرتبط بسيادة واستقلال وأمن باكستان، ويستند إلى ضرورة الأمن الباكستاني... متفوقاً

**ظلت الهند تنظر إلى الصين بعدّها التهديد الرئيس منذ هزيمتها العسكرية مع الصين عام 1962 وقد إزداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء تفجيرها النووي الأول عام 1964.**

على أمن الدولة التي قطعت بلادنا إلى نصفين في عام 1971).

**إن أهم ما يميز القدرات النووية في كل من الهند وباكستان هو أنها دولة نووية هجومية بإمتلاكها مقاتلات متنوعة وصواريخ متوسطة المدى.**

ويمكن القول إن أهم ما يميز القدرات النووية في كل من الهند وباكستان هو أنها دولة نووية هجومية بإمتلاكها مقاتلات متنوعة وصواريخ متوسطة المدى والتي يمكنها حمل رؤوس نووية يغطي مداها شبه القارة الهندية بأجمعها ومناطق واسعة من دول الجوار لشبه القارة في الصين الشعبية وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وإيران والخليج العربي والمحيط الهندي[14].

(14) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، ملف خاص عن ندوة قسم الدراسات الاستراتيجية (المتغير النووي في الصراعات الأسيوية)، اصداء ثقافية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد3، 2002، ص51-52.

وقد كانت التجارب النووية الهندية والباكستانية قد أظهرت أن كلتا الدولتين تمتلك المواد الانشطارية والمكونات التكنولوجية والبشرية القادرة على تصنيع الأسلحة النووية وتساند هذه الإمكانيات ارادة سياسية قادرة على إتخاذ القرار النووي، كما اظهرت هذه التجارب القدرة العالية للبنية الأساسية لدى الدولتين على إنتاج الأسلحة النووية، كما أن السياسة النووية للهند وباكستان ترتبط بحسابات معقدة للغاية منها ما هو سياسي داخلي والبعض الآخر عسكري وإستراتيجي، وكانت هذه الحسابات واضحة عند إقدام كل دولة من هاتين الدولتين على إجراء التجارب النووية في آيار 1998، كما أن الموقف الأكثر تعقيداً في هذه المعادلة يتمثل بالأساس في الموقف الهندي لا سيّما أن السياسة النووية الباكستانية ظلت محكومة دوماً بالسعي إلى تحقيق التكافؤ النووي مع الهند بينما الموقف النووي الهندي محكوم باعتبارات شديدة التعقيد، بعضها ما يرتبط برغبة الحكومة الهندية المتطرفة برئاسة(فأجباء) في التصدي لما تراه ناشئاً من التعاون الاستراتيجي النووي بين الصين والباكستان وهو التعاون الذي تعدّه الهند خطراً عليها، كما ان البعض الآخر من الحسابات الهندية إرتبط بمحاولة الحكومة الهندية ممارسة سياسة الترهيب ضد باكستان فضلاً عن الحسابات الداخلية التي لا تبدو بعيدة عن إقدام الحكومة الهندية على إجراء هذه التجارب في إطار رغبتها في تعزيز وضعها السياسي الداخلي[15].

**أن السياسة النووية للهند وباكستان ترتبط بحسابات معقدة للغاية منها ما هو سياسي داخلي والبعض الآخر عسكري وإستراتيجي.**

(15) أحمد إبراهيم محمود، دوافع التحول، أهداف التجارب النووية الهندية - الباكستانية مجلة السياسة الدولية، سنة 34، العدد 133، 1998، ص251.

لقد أعلن رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية (تشيد امبارام) عن قيام الهند في 11 أيار 1998 بإختبار ثلاث قنابل نووية من عيار 45 كيلو طن للقنبلة

النووية الحرارية وهي تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هروشيما و10 كيلو للقنبلة الإنشطارية و 2 كيلو طن للقنبلة مخفضة العيار، أما القنبلتان مخفضتا القوة تمت تجربتها يوم 13 أيار 1998، فكانت بقوة (5.0) و(3.0) كيلو طن على التوالي، وأكد امبارام ((أن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ولاية راجستان عملت على دعم قدرة الهند على تصميم سلاح نووي جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلي وأن التجارب هي محصلة برنامج تسلح نووي بدأ في البلاد منذ سنوات عديدة)).

**أن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ولاية راجستان عملت على دعم قدرة الهند على تصميم سلاح نووي جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلي.**

لقد أثبتت الهند بعد إجرائها لهذه التجارب أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب من مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى ما يعكس تقدماً تكنولوجياً في المجال النووي[16].

(16) نقلاً عن نادية فاضل، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص94.

**ثانياً: البرنامج النووية الباكستاني:**

لقد بدأ البرنامج النووي الباكستاني في منتصف الخمسينات مع إنشاء هيأة الطاقة الذرية الباكستانية عام 1955 والتي كانت تهدف إلى تطوير الامكانات الباكستانية في الإستفادة من البرنامج الأمريكي بالمساعدات بإستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية إذ قامت بتشكيل لجنة من العلماء عهدت إليها بوضع خطة طاقة نووية شاملة[17].

(17) أكرم عبد الله الجميلي، طبيعة التسلح الباكستاني التقليدي النووية في التسلح في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص147.

وفي أعقاب الهزيمة الباكستانية أمام الهند التي أدّت إلى إنفصال باكستان الشرقية وإعلان دولة بنغلادش في آذار 1972، كثّف (بوتو) جهوده في هذا المجال اذ دعا كبار علماء باكستان إلى الإجتماع في مدينة (ملتان) وأكّد ضرورة حيازة باكستان القنبلة النووية لذلك يعدّ عام 1972 البداية الجدية نحو بناء برنامج نووي تستطيع باكستان عبره أن تحقق التوازن وتضمن الأمن مع الهند[18]، وهذا ما يؤكده وزير خارجية باكستان الأسبق (اغا ثاهي) عندما تحدث عن برنامج باكستان النووي وأنه "يرتبط بسيادة واستقلال وأمن باكستان ويستند إلى ضرورة الأمن لباكستان متفوقاً على أمن الدولة التي قطعت بلادنا إلى نصفين في عام 1971"[19].

(18) هاني الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص69.

(19) نقلاً عن: ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (46)، 2002، ص3.

لقد شكلت بداية السبعينات البداية الحقيقية لبناء البرنامج النووية الباكستاني فعلى أثر قيام دولة بنغلادش عام 1971 حظي هذا البرنامج بإهتمام شعبي

واسع النطاق بعدّه مسألة كرامة وشكل أساساً في القدرات الباكستانية ووسيلة للضغط على الولايات المتحدة ودفعها نحو الاستمرار بتزويد باكستان بالقدرات العسكرية التقليدية إذ ظلت باكستان تؤكد أن صعوبات الحصول على القدرات العسكرية التقليدية سيدفعها نحو مواصلة جهودها في الاتجاه نووياً[20]. المحور الثالث/ الهند والباكستان والدوافع الحقيقة لإمتلاك القدرات النووية.

(20) هاني الحديثي، سياسة باكستان الأقليمية 1971 -1994، مصدر سبق ذكره.

وقد كانت التجارب النووية الهندية مجموعة دوافع تتلخص بالآتي:

**1 - الدوافع الداخلية:**

إنّ الحكومة الهندية قامت بإجراء التجارب من أجل زيادة الشعبية في الداخل لا سيّما أنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة وعلى شكل حكومة إئتلافية تتكون من 17 حزباً وقامت سياسة الحكومة منذ البداية في التشدد من أجل التقرب من الشارع الهندي[21].

(21) أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص253.

**2 - الدوافع الإقليمية:**

وتتحدد بشكل خاص في التأكيد على المكانة الإقليمية للهند، لا سيّما في ظل تنامي القوة العسكرية الصينية وظهورها كقوة عالمية كبرى تسعى للمشاركة في ترتيب منطقة آسيا مستقبلياً، وايضا بعد تحوّل الموقف الأمريكي تجاه الصين وإمدادها بتكنولوجيا نووية سلمية وكذلك تكنولوجيا الصواريخ، لقد ارتبطت تلك التجارب برغبة حكومة (الجاناتا) في تحقيق قدر من التوازن النووي مع الصين[22].

(22) فوزي حماد، عادل محمد أحمد، الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية، الموقف بعد عام السياسة الدولية سنة 35، عدد137، 1999، ص261.

**3 - الدوافع الدولية:**

تمثل رفض الهند السياسات التمييزية في نظام حظر الانتشار النووي وللهند طموح في نيل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي إذ تعدّ الهند نفسها دولة تمثّل دول العالم الثالث ويجب ان تنال حقها في ذلك، كما تجد لا بدّ على الأمم المتحدة أن يكون لها دور في إتخاذ قرارات شاملة في الشؤون الدولية لذلك يجب على الدول النامية أن تحصل على تمثيل تستحقه في مجلس الأمن[23].

(23) اس فيسوام، دعوى الهند لمقعد في الأمم المتحدة، آفاق الهند السفارة الهندية في بغداد، عدد خاص، 1996، ص9-10.

وقد أشار السفير الهندي في بغداد السيد (آر. دايكار) بهذا الصدد (إن من المتعارف عالمياً أنّ لكل دولة حقاً وعليها واجب نحو شعبها في تقدير

إهتماماتها الشرعية للأمن الوطني والعمل على تطوير وإيجاد سياسات مناسبة وإطار عمل للأمن فالعوامل المتنوعة التي يتمّ عدّها في رسم سياسات الأمن الوطني هي محددة وفريدة لكل دولة وهذه العوامل تتضمن الوضع الجغرافي، التكافؤ الإقليمي، التجربة التاريخية السياسية والتنبؤ بالتطورات العالمية وما غير ذلك آخذين جميع الاعتبارات بالحسبان فيما يتعلق بحاجة الهند للأمن والسلام، ولقد كانت الهند ملزمة بالقيام بهذا الأمر من أجل أمن وطني معقول ومضمون، وكانت في حاجة لتطوير الحد الأدنى من رادع نووي معقول إذ أن عرض قدرتها للأسلحة النووية أصبحت حتمية).

**أصبحت قضايا التسلح النووي تأخذ حيزاً مهماً في سياسة الهند داخلياً من خلال التركيز في الحملات الإنتخابية والصراع على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة.**

كما أكد (آر دايكار) أيضاً (ان الفشل في تحقيق أدنى مستوى من التقدم في نزع السلاح النووي العالمي قد أجبر الهند إلى اللجوء إلى الخيار الآخر فالازدواجية للدول التي قامت بانتقاد تجاربنا بشدة هي أمر بديهي فهذه الدول أما تمتلك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، أو تتمتع بحماية أو مظلة امن نووي، وأن الدول الأخرى التي تنتقد تلك التجارب هي حليفة أو لديها معاهدات مع دول ذات أسلحة نووية، كما أن الهند ترى بوجوب تعديل نظام حظر الانتشار النووية ويجب الأخذ بالحسبان أنه إذا كانت بعض القوى النووية ستبقى كما هي وبضمنها تلك الموجودة في الجوار منها فإن الهند لا تمتلك الخيار وستضطر لإبقاء الحد الأدنى من قدرتها الصاروخية المضمونة، وأيضاً في محاولة إيجاد حلول للعيوب الموجودة في النظام بأخذ نظر الإعتبار أنه لا يمكن متابعة برنامج حظر إنتشار الأسلحة النووية في إطار عمل إقليمي ضيق لجنوب شرق آسيا ولا يمكن العمل بما يسمى بنظام حظر إنتشار الأسلحة النووية لجنوب آسيا بدون الأخذ بالحسبان الإرتباطات الخارجية)[24].

لقد أصبحت قضايا التسلح النووي تأخذ حيزاً مهماً في سياسة الهند داخلياً من خلال التركيز في الحملات الإنتخابية والصراع على النفوذ والأدوار الإقليمية **في المنطقة بين كل من الهند والصين وباكستان، ورغبة الهند في ممارسة دور فاعل في السياسة الدولية والمنظمات الدولية ولاسيما مسألة المقعد الدائم في مجلس الأمن، وبهذا نجد أن أحد التفسيرات لتجارب الهند النووية هو محاولة إبراز الهند كقوة دولية كبرى مالكة للسلاح النووي،**

(24) أنظر بالتفصيل، محاضرة السفير الهندي آر داياكار في بغداد، سياسة الهند النووية الماضي وآفاق المستقبل، نشر قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (30)، 1999، ص2-9.

**وبدأ هذا المعنى واضحاً في تصريحات وزير الدفاع الهندي (جورج فزنا ندز) عقب التجارب الهندية الخمس حينما أشار صراحة إلى أن بلاده أصبحت دولة نووية وأن على العالم ان يخاطبها على هذا الأساس**[25].

(25) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، مصدر سبق ذكره، ص53.).

ويمكن القول: إن الهند أصبحت على عتبات مرتبة الدول الكبرى لا سيّما أن الهند قامت بتوقيع إتفاقية نووية مع الرئيس (جورج دبليو بوش) في تموز 2005، غير أن تلك الإنطلاقة لم تكن سوى أحد أبعاد التحول الدراماتيكي للسياسة الخارجية الهندية التي تحققت منذ إنتهاء الحرب الباردة، وبدأت الهند بوصفها الدولة المرجحة داخل ميزان القوى العالمي وفي السنوات القادمة سوف تتوافر لها الفرصة للتأثير في نتائج أكثر قضايا حساسية في القرن الحادي والعشرين، وهي تحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في آسيا والتحديث السياسي للشرق الأوسط الكبير[26].

**إن الهند أصبحت على عتبات مرتبة الدول الكبرى لا سيّما أن الهند قامت بتوقيع إتفاقية نووية مع الرئيس (جورج دبليو بوش) في تموز 2005.**

(26) سي. راجا موهان، الهند وميزان القوى، هل سيشارك الغرب؟ في نهوض الهند، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (67)، ط1، 2008، ص25.

وقد كان التحول الحقيقي في المضمون الإستراتيجي للعلاقات الامريكية – الهندية لم يحدث إلا في عهد الرئيس الأمريكي السابق(جورج دبليو بوش)، فقد إقتنع الأخير أن تأثير الهند سوف يمتد إلى أبعد من جوارها المباشر ولذلك أعاد النظر في إطار علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع نيودلهي، كما رفع العديد من العقوبات المفروضة عليها وفتح الباب أمام تعاون تكنولوجي رفيع المستوى وقدم دعماً سياسياً لها في حربها الخاصة على الإرهاب، ووضع حداً للإنحياز الأمريكي التاريخي نحو باكستان في قضية كشمير، وإتّخذ موقفاً جديداً في المعادلة الصينية – الهندية من خلال الاقتراب أكثر إلى نيودلهي[27].

(27) المصدر نفسه، ص36.).

وكان رد فعل الهند على تلك التغيرات الأساسية أنها ساندت إدارة (بوش) في مسائل عدة، مثل الدفاع الصاروخي، المحكمة الجنائية الدولية، كما قدمت دعماً فعالاً للولايات المتحدة في عملية (الحرية الدائمة) في افغانستان عن طريق حماية المعدات الأمريكية في طريقها عبر مضيق ملقا عام 2002، كما أن للهند مصلحة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منع قيام الإسلام المتطرف الذي يشكل تهديداً لوجود الهند ونظراً إلى وجود جالية إسلامية كبيرة في الهند نحو (150

**أن للهند مصلحة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منع قيام الإسلام المتطرف الذي يشكل تهديداً لوجود الهند ونظراً إلى وجود جالية إسلامية كبيرة في الهند.**

مليون مسلم ما يجعلها ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد المسلمين)، وبينما تقرّ نيودلهي بأن دعم الولايات المتحدة الأمريكية ضروري لإنجاح نهضة الهند تقرّ واشنطن بالدور الاساس المتوقع للهند في إدارة التحديات التي تواجه الأمن والإستقرار الدوليين[28].

(28) سي راجا موهان، المصدر السابق، ص39-40.

وتعدّ من أهم المخاطر في القدرات النووية الهندية هو التعاون الوثيق بين الهند (وإسرائيل) فالتقدم الواضح (لإسرائيل) في مجال الأسلحة النووية ومساعي الهند للإستفادة من هذا التقدم كانت واضحة وكانت أعوام 1996-1998 وما بعدها مؤشراً لتطور التعاون النووي بين الهند (وإسرائيل) وجرى تبادل الزيارات التي مهّدت لتجارب النووية الهندية لا سيّما أن التعاون بين الهند (وإسرائيل) يتضمن تكنولوجيا التوجيه والمواد الخاصة بالحرب الإلكترونية وتزويد (إسرائيل) للهند بأجهزة الحاسوب فائقة القدرة المستخدمة في إجراء التجارب النووية المعملية وأيضاً في مجال الصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس النووية[29].

**أن التعاون بين الهند (وإسرائيل) يتضمن تكنولوجيا التوجيه والمواد الخاصة بالحرب الإلكترونية.**

(29) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب اسيا، مصدر سبق ذكره، ص53-54.

وقد أعلن رئيس الوزراء الهندي (مانموهان) في صيف 2005 أن الهند والولايات المتحدة قد ابرمتا صفقة طويلة الأمد (للشراكة الاستراتيجية) وكجزء من هذه الاتفاقية كسر الرئيس (جورج دبليو بوش) أحد ثوابت السياسة الامريكية وأعترف صراحة بالهند بوصفها قوة نووية مشروعة فهيأ بذلك مساعي نيودلهي من أجل نيل مثل هذا الاعتراف الذي استمر ثلاثين عاماً[30].

(30) اشتون بي كارتر، الشريك الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة في نهوض الهند، دراسات عالمية رؤية المستقبل بمنظر كبير، مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، عدد(67)، ط1، 2008، ص43.

## ثانياً: الدوافع الباكستانية لامتلاك القدرات النووية

وقد كان لباكستان مجموعة دوافع منها الدافع السياسي والعسكري والاقتصادي وسيتم شرحها بما يلي: -

### 1 - الدافع السياسي:

سعت باكستان من خلال قيادتها السياسية إلى الحفاظ على الأمن الاقليمي والدولي معاً، وهي تنطلق من قناعة مفادها أن أنتشار القوى النووية افقياً يهدف إلى أيجاد توازن اقليمي دقيق يمنع التفكير في انفجار الأزمات الاقليمية أو أعادة صياغة الواقع الجغرافي السياسي في منطقة معينة، لذلك

**يأتي البرنامج النووي الباكستاني عنصر جذب الباكستانيين في عملية شد الأنظار نحو التهديدات الخارجية وفي المقدمة منها التحدي الهندي.**

فإن امتلاك الباكستان القدرة النووية يعد مدخلاً في معادلة التوازنات الإقليمية في شبه القارة الهندية ويعود ذلك لحالة العداء التاريخي القائم بين الهند والباكستان منذ انفصال الأخيرة عن الهند في آب 1947، فضلاً عن قيام دولة بنغلادش، كما دراسة الواقع الجيوستراتيجي الباكستاني يوضح أن اقترابها التقليدي من السلم والاستقرار هو أمر ضروري لها وهي لأجله تعتقد أن تطوير برنامجها النووي يحقق لها جانبا مهماً من ذلك الهدف إلى جانب كونه مدعاة لزيادة نفوذ وهيبة النظام السياسي في الأوساط الشعبية الباكستانية في بلد يعاني من فقدان حالة الاستقرار لداخلي إلى جانب أن باكستان أساساً مبنية على أساس الانتماء الديني. لذا يأتي البرنامج النووي الباكستاني عنصر جذب الباكستانيين في عملية شد الأنظار نحو التهديدات الخارجية وفي المقدمة منها التحدي الهندي[31].

(31) هاني الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني، الدوافع والقدرات في مجموعة مؤلفين، التسلح في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، 1988، ص181-184.

**2 - الدافع العسكري:**

تعاني باكستان من عقدة التفوق الهندي عليها في مجال السلاح التقليدي وسعي الهند للسيطرة على المنطقة ولذلك شكل تطوير البرنامج النووي الباكستاني حافزاً مشجعاً لصناع القرار السياسي في باكستان للسير في الخيار النووي على أساس أنه سوف لا يقتصر تأثيره على تحقيق حالة الردع للهند من غزوها لباكستان فحسب وإنما أيضاً يخفف من معاناتها من النقص من الأسلحة التقليدية ومن ثم يحقق لها قدراً معقولاً من الاستقرار في موقعها الاستراتيجي.

**3 - الدافع الاقتصادي:**

يعاني الاقتصاد الباكستاني من مشكلات جدية فإلى جانب العقبات الناشئة عن شدة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية والمصادر الضعيفة للطاقة والتكاليف الباهظة للطاقة المستوردة، فإن باكستان تعاني من عدة أمور أخرى منها النقص في الإنتاج وخاصة في الزراعة الحاجة إلى تعميم فوائد التنمية تشمل كافة السكان، صعوبة تعبئة المدخرات المحلية والمداخيل من العملات الأجنبية لكي تسهم في تمويل مشاريع الدولة الاقتصادية[32].

(32) هاني الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني الدوافع والقدرات، المصدر نفسه، ص184-190.

وفي 28آيار عام 1998 قامت باكستان بأجراء خمس تجارب نووية تحت

سطح الأرض في موقع (شاجاي) بصحراء بلوجستان الواقع جنوب غرب البلاد بالقرب من الحدود الأفغانية - الإيرانية وفي 30 ايار 1998 جرى تفجير نووي آخر بالقرب من الموقع السابق، وكانت قوة التجربة 15 كيلو طن من مادة (تي أن تي) التفجيرية وأعلن عالم الفيزياء د. عبد القادر خان ((أن أيا من التجارب النووية الخمسة لم يكن نووياً حرارياً وأن التجارب التي أجريت بقنابل أنشطارية محسنة هي أقوى من القنابل الهندية وبلغت قوة صدها 30-35 كيلو طن من مادة (تي أن تي)، ومن المؤكد أن جميع القنابل الباكستانية تعمل باليورانيوم المخصب مما أعطى تفوقاً على القنابل الهندية التي تعمل بعنصر البلوتونيوم[33].

(33) ستار الدليمي، التفجيرات النووية وتأثيراتها على النظام السياسي الباكستاني، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (30)، 1999، ص22.

ولقد كانت التجارب الباكستانية محكومة بدوافع سياسية معقدة حيث خلقت التجارب الهندية خللاً في الميزان العسكري بين الدولتين لصالح الهند، في الوقت نفسه فإن التجارب النووية الهندية كانت قد خلقت ضغوطاً شعبية هائلة من الرأي العام الباكستاني على حكومته[34].

(34) أحمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص255.

وعليه يمكن أجمال الأسباب التي دفعت باكستان للقيام بالتجارب النووية بالنقاط الأتية[35]:

(35) فوزي حماد، عادل محمد أحمد، الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية، مصدر سبق ذكره، ص261.

1- الضغط الشعبي المتزايد على الحكومة الباكستانية منذ أجراء الهند تجاربها النووية أضافة إلى ضغط الأحزاب السياسية ولاسيما حزب الرابطة الإسلامية.

2- ضغط العسكريين على الحكومة الباكستانية للعمل على أعادة التوازن الاستراتيجي المختل في جنوب أسيا.

3- تجاهل المجتمع الدولي للخطوات التصاعدية التي اتخذتها الهند خلال الحقبة السابقة عن تجاربها والتي حذرت باكستان منها من خلال رسالة بعث بها رئيس الوزراء الباكستاني السابق (نواز شريف) في 2 نيسان 1998 إلى الدول النووية الخمس ودول أخرى حاء فيها ((أن لدينا كل الأسباب التي تجعلنا نعتقد بأن إعلان السياسة الهندية يعد خطوة مشتركة نحو سياسة التسلح النووي للهند وأن حدوث الانتشار النووي علينا في جنوب أسيا من شأنه نسف جهود السلام وتطور لشعوب المنطقة)).

4- فشل النظام الدولي في مخاطبة الأمن الباكستاني بعدم أتخاذه إجراءات

جماعية لاستعادة التوازن الاستراتيجي والعسكري بين الهند وباكستان خاصة الولايات المتحدة التي لم تعط لباكستان مبررات كافية لضبط النفس وحتى عندما طالبت باكستان مظلة نووية لم يلق طلبها استجابة ولم تحصل على ضمانات أمن نووية ضد عدم استخدام الهند للأسلحة النووية.

5- عدم أتخاذ إجراءات فعالة ضد الهند من المجتمع الدولي فمجلس الأمن بالرغم من اسفه على التجارب لم يصدر قرار أدانة مباشرة ضد الهند.

6- عدم التأكد من مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الهند من وبعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان لم تفرض دول أخرى عقوبات اقتصادية مثل فرنسا وروسيا الاتحادية.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على منزلتها بوصفها قوة عظمى أحادية في العالم بدون منازع ولعمل على منع ظهور قوة كبرى منافسة لها لذلك فإن الاحتفاظ بأسلحتها النووية يشكل مصلحة حيوية في سياستها الخارجية أثر انتهاء الحرب الباردة، وأن بقاءها قوة نووية أصبح بالنسبة لها ضرورة لمنع الإخطار النووية واحتواء عدو محتمل وان تكون قادرة على تثبيط عزم المهاجم بدون استخدام أسلحتها النووية وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن معاهدات نزع السلاح النووي لا يمكن أن تكون دوماً الوسيلة الكافية لمنع انتشار الأسلحة النووية فالنظر لتحديد مواعيد تفتيش المنشآت النووية أصبح من الممكن اتخاذ الاحتياطات الكافية لأخطاء النشاط النووي عن الرؤيا قبل التفتيش ويشكل كل من البرنامج النووي لكوريا الشمالية وايران الهند وباكستان تحديات خطرة لمصالح الولايات المتحدة وأكثر ما يثير قلق الولايات المتحدة هو البرنامج النووي الباكستاني خشية تطوير القنبلة الإسلامية لتعمل على تدمير الكيان الصهيوني لذلك واشنطن أوضحت موقفها من هذه التجارب مؤكدة أن وجود دول خارج النظام حظر الانتشار النووي مع امتلاكها لقوة نووية بصورة غير معلنة يمكن أن تشكل تهديد النظام الدولي ككل[36].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سارعت لحث الهند على عدم أجراء التجارب الأخرى بالإضافة إلى دعوتها للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفرضت عقوبات اقتصادية على الهند لا تزيد عن (200

(36) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص145-148.

مليون دولار) سنوياً قياسا للعقوبات المفروضة على باكستان في 1989 والتي تجاوزت المليار ونصف دولة يشكل الدعم الخارجي أحد أعمدة سياستها الاقتصادية[37].

وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقب التجارب الباكستانية عقوبات اقتصادية على باكستان بالضغط عل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعرقلة طلبات القروض[38].

ومع انخفاض أهمية باكستان في الاستراتيجية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة في جنوب أسيا وصعود أهمية الهند فيها على حساب باكستان إذ أن الهند مرشحة لأن تلعب الدور الباكستاني السابق في استراتيجية احتواء الخطر الشيوعي حيث ستقوم باحتواء كل من الجغرافية السياسية والإيديولوجية للصين في المنطقة، فأدى ذلك إلى تقارب (أمريكي - هندي) ومن الناحية المقابلة تقارب (باكستاني - صيني) تجسد في عدد من مجالات التعاون خاصة المجال العسكري، وصعدت الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة الخلاف النووي مع باكستان وتطورت الأحداث بشكل صراعي منذ 1990 حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف المعونات الأمريكية إلى باكستان والتي يبلغ حجمها (352) مليون دولار وهي مساعدات اقتصادية و(230) مليون دولار ومساعدات عسكرية، ودعت باكستان التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي إلا أن باكستان رفضت ذلك مؤكدة أنها لن تقدم أية تنازلات إلى الولايات المتحدة بالرغم من وقف المعونات وترفض باكستان أن تخضع لأي قيود على برنامجها النووي إلا أذا فعلت الهند الشيء ذاته ولذلك سارعت باكستان بتكثيف تعاونها العسكري مع روسيا والصين، ورد فعل على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على الصين وباكستان وأكدت السيدة (بوتو) على "أن إصرار واشنطن على إن تخص بلادها بالعقوبات في أشاره إلى الهند سوف يدفعها الخيار النووي من ناحية ويزيد من حده التطرف والتعصب داخل باكستان من ناحية أخرى[39].

**فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقب التجارب الباكستانية عقوبات اقتصادية على باكستان بالضغط عل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعرقلة طلبات القروض.**

وفي أعقاب 11 أيلول نجحت الولايات المتحدة في الحصول على دعم الرئيس مشرف من الحرب العالمية ضد الإرهاب وأنقذت أحداث ما بعد 11

(37) هاني الحديثي، المتغير النووي في أسيا وابعاده إقليمياً ودولياً، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (30)، 1999، ص15.

(38) لمزيد من التفاصيل أنظر: ستار الدليمي، التفجيرات النووية وتأثراتها على النظام السياسي الباكستاني، مصدر سبق ذكره، ص24 -25.

(39) نقلاً عن: مختار شعيب عبد الله، العلاقات الامريكية الباكستانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد(122)، 1999، ص187.

أيلول باكستان من الانهيار الاقتصادي، وفي مقابل ذلك تعهد مشرف بأن تتوقف حركة المقاتلين عبر خط السيطرة وان وكالة المخابرات الباكستانية سوف يتم إصلاحها[40].

(40) لمزيد من التفاصيل أنظر: كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب أسيا، سلسلة محاضرات الأمارات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 98، ط1، 2006، ص26.

وبالإضافة إلى ما تقدم يمكن القول أن وجود سلاح نووي لدى الهند أقل ضرراً بالنسبة للولايات المتحدة و(إسرائيل) من أجل ايجاد توازن استراتيجي مع باكستان وإيران، بينما وجود قنبلة أو سلاح نووي في حوزة باكستان أو إيران سيؤدي إلى خلل في التوازن الاستراتيجي لصالح الأخير، ولهذا نجد أن التفوق الهندي يرتبط بالتفوق (الإسرائيلي)، أن امتلاك الهند ترسانة نووية متطورة يوفر مركز قوة للهند ويجعلها في موضع التفوق العسكري الكاسح على باكستان، وهو ما يعني تكرار معادلة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط لتفوق (إسرائيلي) نووي كاسح على الدول العربية.

**أن وجود سلاح نووي لدى الهند أقل ضرراً بالنسبة للولايات المتحدة و(إسرائيل) من أجل ايجاد توازن استراتيجي مع باكستان وإيران.**

لذا نجد (إسرائيل) تدرك تماماً أهمية وحيوية امتلاك الهند لترسانة نووية بالنسبة للأهداف والمصالح الاستراتيجية (الإسرائيلي) في الشرق الأوسط وتحقيق مزايا وفوائد استراتيجية في مواجهة الدول العربية والإسلامية[41].

(41) ستار الدليمي، القدرات النووية في جنوب أسيا، مصدر سبق ذكره، ص55.

**3 - التوازنات الاستراتيجية في منطقة جنوب آسيا** سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في التوازنات الإقليمية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور مهم في إيجاد نوع من التوازن بين دول المنطقة الأسيوية من خلال وجودها العسكري المباشر[42]، بخاصة ظهور الصين واليابان، كقوى اقتصادية وسياسية يمكن ان تتنافس فيما بينهما، كما أثير احتمال ان تدخل هذه القوى في تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية[43]، بدأت الأخيرة تتجه بخطى هادئة لاحتواء اليابان والصين نحو التأثير في بلورة الهيكل الدولي وتفاعلاته الأساس من جهة، وتثبيت دعائم أمنها ورفاهيتها من جهة أخرى، معتمدة أسلوب الضغوط الاقتصادية لتعديل وتغيير النظام الأمني للمنطقة برمتها، وهذا الواقع الجديد احدث تعارضاً وتشكيكاً بدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة واستقرارها، خاصة مع تخفيف حدة هذه التهديدات التي كانت تحد من حركة هذه القوى داخل المنطقة وخارجها، وتمنعها من إتباع مناهج تعاونية مع بعضها بعض.

(42) كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في الشرق آسيا الصين، اليابان، والكوريتين، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 23، 2004، ص ص 38- 39.

(43) المصدر نفسه، ص 156.

**عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام باكستان من اجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس لها من اجل تحقيق توازن بين قوتين نوويتين.**

مع وقوع أحداث 11 أيلول استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من الافادة من تلك الإحداث في أطار بناء توازناتها في المنطقة من خلال توظيف الدور الباكستاني لمساعدتها، في الحرب على الإرهاب في افغانستان لتأخذ ابعاداً استراتيجية وجعلت باكستان حليف من خارج الناتو، بالإضافة إلى نجاحها في الانتقال بالعلاقات الباكستانية الأمريكية والهندية الأمريكية من صيغة المباراة الصفرية إلى درجة مقبولة من التوازن بين تلك المحاور.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه رغم التطورات المهمة في العلاقات الباكستانية الأمريكية على المستويين الأمني والعسكري إلا أن العلاقات الاستراتيجية الأمريكية مع الهند لا تزال أكثر تقدماً من علاقتها مع باكستان والصين، فأن الشراكة الاستراتيجية الأمريكية مع الهند تتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية في منطقة شرق آسيا، حيث تأتي الشراكة الاستراتيجية مع الهند في أطار احتواء وموازنة الصعود الاقتصادي للصين، فاليابان والهند تتأتى أهميتهما في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في بناء قوى آسيوية إقليمية موازنة الصين[44].

(44) محمد فايز فرحات، هل يتراجع التحالف الباكستاني - الأمريكية، ملف الاهرام الاستراتيجي، على الرابط/http..acpss-ahram.org.eg www

وتتبنى الولايات المتحدة سياسة واقعية منطلقة من حسابات استراتيجية حذرة، وتوجيه الطاقة الهندية نحو التحالف معها، وتوجيه القوة الصينية باتجاه التوافق الإقليمي، مع الإبقاء على الدور الهندي في جنوب آسيا، ان الولايات المتحدة الأمريكية تلوح إلى الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، من أجل ان تكون الداعم الاولى في سياستها في حين ترفض الصين هذه الرغبة الهندية، وبالمقابل عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام باكستان من اجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس لها من اجل تحقيق توازن بين قوتين نوويتين[45].

(45) جوزيف ناي، محور الهند-الصين على الرابط-www. project syndicate.org..http

أضف على ذلك دور الهند في توازن القوى الإقليمية فخلال المدة التي شهدت دفئاً في العلاقات الأمريكية الهندية، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الهند لكبح جماح الصين والتي وجدت الهند في الولايات المتحدة الأمريكية أهم راع للحفاظ على أمنها القومي من التنامي الصيني اللامتناهي وترغب الهند في تحقيق أمنها مع الولايات المتحدة الأمريكية[46] حيث تمثل

(46) نادية فاضل فضلي، مصدر سبق ذكره ص 162

الصين اكبر تهديد لكلا البلدين على المستوى الاقتصادي والعسكري والذي يؤثر في المستقبل على الأمن القومي الأمريكي فتحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند في إقامة تحالفات أمنية لاحتواء الصين[47].

(47) U.S India- DeFence alliance To contair china. htpp//www. Friends of tibet. org/ U.S defence/ Usd 12.html.

إذ ان استهداف الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على النزاع في شبه القارة الهندية، تساوقه رغبتها في استمالة كل من الهند وباكستان في النظام العالمي الجديد لتحقق من خلالهما التوازن في المنطقة، فضلاً عن تشكيل ركيزة لتحقيق المصالح الأمريكية فيها، وفي الوقت عينه فأن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على إبقاء باكستان حليفاً استراتيجياً في المنطقة، فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتقوية علاقاتها مع الهند يساوق سياستها تجاه الصين أولاً، ثم تحديد دور رئيس للهند في استقرار الوضع في منطقة جنوب شرق آسيا في نطاق النظام العالمي الجديد فأن إستراتيجية التوازنات ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة علاقات استراتيجية مع كل من الهند وباكستان[48].

(48) انظر، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الهندي الباكستاني، على الرابط http/www. mogatel.com

## الخاتمة

أن العرض الذي تقدمنا به يظهر أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة جنوب اسيا، كانت قد مرت بمراحل مختلفة تباينت في مضمونها وتباينت الرؤى والتصورات السياسية عند صانع القرار الأمريكي، إذ إن أحداث 11 أيلول عادت لتؤكد مرة أخرى عالمية الدور الأمريكي وطبيعية المهام التي اضطلعت به ولاستكمال هيمنتها على العالم ومنع اية قوة دولية تسعى إلى منافستها وتهدد مصالحها الكونية والزعامة العالمية، سعت واشنطن إلى استعادة التوازن في منطقة جنوب آسيا، من خلال إقامة محاور وتحالفات لشل قدرات القوى الإقليمية الصاعدة التي تسعى إلى الهيمنة الإقليمية والحد من الهيمنة الأمريكية.

## الاستنتاجات

وجود اليابان والصين كقوة اقتصادية وأكثر استقلالية، واقل ارتباطاً بالولايات المتحدة الأمريكية. ونهضة الهند والباكستان عسكرياً واقتصادياً، ذات المصالح البحرية المتزايدة، والاهتمام الأكبر بجنوب شرق آسيا، زادت من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تنامي القوة الهندية

الباكستانية واستخدامها للحد من الهيمنة الأمريكية. من هذه المتغيرات ومن حقيقة وجود مجموعة من الدول الأسيوية الناهضة من الدرجة الثانية أو الثالثة (ومن ضمنها كوريا الجنوبية) ومعظم دول جنوب شرق آسيا وتايوان، التي تحقق معدلات نمو سريعة فأن نشوء بيئة أمنية معقدة ومتعددة القطبية في آسيا، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء توازناتها الاستراتيجية واحتواء الدول الصاعدة لمنع أي خلل في التوازن الاستراتيجي لغير صالحها.

# التربية السليمة للنشئ.. أسسها وقواعدها

**أ.م.د عمران عيسى حمود***
باحث وأكاديمي من العراق

## المقدمة

**أن عملية التنشئة تتيح للفرد التفاعل مع حضارته بأنماطها كافة. لذا انصبت توجهاتهم واهتماماتهم على دراسة أساليب التنشئة المبكرة التي يواجهها الطفل طبقاً للمعايير السائدة في مجتمعه، فالطفل يولد خالياً من كل انطباع سيئ، ولكن الحضارة هي التي تضع بصماتها وتأثيرها، لتطبع فيه معالم محددات شخصيته من خلال عملية التنشئة هذه. فالحضارة هي التي تبلور الشخصية الأساسية للفرد.**
**وينبغي هنا الإشارة إلى أن التنشئة الإجتماعية تعني التربية، التي تتضمن أنواع التعلم الذي يؤدي إلى إكتساب الفرد المقدرة لفهم الحضارة وتكوين شخصيته، ليكون على قدر كافٍ من التمكن لتكييف نفسه مع الحياة وتخلق منه عضواً نافعاً في جماعته. والتربية عملية مستمرة تبدأ مع ولادة الطفل وتستمر بدرجات متفاوتة خلال حياة الفرد كلها.**

واذا ما أيقنا بأن شخصية الفرد هي نتاج التعلم، وان كثيراً من التعلم لا بدّ أن يسيطر عليه حضارياً. لذلك يوجد نوعان من التعلم الحضاري احدهما فني والأخر تنظيمي. فتعلم القراءة والكتابة تعلم فني، في حين تعلم قواعد السلوك هو تعلم تنظيمي، ولا يستطيع الطفل في أية واحدة من الحالتين أن يتعلم من تلقاء نفسه، وكلاهما ضرورياً للفرد. وأن الهدف من تعلم الفرد حتى يكون منتجاً ونافعاً اجتماعياً، لغرض زيادة ثروة المجتمع وقوته، لابد من تعلم واكساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات معينة، تمكنه من مسايرة

جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتسهل له الاندماج في الحياة الاجتماعية.

## المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية وعلاقتها في تدعيم الطفولة

ابتدءاً لابد من تحديد المفاهيم المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية وعلاقتها بحماية الطفولة من خلال توضيح هذه المفاهيم بما يتلاءم مع هدف البحث ومكوناته الأساسية والتي تؤدي بالتالي إلى فهم الطروحات والأفكار والحقائق العلمية من منظور حضاري تربوي، يستلزم أزالة الالتباس في أدراك أبعاد هذا البحث والتي سنحاول توضيحها وكشفها فيه.

### المطلب الأول: التنشئة الاجتماعية

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية من اكثر العمليات الاجتماعية حيوية وتأثيراً في شخصية الانسان، ذلك لأنها القاعدة التي ترتكز عليها وتنطلق منها مقومات شخصية الفرد، ويبدئ تأثيرها منذ الحياة الباكرة للإنسان وهو في مرحلة الطفولة. ففي هذه المرحلة من تطور للحياة الانسانية يكون الطفل عبارة عن مستودع الغرائز.

تأتي أهمية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة في هذه المرحلة، بأنها تعمل على ترويض الصغير وجعله كائناً اجتماعياً مندمجاً في الجماعة أو المجتمع الذي حوله، فتتشرب عملية التنشئة بالعادات والتقاليد والأعراف وثقافة المجتمع وغيرها من القيم والمعايير الاجتماعية الفاضلة المستمدة من الاخلاق والمعتقدات والدين، فاذا كانت هذه العادات والتقاليد والتعاليم التي تنقل لهم غير سوية أو منحرفة أو فاسدة أو متأثرة بثقافات أو مفاهيم شاذة، فان الطفل يتقبلها هكذا ويندمج ويتعامل معها بأنها هي الطريق السليم، من هنا تأتي خطورة التنشئة.

يعتبر موضوع التنشئة الاجتماعية أي التربية بالمعنى الواسع من الموضوعات التي تكتسب أهمية بالغة في حقل الدراسات النفسية والاجتماعية والانثروبولوجية. لذا اهتمت هذه الدراسات بدراسة التنشئة الاجتماعية في المجتمعات البدائية والتقليدية على حد سواء، بهدف فهم طبيعة تلك

المجتمعات ونظمها الاجتماعية والحضارة المتعلقة بتنشئة الأفراد وادماجهم مع متطلبات حضارة مجتمعهم.

**أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تفاعل اجتماعي يكتسب الفرد من خلالها طرائق التفكير والشعور والسلوك التي تمكنه من المشاركة الفعالة في المجتمع.**

أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تفاعل اجتماعي يكتسب الفرد من خلالها طرائق التفكير والشعور والسلوك التي تمكنه من المشاركة الفعالة في المجتمع، ويمكن تعريفها أيضا بأنها الاسلوب الذي يحقق به المجتمع تكامل أفراده، والعملية التي يتعلمون بمقتضاها التكيف مع مجتمعهم[1].

والواقع ان التنشئة الاجتماعية هي عملية متميزة في أساسها التربوي والتثقيفي، وتنطوي في معناها الجامع على الاساليب والطرق المتبعة في تربية الاطفال وحضانتهم، أي أنها العملية من خلالها يتربى وينشأ الطفل حتى يصبح عضواً مشاركاً في المجتمع، كما أنها العملية التي تنقل من خلالها متطلبات وعناصر الحضارة إلى الجيل الجديد، وتتضمن عملية التنشئة غرس قيم الجماعة ومثلها واهدافها في نفس الفرد، وتعليمه كيفية التعبير عنها بمعايير اجتماعية وبأطر من أدوار وفعاليات اجتماعية[2].

ويطلق الانتروبولوجيون على التنشئة الاجتماعية اسم التنشئة الحضارية، مركزين في ذلك على عملية المهارات والعادات والخبرات والعقائد والافكار وأنماط السلوك والمعايير والقيم والقواعد الاجتماعية، أي اكتساب الطفل حضارة مجتمعه. في حين يميل علماء الاجتماع وعلماء النفس إلى استخدام التنشئة الاجتماعية التي يقصد بها تكيف الفرد مع حضارته ومجتمعه مركزين على عملية تعلم أنماط السلوك الاجتماعي المناسبة لمجتمع معين[3].

وبوجه عام أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تراكمية ومستمرة ومتغيرة فأساليب التنشئة التي تفرض على الطفل لتوجيه سلوكه يجب أن تتغير كلما كبر الشخص، كما أنها تتغير من مكان إلى أخر ومن زمان إلى أخر. وهذا التغيير في أساليب التنشئة الاجتماعية والتباين الواضح في طريقة تنشئة الطفل من جيل إلى جيل ومن مكان إلى مكان، إنما يرتبط بالتباين في الأنظمة الإجتماعية والتفاوت في مستوى الحضري والإقتصادي والتكنلوجي، فكلّ أنساق البناء الاجتماعي تؤدي دوراً هاماً في تشكيل أساليب التنشئة، فهناك عوامل

**أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تراكمية ومستمرة ومتغيرة.**

(1) هولتكرش أيكة: قاموس مصطلحات الانثروبولوجيا، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، القاهرة 1960، ص 136.

(2) شاكر مصطفى سليم: قانون الانثروبولوجيا، بغداد 1981، ص 899.

(3) محمد الجوهري: الانثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية، القاهرة 1979، ص 115-117.

ايكولوجية، واقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية تؤثر في عملية تنشئة الطفل، وبذا يتجلى التباين في أنماط الشخصية من مجتمع لأخر.

## المطلب الثاني: الحضارة وأثرها في البناء الأسري

يتفق الانثروبولوجيون على أن الحضارة حقل اختصاصهم، ولكنهم في الوقت ذاته إختلفوا في تعريفها، فمنهم من أكّد أنها (السلوك المكتسب)، في حين أكّد البعض الآخر أنها ((تجريدات مأخوذة من السلوك))[4].

(4) عاطف وصفي: الانثروبولوجيا الثقافية، بيروت 1971، ص 65.

ولقد صاغ ((ادور تايلر)) في كتابه ((الحضارة البدائية)) الصادر في عام 1871، تعريفه المشهور الذي لا يزال مقبولاً حتى الآن، وهو ((الحضارة هي ذلك الكم المركب الذي يحتوي على المعلومات والمعتقدات والفنون والقيم والقوانين والتقاليد وجميع القابليات والعادات التي يكتسبها الانسان عضواً في مجتمع ما)).

**يؤدي التطور الحضاري بالمحافظة بقوة على نظام الأسرة الممتدة التي تقوم على التكافل لغرض تسهيل حصول كل أسرة على مستلزماتها الضرورية.**

وعرف ((روبرت لويس)) الحضارة، بأنها مجموع ما يحصل عليه الفرد من مجتمعه، أي المعتقدات والتقاليد والنماذج الفنية والعادات المتعلقة بالغذاء والحرف، التي تصل إليه لا عن طريق فعالياته الابداعية، بل كميراث من الماضي ينقل إليه بالتعلم العضوي أو المنظم[5].

(5) شاكر مصطفى سليم: المدخل في الانثروبولوجيا، بغداد 1975، ص 78.

وبوجه عام فإن الحضارة هي البيئة الثانوية التي صنعها الانسان، أي كل ما صنعه الإنسان للتعامل مع البيئة الطبيعية التي تعدّ البيئة الأولية المكونة من عناصر مادية وروحية كل على السواء[6]. أما الخبرات والمهارات الإجتماعية والحضارية، تتناقلها الأجيال بحيث يرثها كل جيل عن الجيل الذي سبقه، والحضارة هي مجموع السلوك المكتسب الذي يتمّ تناقله إجتماعياً[7].

(6) محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة 1978، ص 89.

(7) لنون رالف: الانثروبولوجيا وأزمة العالم المعاصر، ترجمة عبد الملك الناشف، بيروت 1967، ص 199

مما يؤدي التطور الحضاري بالمحافظة بقوة على نظام الأسرة الممتدة التي تقوم على التكافل لغرض تسهيل حصول كل أسرة على مستلزماتها الضرورية والقضاء على ظاهرة الفقر الموجودة في بعض الأسر وتحسين أوضاعهم المعيشية والإقتصادية، خلال إنشاء المؤسسات الإجتماعية والتي تختصّ بحماية الأسر وتقديم الدعم الإجتماعي والمادي لها.

## المبحث الثاني: المؤسسات المجتمعية وتأثيرها في التنشئة الإجتماعية

إنّ المؤسسات المجتمعية والمتمثلة بالعائلة والمدرسة وشبكات الإتصال ووسائل الإعلام المختلفة كأبرز مؤسسات الضبط الاجتماعي، لما لها من دور فاعل وهامّ في تشكيل شخصية الفرد، وإعداده الإعداد الرصين، ليكون عنصراً منتجاً لما يخدم مجتمعه. وكذلك لكونها الركيزة الأساس في التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة والايجابية. إضافة إلى تأثير باقي مؤسسات الضبط المجتمعية، من دور عبادة وجامعات ومنظمات مجتمع مدني وغيرها[8].

(8) أنعام توفيق جلال: التنشئة في الأسرة العراقية، رسالة دكتوراه، بغداد 1995، ص 131.

### المطلب الأول: العائلة وأثرها في حماية الطفولة

العائلة التي تتكون من الأب والأم والتي يمكن تسميتها بالعائلة النواة إلى أن تتمّ عملية الإنشطار عن طريق الإنجاب والتكاثر، حينذاك يطلق عليها العائلة الممتدة، إذ تتكوّن من الاب والام والأبناء ذكوراً وإناثاً، هي الخلية الاساسية الاولى في كيان المجتمع والبيئة الصالحة التي تتمّ فيها عملية التنشئة الاجتماعية، فالإنسان اجتماعي بطبعه وأول ما يتجلّى ذلك في العائلة، إذ يرتبط المولود فيها بأمه وأبيه وأخوته، ويُروَّضُ على تقبل الواجب نظير الحق وممارسة العطاء مقابلاً للأخذ[9].

(9) أكرم نشأت ابراهيم: علم الاجتماع الجنائي، بغداد 1998، ص 30.

وبفضل الإرشاد الموجه والمساعدة عند الضرورة والحزم المشبع بالحنو يتعلم الطفل كيف يعدّل دوافعه الفطرية ويهذّب سلوكه وفق دستور العائلة التي يعيش فيه، وتتسع دائرة وجدانه وعواطفه، فتشمل الاب والاخوة والاقارب الذين يرتاح لهم ويطمئن إليهم، بعد أن كانت عواطفه وقفاً على حب أمه. وتنمو مدارك الطفل وذكاؤه وتنظيم تفكيره إلى الحدّ المناسب لسنه المبكرة. فيدرك بعض الحقائق التي كانت خافية عليه ويقدر فائدة ما يطلب منه، ويتحمل أنماطاً من الآلام، وكل تجربة يجتازها الطفل بنجاح، تزيده ثقة بنفسه وشعوراً بالأمان والإستقرار، وتدفعه قدماً نحو إستكمال شخصيته.

ومن أهم الآثار التطورية في سلوك الطفل ابتداءاً من مبدأ اللذة وانتهاءاً بمبدأ الحقيقية والواقع، انه يتقبل ارشادات الوالدين ونواهيهم على أنها قانون ملزم، وان ما يمنحانه من ثواب ويوقعانه من عقاب نتيجة حتمية لهذا القانون[10].

(10) عبد الراشد: علم الاجتماع التربوي، عمان 1984، ص 95.

ويتعين للوصول إلى درجة اكبر في التكيف الاجتماعي الذي يؤهل الطفل لدخول معترك الحياة فيما بعد، معتمداً على نفسه، أن تتسع مداركه خارج وسط العائلة وان يكوّن عواطف جديدة تربطه بالغرباء من أصدقائه وزملائه وهذه الصلات الجديدة بالغير تجعله يقدر حقوق الغير ويحترمها كما يقدر حقوقه، وهكذا يتحول بالتدريج من الدائرة المقفلة التي كانت تتمركز فيها نفسه وأسرته ومن مبدأ التماس اللذة الذاتية إلى مبدأ إسعاد الآخرين[11].

**أن البيئة والأفكار التي ينقلونها من الناس مع عوامل أخرى كثيرة تشترك كلها في جعل الأبناء يرون الأمور بعين أخرى غير عيون آبائهم.**

(11) احمد عبد العزيز سلامة وعبد السلام عبد الغفور: علم النفس الاجتماعي، القاهرة 1970، ص 105

وما دام بناء الشخصية كله يقوم على أساس العنصر الوجداني، وحنو الأم هو الوجدان الطبيعي الاول والأقوى الذي يشعر به الطفل، فإن العلاقة الوجدانية بين الأم وطفلها هي العمل الحاسم في بناء شخصيته. وأيضاً يتطلب تأديب الطفل وإعداده السوي للحياة حزماً ملطفاً بالحنو. على انه يجب عدم الإفراط في الحنو، لأنه يعطل نمو الشخصية ويمهّد الطريق لسوء الخلق والرذيلة[12].

(12) محمد مظهر سعيد: الأثر النفساني لحنو الأم في تكوين شخصية الطفل، كتاب الدورة السادسة للحلقة الاجتماعية للدول العربية، القاهرة 1963، ص 214.

وسلامة نفسية الأبناء هي أنْفَسُ ما يهب الآباء لأبنائهم، وهي تتوقف على سلامة العلاقة التي تنشأ بينهم وبين والديهما معاً في رابطة واحدة، والأبناء عندما يشبون، يبدؤون من النظر إلى أنفسهم، ويفسرون المظاهر التي يرونها تفسيراً يلاءم عقولهم، مما يجعل لهم شخصية خاصة، مهما بالغ الوالدان في طبعهم بطابعهما. أن البيئة والأفكار التي ينقلونها من الناس مع عوامل أخرى كثيرة تشترك كلها في جعل الأبناء يرون الأمور بعين أخرى غير عيون آبائهم. وهذا يلقي على آبائهم مسؤولية أخرى، وهي أن يعلموا على تفهم وجهة نظر الأبناء وان يترفقوا في التفاهم معهم حتى يحافظوا على وحدة الصف في العائلة.

**إن التربية الخاطئة هي حجر الأساس في تكوين الشخصية المنحرفة.**

وعدم الركون إلى التربية الخاطئة، فإن التربية الخاطئة هي حجر الأساس في تكوين الشخصية المنحرفة. والتربية الخاطئة تبدو في معاملة الآباء والأمهات لأطفالهم بقسوة أو بلين أو التأرجح بين القسوة واللين أو بإهمال وعدم مبالاة. وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين، كانت تربيتهم خاطئة[13].

(13) جعفر عبد الامير الياسين: التفكك العائلي وأثره في جنوح الأحداث بيروت 1981، ص 286.

والآباء المثقفون اقدر على الملاءمة بين استقلال أبنائهم وبين بقاء المعاملة معهم. وتدريب الأبناء على الاستقلال من أهم عناصر التدريب الأبوي للأبناء، فكما أن الأم تفطم ولدها يستطيع أن يأكل بنفسه لان ذلك أمر ضروري له، كذلك ينبغي للأبوين معاً أن يعملا على فطم ولدهما تدريجياً من الاعتماد عليهما، لان ذلك أمر ضروري أيضاً.

**أن المجتمع العراقي يتميز بأنه (مجتمع أسري) تنعدم فيه ظواهر التفكك الخطرة، التي تعيشها المجتمعات الغربية.**

وليس ادعى للنجاح في هذا التدريب الاستقلالي من إلقاء بعض الأعباء على الأبناء في المسؤولية العامة للأسرة حتى يشعر الإبن بأن له شخصية يعتمد عليها، وهو يستفيد بما يكتسبه من خبرة جديدة بممارسة الأعمال وتجربة الأمور[14].

(14) محمد فريد أبو حديد: العوامل المؤثرة في تنشئة أفراد البيت العربي، القاهرة 1963، ص 283-287.

ولما كانت العائلة هي الخلية الأولى للتنشئة الاجتماعية وهي المصدر الأول للتعلم ونقل الثقافة والقيم والمفاهيم السلوكية والضوابط الاجتماعية، وبالتالي فأن أي تغير في بنيتها يعني تغييراً في وظائفها، وفي نمط ومضمون تكوينها الثقافي. هذا بالإضافة إلى أن المجتمع العراقي يتميز بأنه (مجتمع أسري) تنعدم فيه ظواهر التفكك الخطرة، التي تعيشها المجتمعات الغربية، كما أن العائلة العراقية، ذات بعد تاريخي يمتد إلى العشيرة والقبيلة في هذا العمق التاريخي. وهذا أمر لا نجده في مجتمعات أخرى.

## المطلب الثاني: المدرسة وتأثيرها في التنشئة الإجتماعية

المدرسة هي البيئة الخارجية الأولى التي ينتقل اليها الطفل من بيئته الأسرية والعائلية، وفيها يلتقي عدداً من التلاميذ الذين نشأوا في بيآت أسرية متباينة، اكتسبوا فيها أفكارا ونزعات مختلفة، متفاوتين في مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية وميولهم واتجاهاتهم وقدراتهم العقلية والنفسية. كذلك يلتقي الطفل في المدرسة عدداً من المدرسين لكل منهم سلوك وصفات خاصة، يمثلون بالنسبة له السلطة التي يجب طاعتها، والمثل الذي يفترض التمثل به. وذلك إلى جانب إدارة المدرسة التي تمسك بزمام السلطة في هذا المجتمع الصغير المتعدد الأطراف.

والتعليم بمعناه الدقيق أن لا يتعدى تقديم عناصر المعرفة المقررة في مناهج الدراسة، إلا انه بمعناه الواسع يشمل احاطة هذه المعرفة باطار متكامل من

القيم والمثل والمعتقدات السليمة، التي تحقق أهداف الجماعة في تأهيل الأفراد لخدمة المجتمع وتعزيزه، وبذلك يساهم التعليم في التنشئة الإجتماعية للأفراد[15].

(15) اكرم نشأت ابراهيم: المرجع السابق، ص 51.

واذا كان الطفل يتعلم في محيط الأسرة والعائلة أوليات معاني احترام الوالدين، ومساعدة الإخوان، ومعاونة الجيران، والنظافة والصدق والمحافظة على المال الخاص، ومبادئ الإيمان بالله سبحانه وتعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر، وما يوجبه هذا من صلاة وصوم، فإنه يتعلم في المدرسة قواعده التربية الدينية والأخلاقية بأصولها العامة، وحب الوطن والأمة، وأهمية التضامن الاجتماعي، واحترام قدسية المال العام، وضرورة احترام القانون والالتزام بأحكامه.

ويرى ((دوركهايم)) أن سلوك الطفل في طور ما قبل المدرسة يختلف عن سلوكه أثناء طور المدرسة ورفض عدّ الأسرة مسؤولة عن التربية الاجتماعية، وأوضح أن العلاقات الأسرية قائمة على العاطفة وحدها، وبالتالي فهي عاجزة عن أن تكون أداة صالحة لإعداد الطفل لأداء واجبه كمواطن وعضو صالح في مجتمع. وابرز ((دوركهايم)) دور المدرس والمدرسة في تكوين البيئة الاجتماعية الصالحة لدمج النظام والعناصر العقلية في شخصية الطفل. وهو بذلك يسقط تأثير السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل في تكوين الجانب الاجتماعي من الشخصية، ويؤكد أهمية مرحلة الطفولة المتأخرة، والتي تبدأ منذ إلتحاق الطفل بالمدرسة. ويضيف ((دوركهايم)) بان المدرس هو الذي يغرس المبادئ العقلية من شخصية الطفل، وهو الذي يعوّده على النظام، أي أن المدرسة هي المكان الملائم لتعويد الطفل على المبادئ العقلية والأخلاقية[16].

**أن المدرسة هي المكان الملائم لتعويد الطفل على المبادئ العقلية والأخلاقية.**

(16) محمد سعيد فرج: المرجع السابق، ص 107

وبالرغم من اننا لا نختلف مع ما جاء به ((دوركهايم)) من أفكار مهمة فيما يتعلق بالمدرسة ودورها في توجيه سلوك الطفل، إلا أننا نرى لا بدّ من التأكيد على دور الأسرة وأهميتها في الدرجة الأساس في توجيه الطفل نحو سلوك قويم وتنشئته الإجتماعية الصالحة، مثلما تقدم المدرسة المعرفة للطفل، فان الأسرة هي الأخرى أو هي اللبنة الأولى في إرساء دعائم التربية، وكلاهما لهما الأثر البالغ والفعال في التنشئة الاجتماعية.

## المطلب الثالث: شبكات الإتصال ووسائل الإعلام المختلفة وتأثيرها في تبادل المعلومات

الفرد عنصر هام في المجتمع بل هو أساسه الذي يؤثر فيه ويتأثر به فهو مفتاح التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهذا التغيير لا يأتي إلا بالتخطيط المنظم السليم، والتخطيط السليم لا يكون إلا بناءاً على معطيات حقيقية تبحث في أخطاء سابقة وتوقعات مستقبلية، وهذا لا يكون إلا بعد الحصول على معلومات وافية ودقيقة عن طبيعة الاشياء، وفي هذا فلنأخذ المقولة الشهيرة أن مصدر القوة والسلطة الجديد ليس هو المال في أيدي القلة، إنما هو المعلومات في أيدي الكثرة فالتقدم العلمي والتقني الجديد يرفدنا بكم هائل ومتدفق من المعلومات في جميع مجالات الحياة، إلا أن هذه المعلومات فيها ما يفيد ومنها ما يضر، وهنا يجب الحفاظ على الأسرة وعلى ثقافتها وعاداتها وتقاليدها وآدابها ومعارفها، والعمل على رقابة هذه المعلومات والوقوف على ما ينفع منها وما يضر، وتلقين وافهام الأجيال بالنافع منها ونبذ الضار وآثاره السيئة.

**أن مصدر القوة والسلطة الجديد ليس هو المال في أيدي القلة، إنما هو المعلومات في أيدي الكثرة.**

ولما كان الفرد هو النواة الهامة في الأسرة، والأسرة هي مكون اجتماعي صغير، وهي لبنة من لبنات المجتمع الكبير المتبلور والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الدولي، لذا لا بدّ من الاهتمام بالفرد والعمل على تغذيته بشتى أنواع المعارف ليتواكب مع المجتمع وتتفتح مداركه وتتوسع وهذا لا يكون إلا عبر تبادل المعلومات والمعرفة وتسخير الإمكانات المتاحة للاستفادة من المعارف والعلوم عن طريق التدريس والتدريب.

ولنقل العلوم والمعارف والخبرات بين الأمم تاريخ حافل وحضارات مجيدة، إلا أن تلك العلوم والمعارف والخبرات انتقلت من المراحل التقليدية إلى مراحل الانفتاح والتطور والتقنية الشيء الذي يتطلب مسايرة ذلك التطور لاستقطاب تلك المعارف والعلوم والخبرات الجديدة ورفدها للمجتمعات التي هي بحاجة إليها، وبالتالي عكسها على الفرد ليكون فرداً نافعاً ومثمراً وفاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه.

إن الثورة التقنية التي يعيشها عصرنا هذا تفرض علينا توظيف هذه التقنيات

لخدمة أهداف المجتمع في مجالات الحياة كافة. وان العلاقة بين العلم والتقدم التكنلوجي ووظيفة الدور الأسري ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كافة علاقة وطيدة ومرتبطة بعضها مع البعض الآخر. وأن لتبادل المعلومات والثقافات والعلوم والتقنية اثراً كبيراً في البنيان الاجتماعي، إذ ينشأ من ذلك أفراد ذوو عقول متفتحة، كما إن نقل المعلومات في شتى مجالات الحياة يتطلب شبكات إتصال ووسائل إعلام متطور ومتمكنة من نقل هذه المعلومات في شتى مجالات الحياة بشكل سليم ودقيق مما يجعل الأفراد على وتيرة واحدة مع مستجدات العصر وتطوره، ويولّد فيهم الرغبة لإكتساب المزيد من المعارف والعلوم والعمل على تطوير مجتمعهم وإبتكار كل ما يخدم أهدافه الإجتماعية والثقافية والإقتصادية.

**إن نقل المعلومات في شتى مجالات الحياة يتطلب شبكات إتصال ووسائل إعلام متطور ومتمكنة من نقل هذه المعلومات في شتى مجالات الحياة.**

على الأسرة العراقية أن تأخذ بما يتلاءم مع وضعها وطبيعة أفرادها، والمعلومات المتدفقة عبر شبكات الاتصال والثقافات المتبادلة عبر الفضائيات قد يكون وبالاً على المجتمع ما لم يتمّ السيطرة عليها والعمل على ضبطها وبث ما يتماشى مع القيم والثقافات، والعمل على محاربة ما يتعارض وثقافاتنا.

وبحكم ما حققته وسائل الاتصال الحديثة، من إلغاء للقيود والحدود والرقابة الوظيفية على حركة المعلومات والأفكار، واختراق الأسوار الجغرافية والسياسية والاعلامية، فأنها تفرض تحديات جسيمة، على مؤسسات الضبط الاجتماعي، وفي مقدمتها الأسرة.

ولما كانت وسائل الإعلام المتمثلة بالتلفزة والاذاعات والصحافة وغيرها من وسائل الإعلام بالإضافة إلى الانترنيت. فقد لا تقتصر أهمية هذه الوسائل على الترفيه والتسلية فحسب، أنما تتعداها إلى مهمة اكبر تتمثل في التثقيف بالساهمة في تكوين شخصية الأفراد وفق أفكار محددة عن الحياة والمثل والقيم التي تسود المجتمع، فتؤثر في أفكار واتجاهات وسلوك الكبار والصغار[17].

(17) امال عبد الرحيم عثمان ويسر أنور علي: علم الأجرام وعلم العقاب، القاهرة 1970، ص 253.

والأهمية العلمية لوسائل الاتصال المختلفة تتمثل بالمضمون الذي تقدمه هذه الوسائل ومدى مسايرته المعايير الاجتماعية والأبعاد التربوية، التي يجب أن تعنى بتنشئة الفرد تنشئة منسقة مع أهداف المجتمع ومثله وقيمه.

**إنّ شبكات الإتصال ووسائل المعلومات أداة هامة للتعليم المباشر بما ينقل من معلومات جديدة توسّع الخبرات والمهارات إذا وظفت توظيفاً صحيحاً.**

إنّ شبكات الإتصال ووسائل المعلومات أداة هامة للتعليم المباشر بما ينقل من معلومات جديدة توسّع الخبرات والمهارات إذا وظفت توظيفاً صحيحاً، فأنها بالمقابل تنقل ما يعلم الفرد العدوان والعنف والانحرافات السلوكية، إذا أُسِيْأَ إستخدامها وسخرت برامجها لأغراض غير سليمة بما يفسد الأخلاق.

وبهذا الصدد يقول العالم الاجتماعي الأمريكي ((دونالد تافت)) (إن بعض الصحف تنشر أخباراً تضفي أهمية على المجرم وتجعل جريمة ما جذابة، مما يغري على ارتكاب مثلها. كما تبرز أخبار أخرى مهارة المجرم في طريقة ارتكابه جريمته فتتيح بذلك للآخرين ارتكاب جريمة مماثلة بذات المهارات)[18].

(18) دولاند تافت: مبحث الجريمة، المجلد الاول، ترجمة زكي سوس القاهرة 1959، ص 333.

والنشء أن لم يكن محصناً ثقافياً وتربوياً وأسرياً واجتماعياً، فضلاً عن غرس مكارم الأخلاق والفضيلة ونبذ الرذائل كما جاء بها ديننا الاسلامي الحنيف والشريعة السمحة، فأن احتمالات تعرضه لتيارات تنقلها أجهزة الاتصال ووسائل الإعلام مما يكون لها تأثير كبير في نقل المعلومات والمعرفة التي لا توائم تطلعات مجتمعاتنا من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية.

ويتعرف الطفل على التلفزيون قبل غيره من وسائل الإتصال، ويجلس ساعات طويلة أمامه لمشاهدة برامجه وعروضه، ويقدر عدد ساعات التي فيها الطفل أمام التلفزيون في البلدان المتقدمة أكثر من الساعات التي يجلس خلالها على مقعد الدراسة. لذلك صار التلفزيون يخاطب نفسية الطفل ويتفاعل معه، فيؤثر في تصرفاته ونمط حياته، ونتيجة لهذا التأثير أننا نرى الطفل يغني ويرقص ويمثّل[19].

(19) فخر الدين فلا: وسائل الأعلام وتربية الأطفال، مجلة الأعلام العربي، المنظمة العربية.

إذ إن العالم الذي يعيشه ينبثق من طبيعة سحرية، في حين أن الطفل بين سن 6-11 سنة يتأثر بأفلام ومسلسلات الخيال، إلا أنه يبقى تذوقه لمشاهدة العنف الخيالية لا يتعدى كونه لعبة مسلية وترفيهية أكثر من كونها وسيلة لإستنزاف الروح العدائية. وهذا يتوقف طبعاً على درجة نضجه وعلى طبيعة الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه[20].

(20) البحوث: مجلة فصلية للدراسات، الاذاعة والتلفزيون العراقية، العدد الثاني، نيسان 1979، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص 24.

## المبحث الثالث: الوازع الديني ضرورة أساسية للتربية السليمة ومقوم للتنشئة الإجتماعية

من الخصائص المميزة للمجتمع لا سيّما الإسلامي قوة العلاقات الأسرية وتضامنها في مواجهة الأزمات وشيوع الإحترام المتبادل بين أفرادها. وذلك بفضل ما أكدته أحكام الشريعة الاسلامية من قيام الزواج على المودة والرحمة، وفي قوله تعالى ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة أن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾[21].

(21) القران الكريم، سورة الروم، اية 21.

وتؤكد دساتير الدول كافة أن الأسرة نواة المجتمع، وتعمل الدول لتنشئتها وفق القيم والمعايير السائدة في المجتمع المستمدة من تراثه وقيمه الحضارية. وتجسيداً للعناية بالأسرة وتقديراً لدورها في التنشئة السليمة للأجيال، إهتمت الشريعة الإسلامية والدساتير العربية بالزواج بوصفه النواة الأولى لتكوين الأسرة.

أثبتت الدلائل الواقعية أن الوازع الديني هو ركن أساس في استقرار الحياة للفرد والجماعة وسعادتهما، وان التخلي عن غرسه وانمائه في نفوس الأفراد لا ينتج عنه إلا الانهيار وتفكك الروابط الاجتماعية، وان الفراغ الذي تحسه النفوس البشرية لا يملأهُ أي وازع آخر غير الوازع الديني. وانه العامل الأول الأكبر الذي توطدت بفعله الأسس الاجتماعية.

وقد كان الوازع الديني دوماً الحاضنة الرشيدة والمقومة للتنشئة الإجتماعية. ولذلك لا يمكن لشعوبنا أن يأتلفوا ويتضامنوا ويندمجوا إلا بقوة الدين، كما جاء في قوله تعالى ﴿لو أنفقت في الأرض جميعاً ما ألّفت بين قلوبهم ولكن الله ألّف بينهم﴾ فحياة الناس الاجتماعية الرصينة المتكاملة المستمرة لا تكون إلا إذا أقامها وازع الدين.

**كان الوازع الديني دوماً الحاضنة الرشيدة والمقومة للتنشئة الإجتماعية. ولذلك لا يمكن لشعوبنا أن يأتلفوا ويتضامنوا ويندمجوا إلا بقوة الدين.**

إن جميع المقدسات التي يؤمن بها المجتمع تنتسب إلى الوازع الديني لأنها تستمد قوتها وقداستها وأي أمور اعتبارية أخرى لصيقة بالفرد والجماعة من الوازع الديني الذي يحدد تلك المفاهيم، وفي مجال الأبناء، وجه الدين اليهم أوامره ووصاياه المشددة ببر الوالدين، وجعل

عقوقهما من اكبر الكبائر بعد الشرك بالله[22]. وفي حالة عدم الرقابة الصيغة يؤدي وبلا شك للانحلال الأخلاقي وبالتالي التخلي عن قواعد وأخلاقيات الدين الحنيف التي تدعو إلى نبذ الرذيلة والعمل على مكارم الأخلاق.

(22) عبد المنعم خلاف: الوازع الديني وأثره في كيان الأسرة، كتاب الدورة السادسة للحلقة الاجتماعية للدول العربية، القاهرة 1963، ص 785.

والفضيلة هي النظام الذي يسود كل العلاقات الانسانية، سواءاً كانت في الأسرة أم المدرسة أم في المجتمع. فالفضيلة هي قاعدة الاسلام في كل ما ينظمه من أحكام وما يربطه بالناس من علاقات[23].

(23) محمد أبو زهرة: الأسرة في الاسلام، كتاب الدورة السادسة للحلقة الاجتماعية للدول العربية، القاهرة 1963، ص 175.

لذلك يتطلب أن نأخذ كل ما يتوافق وقيمنا وأخلاقنا وتعاليم ديننا السمحة ونبذ السلبيات المتأتية من الثقافات الدخيلة أي كان مصدرها ونتصدى لها بوضع الخطط الكفيلة التي تبنى على أسس علمية ومنهجية وواقعية يمكن تطبيقها بوساطة المؤسسات المجتمعية الموكول لها هذا الدور، ويكون للإرشاد الديني والإعلام والتعليم دور أساس في تقويم التنشئة الاجتماعية وإرساء دعائم التربية السليمة من خلال تضافر الجهود لزيادة الوعي الثقافي والديني والتثقيف الإجتماعي لزيادة التماسك الأسري لإرساء دعائم التربية السليمة وتقويم التنشئة الاجتماعية.

## الخاتمـة

في ضوء ما ذكرناه في بحثنا هذا، بالإمكان تحديد أسس وقواعد التربية السليمة للنشء في العراق من خلال ما يلي:

1- إن البناء الإجتماعي للعوائل والأسر والارتقاء بمستواها إلى واقع أفضل يتطلب ذلك إشراك مؤسسات المجتمع المدني المختلفة عبر برامج محددة ومرسومة للقيام والساهمة في مقاومة الثقافات الضارة على العائلة والمجتمع.

2- دعم الرعاية الصحية والتعليمية للأطفال والصغار وتحمل نفقات هذه الرعاية من الجهات الرسمية بالإضافة إلى دعم عناصر التنشئة الاجتماعية عموماً لتحصينها ضد الثقافات الوافدة والضارة والتي تحاول تخريب العائلة من خلال التأثير في الأطفال والصغار.

3- يتطلب تدخل المؤسسات الرسمية لدعم الأسرة ورعاية الطفولة وتحسين مستواها المادي والعلمي والاجتماعي، وتخليصها من براثن الفقر والتهميش الاجتماعي.

4- إن مسألة التعليم في المدارس لا تتعدى تزويد التلاميذ بالمعرفة المقررة في مناهج الدراسة، إلا انه بالمعنى الواسع يتطلب احاطة هذه المعرفة بإطار متكامل من القيم والمثل والمعتقدات السليمة التي تحقق أهداف الجماعة في تأهيل الأفراد لخدمة المجتمع، وهذا هو ما يجب أن تقوم به المدرسة ومدرسوها.

5- لوسائل الإتصال والإعلام التي تشمل الإذاعة والتلفزيون والصحف ودور السينما والمسرح، تأثير مباشر في أفكار واتجاهات وسلوك الأفراد ولاسيما الصغار منهم، مما يقتضي فرض رقابة مناسبة عليها، للحيلولة دون إنحرافها عن مهامها في الترفيه المفيد والإعلام والتثقيف، إلى الفساد والتضليل وإخضاع تلك البرامج لفحص دقيق من إختصاصيين إجتماعيين ونفسيين، وإستبعاد ما هو غير صالح.

6- الوازع الديني هو أساس التربية السليمة التي تمثّل المقوّم الرئيس للتنشئة الإجتماعية في العراق. فعلى الوالدين والمدرسين ووسائل الإتصال والإعلام غرس هذا الوازع البالغ الأهمية في نفوس النشء، وعدّ الدين هو مفتاح التعاليم الخلقية، كما أكّدها الإسلام عندما وصف الله تعالى الرسول الكريم (ص) بسمو أخلاقه بقوله تعالى : ﴿وإنّك لَعلى خلق عظيم﴾. الرسول الكريم هو القائل ﴿إنّما بُعِثتُ لأُتمّمَ مكارمَ الأخلاق﴾.

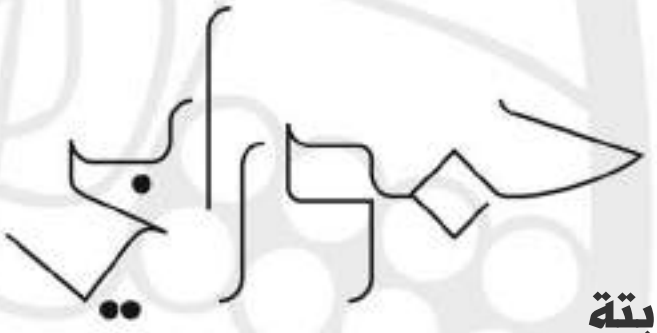

# الأبواب الثابتة


- **البحث المترجم:** ترجمة:
  الرئيس الأمريكي الجديد والشرق الأوسط ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦
- **متابعات** د. عطارد عوض عبد الحميد
  جلسة حوارية: إتجاهات أزمة الإقتصاد العراقي والإصلاحات المقترحة
- **الرسائل والأطاريح الجامعية** م.م سرى ثامر
- **عرض الكتب: عربي ــ انكليزي** د. سناء حمودي ــ رؤى خليل سعيد
- **قراءة في كتاب حمورابي**
  داعش... وشم الدين بالدم حيدر زوير

# البحث المترجم

## A New President and the Middle East

**Jamal Khashoggi, Jumana Ghunaimat,**
**David Horovitz, Norman Ornstein, and Dennis Ross**

## الرئيس الأمريكي الجديد والشرق الأوسط

**15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016**

**«في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، خاطب جمال خاشقجي، جمانة غنيمات، ديفيد هوروفيتس، نورمان أورنستين، ودينيس روس منتدى سياسي في معهد واشنطن. وخاشقجي هو رئيس تحرير «قناة العرب الإخبارية» (السعودية). وغنيمات هي رئيسة تحرير صحيفة «الغد» (الأردن). وهوروفيتس هو مؤسس ورئيس تحرير صحيفة «تايمز أوف إسرائيل». وأورنستين هو باحث مقيم في «معهد أمريكان إنتربرايز». وروس هو مستشار وزميل «ويليام دافيدسون» المتميز في المعهد. وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم».**

### جمال خاشقجي

عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، تُعدّ مواقف دونالد ترامب متناقضة، لا سيما في ما يخص إيران. ففي حين أن السعودية قلقة حتماً حيال وجود تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا والعراق، إلا أنها أكثر قلقاً إزاء أفعال إيران الشيعية. وقد جاهر ترامب بعداوته لإيران، لكنه يقف أيضاً في صف بشار الأسد في الصراع السوري، مما يعزّز في النهاية هيمنة إيران على المنطقة. وبالتالي، فإن السعودية محقةٌ في قلقها إزاء تسلُّم ترامب سدّة الرئاسة.

إن التوقُّع بأن تكون مواقف "ترامب الرئيس" مختلفة إلى حدّ كبير عن مواقف "ترامب المرشح" هي مجرد آمال زائفة في أحسن الأحوال. على السعودية أن تستعدّ لبعض المفاجآت التي قد تبرز على الأرجح على شكل خطابات سلبية تُصدرها إدارة ترامب. وفي نهاية المطاف، تحتاج المملكة إلى إقامة تحالف من الدول السنّية ليكون حصناً منيعاً في وجه ترامب إذا ما اتخذ مقاربةً معادية للسنّة.

## جمانة غنيمات

يشكّل انتخاب ترامب انتكاسةً كبيرة للقضايا الإنسانية، وقد صدم فوزه الأردن تماماً كسائر دول العالم. لكن هذا لا يعني أن الخبر أثار إستياء جميع الأردنيين: ففي الواقع، رحّب الكثيرون به رغم خطاباته المتعلقة بالمسلمين والنساء والأقليات. ومع ذلك، يتمثّل مصدر القلق الأكبر بأن عدداً كبيراً من الأسئلة التي نطرحها حول مقاربته إزاء الشرق الأوسط ستبقى دون إجابة حالياً لأنه يفتقر إلى الخبرة في السياسة الخارجية بكل ما للكلمة من معنى.

من الأسلم أن نقول أن مؤسسات أمريكية مثل "معهد واشنطن" ستستمر في الحفاظ على قدرتها على التأثير في قرارات ترامب الخارجية. لكن إحراز تقدّم في قضايا على غرار الصراع الفلسطيني يبدو بعيد المنال؛ وعلى الرغم من أنه سيكون هناك ـ دائما ـ أمل في وضع حد لهذا الصراع، من المستبعد جداً أن يبذل ترامب جهوداً من أجل السلام، وحقوق الإنسان، والمساواة في أي بلد، ناهيك عن منطقة الشرق الأوسط.

وبغض النظر عن كل ذلك، تبدو إستمرارية العلاقات بين الولايات المتحدة والأردن مؤكّدة. ففي نهاية المطاف، يتوقّع الأردنيون أن تبقى العلاقة مستقرة، ونظراً إلى التاريخ الطويل بين البلدين، يأمل الكثيرون أن تصبح الروابط الثنائية أكثر وثوقاً.

## ديفيد هوروفيتس

لا يثق الإسرائيليون كثيراً بالاقتراع، لذلك لم تأتِ نتائج الانتخابات كمفاجأة لهم. لكن بخلاف الأردنيين، كان الإسرائيليون سيصوتون لصالح هيلاري كلينتون بفارق 15 في المئة وفقاً لبعض التقارير. وعموماً، يأمل الإسرائيليون أن يجمع الرئيس الأمريكي ثلاث سمات: التعاطف، والإدراك الجيد لمحاور الشر في المنطقة، والموثوقية المضمونة كحليف (عسكري). وفي حين أظهر ترامب تعاطفاً صادقاً مع إسرائيل والمصاعب التي تواجهها في الشرق الأوسط، لم يتمّ بعد اختبار العامل الأخير، أي أن يكون حليفاً يمكن التعويل عليه.

كما إن إسرائيل على خلاف مع الرئيس أوباما حول نقطتين أساستين يمكن

لترامب الاستفادة منهما: الاتفاق [النووي] الإيراني والصراع الفلسطيني. وعلى الرغم من أن ترامب لم يدلِ بأي تصريحات بشأن الصراع الفلسطيني، وأن شرعية رئيس "السلطة الفلسطينية" محمود عباس قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، فلم تعُد هذه النقطة بالنسبة للإسرائيليين بنفس خطورة الاتفاق النووي مع إيران – وهي صفقة انتقدها ترامب مراراً وبشكل صارخ. ورغم أن الإسرائيليين يرغبون في رؤية القيادة الأمريكية في الخارج، لا تزال بعض الضبابية تحيط بمسائل الأمن الوطني الرئيسة بالنسبة لهم، ما يؤدّي إلى انحراف الأمور عن مسارها بعض الشيء.

ويستعدّ الكثيرون في الحكومة الإسرائيلية، والمعارضة مثل زعيم حزب العمل يتسحاق هرتسوغ، إلى الاستفادة من انتصار ترامب. أما بالنسبة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فالأمور ليست كلها على خير ما يرام كما قد يعتقد المرء. فرغم أنه يفهم المسائل الحساسة في المنطقة ويرى ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين، إلا أن اليسار واليمين على حدٍ سواء ينتقدون سياساته الاستيطانية (ولو لأسباب مختلفة جداً). ونظراً إلى عدم ممارسة إدارة أوباما ضغوطاً للحدّ من أنشطة الاستيطان، فإن برنامج ترامب اليميني قد يزيد من دعمه لليمين الإسرائيلي، الذي شكّل عائقاً أمام المناورات السياسية الوسطية لنتنياهو.

## نورمان أورنستين

إستحوذ برنامج ترامب المرتكز على "عدم الثقة بواشنطن" بوضوح على عقول أعداد كبيرة من الأمريكيين، وقد عزا الكثيرون منهم سبب ذلك إلى الشعبوية الغاضبة والتعصّب الحزبي. وفي حين اشتكى المواطنون بشكل واضح من مسائل على غرار تفاوت الثروات، وقانون أوباما للرعاية الصحية، وفرص العمل المحدودة، كان انحيازهم الحزبي السلبي إلى حدّ كبير مجرد ردة فعل: وكأنهم قالوا من خلال تصويتهم "نحن نكره الجانب الآخر".

وفضلاً عن مهارة ترامب في المناورة بالموجة المناهضة للسلطة الحاكمة، أتقن مؤيدوه الجمهوريون دورهم في اللعبة، فضمنوا لأنفسهم السلطة على مجلسي النواب والشيوخ. وبات تعيين القضاة في "المحكمة العليا" من صلاحية حكومة جمهورية موحدة، مما سيؤثّر في السياسة الإجتماعية على

مدى السنوات العشرين إلى الثلاثين القادمة. وفي نهاية المطاف، ستكون النتيجة أشبه بوصول فريق يفتقر إلى الخبرة والدراية للمضي قدماً.

إذاً ما أفضل وأسوأ السيناريوهات المحتملة؟ نأمل أن تسير خطة ترامب الخاصة بالبنية التحتية على قدم و ساق، حيث قد يتمّ إستحداث وظائف للمجتمعات ذات الدخل المنخفض. ويبدو أيضاً أنه يرغب في إستبدال قانون أوباما للرعاية الصحية بنموذج آخر منه وربما حتى توسيع نظام الرعاية الصحية الوطني. لكن بشكل أساس تواجه أمريكا احتمال بروز نظام حكم فاسد [أو ما يسمّى بدولة اللصوص]، وهو ما أكّده رفض ترامب التصريح علناً بأنه سيضع أصول ممتلكاته المالية كافة في صندوق يدير الأمانات من دون إبلاغ صاحبه بسير الأمور أو بالاستثمارات. فما الذي سيحصل عندما يتعين عليه اتخاذ قرار جدي يؤثّر في أمواله الشخصية ومستقبل الولايات المتحدة على حدّ سواء؟

وقد أذكى ترامب أيضاً خطاب "الحرب على الإسلام"، وقد يؤدّي تنامي الخوف من الإسلام وكراهيته (المعروف بـ "الإسلاموفوبيا") الناتج عن ذلك إلى ازدياد تعذيب المسلمين الأمريكيين وفرض الحظر عليهم، والتفجيرات العشوائية في الشرق الأوسط - وجميعها أمور قد تفاقم مشكلة الإرهاب الدولي. وعوضاً عن ذلك، قد يميل ترامب إلى إسناد سياساته الخاصة بالشرق الأوسط إلى روسيا.

**دينيس روس**

لا يملك المجتمع الدولي أدنى فكرة حول ما يمكن توقّعه من ترامب، وتُعدّ هذه الضبابية الدبلوماسية تجربة مهينة في أحسن الأحوال. فعلى ترامب أن يطمئن حلفاء الولايات المتحدة قبل أن يتسلم سدة الرئاسة؛ إذ إن التطمينات والتعهدات تكتسي أهمية مميزة في الأوقات الصعبة المماثلة لتلك التي نشهدها حالياً. فحلف شمال الأطلسي ("الناتو)" مهم، وهو الأمر بالنسبة للدول العربية السنّية. ونظراً إلى أن أحد أهداف ترامب القليلة الواضحة يتمثل بتدمير تنظيم «الدولة الإسلامية»، فمن الضروري للغاية إشراك المملكة العربية السعودية ودول مماثلة في تحقيق هذا الهدف، إذ لا يمكن تجريد إيديولوجية التنظيم من مصداقيتها من دون هذه الدول.

وسيكون التودّد إلى روسيا جيداً من الناحية النظرية إذا كانت العلاقة متبادلة. لكن إذا أراد ترامب استمالة السنّة إليه، فسيحتاج إلى توخي الحذر في تعامله مع الموضوع السوري. وحالياً، تبدو روسيا عازمةً على إخضاع شرق حلب عبر إمطارها بالقصف، ومن شأن أي حملة مماثلة أن تؤدّي على الأرجح إلى نزوح نحو 100 ألف لاجئ إضافي خلال الأسابيع القادمة. وبالتالي، عندما يتم تنصيب ترامب في كانون الثاني/يناير، فقد يكون في موقع جيد للدعوة إلى وقف إطلاق النار وإقامة روابط دبلوماسية - أي تمهيد الطريق بشكل أساس أمام عودة الأسد إلى السلطة [الكاملة في سوريا]. وإذا كان هذا ما يصبو إليه فعلياً، فعليه أن يُطلع موسكو بأن الولايات المتحدة سترّد على ما يقوم به الأسد إذا واصل سجله الرهيب في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تدرك روسيا أن عدم إطاعة القواعد العالمية سيؤدي إلى فرض عواقب وخيمة.

وفي حين أعرب ترامب مراراً عن رغبته في عدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط، غالباً ما يغيّر المرشحون مواقفهم عندما يضطرون إلى اتخاذ قرارات صعبة لدى تسلّمهم سدّة الرئاسة. لكن النتيجة النهائية لأي أزمة إقليمية ستتوقّف إلى حدّ كبير على أعضاء الحكومة والمستشارين الذين يحيطون به. ومهما كان عليه الحال، نظراً إلى وضع المنطقة الراهن - حيث يبقى الفلسطينيون منقسمين أكثر من أي وقت مضى، ويميل الإيرانيون نحو التوسّع الإقليمي، في حين يجد السعوديون أنفسهم في قلب "ثورة مقنّعة بوجه الإصلاح الاقتصادي" - يحتاج الحلفاء التاريخيون للولايات المتحدة في إسرائيل والدول العربية السنّية الآن إلى أمريكا قوية أكثر من أي وقت مضى.

# متابعات: جلسة حوارية

## إتجاهات أزمة الإقتصاد العراقي والإصلاحات المقترحة

**د. عطارد عوض عبد الحميد**
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية جلسته الحوارية الثانية لعام 2016، ناقش فيها أحد أهم الموضوعات التي يشوبها الإشكاليات في الساحة العراقية، والتي تدور حول: اتجاهات أزمة الاقتصاد العراقي والإصلاحات المقترحة، يوم السبت الموافق 4 حزيران 2016 الساعة العاشرة صباحاً، على قاعة المركز في بغداد، وبحضور نخبة متنوعة من أساتذة الاقتصاد والسياسة والمهنيين في المؤسسات الإعلامية والباحثين.

وتمت أدارة الجلسة من قبل أ.د. جواد البكري/ أستاذ الاقتصاد-عضو مركز حمورابي، وشاركته د. عطارد الشريفي كمقررة لها، إذ أفتتح البكري الجلسة مستهلها بالترحيب والشكر بضيوف المركز الذين يمتازون بالتعدد النوعي في الاختصاصات لمناقشة ظاهرة يهتم بها المختصون وعامة الناس على حد سواء، لارتباطها المباشر بحياتهم وعيشهم، متقدماً بطرحه عدة تساؤلات لمناقشتها وصولاً إلى إجابات حقيقية وجوهرية، ومنها: هل أن أزمة الاقتصاد العراقي هي أزمة قصيرة الأمد، بسبب انخفاض أسعار النفط، أم هي أزمة طويلة الأمد، بسبب التشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي؟ وهل أن السياسات المالية والنقدية المتخذة حالياً من قبل الحكومة هي سياسات ناجعة للتقليل من آثار هذه الأزمة؟ وما هي السياسات الاقتصادية التي تقترحها للخروج من هذه الازمة؟

ومن ثم فتح باب الحوار والنقاش أمام الأساتذة الحضور، فتطرق الأستاذ سمير خلف بندر/ طالب دكتوراه- المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات، الذي أكد أنه لا يمكن إيجاد اصلاح اقتصادي إذ لم يكن هناك

إصلاحاً سياسياً، وأن الوضع الاقتصادي الحالي ناجم عن السياسات الاقتصادية التراكمية منذ عام 2003، منتقداً الإدارة المركزية للمجتمعات.

فنحن أمام أزمتين في العراق، أزمة اقتصاد وأزمة حقيقية بالأرض البائرة في البلد، بالإضافة إلى وجود نفقات عسكرية كبيرة يعاني منها البلد، ومن ثم سيأتي الانفاق على تعمير وترميم المناطق المحررة، فهل ستكفي الواردات النفطية؟ فلابد من إيجاد سياسات حكومية مركزية سليمة، تستعيد المركزية في الانفاق وتحديد الصرفيات، فمثلاً مشتريات الحكومة مليارات الدولارات من الطاولات، والعراق لدية معامل للأخشاب، يجب تفعيلها وإنتاجها في البلد، أي يجب التركيز على الصناعات ذات الدورات المتكاملة لتخفيض الضغط على الواردات العراقية كي لا نحتاج إلى الاقتراض من أجل الاستهلاك، بل الانفاق على تفعيل القطاعات المنتجة مثل قطاع الزيوت وغيرها .

كما عقب الأستاذ ماجد الأمير/ مدير منتدى الأعلام الاقتصادي، بتقسيم حلول الأزمة الاقتصادية إلى: حلول آنية وأخرى بعيدة المدى، إذ ركز على الأنية منها والتي تتمثل في تحريك سلة الإنتاج من خلال برنامج خصخصة رصين مع خلق سياسة رصينة وعادلة في نظام الرواتب والاجور وكذلك إيجاد سياسة ضريبة كفؤة، وإيجاد سياسة خفض الانفاق الحكومي الكبير، ففي مجال تحريك سلة الإنتاج إذ أن هناك برنامج الدولة اقرته في استراتيجية سنوية 2013-2030ـ لحد الآن لم نستطع أن نحقق شيء منه، وذلك بسبب الترهل الوظيفي والفساد الكبير.

فاعتقد أن تحريك سلة الإنتاج مسألة مهمة في الاقتصاد العراقي فهناك برامج خصخصة ذكية تناسب مشهد الاقتصاد العراقي، فالدولة غير مطلوب منها أن تصرف أيضاً على البرامج بالعكس تتقاضى مبالغ في موضوع الخصخصة في برنامج واعد يتحرك باتجاه التوءمة والتصنيع للغير. كما أكد على مراعاة مسالة نفي البيع تماماً لما فيها من خطورة، إذ أنه يمنح المستثمر سند ملكية له حق الكامل في تغيير مواصفات المصانع أو الخطوط الإنتاجية بالكامل أو الغائها كما حدث في التجربة المصرية.

هذا من جانب تحريك سلة الإنتاج الصناعي وربما هناك برامج أخرى في المجال الزراعي والسياحي تحاول أن تخلق قاعدة مالية ونقدية جيدة بدون

تدخل أو إنفاق حكومي، وثانياً، من خلال نظام الرواتب والأجور فلا بدّ من إيجاد سياسة عادلة تخلق رضا مجتمعي فهناك حالة من عدم الرضا مما تؤدي إلى إرباك في علاقة المواطن بالدولة، وثالثاً، السياسة الضريبية إذ أن الأموال الواردة إلى الدولة له قليلة جداً، وذلك بسبب الفساد الإداري، ورابعاً، السياسة المالية والنقدية إذ أن الكتلة المالية الكبيرة تجعل من التضخم ظاهرة واضحة جداً في الاقتصاد العراقي، وأن سعة كميات من الكتلة النقدية تساعد على تقدم الإقتصاد العراقي بدرجة ممتازة، أما في موضوع تبادل الدينار بالدولار فلدي الكثير من المؤشرات حوله، وكم سعر صرفه لدينا؟!.

وثم عقّب الدكتور البكري، بقوله: أوافقك الرأي بخصوص عدم بيع ممتلكات الدولة فقد طرح هذا المقترح ببيع العديد من شركات و أراضٍ عائدة للدولة، فنحن الآن سائرون بإتجاه إقتصاد السوق ومن المؤكد أن اقتصاد السوق لا يسمح بوجود مثل هكذا ممتلكات مترهلة عائدة للدولة، ولكنّ المشكلة في هذا الوقت لا يمكن بيعها لأن أموالها ستذهب إلى السياسيين والفسدة، فلا يستفيد منها الإقتصاد العراقي بصورة حقيقية، فمن الأفضل أن يتمّ السير في هذا المقترح في وقت آخر، أما بخصوص موضوع التضخم، فلا يوجد في الإقتصاد العراقي تضخم حالياً بل يوجد انكماش، إذ إن بيانات البنك المركزي في السالب، فلهذا يجب تزويد السوق بالكتلة النقدية، لأن شحة السيولة الناتجة من إنخفاض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو الإكتناز، فنحن الآن يجب أن تصب سياساتنا على هذه النقاط الثلاث .

وأستكمل النقاش الدكتور سعد فتح الله/ المعهد العراقي للدراسات، مسترجعاً التاريخ إلى السبعينات واصفاً بعدم جدوى السياسات المتبعة لتنويع الإقتصاد العراقي من ذلك الوقت من أجل حل مشكلة الأحادية فيه، واُتّخذت سياسات عديدة ولكن للأسف لم تكن ذات جدوى، فكيف لنا أن نجعلها ذات جدوى؟ فنحن نضع سياسات ولكن عملياً توجد مشكلة في كيفية تنفيذها، طارحاً سؤالاً مهماً: هل الأدوات الاقتصادية التي تعمل في بقية دول أخرى تعمل لدينا الآن؟ فاذا ما إتّخذنا أيّ سياسة يمكن أن تكون فعالة في هذا الوقت فنريد أن نرى ما المشكلة الموجودة في الاقتصاد العراقي؟، صحيح أن مشكلة العراق هي مشكلة هيكلية، بل هي مشكلة

عميقة وأصبحت مشكلة تتعلق بالسلوك الفردي وسلوك متخذي القرار والثقافة والولاء للوطن والذهاب للعشائرية والطائفية، مما تعيق تنفيذ أي سياسة تتخذ فضلاً عن الفساد الإداري والمالي والتخبط السياسي.

كما عقب فتح الله على قول البكري بإتّباع سياسة توسعية، إذ إن الأنفاق الحكومي لدينا كبير فنحن لدينا أربعة ملايين موظف، و(60%) من موازنة العراق هي تدفع رواتب وأجوراً، فهل تزيد الحكومة إنفاقها لأغراض إستهلاكية؟ ثم ماذا؟ فمن أين اوفرها؟ وما الجدوى منها؟ الآن في موازنة 2016، وقبلها 2015 وقبلها 2014 لم تنفذ مشاريع استثمارية إلا ما ندر، 2016 الموازنة أُعدّت بعجز، وقد حددت المصادر التي يمكن أن يغطى بها هذا العجز منها الإستدانة من البنك الدولي والصندوق ومن الجمهور عن طريق السندات .

كما أشار الدكتور فتح الله، إلى أن هناك مشاكل أعتقد من الصعب حلها في ظل تخبط كبير في السياسات فهناك من يقول : إن اقتصادنا اقتصاد سوق، فأعتقد بان التوجه نحو اللا مركزية من أجل حل العجز في هذه المحافظات والاقليم. كما يجب أن تكون الخدمة المقدمة للمواطن غير مجانية لتوفير مستلزمات هذه الخدمة، وبذلك نرى إعادة النظر بالأسعار من أجل استمرارية تقديم تلكم الخدمات. أما بالنسبة للبطاقة التموينية التي وضعت من أجل حل أزمة وقتية، وانتهت فلماذا الاستمرار بها، وماذا يوزع الآن؟ وهل هي حلّ لأزمة؟، والحقيقة فأن السياسات المعتمدة منها هي لأغراض سياسية واستمرار الموجودين في الحكم ودعم الانتخابات، كما أن التعليم في العراق وصل إلى مستوى متردٍ جداً فيجب العمل من أجل خلق مواطن حريص على هذا البلد ويفكر بأسلوب علمي، كما أن ما يعطى للعشائر في هذه المرحلة سيكون كله سبباً في إستمرارية سوء الوضع السياسي والأمني والاقتصادي، والمشكلة الأخرى تتمثل في الوضع الأمني فنحن نشجع القطاع الخاص، وأي قطاع خاص يمكن أن يستثمر ويعمل في وضع أمني سيىء؟؟ وأخيراً أنهى د. فتح الله تعقيبه، بالتأكيد على إعادة النظر بالسياسات المعتمدة بالمرحلة الجزئية .

وقد عقب مدير الجلسة الدكتور البكري بقوله، نحن نؤكد أهمية جانب الأمن والاستقرار، إذ إن المشكلة الإقتصادية لا تبتعد عن المشكلة الأمنية

والسياسية، أما بخصوص الإنفاق الحكومي الإستهلاكي، فهو على درجة عالية من الثبات فنحن لدينا أجور ورواتب على الرغم من تخفيضها بحدود (3%)، فمن المؤكد أن الحديث ينبغي أن يتمحور حول زيادة الإنفاق في جانبه الإستثماري لتنشيط الإقتصاد.

أما الدكتور فيصل عبد الفتاح الرفاعي/ مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية- الجامعة المستنصرية، فقد ركز في تعقيبه على أن الأزمة الاقتصادية في العراق ظهرت على ارض الواقع بعد انخفاض اسعار النفط، ولكن المشكلة متأصلة قبل هذا الوقت والمتمثلة في عدم وجود تخطيط استراتيجي واضح، كما أنها تفاقمت بسبب الفساد الإداري والمالي، وكيف لنا أن نعالج هذا الفساد الإداري والمالي عند المسؤولين؟، وثالثاً بالنسبة للتنمية الشاملة في العراق تحتاج إلى سياسات اقتصادية واضحة، وليس فقط التركيز على النفط، وعندما يرتفع سعر النفط نقول : إن الأمور تحسنت وعند انخفاضه نقول ان الاقتصاد انكمش، وقد طرح الرفاعي سؤالاً بخصوص نشاط الوزارات الاخرى في العراق عدا وزارة النفط، هل فقط وزارة النفط تعمل؟ مثل وزارة الزراعة إذ أن الأرض والمياه متوفران، فسابقاً كان الإنتاج الزراعي يشكل 22-24% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي، ولكن هذه النسبة انخفضت كثيراً في الوقت الحاضر، في حين أن الايدي العاملة موجودة بحدود (60%) وهي معطلة.

ومن ثم انتقل رئيس الجلسة بالحوار إلى الدكتور عبد الرحمن المشهداني/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية-الجامعة المستنصرية، إذ استهل حديثه بطرح مجموعة من الموضوعات حول الاقتصاد العراقي منها موضوع الاكتناز، الديون، وكلف الحرب ضد الارهاب، بخصوص موضوع الاكتناز ذكر أن (70%) من العملة مكتنزة لدى الجمهور ويشكل هذا الامر تحدياً كبيراً أمام استخدام السلطة النقدية لأدواتها بصورة سليمة للتأثير في الاقتصاد، أما بخصوص الديون فقد طرح المشهداني تساؤلاً فيما اذا كانت الديون السابقة توصف بأنها ديون بغيضة فنحن حالياً برغبتنا ذاهبون الى هذه الديون، وهذا بفعل السياسات الاقتصادية الخاطئة، أما كلف الحرب التي تجاوزت الـ (25) تريليون دولار لتمويل الحرب فأين ذهبت؟ كما عقب على رأي أستاذ ماجد بان التضخم ليس دائماً سلبياً فنحن الان محتاجون إلى ارتفاع معدل التضخم، ففي التسعينات كان البلد محاصراً والعملة ورقية،

ومعدلات التضخم مرتفعة ولكن عمل على خلق قطاع زراعي وصناعي نشطين .

وقد أضاف الدكتور البكري على الأفكار التي طرحها المشهداني، إذا لم تعُد أسعار النفط الى الارتفاع فخلال عام سوف نعود إلى المربع الأول، لأنه لا يوجد لدينا خيار آخر سوى التمويل بالعجز، أي العودة إلى المدة ما بين (90-96) إذا ما بقيت الأسعار على حالها وإذا لم نبدأ بإجراءات طويلة الأمد.

وانتقل الحديث إلى الأستاذ أحمد العنزي/ الإعلامي في قناة الإتجاه الفضائية، الذي تطرق إلى الدور الرقابي غير المفعّل، فهو من ضمن مسببات الأزمة وليس جانب الحل، بالإضافة إلى دوره السلبي في حل الأزمة، وأشار العنزي إلى نقطة جوهرية تتمثل في: ضرورة خلق تنمية مستدامة إلى أن نصل إلى البرمجة العصبية، والتعويل على الشباب فهم قادة والشباب هم طاقة منتجة ومستدامة، فننتج هؤلاء الشباب ومن ثم نمكنهم بالعمل في مجال الصناعة والزراعة والسياحة، ومن ضمنها الماكنة الإعلامية كما ونستفيد من العلوم المجاورة للاقتصاد فلها دور في توعية وخلق جيل واعٍ يعرف مشكلات اقتصاد بلده.

ومن ثم طرح الدكتور محمد رضا مبارك/ كلية الإعلام-جامعة بغداد، قضية شغلت الصحافة منذ عام 2012 هي فساد البنك المركزي، فتمّ نقاش طويل حول هذا الموضوع استمر لهذا اليوم، فالسؤال الجوهري الذي يدور هل كان هناك بالفعل فساد في البنك المركزي العراقي؟ وهل فعلاً أن بيع العملة هي عملية غير صحيحة؟ ووفقاً لتصريح محافظ البنك المركزي

بأنه لا أستطيع إلغاء مزاد العملة عن طريق البنك المركزي، وأضاف بان الفساد الاقتصادي في العراق اخذ منحىً كبيراً ومتوازياً وعميقاً، وربما ان بعض الحلول قد تؤدي إلى حدوث كارثة في اقتصاد هذا البلد لعدم صحتها .

وقد عقب الدكتور البكري على ذلك، بقوله : إن المزاد مهم وأساس، من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف، استخدم بعد عام 2003، وكل المليارات من الدولارات (العملة الصعبة) التي أُنفقت في مزاد العملة هي ثمن للحفاظ على القوة الشرائية للدينار العراقي التي تلامس بصورة مباشرة

حياة المواطن العراقي، ولكن الفساد هو السبب إذ هُرّبت العملة إلى الخارج بدون دخول سلع وخدمات، ولولا مزاد العملة لكان هناك معدلات مرتفعة من التضخم تضاهي معدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي في تسعينات القرن الماضي.

وأضاف الدكتور محمد حسن رشم/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى، بخصوص مسألة المزاد فهي مسألة تضبيط وليست مسألة تجارية، فهذه السياسة جاءت للمساعدة على ثبات سعر صرف الدينار العراقي، فالفساد يكون من خلال الشركات التي تستورد سلعاً من الخارج، بدون ضمانات مؤكدة، الأمر الذي سبّب عدم جدية هذه الشركات باستيراد السلع مقابل الحصول على الدولار من مزاد العملة، أي تهريب العملة دون دخول السلع.

وأضاف البكري معقباً، بأن المزاد ينخفض مع زيادة الصادرات العراقية، وبذلك تأتي عملة صعبة فتخصم من المزاد إلى أن نصل إلى يوم من الأيام إلى صفر، هذا اذا كانت السياسات الاقتصادية سليمة وتساهم بالفعل في تنشيط القطاع الصناعي لغرض التصدير.

وكذلك أضاف الأستاذ سمير خلف بندر، نحن لا يوجد لدينا سوق نقد بعدّنا دولة نامية، فهناك أخطاء في عمل المزاد بقوله لا توجد موثوقية بالأوراق التي تقدم من التجار العراقيين، ولهذا يتم عن طريقها تهريب الأموال.

وإنتقل البكري إلى الشيخ الدكتور يوسف الناصري، رئيس مركز دراسات النجباء، الذي طرح مجموعة من التعقيبات: من بينها أن هناك وفرة في الكثير من المنتجات الزراعية العراقية لا تجد مكاناً لخزنها، فما يوجد من حنطة فقط في محافظة واسط يزيد عن المليون ونصف المليون طن، إذ لا تكفي مخازن العراق لحفظ ربعها، فالعراق أصبح منتجاً من الطراز الأول، فهناك تناقض بين عدم وجود مكان لخزن الإنتاج المحلي من الحنطة، وبين استمرار العراق لاستيرادها من الخارج، فنحن أمام مستوى متفرد من الفساد الإداري، فلا توجد استراتيجية اقتصادية واضحة بعيدة المدى حتى نستطيع أن نبني هذا البلد.

وكذلك تطرق إلى موضوع الطاقة الكهربائية، فذكر أن الازمة مفتعلة وليست حقيقية، فيجب أن تحل بجذورها وليس بظواهرها، فلا يمكن علاجها

ترقيعياً، فكما نعلم أن أساس عمل أي قطاع في الاقتصاد هو الطاقة، بدءاً من الزراعة وانتهاءاً بالصناعة، فالمشكلة ليست اقتصادية فقط بل سياسية أيضاً وهي محاولة إبقاء العراق في وضع أزمة، فنحن لسنا بحاجة إلى قروض الصندوق والبنك الدوليين، كلاهما سيفرض شروطاً قاسية، وان التوقيع عليه جاء بعدم موافقة الشعب العراقي، نتيجة الشروط التعسفية لها.

فالعلاجات تحتاج إلى معالجة سياسية أيضاً وليست اقتصادية فقط، وتكمن في التخلص من الحيتان والامبراطوريات السياسية، فبدون ذلك لا نستطيع إيجاد معالجات اقتصادية.

وعقب الدكتور البكري بقوله: إن مشكلتنا ليس فقط بالاقتصاد بل يمكن أن توصف بأنها مركبة، مشكلة فمشكلتنا في إدارة الاقتصاد، فالعراق يمتلك خبرات هائلة ولا يمتلك سياسة.

ثم طرح الأستاذ حمدان السالم/ كلية الإعلام-جامعة بغداد، بعض النقاط المركزة والمتمثلة في: أن المشكلة سياسية بامتياز حتى وان تطرقنا إلى الممارسات اليومية التي تمارسها الدولة ألَا وهي الحرب، فالأزمة العسكرية والأمنية والإنهاك للاقتصاد العراقي بشكل يومي فيقول أن أحد المسؤولين العسكريين لا نستطيع معالجتها إلا بصاروخ كورنيت والذي سعره (50) الف دولار لمعالجة سيارة مفخخة واحدة، فعلينا أن نقدر كم صاروخاً نحتاج؟ وكم بندقية ودبابة نحتاج؟، كما أنه ذكر أن قضية الأموال المكتنزة هي مشكلة الدولة، وقضية الاستثمارات، وقضية الوعي والترشيد للمواطن والمؤسسات على حد سواء، قضية النفط لم يسيطر عليها، فالإقليم يتصرف ويبيع من جانب وتهريب من أماكن أخرى من جانب آخر .

كما أضاف الدكتور عبد النبي خزعل جاسم/ كلية الإعلام-جامعة بغداد، مبتدئاً بالتعقيب أن هناك أزمة وخللاً في البنية الاقتصادية، وأن آفة الاقتصاد تعود إلى الفساد المالي والإداري ومن خلال ذلك نتوصل إلى قناعة بأن حلها عن طريق: عدم وجود استراتيجية اقتصادية معتمدة لمواجهة الأزمات، ثانياً، أزمة الموارد البشرية والمادية وكيفية ادارتها، ثالثا، مواجهة الفساد الإداري والمالي هو الحل للمشكلات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى.

وعقب أ.د. عبد الصمد سعدون/ كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، ذاكراً

بأن كل ما طرح منطقي وممكن أن ينصب في الازمة الاقتصادية العراقية، وكوننا بحاجة إلى عمل جدي وليس إلى كلام فقط، وواقع تطبيقي وإلى اختصار للوقت سواء أكان في الجانب الاقتصادي أم الأمني، فعلى سبيل المثال السياسة النقدية في أوربا، فكانت ثمة عوامل مشتركة في أوربا خاصة بعد طرح نظريات تفعيل المساهمة النسبية للزراعة والصناعة، فلا يستطيع النفط وحده أن يحافظ على إستقرار الإقتصاد العراقي.

ثم إنتقل الحوار إلى الدكتور محمد حسن رشم، الذي تطرق إلى الصناديق السيادية، فالسعودية تموّل عجزها من الصناديق السيادية، ففي الخليج وصلت لغاية 31/ 12/ 2015 إلى (2,5) تريليوني دولار، طبعاً العراق أول دولة أسست صندوقاً سيادياً في زمن نوري سعيد إسمه مجلس الإعمار، الكويت 1953 أخذت تجربة العراق وأطلقت عليه صندوق ضمان مستقبل الأجيال والذي هو حالياً صندوق ثروة سيادية، والمحتكم على حوالي (500) مليار دولار، فحتى وأن انخفضت أسعار النفط فباستطاعتهم العيش على واردات إستثمار هذه الصناديق السيادية.

أما الست سناء الجنابي/ ماجستير تخطيط إقليمي وحضري، التي كان رأيها بأن الاقتراض من صندوق والبنك الدوليين مفيد بما يتيحه للإقتصاد العراقي من أموال للعمل على تفعيل المشاريع الإستثمارية.

ومن ثم تمّ الإنتقال بالتعقيب إلى الدكتور عباس جاسم/ كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، الذي تحدّث عن التجربة الروسيّة ومدى إمكانية الإستفادة العراقية منها، إذ عملت روسيا عام 1991 على تسليم المعامل إلى أصحاب المعمل نفسه أي إلى الأشخاص، كما تمّ تفعيل من أين لك هذا؟ عن طريق القانون والمحاكم، في حين نجد أن في معظم محافظات العراق هناك العشرات من المعامل المتوقفة، فنصل إلى نتيجة بأن هناك جهات داخلية وخارجية لا تريد للعراق ان يحقق تقدماً داخلياً وخارجياً.

وعقّب الأستاذ الدكتور عبدعلي المعموري/ كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، بان المشكلة سياسية ومخرجاتها إقتصادية، مبتدئاً من الدستور العراقي الذي ينص على ان اقتصاد العراق هو اقتصاد السوق، أما في النظام السابق فكانت الدولة تتبع النظام المركزي، فلو قارنا لوجدنا ان دولة

التخطيط المركزي عدد الموظفين فيها 832 ألف منتسب، وفقاً لآخر رواتب دفعتها الدولة العراقية في نيسان 2003، في حين أنه في عام 2015 دولة ديمقراطية وذات توجه رأسمالي عدد الموظفين فيها 4 ملايين، وبما يقارب 500 ألف موظف فضائي، والأحزاب والجهات الأخرى تتسلّم رواتبهم، فهناك غياب رؤية والعراق يعاني من مشكلة إدارة الموارد وليس في شح الموارد، فنحن مشكلتنا ليست اقتصادية، فعند وضع موازنة الدولة يتمّ احتساب سعر النفط على أساس 90 دولاراً أي أقل سعر ممكن ان يصل إليه، في حين يتراوح سعره بين 90 -110، أي يجب ان تكون الإيرادات الفعلية أكثر من المخططة، فأين يذهب الفرق؟ منذ 2006-2013 كانت هناك فروق في واردات النفط العراقي، كما انّ أفضل إنجاز للوزارات العراقية في المدة المذكورة لم يتجاوز (65%) من الموازنات المحددة، فالأموال المتبقية أين ذهبت؟ فلو عملنا على انشاء صندوق طوارئ في حينها لكنا لا نحتاج إلى الاقتراض حالياً.

وأضاف المعموري بان أحد اهم مبادئ التخطيط هو المركزية والرقابة، مستشهداً برسالة للإمام علي عليه السلام الى مالك بن الاشتر (ولتكن لك عيون عليهم) وبكل أنواع الإدارة وبصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إذاً مشكلتنا يمكن أن توصف بأنها مشكلة إدارة مال، إذ أن الرأسمالية أكفأ من الإشتراكية في تخصيص الموارد، ولكن الرأسمالية ليست أكفأ من الإشتراكية في التوزيع، وبما أن الإقتصاد العراقي متجه نحو اقتصاد السوق والنظام الليبرالي، فحتى القروض يفترض تعرضها لمبدأ المنفعة إذا كانت عوائدها أكبر من سعر الفائدة إذاً مفيدة، فمشكلتنا هي مشكلة إدارة مال عام، من حيث النزاهة والتخصيص الكفء للموارد.

ومن ثم إنتقل رئيس الجلسة بالتعقيب للأستاذ الدكتور سعيد دحدوح/ كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية-عضو مركز حمورابي، الذي أكّد وجود رؤية إستراتيجية للحكومة، ولكنَّ السياسة هي التي ربما قوّضت هذه الإستراتيجية، فهناك (500) ألف موظف كانوا يعملون في شركات منتجة، فهؤلاء أصبحوا عالة على الدولة اليوم، مع أن صندوق النقد الدولي أعاد تأهيل الكثير من هؤلاء بدورات مكثفة لإعادة ادماجهم في سوق العمل، وبدلاً من الإعتماد على عمالة أجنبية، فيمكن للحكومة أن تفرض على الشركات الاجنبية العاملة في العراق تشغيل هؤلاء للعمل لديها.

وعرض الدكتور سلام جبار شهاب/ إقتصاد سياسي-كلية العلوم التطبيقية-الجامعة التكنولوجية، مجموعة قضايا مبتدئاً من سوء إدارة في الجانب السياسي أكثر مما هو في الجانب الاقتصادي، فمنذ عام 2003 إتّسم الخطاب السياسي الأميركي بأن العراق فيه من الخيرات الكثير، وهذه العدوى انتقلت إلى الموازنات التي بنيت بنظام الموازنة المتدحرجة، أي أن ما نحصل عليه خلال سنة نحاول ان نضّخه في الاقتصاد مشبهاً كرة الثلج، فالعراق يواجه مجموعة مشاكل منها، ارتفاع بنسبة (3%) في معدل النمو السكاني فهو أكبر نمو سكاني في العالم، وهو ما يشكّل خطراً مستقبلياً، إذ ان تقرير التنمية البشرية توقع أنه في عام 2050 سيتجاوز عدد السكان (80) مليون نسمة، كما أن تقرير البنك الدولي لعام 2012، يتحدث عن الدول الريعية المستمرة في الاعتماد على النفط في موازناتها وأنها جراء تلك السياسات ستواجه في عام 2020 مشاكل اجتماعية ستولّد ثورات داخل هذه البلدان.

كما تطرق إلى التعليم إذ وصفه بانه كلاسيكي، والذي يمكن أن يوصف بالأسوأ، فلا يوجد توافق بين التعليم وسوق العمل، فهذه المشاكل يفترض ان يتمّ الإهتمام بها من المخطط العراقي، كما أن ازدياد سقف الإنتاج النفطي، أو سقف المبيعات النفطية لا يعكس زيادة الواردات، واصفه بالمرض الهولندي (ارتفاع تكلفة الإنتاج الحدية)، منهياً تعقيبه بالتأكيد على ضرورة خلق أو الرجوع إلى صندوق التنمية أو هيأة الإستثمار في العهد الملكي التي كانت مهمتها التخطيط والاستثمار في مجال البنية التحتية.

وأُختتمت الجلسة بعد عرض ومناقشة جميع التساؤلات المطروحة للنقاش، بتقديم استنتاجات ومقترحات شفوية ومكتوبة من الباحثين المناقشين فيها، والتي اشترك البعض في اغلبها، وكان من أهمها الآتي:

1. الأزمة الاقتصادية في العراق هي أزمة مستمرة واضحة ومتراكمة منذ سنوات عدة، بسبب غياب آلية واضحة تمكّن الحكومة العراقية من تفعيل آليات الحصول على الموارد الاقتصادية غير الموارد المالية المحتملة من مبيعات النفط، فعلى الرغم من وجود هياة للاستثمار وقانونها المشرع منذ عام 2009 إلا أنه لم يكن هناك أي تفعيل لهذه الهيأة ومحاولة الإستفادة منها في الحصول على الموارد المالية.
2. لا يُعتقد أن السياسة المالية التي تتبعها الدولة في الوقت الحاضر قادرة

على تحقيق الإيرادات المالية المطلوبة، فتخفيض رواتب الموظفين ومحاولة رفع سعر الخدمات المقدمة من الدولة ليست كفيلة بالنهوض بالواقع الإقتصادي العراقي.

3. العمل على التنمية الذاتية للفرد العراقي بدرجة أساس، وتشجيع الاقتصاد الذاتي للفرد وأهمها الزراعة، والمطالبة بإعادة الأموال المفقودة والمسروقة والمنهوبة إلى الدولة، والتثقيف والتوعية عن مدى مخاطر القروض الدولية .
4. إعادة النظر بقانون الاستثمار.
5. الرجوع إلى اعتماد أسلوب بناء الموازنة الاتحادية من بنود إلى برامج.
6. الاهتمام بتوفير الموارد المالية من خلال فرض ضرائب على بعض البضائع المستوردة وعدم إعطاء سماحات ضريبية لأي جهة أو شخصيات سياسية.
7. تعزيز دور الإعلام من خلال التركيز على عرض التجارب الناجحة في المجال الاقتصادي والحصول على الموارد المالية، فهنا تجارب عديدة للنهوض باقتصاديات الدول يمكن التعرف عليها وعلى الآليات التي استخدمتها في تعزيز وضعها الاقتصادي والنهوض به. كذلك تنشيط الإعلام الاقتصادي بإقامة حملات مختلفة منها على سبيل المثال إقامة حملة تحمل إسم (أطفئ) لترشيد الكهرباء، والعمل على إيجاد اختصاص إعلام اقتصادي في الجامعات العراقية.
8. الاستفادة من مراكز البحوث والجامعات في وضع الدراسات التي من الممكن أن توضح جوانب القصور والخلل في الاقتصاد العراقي وكيفية حلها، فهذه الدراسات من الممكن أن تساهم في تعزيز الإقتصاد العراقي بالإعتماد على آراء الخبراء وتنفيذ مقترحاتهم المستقبلية.
9. تعزيز الإستثمار في التعليم العالي من خلال إعادة تفعيل دورها في تقديم السبل في جلب الموارد المالية مثل أجور الدراسات العليا والقبول المركزي.

# رسائل وأطاريح جامعية

م. م. سرى ثامر هادي*
باحثة من العراق
* باحثة في مركز حمورابي

## تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية

**للطالب: منتصر عمران ناجي الرفاعي**
**أطروحة دكتوراة ــ كلية الحقوق والعلوم السياسية ــ جامعة بيروت العربية، 2015**

تُعدّ الصين بمقومات قوتها القومية الشاملة من أهم القوى الدولية الصاعدة، فهي الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، وصاحبة أسرع معدل نمو في العالم وبنسبة تجاوزت (38، 8%) سنوياً، ومِنْ أبرز اللاعبين الدوليين في القطاع الصناعي، إذ أصبحت قادرة على إنتاج كل شيء وبأرخص الأسعار، وباتت تلقب بـ (مصنع العالم)، فضلا عن ذلك، فقد أضحت تمتلك أكبر احتياطي نقدي في العالم، إذ وصل احتياطها في عام 2014 إلى ما يزيد عن (4) تريليون دولار، بعد أن كان (صفراً) عام 1978، كما أصبحت أكبر قوة تجارية في العالم متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمكنت الصين من تحقيق نمو اقتصادي مطرد في السنوات الأخيرة، حتى أن حجم اقتصادها الذي لم يكن يتجاوز (7، 6%) من حجم الاقتصاد الأمريكي عند تفكك الإتحاد السوفيتي، وصل إلى ما يربو نصف حجم الإقتصاد الأمريكي. كل تلك المؤشرات مكّنت الصين من أن تحتل المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد عالمي من حيث القوة الشرائية، متجاوزة دولاً صناعية تربعت على هذا المركز لعقود طويلة وخصوصاً اليابان وألمانيا. وهي مرشّحة للتفوّق على الإقتصاد الأمريكي في عام 2025 إذا ما إستمر نموها الإقتصادي على نفس الوتيرة.

ينطلق الباحث من تلك المقومات في تأكيده وجود تحدٍ صيني للهيمنة

الأمريكية، إستناداً إلى إفتراض أن مفهوم القطبية هو إمتلاك الدولة لـ (مقومات القوة الإقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية) وهو ما يكفيها لتنفرد بموقع يؤهلها للتأثير في مقدرات النظام العالمي (سلباً أو إيجاباً)، فإن الصين تتطلع مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في إتخاذ القرارات العالمية، مبرراً الباحث ذلك في الغوص بإمكانيات القوة الصينية، مبيناً أنها تمتلك شعباً يعدّ من أكثر شعوب العالم تماسكاً وإحتراماً للتقاليد الوطنية الموحّدة، ومستوى تربية وتعليم يضاهي نظراءه في أكثر الدول الغربية تقدماً، ومستوى تكنولوجي يسير على وتيرة تطورية مرتفعة جداً، هذا فضلاً عن كونها الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية، ومعدل سرعة النمو الإقتصادي، وتمتلك أضخم جيش في العالم تسانده قوات إحتياط تكنولوجية وقوات مسلّحة ومدرّبة على حرب العصابات، ولديها ثاني أكبر ميزانية معلنة للدفاع بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الثالثة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا الإتحادية وكندا، وتمتلك موقعاً إستراتيجيا يربط شرق آسيا بشرق أوروبا. وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية، وتشترك في حدودها مع (14) دولة. والثالثة فضائياً ونووياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية. أما سياسياً، فيتجّه نظامها نحو الإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي، الذي يؤمن بيئة داخلية مستقرة، كفيلة برسم الطريق نحو مستقبل واعد، ووضع الخطط الناجحة لتحقيقه، فضلاً عن ذلك فان السياسة الخارجية الصينية بدأت في الآونة الأخيرة تبحث لها عن مكانة عالمية، عِبر تدخلها في عدد من القضايا الدولية. وعليه فإنها البلد الوحيد الذي يُعدّ تهديداً محتملاً للهيمنة الأمريكية، فهي تهدف أن تصبح قوة إقليمية، بما في ذلك من قوة ونفوذ يفوق قوة وهيمنة الولايات المتحدة اقليمياً وما يوفره ذلك من سيطرة عالمية. إذ أن المسعى الرئيس للصين هو الحدّ من النفوذ الأمريكي على مناطق العالم بشكل عام، والقارة الآسيوية بشكل خاص، لذا إتجهت الصين إلى تعزيز العلاقات، وبناء الشراكات والتحالفات مع دول ومناطق أخرى حول العالم، دون إنخراط في أيّ صراعات وتوترات إقليمية جارية من خلال إستراتيجية أكثر براغماتية وتوازناً من قوى عالمية أخرى.

يتنبأ الباحث في ختام دراسته بإحتمالين، يدور أولهما حول **مشهد إنحسار الهيمنة الأمريكية**، الذي يفضي إلى تراجع السيطرة الأمريكية على العالم،

وسقوط النظام الأحادي القطبية نتيجة مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، مما سيؤدي إلى إرتفاع مكانة وقوة القوى الأخرى كالصين تحديداً، والإتحاد الاوروبي، وروسيا الإتحادية، والهند واليابان، وبهذا تتقارب تأثيرات هذه القوى، دون أن تتمكن أي قوة منها من الإنفراد والقيادة على الأخريات. أما **الثاني، فهو مشهد إستمرار الهيمنة الأمريكية**، والذي يذهب إلى أن هناك إمكانية لترميم بنيان الهيمنة الأمريكية مجدّداً ووفق تصورات قائمة على أسس مادية عديدة، إلى جانب عوامل موضوعية إستراتيجية تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الفجوة في القوة بينها وبين أقرب منافس محتمل لها – الصين– ما زالت شاسعة وتحتاج إلى عقود من الزمن كي تتقلص هذه الفجوة، هذا في حال بقاء وتيرة التراجع الإقتصادي الامريكي على المستوى الحالي ذاته، يقابله إفتراض إستمرارية النمو الإقتصادي القوي للصين، بنفس الوتيرة الحالية على أقل تقدير.

يتوصل الباحث أخيراً إلى إستنتاج مفاده أن صعود الصين بات يشكل مستقبلاً منظوراً على جميع الأصعدة، إذ تؤكد أغلب المؤشرات الإستراتيجية صعود الصين وهبوط القوى العظمى، وأنها ستكون صاحبة دور مؤثر وحاسم في الصعيد العالمي إذ ستمثل الطرف الثاني في الثنائية القطبية المرنة التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية في غضون العقدين أو الثلاثة القادمة من القرن الحادي والعشرين، في ظل نظام توازن قوى جديد معولم، وشبكة علاقات إعتماد متبادل ينهي التفرّد المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العكس من الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، ستبدأ مرنة وتنتهي صلبة.

## الأزمة السياسية – الإجتماعية في البحرين

### دراسة في أسباب الأزمة وأبعادها

**للطالب: مصطفى عبد الجبار عباس ناصر**
رسالة ماجستير ــ كلية العلوم السياسية ــ الجامعة المستنصرية، 2016

لقد حظيت التجربة السياسية في البحرين بعد مرحلة الإستقلال عام 1971 بأهمية كبيرة ضمن البيئة الخليجية، لأنها كانت مثالاً للتطور السياسي والديمقراطي في الخليج، إذ توافرت لها العديد من العوامل التي أدّت إلى نمو الوعي السياسي فيها، على نحو مبكر بالمقارنة مع ما جاورها من دول

الخليج، وقبل حصولها على الإستقلال الذي عُدَ مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي فيها، شهدت البحرين حركات سياسية وإجتماعية كانت لها مطالبها الخاصة بالإصلاح السياسي، نتج عنه تجربة ديمقراطية تستند لدستور عقدي وبرلمان منتخب، إلا أنها كانت تجربة قصيرة الزمن، إذ توقفت عام 1975 أدّت إلى تفاقم الأزمات السياسية والإجتماعية متتابعة، كان أبرزها مقاطعة الجمعيات السياسية للإنتخابات النيابية عام 2002 مما خلف أزمة ثقة بين الحكومة والمعارضة، وتسارعاً للتطورات المتلاحقة في المشهد البحريني نتيجة لتراجع السلطة عن إجراء معالجات حقيقية والمضي من خلال المشروع الإصلاحي الذي أعلنه الملك منذ عام 2001، قاطعت الجمعيات السياسية الإنتخابات النيابية لعام 2006، و2010، الأمر الذي فاقم من حدّة الأزمة بين الحكومة والمعارضة.

يبدأ الباحث في دراسته من جذور الأزمة في البحرين، مواكباً موجة الإحتجاجات الشعبية التي إجتاحت معظم الدول العربية عام 2011 وكيف تطورت الأزمة البحرينية في ظل أحداث ما سمي بـ (الربيع العربي)، إذ إتّخذت منحىً متصاعداً عبر إنطلاق المسيرات الإحتجاجية الشعبية التي رفعت شعارات الإصلاح السياسي والديمقراطي، إلا أنه سرعان ما جوبهت تلك الإحتجاجات بالقمع والقوة مما أضفى تعقيداً متزايداً على الأزمة، فضلاً عن تضافر مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية التي كانت ولا زالت تلقي بظلالها على الساحة السياسية البحرينية. عادّاً الباحث هذه الأزمة ممتدة وتأخذ أبعاداً عديدة، ففي أحد أبعادها أزمة علاقة بين الدولة والمجتمع، وفي بُعْدٍ آخر أزمة نظام مع معارضة، وتأخذ في بُعْدٍ ثالث أزمة مجتمعية تؤدي فيها العوامل المذهبية دوراً مؤثراً، وفي بُعْدٍ رابع أزمة تنافس ونفوذ بين القوى الإقليمية والدولية. موعزاً أسبابها إلى:

**أولا: محددات سياسية**، وتتضمن أزمة الثقة بين المعارضة والحكومة، والصراع داخل أجنحة السلطة الحاكمة، وقضية التجنيس السياسي في البحرين، فضلاً عن إشكالية النظام الإنتخابي في مملكة البحرين.

**ثانياً: محددات إقتصادية**، وتتمحور حول مشكلتين، الأولى هي الريع النفطي ومشكلة البطالة في البحرين، والثانية، قضية الإستحواذ على الأراضي من الطبقة الحاكمة.

**ثالثاً**: **محددات اجتماعية**، وتشمل التفاوت الطبقي والتهميش للمجتمع البحريني، والتمييز الطائفي والمذهبي في المجتمع البحريني.

متوصلاً الباحث في دراسته للأزمة السياسية – الاجتماعية في البحرين للتنبؤ بمشهدين ينطلق **المشهد الأول وهو النبذ والإقصاء**، من فرضية مفادها هو إستمرار النظام في ساسة النبذ والإقصاء للجماعات الساسة عامة والمعارضة على وجه خاص، ومن ثم إستمرار رفض كل المطالب الدمقراطة وإبقاء الوضع كما هو عله حالا. أما **المشهد الثاني، فهو الإدماج الجزئي** الذي يفترض قام النخبة الحاكمة بانفتاح جزئي على قوى المعارضة وتقدم تنازلات محدودة على وفق إتفاق مرحلي تضمن التوافق في شأن القضاا الكبرى، فخار الإدماج الجزئي تلاءم مع إدراك ساسي وفهم وخبرات الصفوة الساسة الحاكمة وثقافة جهاز الدولة.

مستنتجاً الباحث، ان الأزمة البحرينية يغلب عليها التعقيد والتشابك وتعدد الرؤى في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية، فضلاً عن دور أطراف الأزمة ودرجة التعاطي مع تطوراتها فبينما تجد المعارضة بأن الخروج من الأزمة يتطلب إجراء حوار شامل من شأنه أن يعزز دفع الخطوات إلى الأمام باتجاه السلمية والتحول الديمقراطي وضمان حرية المشاركة الفاعلة في مراكز القرار السياسي، بينما ترى الحكومة بأن تقديم تنازلات جزئية للمعارضة من شأنه أن يضعف نفوذ السلطة ودورها في النظام السياسي، يعود إلى العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، لذلك فأن تعدد الأطراف ووجهات النظر ربما قد يُظهر نوعا ما تعقيداً من أجل الوصول إلى حلول جذرية لهذه الأزمة.

# عروض الكتب العربية

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* باحثة ـ وحدة الأبحاث والدراسات ـ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

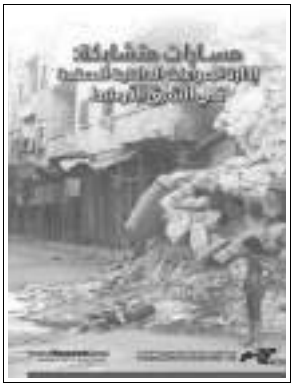

## مسارات متشابكة: الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط

**الباحث: مجموعة باحثين**

**الناشر: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2016**

تضمن الكتاب عدة أوراق بحثية كتبها باحثون وخبراء عرب وأجانب حول التحولات في الصراعات الداخلية بعد الثورات، إضافة إلى دراسات مفصلة لعدة صراعات شرق أوسطية مثل ليبيا وسوريا واليمن. كما ناقش الكتاب أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط، وسياسات الوساطة لوقف إطلاق النار في الصراعات الداخلية.

تأتي أهمية الكتاب في إطار ما تواجهه إدارة الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط من إشكاليات متعددة تتعلق بالتحولات الجوهرية في طبيعة وكثافة هذه الصراعات عقب الثورات العربية، إذ تآكلت الحدود الفاصلة بين الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية للصراعات الداخلية مع صعود تأثير القوي الإقليمية والدولية في مسارات الصراعات الداخلية مما أدّى لإضفاء المزيد من التعقيد عليها والتشابك على مصالح الأطراف مما يؤثر في مسارات التسوية. وعلى مستوى آخر باتت الفواعل المسلحة من غير الدول المنخرطة في الصراعات الداخلية تستهدف توسيع نطاق الصراع إقليميا ونقل

آثاره لدول الجوار على غرار توسع تنظيم داعش في العراق وسوريا وقيامه بنشر وكلاء وفروع للتنظيم في ليبيا واليمن وشبه جزيرة سيناء في مصر.

افتتح الكتاب بـ"تحولات الصراعات الداخلية بعد الثورات في الشرق الأوسط" تناولت الورقة البحثية تحليلاً لمسارات الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط من حيث نشأة هذه الصراعات وأطرافها المركزية الداخلية والإقليمية والدولية وقضايا الصراعات وتداعياتها، ثم تحلّل الورقة أنماط الصراعات الداخلية في الإقليم والتحولات المركزية في خصائصها والآليات المطروحة واقعياً لتسويتها.

وركزت الورقة البحثية المقدمة من د.محمد مجاهد الزيات، على "تحولات الصراع الداخلي المسلّح في سوريا"، حيث تستعرض تطورات المشهد السياسي السوري و الواقع الميداني العسكري في سوريا وكيف نشأت اقتصادات الحرب في سوريا وتوزيع المنافع بين أطراف الصراع وأخيراً المواقف الإقليمية والدولية من الصراع الداخلي في سوريا والمسارات المحتملة لتطور الصراع وإحتمالات التوصل لتسوية نهائية.

أما الورقة البحثية المقدمة من د.حمود ناصر القدمي، الخبير في الشؤون اليمنية فقد تناولت "مسارات الصراعات الداخلية في اليمن" ورصد الباحث تطور الصراع اليمني من خلال مرحلتين هما مرحلة الصراع السياسي ثم مرحلة الصراع المسلّح، واستعرضت الورقة البحثية الأدوار الإقليمية والدولية في الصراع اليمني والعوامل التي أدّت لفشل التسوية وتداعيات إخفاق المفاوضات وجهود الوساطة والسيناريوهات المحتملة للصراع اليمني.

وتناولت ورقة د.خالد حنفي على، الباحث في الشؤون الأفريقية بمجلة السياسة الدولية موضوع "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، إذ تعرضت الورقة البحثية لمدخل حساسية الصراع وكيفية تطبيقه على الحالة الليبية وتطورات الصراع الليبية والأطراف الأساسية المنخرطة في الصراع والإتجاهات الرئيسة والقضايا الحاكمة للصراع والتدخلات الإقليمية والدولية وأخيراً جهود الوساطة والتسوية في الصراع الليبي والمعوقات التي تعترضها

وفي السياق ذاته، قدمت وحدة العلاقات الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة تقديراً حول "أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط"، إذ تناول مؤشرات تصاعد أدوار المبعوثين الدوليين في الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط والمهام الرئيسة التي يقوم بها المبعوثون الدوليون للمساهمة في تسوية الصراعات الداخلية والعوائق التي تعترض فاعلية أدوارهم والمحفزات التي قد تؤدي لتفعيل دورهم في الوساطة بين أطراف الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط.

ويختتم الكتاب بالورقة البحثية المقدمة من جانب نيتا ياواناراجا رئيسة برنامج المساعي الحميدة بأمانة الكومنولث والخبيرة بقسم دراسات الحروب بجامعة كينجزكولدج في لندن، إذ تركز الورقة على "سياسات الوساطة لوقف إطلاق النار في الصراعات الداخلية"، وتركز على تحديد الأطراف المستفيدة من وقف إطلاق النار وتأثير توقيت إجراءات التهدئة العسكرية في إمكانية إستمرارية وقف إطلاق النار، ومشروطيات تحويل التهدئة إلى تسوية سلمية مستدامة للصراعات الداخلية.

# عروض الكتب الأجنبية

د. سناء حمودي*
باحثة وآكاديمية من فلسطين
* تدريسية ـ جامعة بيروت العربية

## THE STRUGGLE FOR THE STATE IN JORDAN
### THE SOCIAL ORIGINS OF ALLIANCES IN THE MIDDLE EAST
**JAMIE ALLINSON**
I.B. TAURIS, 2016

**النضال من أجل الدولة في الأردن**
**الأصول الإجتماعية للتحالفات في الشرق الأوسط**

يطرح الكاتب مسألة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط في القرن العشرين من وجهة نظر ماركسية منطلقاً من سؤالين: لماذا تبدو الدول في العالم العربي غير مستقرة؟ ولماذا تتغير التحالفات فيما بين هذه الدول ومع القوى الخارجية؟

الجواب برأي الكاتب يكمن في الأساس في تمدد الرأسمالية العالمية في الشرق الأوسط. أما كيف وصلت هذه الرأسمالية إلى المنطقة؟ فالجواب أنها وصلت عبر النفوذ والسيطرة الغربية خلال مرحلة الإنتدابات وما بعدها. ويركز الكاتب بشكل خاص على مرحلة النفوذ البريطاني في الأردن. ففي هذه المرحلة مثلا دخلت القبائل الأردنية في تحالف مع الامبراطورية البريطانية، وقد أثر ذلك في السياسة الخارجية للأردن وفي تحالفاتها أيضاً.

وباتخاذ الأردن مثلا، يتتبع الكاتب الأسس الاجتماعية التي أنتجت العلاقات الخارجية للدولة في النصف الثاني من القرن العشرين وتجربة تشكيل الدولة في ظل الانتداب البريطاني. ومن خلال متابعة محاولات الأردن والسعي لإيجاد تحالفات أجنبية في مدد عدم الإستقرار في المنطقة، يقدم الكاتب استنتاجاته حول طبيعة التداخل بين الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط.

يعدّ الكاتب أن استخدام نظرية التنمية غير المتوازنة والمشتركة (وهي نظرية ماركسية غستخدمها تروتسكي)، تفيد في تقديم فهم أعمق للمسارات الاجتماعية في الأردن وفي المنطقة بشكل عام. هذه النظرية قد ينتج عنها قرارات خاصة في السياسة الخارجية في ظروف معينة، وهذا ما ينطبق على الدولة الهاشمية خلال فمدة الوصاية البريطانية خاصة إنحياز الأردن لمسار معين خلال أحداث الخمسينات من القرن الماضي في العالم العربي. وهنا يعدّ الكاتب أن ما حصل كان نتيجة لتكامل العلاقات الاإجتماعية في نظام رأسمالي عالمي تحت الوصاية البريطانية.

ما ينطبق على الأردن ينطبق على دول الشرق الأوسط، أو على دول الجنوب. إذ يعدّ الكاتب أن الرأسمالية أدّت إلى رؤية معينة للعلاقات الدولية وتشكيل التحالفات الجيوسياسية في دول الجنوب. هذه الأطر بدورها وضعت الدول الجنوبية في مدار النظرة الواقعية الجديدة في السياسات الدولية، وهو ما يعني عدم التغلب على الفجوة بين التفسير السوسيولوجي والجيوسياسي بل توسيع هذه الفجوة ما يؤدي إلى إختلاف كل التفسيرات وتداخل الأمور.

إذاً لدراسة التحالفات في الشرق الأوسط، يرى الكتب ضرورة العودة إلى الأصول الإجتماعية في دول المنطقة والتركيز على الدور الذي لعبته الرأسمالية العالمية في عملية تشكيل هذه الدول وأثر ذلك في رسم السياسات الخارجية والتحالفات في تلك المنطقة.

# FROM THE FIRST WORLD WAR TO THE ARAB SPRING
## WHAT'S REALLY GOING ON IN THE MIDDLE EAST?

**M.E. McMILLAN**

MACMILLAN, 2016

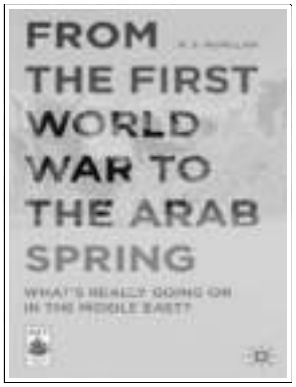


**من الحرب العالمية الأولى إلى الربيع العربي**
**ما الذي يحدث في الشرق الأوسط؟**

ما الذي يجري في الشرق الأوسط؟ ولماذا كل هذه الحروب في المنطقة؟ وإلى أين تذهب؟

هذه هي الأسئلة الرئيسة التي يطرحها الكتاب. وللإجابة عليها تقدم الكاتبة دراسة تاريخية تحليلية للحروب والأحداث والثورات التي شهدتها المنطقة لتعود وتربطها بما يجري حالياً من أحداث تحت مسمى الربيع العربي.

تعود الكاتبة إلى زمن الإمبراطوريات لتشرح أطماع القوى الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، فالإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسيّة وفرنسا دخلت إلى منطقة الشرق الأوسط، لكن مجيئها إلى المنطقة بحسب الكاتبة لم يكن له علاقة بالسياسة بقدر ما كان يتعلق بالأطماع والمصالح المالية، وقد وجدوا في الحرب العالمية الأولى فرصة لتحقيق ذلك.

تطلق الكاتبة على هذه القوى تسمية الحلف الثلاثي الذي كان نموذجاً للبراغماتية السياسية في تلك المدة، إذ كان حلفاً قائماً على مصالح مشتركة وليس على مبادئ مشتركة، وهنا تأخذ الكاتبة القارئ في جولة تاريخية تسبق الحرب العالمية الأولى لتغوص عميقاً في تاريخ القوى الأوروبية وتحالفاتها ومنطقة الشرق الأوسط.

الحرب العالمية الأولى التي إنتهت بهزيمة الإمبراطورية العثمانية، جعلت مصير المنطقة بيد القوى الأوروبية، وقامت هذه القوى بإعادة رسم خريطة العالم العربي وبدأت بعملية صنع الشرق الأوسط الحديث. إلا أن ما حدث لاحقاً كان مغايراً لطموح الشعوب في المنطقة. وتعدّ الكاتبة أن القوى

الأوروبية إرتكبت خطأ كبيراً في إتفاقية سايكس بيكو، وأن هذا الخطأ سيكون له صدى في القرن العشرين والقرن الحالي، إذ إن ما وضعته الإتفاقية لم يكن له علاقة بالنسبة لواقع الأمور على الأرض.

فبإعلان دولة العراق، جمعت بريطانيا دولة من ثلاث مناطق لها تاريخ مختلف كلياً، وبإيجاد لبنان وسوريا فعلت فرنسا العكس، إذ قامت بتقسيم منطقة كانت تعمل كوحدة سياسية لقرون. وبذلك تكون بريطانيا وفرنسا قامتا بعملية بناء الدول وفرضتها على شعوب لم تطلبها، إذاً فهذا البناء كان مصطنعاً، والدول كانت دولاً بالإسم فقط .

والملاحظ هنا أن الكاتبة لم تذكر كيف تم استثناء فلسطين من هذه المعادلة، بل عدّت أن ما جرى كان صراعاً بين شعبين على الأرض، فترى أن معاهدة سيفر تركت مجموعتين من الناس من دون دولة، وقصة هذين الشعبين وقتالهما على نفس الأرض، أثبتت أنها واحدة من خطوط الصدع الأكثر خطورة، لهذا كانت المعركة على الأرض المقدسة بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين معركة من أجل البقاء تاركة تداعياتها تتخطى حدود الشرق الأوسط.

ومن المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، كان هناك قاسم مشترك في سياسات العالم العربي في القرن العشرين، فالإستقلال لم يكن فجراً جديداً لدول المنطقة، بل كان برأي الكاتبة عودة إلى العصور الوسطى، وبدلاً من نقل الشرق الأوسط إلى اتجاه سياسي جديد، ظهرت الملكية والسلطة العسكرية والديكتاتورية .

عبر هذا البحث التاريخي تصل الكاتبة إلى الوضع الحالي لتستنتج أن ما تمرّ به المنطقة حالياً هو نتاج ما أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى، وأن أشكال الحكم التي فرضت هي التي قادت المنطقة إلى مرحلة الثورة. فممارسة السلطة المطلقة، والفجوة الهائلة بين السلطة والشعب كانت تعني أن القوي صاحب السلطة ليس عليه أن يأخذ أماني الشعب بالحسبان.

أما فلسطين، فكانت ذا فائدة للزعماء العرب إذ استخدموها كأداة لحشد الجماهير وتغطية فشلهم الداخلي، لكنها لم تكن أبداً تشكل أولوية لهم، إذ كان هؤلاء الزعماء أكثر اهتماماً بتدعيم سلطتهم. ومع الثورة الإيرانية في عام

1979، بدأت معركة جديدة في المنطقة، معركة من يتكلم بإسم الإسلام.

وتصل الكاتبة إلى الربيع العربي، فتعدّ أن المسلمين والمسيحيين في المنطقة يطالبون بحق التعبير عن أنفسهم، لكن الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين لا زالت تأتي في مرتبة متأخرة جداً في الشرق الأوسط الذي يمرّ حالياً بواحدة من أعنف المراحل في تاريخه. فالدول أخذت بالتداعي، وأصبح التفاؤل بالربيع العربي مجرد ذكرى. لهذا ستتواصل الفجوة بين السلطة والشعب، وسيملؤها الملوك والجنرالات والمجموعات الجهادية العنيفة. وكان الأمل بأن يتمكن الربيع العربي من إيجاد حلول لمشاكل الشرق الأوسط بطريقة سلمية من خلال العملية الديمقراطية، لكن الواقع أن عدداً من القادة تدخلوا لإحباط إرادة الشعب، وقاموا بذلك بمساعدة قادة عرب آخرين، بينما الغرب ينظر وينتظر.

وحتى يكون للشعب في الشرق الأوسط الفرصة هذه، سيكون من الصعب معرفة أي من التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة سيتم حلها.

**THE ARMENIANS IN MODERN TURKEY**
**POST - GENOCIDE SOCIETY, POLITICS AND HISTORY**
**TALIN SUCIYAN**
I.B. TAURIS, 2016

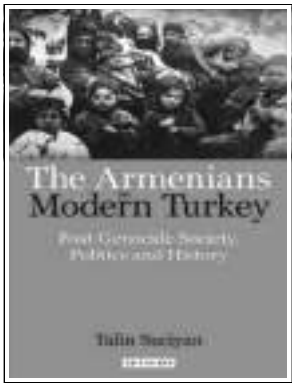


**الأرمن في تركيا الحديثة**
**مجتمع ما بعد الإبادة الجماعية، السياسة والتاريخ**

تناقش الكاتبة الأرمنية مشكلة الأرمن في تركيا بعد الإبادة التي تعرضوا لها على يد الأتراك في بداية الحرب العالمية الأولى، فتركز على حياة الأرمن الذين بقوا في تركيا ولم يغادروا كغيرهم .

وفي توثيقها لهذا التاريخ إستعانت الكاتبة بأرشيف الدولة التركية، ووقائع إجتماعات التجمع الوطني الأرمني وسلسلة من اليوميات الشخصية،

والذكريات والتاريخ الشفهي، والكتب والمجلات إضافة إلى القوانين التي بمجملها ساهمت في إستمرار إضطهاد الأرمن في تركيا.

أما المرحلة التي إختارتها الكاتبة فهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت عملية تحديث تركيا، وفيما كان مشروع التحديث يزداد زخماً، كان الأرمن يعانون من إنكار الدولة التركية لهم ولحقوقهم.

وتسكتشف الكاتبة التاريخ الإجتماعي السياسي للمجتمع التركي خلال المرحلة التي إختارتها، لكن من الواضح أنها تنقلها من وجهة نظر أرمنية. فكان لا بدّ من المرور على المرحلة اللاحقة بعملية الإبادة مع سرد لمعاناة من بقي الأرمن الذين اضطروا نتيجة لعمليات الدهم والإعتقال والتضييق إلى الإنتقال إلى مدينة اسطنبول فيما إختار آخرون الذهاب إلى اليونان، لكن ما يعني الكاتبة هم من إنتقل منهم إلى اسطنبول والذين تعرضوا لسياسة الإقصاء والإنكار، في إطار سياسة مكافحة الأرمن وإسكاتهم وعزل الطائفة الأرمنية في تركيا عن أقاربهم في أجزاء أخرى من العالم وإجبارهم على إعتناق آراء تماشي الموقف الرسمي التركي. وقد تناقص عدد الأرمن في تركيا من 120 ألفاً عام 1946 إلى 100 ألف عام 1949 وإلى 60 ألف عام 1950.

ما معنى أن تكون أرمنياً في تركيا؟ ولماذا أصبح الأرمن هدفاً سهلا وضحايا لهجمات لفظية وجسدية؟ ترى الكاتبة أن الإجابة تكمن في السياق التاريخي الذي شكّل البيئة الإجتماعية للأكثرية في تركيا، وهي بيئة كانت مهيأة لإنكار ورفض الأرمن، وهذا ما كان له إنعكاسات إجتماعية كبيرة.

من الممارسات التي تذكرها الكاتبة مثلاً، حملة "أيها المواطن، تكلّم بالتركية" في محاولة لمعاقبة كل من لا يتكلم التركية؛ وعمليات الترهيب اليومي، ومصادرة الممتلكات، وتطبيع عملية خطف النساء الأرمنيات الناجيات، إضافة إلى الحوادث اليومية من التمييز والضغط الاجتماعي التي أجبرت الأرمن على العمل بطريقة تعكس هذا الواقع. كما كان هناك سلسلة من الإجراءات القضائية التركية التي سهلت وشرّعت عملية الإقصاء المنظم للأرمن، منها تدمير الإرث الثقافي وتشريع مصادرة الممتلكات المهجورة، وسياسات الاستيطان، والحظر على السفر وحظر العمل في عدد من المهن، إضافة إلى الضرائب على الثروات التي فرضتها السلطات التركية على غير المسلمين.

من خلال فصول الكتاب الأربعة تعدّ الكاتبة أن تاريخ الطوائف الأرمنية في منطقة الشرق الأوسط هي جزء من التاريخ العثماني والتركي، أي أن تاريخ الأرمن في لوس أنجلوس أو في بيروت أو في أي منطقة أخرى، هو جزء من التاريخ العثماني، وكتابة التاريخ عن هؤلاء تشبه تاريخ باقي الأقليات كاليهود والآشوريين والعلويين والأكراد الذين تعدّ أنه تمّ إقصاؤهم وطردهم من بلدانهم بطريقة أو بأخرى.

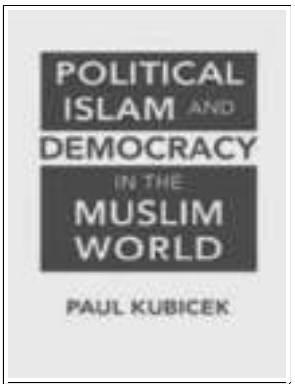


## POLITICAL ISLAM AND DEMOCRACY IN THE MUSLIM WORLD

**PAUL KUBICEK**

LYNNE RIENNER PUBLISHERS, 2015

**الإسلام السياسي والديمقراطية في العالم الإسلامي**
**هل هناك قواسم مشتركة أو توافق بين الإسلام والديمقراطية؟**

من خلال فصول الكتاب التسعة يحاول الكاتب شرح إمكانية التوافق بين الإسلام والديمقراطية مختاراً سبع دول إسلامية غير عربية نموذجاً هي: تركيا وماليزيا وباكستان وبنغلادش ومالي وإندونيسيا والسنغال كما يفرد الفصل الأخير لدراسة الربيع العربي في إطار السؤال المطروح.

يعتمد الكاتب طريقة الدراسة المقارنة التي سمحت له بالإضاءة على العناصر المشتركة التي من شأنها إيجاد ظروف قابلة لتنمية الديمقراطية في الدول ذات الأكثرية المسلمة. ويرى الكاتب أن عدداً من الدول الإسلامية هي الآن على طريق الديمقراطية أو سبق أن مرّت بتجارب ديمقراطية.

ويعرض الكاتب لآراء عدد من الكتاب في هذا المجال بين مؤيد ومعارض لنظريته، ففيما يضع البعض اللوم على الإسلام في مسألة غياب الديمقراطية، يرى آخرون أن عدداً من الدول الإسلامية تمارس الديمقراطية. وفيما يتجنب التركيز على الإسلام كمفهوم ديمقراطي أو غير ديمقراطي، يحاول الكاتب استكشاف الوجوه المتعددة للإسلام السياسي.

يفرد الكاتب فصلا مستقلا لكل دولة لشرح طبيعة التجربة الديمقراطية التي مرت بها أو التي تمر بها مستنداً إلى معايير دولية، ففي حين تعدّ تركيا الأقدم في التجربة إذ بدأتها في أربعينات القرن الماضي، تأتي السنغال في المرتبة الأخيرة إذ مرت بتجربة الديمقراطية في عام 2000.

الجديد في الكتاب يكمن في تقديمه شرحاً لمفاهيم إسلامية ومقارنتها مع مفهوم الديمقراطية وإمكانية التوافق بينهما. ومن خلال دراسته لكل دولة من الدول السبع التي إختارها، يحاول الكاتب إثبات أن هذه الدول قد تكون قدمت نوعاً مختلفاً من الديمقراطية يتناسب مع الإسلام. فحتى الآن لا توجد دولة استطاعت أن تطبق المفهوم المتعارف عليه للديمقراطية بشكل كامل، خاصة فيما يتعلق بالمفهوم الليبرالي للديمقراطية.

ويحاول الكاتب تطبيق ما توصل إليه بالنسبة للدول الإسلامية غير العربية على دول الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الربيع العربي، فيرى أن تونس مثلا، لديها توجه قوي نحو الديمقراطية.

ورغم أن الدراسة لم تتناول دولا عربية، إلا أن الربيع العربي برأي الكاتب شكل بعض الأمل لعملية الديمقراطية في الشرق الأوسط. ويعدّ أن من أهم أهداف كتابه التحدث عن قضايا ظهرت في أعقاب الربيع العربي بما أن الإسلام السياسي يبدو أن سيلعب دوراً في العالم العربي. وهنا يتساءل الكاتب فيما إذا كانت العوامل الموجودة في الدول التي اختارها نموذجاً والتي استطاعت أن تجد رابطاً بين الإسلام السياسي والديمقراطية قد تكون موجودة في دول ما بعد الربيع العربي.

بالنتيجة فالإسلام ليس - كما يراه البعض- مسؤولا عن غياب الديمقراطية، أو عائقاً في وجه عملية الدمقرطة، بل هناك عناصر أخرى تلعب دوراً مثل التنمية الاقتصادية وقوة الجماعات السياسية المختلفة، والتركيبة الطبقية، والثقافة السياسية بعيداً عن العلاقة بالإسلام، إضافة إلى عوامل دولية تحكم منطقة الشرق الأوسط.

ويؤكد الكاتب أن الدراسات أظهرت أن المسلمين في العالم يقدّرون ويريدون الديمقراطية، رغم أنه من غير الواضح كيف يفهمون الديمقراطية، ولأن بعضهم قد يعترض على عناصر الدمقراطية المطبقة في الغرب، فقد يرغبون بوضع وجه إسلامي لمؤسساتهم الديمقراطية.

# KNOWLEDGE PRODUCTION IN THE ARAB WORLD

## THE IMPOSSIBLE PROMISE

**SARI HANAFI AND RIGAS ARVANTIS**

ROUTLEDGE, 2016

**إنتاج المعرفة في العالم العربي**
**الوعد المستحيل**

يناقش الكتاب مشكلة البحث العلمي وعلاقته بإنتاج المعرفة في العالم العربي وذلك في قسمين إذ خصص القسم الأول لديناميات البحث العربي، فيما خصص القسم الثاني لمسألة التنمية المضطربة لعلم الاجتماع في المنطقة العربية. وفي كل قسم ناقش الكاتبان بطريقة موسعة أهمية البحث العلمي الذي لم تنجح الدول العربية حتى الآن بإعطائه المكانة الخاصة به.

لا شك أن الدول العربية أقل فاعلية مقارنة مع دول أخرى في مسألة البحث العلمي. وعلى رغم أن الدول العربية لديها عدد لا بأس به من الجامعات، إلا أن مشكلة الاهتمام بعملية البحث لا زالت قائمة إذ لم يتم تصنيف البحث العلمي كأولوية في عمل الأستاذ الجامعي مثلا. وهنا يتساءل الكاتبان فيما إذا كانت المؤسسات هي سبب المشكلة، أم هناك أسباب أخرى سياسية، أو مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية معاً تؤثر في إنتاج المعرفة العلمية. ويشير الكاتبان هنا إلى أهمية المبادئ والبيئتين الاجتماعية والسياسية كعنصر مهم في تشكيل البيئة التي يعمل الباحثون من خلالها.

كيف يؤثر الاقتصاد في إنتاج المعرفة؟ معظم الدول العربية تعتمد على الاقتصاد الريعي في تأمين المداخيل، وهذه المداخيل لا تعتمد على العلم والبحث. وبشكل عام يُنظر إلى العلوم كنوع من النشاط الثقافي الكمالي.

ومن هنا كانت توصية المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، بضرورة ترقية اقتصاديات المعرفة بهدف تحويل الاقتصاديات العربية إلى اقتصاديات معرفة بدلا من الاعتماد فقط على الاقتصاد الريعي. ويرى الكاتبان أن

اقتصاديات المعرفة قد تكون موجودة في العالم العربي بنسب بسيطة ومتفرقة إلا أن ذلك لم يتم ترجمته إلى شبكة علمية واسعة. ورغم محاولة الدول العربية الانضمام إلى العالم المعولم والتحول إلى اقتصاد معرفة، إلا أنه لم يتم استثمار الوقت الكافي في المؤسسات العلمية المبعثرة التي من شأنها تأمين فرص للأفراد للنهوض بالساحة العلمية. لكن السؤال يبقى هل تتمكن هذه الأجزاء المبعثرة التي تمثلها بعض المؤسسات البحثية من اللحاق بالعالم المعولم على صعيد عملية البحث، وهل اقتصاد المعرفة في العالم العربي لا زال يبدو كالوعد المستحيل؟

يرى الكاتبان أن البحث العلمي في العالم العربي لن يتم استثماره كمورد بشري من دون توفر حرية الفكر والكلام والكتابة. فأهمية البحث تفترض مأسسة عملية البحث وتوحيد المجتمع العلمي، وهذا ينطبق، بغض النظر عن مساحة المعرفة، على العلوم الطبيعية والاجتماعية.

من خلال الدراسة التي قدمها الكاتبان، والتي ركزت على دولتي الأردن ولبنان كنموذج، يستخلصان أن الوضع الحالي يشير إلى استمرار التجزؤ والتبعثر في عملية المعرفة، وهذا يعني أن البحث الجدي سيتم في مكان آخر خارج العالم العربي، وبهذا تكون عملية البحث بعيدة عن الحاجات الحقيقية للسكان العرب ورغباتهم.

# قراءة في كتاب حمورابي

حيدر زوير*

## داعش وشم الدين بالدم

**المؤلف: مجموعة باحثين**

**الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016.**

يشكل البحث الإريكلوجي في المنظومة الفكرية للجماعات التكفيرية، الجهد الأكثر جدية في مواجهة هذه الجماعات، ويتمثل هذا البحث في الحفر على طريقة الاثاريين في المحركات الأولى للتفكير والفعل لدى هذه الجماعات، وبما أن المسّلم به أن هذه الجماعات بإي إسم كانت هي قبل كل شيء جماعات عقائدية، فإن الايدولوجية تشكل كل شيء عندهم، وهي رأس مالهم ومصدر قوتهم على المستويات كافة، والايدولوجية هنا تعني مجموعة النصوص المرجعية المحفزة، وكذلك الصيرورات والسيرورات المتشكلة من عناصر الفكر التكفيري، وهنا يمكن للعامل على جمع مفردات هذه الإيدولوجية أن يستغرق في تفصيلات تمتد إلى الخلاف الذي أوجدته غياب الصورة الواضحة لشكل النظام السياسي بعد رحيل النبي محمد (ص)، والذي تمثل بصورة جلية في الجدل الذي حصل في سقيفة بني ساعدة عقب وفاة النبي محمد (ص) حتى قبيل مواراة جسده الثرى، فيما يعد تباين الرؤى بين ما يُعتبرون ألان الرموز الأوائل للمذاهب الإسلامية هو الآخر أحد هذه العناصر، ويمكن عد المواجهة الأولى بين فلسفة النص الدين المؤسس، وفلسفة القبائل والبيوتات في الجغرافية التي نزل فيها هذا النص (مكة والمدينة)، هو المناخ الأول لتشكل الايدولوجيات العنفية بعد ذلك، ويستمر هذا ليشكل كل الاحداث السلبية في التجربة السياسية الاولى (الخلافة

الراشدة)، ويزداد بصورة أكبر في الحكمين الاموي والعباسي، إلا أن ألاساسات الاكثر خطورة تلك التي تشكلت كحيثيات للمدارس الفقهية والعقائدية نهاية القرن الثالث والرابع الهجري، ويمكن هنا التأشير إلى أن الغزالي واحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم الجوزية الاهم بين كل من عاصرهم ولحقهم بعد ذلك، ومؤتى هذا الفكر يتموضع في بعدين هما: المنهج والموضوع.

على مستوى المنهج يشكل المنهج السلفي التطابقي في فكر احمد بن حنبل الفقهي والعقائدي، هو أساس للفعل التكفيري الراهن، فيما يعدّ التوحيد في المنهج السلفي هو عمق وقاعدة البناءات الفكرية التكفيرية فالتوحيد الذي هو أول الدين كما يقول الإمام علي (عليه السلام) في أول خطبة في كتاب نهج البلاغة، وهو العمود الذي جاءت من أجله الأديان لبنائها الروحي والجسدي؛ يشكل الخلاف في فلسفة وابتناءات الفهم حول التوحيد العنصر الأكثر فاعلية في تحريك الخلاف المتوحش حول التعايش ونظام الحياة والحكم عند هذه الجماعات، لا أُريد أن أستغرق كثيرا في دهاليز كل منابع العنف والكراهية عند هذه الجماعات، لإن هذه المقدمة غير مهيئة لذلك، وإنما سأعتمد على إجراء مقارنة بين ركنين بينهما من الزمن سبعة قرون ونصف، يمثل الركن الأول منها تقي الدين أحمد بن تيمية(1263م – 1328م)، فيما يمثل الركن الثاني سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (1906 م 1966م)، وهنا نورد بعضاً من أفكار كل منهما فابن تيمية يدعو إلى إكراه المسلمين بالسيف على الالتزام بأمور الدين . . . وقتل من لا يلتزمون بالعبادات (كالصلاة أو الحج أو الصيام).. بل وقتل من يتركون الصلاة السنة . . . وقتل من بلغته الدعوة ولم يستجب لها . . . إلى آخر فتاواه الخطيرة في الإكراه والقتل التي أوردها في كتابه(السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) والتي نورد أمثلة منها بالحرف الواحد فيما يلي:

أ: صفحة 14 من كتابه (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) يدعو إلى أن يضرب بالسيف كل من يعدل عن المصحف فيقول: **(إن قوام الدين بالمصحف والسيف)**. ثم يشرح ذلك بقوله:**(لقد أمرنا رسول الله أن نضرب بهذا – يعني السيف – من عدل عن هذا يعني المصحف)**.

ب: يدعو ابن تيمية إلى قتل من يترك الصلاة حتى ولو كان يقر بوجوبها

ولكنه تركها تشاغلاً أو تكاسلاً.. ويقول في صفحة 38 من الكتاب المذكور:(**يجب قتل تارك الصلاة إذا امتنع عن الصلاة بعد أن يستتاب.. فإن تاب وصلى وإلا قتل.. وهل يقتل كافر أو مسلم فاسق فيه قولان: وأكثر السلف على أنه يقتل كافراً.. وهذا كله مع الإقرار بوجوبها**).

ج: يزعم ابن تيمية بوجوب قتل من يرتكبون محرمات.. وكذلك قتل من لا يلتزمون بالصلاة وحج البيت الحرام والصيام والزكاة . . . فيقول في صفحة 64 من الكتاب المذكور: (**أما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة فيقاتل عليها بالاتفاق حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات ويؤدوا الزكاة ويصوموا شهر رمضان ويحجوا البيت**).

د: يدعو ابن تيمية أي جماعة إلى مقاتلة غيرها من المسلمين لإلزامهم بما تراه من أمور الدين . . . وأن تقتل كل من يقف أمام دعوتها ولا يستجيب لها.. فيقول في صفحة 109 من نفس الكتاب: (**كل من بلغته دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دين الله فلم يستجب لها فإنه يجب قتاله**)

وهنا سأكتفي بمقطع واحد لسيد قطب من كتابه ذائع الصيت (معالم في الطريق) (**والذي يدرك طبيعة هذا الدين - على النحو المتقدم - يدرك معها حتمية الانطلاق الحركي للإسلام في صورة الجهاد بالسيف - إلى جانب الجهاد بالبيان - ويدرك أن ذلك لم يكن حركة دفاعية - بالمعنى الضيق الذي يفهم اليوم من اصطلاح "الحرب الدفاعية" - كما يريد المهزومون أمام ضغط الواقع الحاضر وأمام هجوم المستشرقين الماكر أن يصوروا حركة الجهاد في الإسلام - إنما كان حركة اندفاع وانطلاق لتحرير "الإنسان" في "الأرض".. بوسائل مكافئة لكل جوانب الواقع البشري; وفي مراحل محددة لكل مرحلة منها وسائلها المتجددة.**

وإذا لم يكن بد من أن نسمي حركة الإسلام الجهادية حركة دفاعية، فلا بد أن نغير مفهوم كلمة "دفاع". ونعتبره "دفاعاً عن الإنسان" ذاته، ضد جميع العوامل التي تقيد حريته وتعوق تحرره.. هذه العوامل التي تتمثل في المعتقدات والتصورات; كما تتمثل في الأنظمة السياسية، القائمة على الحواجز الاقتصادية والطبقية والعنصرية، التي كانت سائدة في الأرض كلها يوم جاء الإسلام; والتي ما تزال أشكال منها سائدة في الجاهلية الحاضرة في هذا الزمان!

وبهذا التوسع في مفهوم كلمة "الدفاع" نستطيع أن نواجه حقيقة بواعث الانطلاق الإسلامي في "الأرض" بالجهاد; ونواجه طبيعة الإسلام ذاتها، وهي أنه إعلان عام لتحرير الإنسان من العبودية للعباد، وتقرير ألوهية الله وحده وربوبيته للعالمين; وتحطيم مملكة الهوى البشري في الأرض، وإقامة مملكة الشريعة الإلهية في عالم الإنسان).

هذان المثالان في بعض فتاوى ابن تيمية، وما يقوله سيد قطب؛ يشيران إلى التمحور حول مفهوم التوحيد، فهذه الامثلة من آراء إبن تيمية تتيح لاتباعها إنتهاج القتل فقط لتحقيق المعنى التوحيدي الذي يؤكده كثيراً، وهو طاعة الله والامتثال إلى أوامره، فيما تتشكل رؤية سيد قطب في أن رؤية (**وتقرير ألوهية الله وحده وربوبيته للعالمين**) كما يقول تتيح إنتهاج السبل كافة والجهاد هو أحدها فقط لتحقيق (الوحدانية الالهية بالمعنى الشامل له).

إن هذه الدراسات والبحوث كالتي يجمع مركز حمورابي للدراسات مجموعة قيمة منها، بعنوان (**داعش .. إيكولوجيا التمدد، وشم الدين بالدم**)، تشكل قيمة وضرورة معرفية وأمنية، واللافت للنظر للوهلة الأولى لاجتماع هذه البحوث، هو عنوان (**الايكولوجيا**) أو التبطيء البشري؛ كما عنون الراحل الدكتور كامل المرایاتي كتابه عن الايكولوجيا، وهذا المجال يعدّ من النوادر في الدراسات الفكرية في العالمين الاسلامي والعربي، أن يبحث بالمعنى الحديث البعد الايكولوجي أي تأثير البيئة في تمدد واتساع التفكير والسلوك الارهابي، وهي إلماعة لمن يشاء للتوسع في بحث باثولوجيا الإيكولوجيات لمقاتلي التنظيمات الارهابية، وخاصة التنظيم الابرز (داعش)، فضلاً عن استنطاق عناصر الايكولوجيا كمحركات للتصور والفعل الإرهابي.

حسنا فعل القائمون على جمع هذه البحوث، إذ تناولوا الأبعاد التاريخية لهذه الايدولوجيات، وجاء في بحثها الآخر ما يمكن عدّه الجسم الفقهي للعنف لدى هذه الجماعات، فيما تناول الفصل الثالث والرابع والخامس، الابعاد السياسية المحلية والاقليمية والدولية، وجاء الفصل السادس والسابع متموضعاً في الجوانب النفسية والاجتماعية (السايكولوجية والسوسيولوجية)، وتناول الفصل الثامن دور الإعلام كوسيلة من وسائل الاتصال التي ساهمت في تنامي وتضخم الخطاب والظاهرة الارهابية لهذه الجماعات، فيما اهتمت الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر، بالبنية الادارية والعسكرية

والاقتصادية للتنظيم الارهابي (داعش)، وإهتم الفصل الثاني عشر، بالجريمة العظمى التي اقترفتها الجماعة الارهابية (داعش) في هدم الآثار والأبعاد المختلفة لهذا الفعل.

أجدد التأكيد أن هذه الجهود خاصة إذا ما استثمرت تطبيقياً، تشكّل الجهود الاكثر جدية في مجابهة هذه الجماعات، فلا يمكن التعويل على المجابهة الحاصلة، أي مواجهة الايدولوجية الخلاقة بالأسلحة المادية، فلا يمكن للرصاص أن يصيب الافكار، ولن تتمكن كل الجيوش من إلحاق الهزيمة بالمعتقدات . . . داعش أو أي جماعة راديكالية، إن لم يضرب عمق محركاتها الفكرية فستبقى تشكل خطراً وجودياً، كما هي الآن تفعل.

The Policy of higher education and the problem of unemployment in Iraq
*Dr. Malik Daham, Dr. His Excellency Qasim Nofal* 149

The influence of the United States of America on the strategic balance in South Asia
*Dr. Tala Essam Faiq, Fatima Mohammad Reza* 171

Right education for young people.. basic principles and rules
*A.D. Imran Issa Hammoud* 190

**The constant columns**

**Translated Search:** The New US President and the Middle East 206

**Follow–upactivities:** Trends in the the Iraqi economy crisis and proposed reforms
*Dr. Utarid Awad* 211

**Master English**
*By: Sura Thamer* 223

**Books didplay:** Arabic & English
*By: Dr. Sana Hamoudi - M. Roaa Khaleel* 228

**Read in Hammurabi's book:** ISIS Tattooed religion with blood
*Haidar Zuair* 241

# Contents

**A strategic vision:**

Iraq is besieged by crises .. pedagogy of Future security
*Dr. kamel Hassoon Al kayem - Dr. Utarid Awad* 5

**File Number: Reform.. Steps.. Constraints**

Revive compass for the Iraqi economy in light
of economic mismanagement
*Prof. Dr. Jawad Bakri* 28

The available Possibilities to the government in implementing
the package political and economic reform
*Dr. Saeed Dahdouh* 38

The nature of the various pressures and positions ..
For the reform spaces of the government
*Prof. Abdul Ali Al-Mamouri, Dr. Ali Faris* 56

The engines of Iraqs public opinion on the hypothetical reforms
*M.M. Roaa kaleel saeed* 74

**Hammurabi Researches**

Administrative and political corruption in Iraq after 2003
*Dr. Lamia Mohsen, d. Asraa Aladdin* 96

Objectives and means of diplomacy in conflict resolution
*Dr. Ali Abdul Khader Mohammed* 115

Means of a special nature and agreement to settle disputes
of international trade contracts
*Dr. Ghassan Obeid Mohammed* 132

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
17 - 18th Issue - 4th year - Winter - Summer 2016

Editor in chief: **Prof Dr. Sami Hamoud Al - Haj Jasem**

## Editorial Board

Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jassim - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Saadoun Hamoud Jathir - *Faculty of Management and Economics - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Art Education - University of Baghdad*

Editor Secretariat: Rou'a Khalil Saeed

Linguistic Correction: Khairi Abdul Razzaq Jassim

## Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687
Printing & Distribution: **Dar Al-Kari** For printing, publishing and distribution- Beirut - Tel.: 01 541300

Price: 4 $
ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312